□ الباب الثالث □

أصولهم ومعتقداتهم (الأخرى) التي تفردوا بها وفيه ثمانية فصول:

الفصل الأول: الإمامة.

الفصل الثاني: عصمة الإمام.

الفصل الثالث: التقية.

الفصل الرابع: المهدية والغيبة.

الفصل الخامس: الرجعة.

الفصل السادس: الظهور.

الفصل السابع: البداء.

الفصل الثامن: الطينة.

الفصل الأول

الإمامة

○ الفصل الأول ○

الإمـامة

الإمامة عند الشيعة هي الأصل الذي تدور عليه أحاديثهم وترجع إليه عقائدهم، وتلمس أثره في فقههم وأصولهم، وتفاسيرهم وسائر علومهم.

ولقد اهتم الشيعة بأمرها في القديم والحديث.

وفيما يلي عرض لأهم جوانبها: مفهومها، ومنشئها، ومنزلتها في مذهبهم، وكتمانهم لها في باديء الأمر، ثم بدء شيوخ الشيعة في الاستدلال عليها، وعرض لما يعدونه أقوى أدلتهم فيها ومناقشته، ثم حديث عن تكفيرهم لمنكرها، حتى كفروا: الصحابة، وأهل البيت، وحكام المسلمين، وقضاتهم، والأمصار الإسلامية وشعوبها، والفرق الإسلامية بكل اتجاهاتها، والأمة جميعاً كل ذلك على سبيل التعيين والتخصيص.

وسيتبين هذا في الصفحات التالية، ومن خلال ما قالته كتبهم المعتمدة عندهم..

* * *

□ مفهوم الإمامة[1] عند الشيعة ومنشؤها:

لعل أول من تحدث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة هو ابن سبأ، الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصاية من النبي، ومحصورة بالوصي، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترفت كتب الشيعة بأن ابن سبأ «كان أول من أشهر القول بفرض إمامة عليّ، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وكفرهم»[2] لأنه كان يهودي الأصل يرى أن يوشع بن نون هو وصي موسى، فلما أسلم أظهر هذه المقالة في علي بن أبي طالب[3].

وهذا ما تواضع عليه شيوخ الشيعة، فابن بابويه القمي يسجل عقائد الشيعة في القرن الرابع ويقول بأنهم: «يعتقدون بأن لكل نبي وصيًا أوصى إليه بأمر الله تعالى»[4]. ويذكر أن عدد الأوصياء «مائة ألف وصي، وأربعة وعشرون ألف وصي»[5]، كما يذكر المجلسي في أخباره «أن علياً هو آخر الأوصياء»[6]، وجاء

---

(١) **الإمامة**، في اللغة: التقدم، تقول أمّ القوم، وأمّ بهم تقدمهم وهي الإمامة، والإمام كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم، أو كانوا ضالين، ويطلق الإمام على الخليفة، وعلى العالم المقتدى به، وعلى من يؤتم به في الصلاة (انظر: اللسان، والقاموس، والمصباح، مادة: أمّ، وراجع في تعريف الإمامة عند أهل السنة: الأحكام السلطانية للماوردي ص٥، مقدمة ابن خلدون: ٢/٥١٦- ٥١٨).

(٢) رجال الكشي: ص١٠٨- ١٠٩، القمي/ المقالات والفرق: ص٢٠، النوبختي/ فرق الشيعة ص٢٢، الرازي/ الزينة ص٣٠٥، وانظر: الملل والنحل: ١/١٧٤، حيث قال الشهرستاني عن ابن سبأ.. «وهو أول من أظهر القول بالنص على إمامة علي رضي الله عنه».

(٣) الموضع نفسه من المصادر السابقة.

(٤) عقائد الصدوق: ص١٠٦.

(٥) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٦) بحار الأنوار: ٣٩/٣٤٢، ومعنى هذا أنه لاوصي بعد علي، وأن إمامة من بعده باطلة، لأنهم ليسوا بأوصياء وهذا ينقض مذهب الاثنى عشرية من أصله.

في بعض عناوين الأبواب في الكافي (باب أن الإمامة عهد من الله عز وجل معهود من واحد إلى واحد»[1] و«باب ما نص الله عز وجل ورسوله على الأئمة واحداً فواحداً»[2] وقد ضمنهما مجموعة من أخبارهم التي يعدونها من الأدلة التي لا يرقى إليها الشك. ولهذا قال شيخهم مقداد الحلي (ت٨٢١) بأن مستحق الإمامة عندهم لا بد أن «يكون شخصاً معهوداً من الله تعالى ورسوله لا أي شخص اتفق»[3].

ويقرر محمد حسين آل كاشف الغطا أحد مراجع الشيعة في هذا العصر: «أن الإمامة منصب إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيد بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه.. فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه إماماً للناس من بعده»[4].

فأنت ترى أن مفهوم الإمامة عندهم كمفهوم النبوة، فكما يصطفي الله سبحانه من خلقه أنبياء، يختار سبحانه أئمة، وينص عليهم، ويعلم الخلق بهم، ويقيم بهم الحجة، ويؤيدهم بالمعجزات، وينزل عليهم الكتب، ويوحي إليهم، ولا يقولون أو يفعلون إلا بأمر الله ووحيه.. أي أن الإمامة هي النبوة، والإمام هو النبي، والتغيير في الاسم فقط. ولذلك قال المجلسي: «إن استنباط الفرق بين النبي والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال»[5] ثم قال: «ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية خاتم الأنبياء، ولا يصل عقولنا فرق بين النبوة والإمامة»[6].

هذا قولهم في مفهوم الإمامة ويكفي في نقده أنه لا سند لهم فيه إلا ابن سبأ واليهودية.

---

(١) أصول الكافي: ١/٢٢٧.

(٢) المصدر السابق: ١/٢٨٦.

(٣) النافع يوم الحشر: ص٤٧.

(٤) أصل الشيعة وأصولها ص٥٨.

(٥) بحار الأنوار: ٢٦/٨٢.

(٦) نفس الموضع من المصدر السابق.

□ **منزلة الإمامة عندهم:**

مسألة الإمامة عند أهل السنة ليست من أصول الدين التي لا يسع المكلف الجهل بها، كما قرره جمع من أهل العلم[1].. ولكنها عند الشيعة (بمفهومها السبئي) لها شأن آخر، فالنوبختي يذكر بأن من فرق الشيعة من يذهب إلى أن الإمامة من أجل الأمور بعد النبوة[2]، ولكنها عند آل كاشف الغطا: «منصب إلهي كالنبوة»[3]. وفي أحاديث الكليني في الكافي تعلو على مرتبة النبوة[4]، وهذا ما يجاهر به جملة من شيوخهم، قال شيخهم نعمة الله الجزائري: «الإمامة العامة التي هي فوق درجة النبوة والرسالة..»[5].

وقال هادي الطهراني- أحد مراجعهم وآياتهم في هذا العصر- «الإمامة أجل من النبوة، فإنها مرتبة ثالثة شرف الله تعالى بها إبراهيم بعد النبوة والخلة..»[6].

وفي الكافي روايات تجعل الإمامة أعظم أركان الإسلام.

روى الكليني بسنده عن أبي جعفر قال: «بني الإسلام على خمس على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه- يعني الولاية-»[7].

---

(١) انظر: الآمدي/ غاية المرام ص٣٦٣، الغزالي/ الاقتصاد: ص١٣٤، مقدمة ابن خلدون: ١٠٨٠/٣.

(٢) فرق الشيعة: ص١٩.

(٣) أصل الشيعة: ص٥٨.

(٤) انظر: أصول الكافي: ١٧٥/١.

(٥) زهر الربيع: ص١٢.

(٦) ودايع النبوة: ص١١٤.

(٧) أصول الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام: ١٨/٢، رقم ٣، قال في شرح الكافي في بيان درجة هذا الحديث عندهم «موثق كالصحيح» فهو معتبر عندهم. (الشافي شرح الكافي: ٢٨/٥ رقم (١٤٨٧).

فأنت ترى أنهم أسقطوا الشهادتين من أركان الإسلام، ووضعوا مكانهما الولاية، وعدوها من أعظم الأركان، كما يدل عليه قولهم: «ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية» وكما يدل عليه حديثهم الآخر. وقد ذكر فيه نص الرواية السابقة وزاد «قلت (الراوي) وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل»[1]. ورواية ثالثة بنحو الرواية الأولى، مع زيادة تقول: «فرخص لهم في أشياء من الفرائض الأربع[2] ولم يرخص لأحد من المسلمين في ترك ولايتنا، لا والله ما فيها رخصة»[3]، حتى قالوا في أخبارهم أيضاً بأنه: «عرج بالنبي صلى الله عليه وآله السماء مائة وعشرين مرة، ما من مرة إلا وقد أوصى الله عز وجل فيها إلى النبي بالولاية لعليّ والأئمة من بعده أكثر مما أوصاه بالفرائض»[4] «وما وكّد على العباد في شيء ما وكد عليهم بالإقرار بالإمامة، وما جحد العباد شيئاً ما جحدوها»[5].

وبهذا الضلال يهذي شيوخهم، قال أحد مراجعهم في هذا العصر: «إن أعظم ما بعث الله تعالى نبيه من الدين إنما هو أمر الإمامة»[6].

هذه منزلة إمامة الاثنى عشر عندهم، وما أدري أين سند هذه المنزلة المزعومة، وكتاب الإسلام العظيم كتاب الله تذكر فيه مرات، وتؤكد كرات أركان الإسلام: الشهادتان، والصلاة، والصوم، والزكاة، والحج ولا ذكر فيه لشأن ولاية أئمتهم...

---

(١) المصدر السابق، ونفس الكتاب والباب: ٢/١٨، وهو حديث صحيح السند حسب ما صرح به شيوخهم (انظر: الشافي: ٥/٥٩) وقد ورد حديثهم هذا في: تفسير العياشي: ١/١٩١، البرهان: ١/٣٠٣، بحار الأنوار: ١/٣٩٤.

(٢) قال المجلسي: «قوله فرخص لهم في أشياء كقصر الصلاة في السفر، وترك الصيام في السفر والمرض، والحج والزكاة مع عدم الاستطاعة (مرآة العقول: ٤/٣٦٩).

(٣) أصول الكافي: ٢/٢٢، قال المجلسي «حديث صحيح» (حسب مقاييسهم (مرآة العقول: ٤/٣٦٩).

(٤) ابن بابويه/ الخصال ص ٦٠٠- ٦٠١، بحار الأنوار: ٢٣/٦٩.

(٥) الحميري/ قرب الإسناد ص١٢٣، بحار الأنوار: ٢٣/٦٩.

(٦) هادي الطهراني/ ودايع النبوة ص١١٥، وانظر في هذا المعنى: محمد حسين آل كاشف الغطا/ رسالة عين الميزان ص٤.

□ **سرية هذا المبدأ:**

وكانت مسألة الإمامة بمفهوم الشيعة تعني أن هناك خلية سرية وضعت لأتباعها هذا المبدأ لتعمل على تقويض أركان الخلافة الإسلامية.. ولذلك فإنها ما إن كشفت هذا الوجه في عهد الخلافة الراشدة.. حتى وقف منها أمير المؤمنين عليّ موقفاً حازماً وصارماً.. فتعقب ابن سبأ ونفاه إلى المدائن، ونفى ما حاول إشاعته من أفكار في المجتمع الإسلامي.. كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها[1].

فعادت هذه الخلية تدعو لهذا المبدأ في سرية تامة، وكانت تقول في عصر عليّ الرضا كما يظهر من إسناد النص إليه، تقول: «ولاية الله أسرها إلى جبرائيل، وأسرها جبرائيل إلى محمد، وأسرها محمد إلى عليّ، وأسرها علي إلى من شاء الله، ثم أنتم تذيعون ذلك، من الذي أمسك حرفاً سمعه؟[2]».

قال أبو جعفر رضي الله عنه: في حكمة آل داود ينبغي للمسلم أن يكون مالكاً لنفسه مقبلاً على شأنه عارفاً بأهل زمانه، فاتقوا الله، ولا تذيعوا حديثنا[3].

فهذا النص يشير إلى أن الولاية من الأسرار في أصل التنزيل الإلهي ويحذر من إظهار الحديث عنها.. أي أنه في العهد الإسلامي الزاهر المتقدم لا صوت مسموعاً للولاية وشأنها.. ويعلل شارح الكافي ذلك بقوله: «لما كانت التقية شديدة في عصرهم عليهم السلام أمروا شيعتهم بكتمان أسرارهم وإمامتهم وأحاديثهم وأحكامهم المختصة بمذهبهم..»[4].

---

(١) انظر: القمي/ المقالات والفرق ص٢٠، النوبختي/ فرق الشيعة: ص٢٢- ٢٣، وفي رجال الكشي: ص١٠٧: أن عليا قتله.

(٢) أي لم يوجد أحد أمسك كلاماً سمعه (المازندراني/ شرح جامع: ١٢٣/٩).

(٣) أصول الكافي: ٢٢٤/٢.

(٤) المازندراني/ شرح جامع: ١١٨/٩.

وعند حديث الكليني الذي يقول: «.. ولا تبثوا سرنا، ولا تذيعوا أمرنا»[(١)]. قال شارح الكافي: «وهو أمر الإمامة والخلافة..»[(٢)]. وقال عند حديث آخر يسندونه لجعفر ويقول: «المذيع حديثنا كالجاحد له»[(٣)]. قال «واعلم أنه عليه السلام كان خائفاً من أعداء الدين على نفسه المقدسة وعلى شيعته، وكان في تقية شديدة منهم فلذلك نهى عن إذاعة خبر دال على إمامته أو إمامة آبائه»[(٤)].

وكان هناك ميثاق دائم بينهم على الكتمان قالوا: «إن أمرنا مستور مقنع بالميثاق[(٥)] فمن هتك علينا أذله الله»[(٦)].

وتحدد بعض نصوصهم بدء إذاعة أمر الولاية بأنه كان على يد طائفة الكيسانية فتقول «ما زال سرنا مكتوماً حتى صار في يد ولد كيسان[(٧)] فتحدثوا به في الطريق وقرى السواد»[(٨)].

وهذه الخلية التي وضعت الخطوط الأساسية لأمر الولاية على وفق المنهج السبئي لا تنسى أن توصي أتباعها بأن يتستروا بالاتجاه الشيعي المعتدل لنشر فكرتهم بين الناس، فقد جاء في أصول الكافي: «كفوا ألسنتكم والزموا بيوتكم فإنه لا يصيبكم أمر تخصون به أبداً، ولا تزال الزيدية لكم وقاء أبداً»[(٩)].

---

(١) أصول الكافي: ٢/٢٢٢.

(٢) المازندراني/ شرح جامع: ٩/١١٩.

(٣) أصول الكافي: ٢/٢٢٤.

(٤) شرح جامع: ١٠/٢٦.

(٥) علق مصحح الكافي عند هذا فقال: «أي بالعهد الذي أخذه الله ورسوله على الأئمة عليهم السلام أن يكتموه عن غير أهله (أصول الكافي: ٢/٢٢٧، هامش رقم ١).

(٦) أصول الكافي: ٢/٢٢٧.

(٧) **كيسان:** لقب المختار بن أبي عبيد المنسوب إليه الكيسانية.
شرح جامع: ٩/١٢١– ١٢٢.

(٨) أصول الكافي: ٢/٢٢٣.

(٩) أصول الكافي: ٢/٢٢٥.

ويحتمل أن المراد أن الزيدية لإظهارها طلب الولاية هي التي يوقع بها وتسلمون أنتم لالتزامكم بالتقية كما أشار إليه شارح الكافي[1].

وإذا كانت الولاية صنو النبوة أو أعظم فلماذا تكون سرية محاطة بالكتمان، حتى أن رسول الله- ﷺ- والذي أمره الله أن يبلغ ما أنزل إليه- يخفي أمرها ويسرها إلى عليّ...، ثم يسرها عليّ إلى من شاء.

ولا تحدد هذه الرواية الأشخاص الذين أسرها عليّ إليهم.. وتترك الأمر لمشيئته يختار ما يريد، أما غير علي فلا خيرة له في الاختيار! فكيف تكون الولاية التي هي أصل النجاة عندهم، وأساس قبول الأعمال والفيصل بين الإيمان والكفر كيف تظل سرية حتى يتولى نشرها ولد كيسان.. ويعدون ذلك خروجاً عن الأصل المأمور به.

إن هذه النصوص تدل على أن واضعي هذه الفكرة هم من أعداء الأمة، واستغلوا هذه المسألة لتنفيذ أغراضهم، ولذلك أحاطوها في جو من السرية والكتمان، ونسبوها لآل البيت، لتجد طريقها إلى قلوب الناس الذين آلمهم ما جرى من أحداث على بعض علماء أهل البيت، والتي كانت هذه الزمر الحاقدة المدعية للتشيع أحد أسبابها الرئيسة.

□ حصر الأئمة بعدد معين:

كان ابن سبأ ينتهي بأمر الوصية عند عليّ، ولكن جاء فيما بعد من عممها في مجموعة من أولاده.. وكانت «الخلايا» الشيعية تعمل بصمت وسرية.. ومع ذلك فقد كانت تصل بعض هذه الدعاوى إلى بعض أهل البيت، فينفون ذلك نفياً قاطعاً، كما فعل جدهم أمير المؤمنين عليّ، ولذلك اخترع أولئك الكذابون على أهل البيت «عقيدة التقية» حتى يسهل نشر أفكارهم وهم في مأمن من تأثر الأتباع بمواقف أهل البيت الصادقة والمعلنة للناس.

---

(١) شرح جامع: ١٢٦/٩.

ترد رواية في «رجال الكشي»- أهم كتاب عندهم-: «في الرجال» تكشف بأن شيطان الطاق[1] هو الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة محصورة بأناس مخصوصين من آل البيت، وأنه حينما علم بذلك زيد بن عليّ بعث إليه ليقف على حقيقة الإشاعة، فقال له زيد: «بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إماماً مفترض الطاعة؟ قال شيطان الطاق: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارة فيبّردها بيده ثم يلقمنيها، أفترى أنه كان يشفق عليّ من حر اللقمة، ولا يشفق عليّ من حر النار؟ قال (شيطان الطاق) قلت له : كره أن يخبرك فتكفر فلا يكون له فيك الشفاعة لا والله فيك المشيّة- كذا-[2].

وفي رواية الكليني في الكافي: قال زيد بن علي لأبي جعفر: «يا أبا جعفر كنت أجلس مع أبي على الخوان فيلقمني البضعة السمينة، ويبرد لي اللقمة الحارة حتى تبرد، شفقة عليّ، ولم يشفق عليّ من حر النار، إذ أخبرك بالدين ولم يخبرني به؟ فأجابه شيطان الطاق: جعلت فداك من شفقته عليك من حر النار لم يخبرك، خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار، وأخبرني أنا، فإن قبلت نجوت، وإن لم أقبل لم يبال أن أدخل النار..»[3].

وينقل الأستاذ محب الدين الخطيب هذا النص من تنقيح المقال للممقاني[4]، ويأخذ منه أن شيطان الطاق هو أول من اخترع هذه العقيدة الضالة وحصر الإمامة والتشريع وادعى العصمة لأناس مخصوصين من آل البيت[5].

---

(١) وتلقبه الشيعة مؤمن الطاق (انظر: رجال الكشي: ص١٨٥) وانظر ترجمته ص (٢٠٧) من هذه الرسالة.

(٢) رجال الكشي ص١٨٦.

(٣) أصول الكافي: ١/١٧٤.

(٤) انظر: تنقيح المقال: ١/٤٧٠.

(٥) مجلة الفتح ص٥، العدد (٨٦٢)، خاتمة العام الثامن عشر، ذو الحجة ١٣٦٧هـ.

كما نقل الأستاذ محب هذا النص أيضاً من تنقيح المقال في تعليقه على مختصر التحفة وعقب على ذلك بقوله: «وهكذا اخترع شيطان الطاق أكذوبة الإمامة، التى صارت من أصول الديانة عند الشيعة، واتهم الإمام علياً زين العابدين ابن الحسين بأنه كتم أساس الدين حتى عن ابنه الذي هو من صفوة آل محمد، كما اتهم الإمام زيداً بأنه لم يبلغ درجة أخس الروافض في قابليته للإيمان بإمامة أبيه.. والشيعة هم الذين يروون هذا الخبر في أوثق المصادر عندهم ويعلنون فيه أن شيطان الطاق يزعم بوقاحته أنه يعرف عن والد الإمام زيد ما لا يعرفه الإمام زيد من والده مما يتعلق بأصل من أصول الدين عندهم.

وليس هذا بكثير على شيطان الطاق الذى روى عنه الجاحظ في كتابه عن الإمامة: أن الله لم يقل ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾[1].

وتذكر كتب الشيعة أنه بلغ جعفراً ما يقوله شيطان الطاق، وما يجادل به في أمر الإمامة فقال: «لو شاء ظريف من مخاصميه أن يخصمه فعل؟ قلت (القائل هو الراوي كيف ذاك؟ فقال يقول: أخبرني عن كلامك هذا من كلام إمامك؟ فإن قال: نعم، كذب علينا، وإن قال: لا قال له: كيف تتكلم بكلام لم يتكلم به إمامك، ثم قال: (أي جعفر الصادق): إنهم يتكلمون بكلام إن أنا أقررت به ورضيت به أقمت على الضلالة، وإن برئت منه شق علي، نحن قليل وعدونا كثير، قلت: (أي الراوي) جعلت فداك فأبلغه عنك ذلك؟ قال: أما إنهم قد دخلوا في أمر ما يمنعهم عن الرجوع عنه إلا الحميّة، قال: فأبلغت أبا جعفر الأحول ذاك فقال: صدق بأبي وأمي ما يمنعني من الرجوع عنه إلا الحمية»[2].

ولقد شارك شيطان الطاق رجل آخر هو هشام بن الحكم[3] (المتوفى سنة

---

(١) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية ص١٩٥- ١٩٦ (الهامش) وقد مرّ نقل ما رواه الجاحظ عن شيطان الطاق بتمامه في هذه الرسالة: ص (٢٠٦).

(٢) رجال الكشي: ص١٩٠- ١٩١.

(٣) مضى التعريف به.

١٧٩) بل يرى القاضي عبد الجبار الهمداني أن الذي ادعى النص، وجرأ الناس على شتم أبي بكر وعمر وعثمان والمهاجرين والأنصار هشام بن الحكم وهو ابتدأه ووضعه، وما ادعى هذا النص أحد قبله[١].

وفي رجال الكشي ما يفيد أن مؤامرة هشام بن الحكم في مسألة الإمامة وصل خبرها إلى هارون الرشيد، حيث قال له يحيى بن خالد البرمكي: «يا أمير المؤمنين إني قد استنبطت أمر هشام فإذا هو يزعم أن لله في أرضه إماماً غيرك مفروض الطاعة، قال: سبحان الله! قال: نعم، ويزعم أنه لو أمره بالخروج لخرج[٢].. فيظهر أن هارون- كما يدل عليه هذا النص- فوجىء بهذه المقالة مما يدل على جدتها..

وقد أشاع هشام بن الحكم أن ما يقول به في الإمامة إنما هو عن أمر موسى الكاظم، فأساء إليه أبلغ الإساءة حتى سجنه المهدي العباسي ثم أخرجه «وأخذ عليه العهد أن لا يخرج عليه ولا على أحد من أولاده، فقال: والله ما هذا من شأني ولا حدثت فيه نفسي»[٣].

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن موسى الكاظم- رحمه الله- متهم بالتطلع للملك، ولذلك سجنه المهدي ثم الرشيد[٤]. ويبدو أن الذي يعمل على ترويج هذه الإشاعة في الخفاء ضده هو هشام بن الحكم ومن لف لفه.. ولذلك أقرت روايات الشيعة بأن سبب سجن موسى هو هشام بسبب ما ينسبه له من أقوال، وما يشيعه عنه من افتراءات تدور حول الإمامة وأحقيته بها.. ولذلك لما بلغ هارون شيء من ذلك عن هشام قال لعامله: «شد يدك بهذا وأصحابه، وبعث

---

(١) تثبيت دلائل النبوة: ٢٢٥/١، ولعل القاضي يريد النص على أناس بأعيانهم من أهل البيت، إذ أن النص على علي وحده، قد سبقه إليه «ابن سبأ».

(٢) رجال الكشي: ص٢٥٨.

(٣) ابن كثير/ البداية والنهاية: ١٨٣/١٠.

(٤) منهاج السنة: ١٥٥/٢.

إلى أبي الحسن موسى عليه السلام فحبسه، فكان هذا سبب حبسه مع غيره من الأسباب»[1].

واتهمت نصوص الشيعة هشاماً بأنه هو الذى شارك في قتل موسى الكاظم[2] فقالت: «هشام بن الحكم.. ضال مضل شرك في دم أبي الحسن»[3].

وقد طلب منه أبو الحسن- كما تقول روايتهم- أن يكف عن الكلام، ولكنه أمسك عن الكلام شهراً ثم عاد، فقال له أبو الحسن: «أيسرك أن تشرك في دم امرىء مسلم؟ قال: لا، قال: وكيف تشرك في دمي، فإن سكت وإلا فهو الذبح؟ فما سكت حتى كان من أمره ما كان (صلى الله عليه)»[4].

ولذلك قال أبو الحسن الرضا- كما تروي كتب الشيعة-: «... هشام بن الحكم فهو الذي صنع بأبي الحسن ما صنع وقال لهم وأخبرهم، أترى الله يغفر له ما ركب منا»[5].

وكشفت كتب الشيعة بأن هشاماً قد تربى في أحضان بعض الزنادقة، ففي رجال الكشي «.. وهشام من غلمان أبي شاكر وأبو شاكر زنديق»[6]، ومع ذلك فإن أحد آيات الشيعة في هذا العصر يقول عن هشام صاحب كل هذه البلايا التي تنقلها أوثق كتب الشيعة في الرجال يقول عنه: «لم يعثر أحد من سلفنا على شيء مما نسبه الخصم إليه..»[7] وما أدري هل يخفى عليه الأمر؟ أم ينكر

---

(١) رجال الكشي ص٢٦٢.

(٢) لأن الشيعة تزعم أنه قتل مسموماً في سجن الرشيد.

(٣) رجال الكشي: ص٢٦٨.

(٤) المصدر السابق: ص٢٧٠- ٢٧١، ٢٧٩.

(٥) رجال الكشي: ص٢٧٨.

(٦) المصدر السابق: ص٢٧٨.

* وهو: أبو شاكر الديصاني صاحب الديصانية، مر التعريف بها ص: ٢٠٥، وهو الذى ساهم في إضلال هشام بن الحكم (انظر: الرافعي/ تحت راية القرآن ص١٧٦).

(٧) عبد الحسين الموسوي/ المراجعات ص٣١٣.

تقية، لأنه يظن أن الناس لا علم لهم بما في كتبهم.

فإذاً هشام بن الحكم، وشيطان الطاق وأتباعهما هم الذين أحيوا نظرية ابن سبأ في أمير المؤمنين عليّ ثم عمموها على آخرين من سلالة أهل البيت، واستغلوا بعض ما جرى على أهل البيت، كمقتل علي والحسين، في إثارة مشاعر الناس وعواطفهم، والدخول إلى قلوبهم لتحقيق أغراضهم ضد الدولة الإسلامية في ظل هذا الستار.

ويبدو أن عقيدة حصر الإمامة بأناس معينين سرت في الكوفة[1] بسعي مجموعة من أتباع هشام والشيطان، وكان بعض من تعرض عليه هذه الدعوة في المجتمع الإسلامي، يذهب إلى جعفر يسأله عن حقيقة الأمر، فيروي الكشي بسنده عن سعيد الأعرج. قال: كنا عند أبي عبد الله رضي الله عنه فاستأذن له رجلان، فأذن لهما، فقال أحدهما: أفيكم إمام مفترض الطاعة؟ قال: ما أعرف ذلك فينا، قال: بالكوفة قوم يزعمون أن فيكم إماماً مفترض الطاعة، وهم لا يكذبون أصحاب ورع واجتهاد.. منهم عبد الله بن يعفور وفلان وفلان، فقال أبو عبد الله رضي الله عنه: ما أمرتهم بذلك، ولا قلت لهم أن يقولوه[2]، قال: فما ذنبي! واحمر وجهه وغضب غضباً شديداً، قال: فلما رأيا الغضب في وجهه قاما فخرجا، قال: أتعرفون الرجلين؟ قلنا: نعم هما رجلان من الزيدية[3].

إذن فكرة حصر الأئمة بعدد معين قد وضع جذورها في القرن الثاني زمرة ممن يدعي الصلة بأهل البيت أمثال شيطان الطاق وهشام بن الحكم..

ولقد اختلفت اتجاهات الشيعة وتباينت مذاهبهم في عدد الأئمة قال في مختصر التحفة: «اعلم أن الإمامية قائلون بانحصار الأئمة، ولكنهم مختلفون في

---

(١) انظر: بحار الأنوار: ١٠٠/٢٥٩.

(٢) لا يخفى ما في هذه الكلمة من تلميح إلى أن إنكار جعفر كان على سبيل التقية .

(٣) رجال الكشي: ص٤٢٧.

مقدارهم، فقال بعضهم: خمسة، وبعضهم: سبعة، وبعضهم: ثمانية، وبعضهم: اثنا عشر وبعضهم: ثلاثة عشر»[1]. وأقوالهم في هذا كثيرة وأظن أنني لو قمت بنقل اتجاهاتهم في ذلك من خلال كتب الفرق لقطع القاريء القراءة من الملل لكثرة خلافهم الذي يمضي على وتيرة واحدة، إذ بعد وفاة كل إمام من أهل البيت تنشأ بعده فرق.. منهم من يتوقف عليه ويجعل عدد الأئمة ينتهي به، ومنهم من يذهب يلتمس رجلاً آخر من أهل البيت يتخذه إماماً، ويتكسب من خلال ذلك، ويحقق ما في نفسه من موروثات دينية سابقة، أو تطلعات عرقية وشعوبية، وينفذ من وراء ذلك أحقاده ومطامعه.. وبحسب القاريء أن يطلع على كتب الفرق ليجد ذلك.. بل إن كتب الفرق عند الشيعة نقلت صورة هذا التباين والتناقض سواء كانت من كتب الإسماعيلية كمسائل الإمامة للناشيء الأكبر، أو الزينة لأبي حاتم الرازي، أو من كتب الاثنى عشرية مثل: المقالات والفرق للأشعري القمي، وفرق الشيعة للنوبختي، أو من كتب الزيدية كالمنية والأمل للمرتضى.

وقضية الإمامة عندهم ليست بالأمر الفرعي الذي يكون فيه الخلاف أمراً عادياً، بل هي أساس الدين وأصله المتين ولا دين لمن لم يؤمن بإمامهم ولذلك يكفر بعضهم بعضاً، بل إن أتباع الإمام الواحد يكفر بعضهم بعضاً ويلعن بعضهم بعضاً[2].

أما الاثنا عشرية فقد استقر قولها- فيما بعد- بحصر الإمامة في اثني عشر إماماً، و «لم يكن في العترة النبوية بني هاشم على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ رضي الله عنهم من يقول بإمامة الاثنى عشر..»[3] وإنما عرف الاعتقاد باثنى عشر إماماً بعد وفاة الحسن العسكري كما سبق[4].

---

(١) مختصر التحفة: ص١٩٣.

(٢) ولذلك كانوا يشتكون من ذلك (انظر: رجال الكشي: ص ٤٩٨- ٤٩٩)، وانظر: ص (٧٤٧) من هذه الرسالة.

(٣) منهاج السنة: ٢/١١١.

(٤) مضى ص (١٠٣).

وتجد في بعض الروايات عند الاثنى عشرية ملامح من الحيرة والتردد في عدد الأئمة، مما يدل على أن تلك الروايات موضوعة قبل وفاة الحسن العسكري، وأنه قبل ذلك لم تعرف عقيدة الإيمان بالاثنى عشر الذي تنتسب إليهم الاثنا عشرية، أو أنها موضوعة قبل تحدد هذه العقيدة عند الجعفرية، ولا شك أن تلك الروايات نقد واضح للاتجاه الاثنى عشري.

فقد جاء في روايات الكافي أن علياً يسر بالولاية إلى من شاء[(1)]. وقال شارح الكافي: إلى من شاء من الأئمة المعصومين[(2)] ولا تحدد هذه الرواية العدد، ولا تعين الشخص، فكأن الأمر غير مستقر في تلك الفترة التي وضع فيها الخبر بينما تجد روايات عندهم تجعل الأئمة سبعة وتقول: «سابعنا قائمنا»[(3)]. وهذا ما استقر عليه الأمر عند الإسماعيلية، ولكن لما زاد عدد الأئمة أكثر عند الموسوية أو القطعية والتي سميت بالاثنى عشرية صار هذا النص الآنف الذكر مبعث شك في عقيدة الإمامة لدى أتباع هذه الطائفة وحاول مؤسسو المذهب التخلص منه، ونفي شك الأتباع بالرواية التالية «عن داود الرقي قال: قلت لأبي الحسن الرضا رضي الله عنه: جعلت فداك إنه والله ما يلج في صدري من أمرك شيء إلا حديثاً سمعته من ذريح يرويه عن أبي جعفر رضى الله عنه قال لي: وما هو؟ قال: سمعته يقول: سابعنا قائمنا إن شاء الله قال: صدقت وصدق ذريح وصدق أبو جعفر رضي الله عنه، فازددت والله شكاً، ثم قال: يا داود بن أبي خالد أما والله لولا أن موسى قال للعالم ستجدني إن شاء الله صابراً ما سأله عن شيء، وكذلك أبو جعفر عليه السلام لولا أن قال: إن شاء الله لكان كما قال، قال: فقطعت عليه[(4)].

فكأنهم يجعلون هذا من باب البداء وتغير المشيئة والذي هو من عقائدهم-

(1) مضى ذكر النص: ص (٦٥٨).
(2) المازندراني/ شرح جامع: ١٢٣/٩.
(3) رجال الكشي: ص ٣٧٣.
(4) رجال الكشي: ص٣٧٣- ٣٧٤.

كما سيأتي- لأنهم يجدون به وسيلة للتخلص من أمثال هذه الأقوال.

ولقد كان أول كتاب ظهر للشيعة وهو كتاب سليم بن قيس قرر أن عدد الأئمة ثلاثة عشر، وكان هذا من أسباب القدح فيه عند طائفة من شيوخ الاثنى عشرية.

كما أنك ترى الكافي أصح كتبهم الأربعة قد احتوى على جملة من أحاديثهم تقول بأن الأئمة ثلاثة عشر. فقد روى الكليني بسنده عن أبي جعفر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إني واثنى عشر إماماً من ولدي وأنت يا علي زرّ الأرض، يعني أوتادها وجبالها. بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا[1].

فهذا النص أفاد أن أئمتهم بدون علي- اثنا عشر- ومع علي يصبحون ثلاثة عشر. وهذا ينسف بنيان الاثنى عشرية.. ولهذا يظهر أن شيخهم الطوسي في الغيبة تصرف في النص وغير فيه فأورده بهذا اللفظ: «إني وأحد عشر من ولدي»[2].

كذلك روت كتب الشيعة الاثنى عشرية عن أبي جعفر عن جابر قال: «دخلت على فاطمة وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها فعددت اثنى عشر آخرهم القائم ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي»[3].

فانظر كيف اعتبروا أئمتهم اثنى عشر كلهم من أولاد فاطمة، فإذن علي ليس من أئمتهم لأنه زوج فاطمة لا ولدها، أو يكون مجموع أئمتهم ثلاثة عشر، ومما يدل أيضاً على أنهم لم يعتبروا علياً من أئمتهم قوله: ثلاثة منهم علي، فإن المسمى بعلي من الأئمة عند الاثنى عشرية أربعة: أمير المؤمنين علي، وعلي بن

---

(١) أصول الكافي: ١/٥٣٤.

(٢) الغيبة ص٩٢.

(٣) أصول الكافي: ١/٥٣٢، ابن بابويه/ إكمال الدين ص٢٦٤، المفيد/ الإرشاد ص٣٩٣، الطوسي/ الغيبة ص٩٢.

الحسين، وعلي الرضا، وعلي الهادي.

ولذلك فإن ابن بابويه غير في النص فيما يبدو- في كتابه الخصال- حيث جاء النص عنده بدون لفظة من ولدها، ولكن لم يفطن لباقي النص وهو قوله: «ثلاثة منهم علي» فأثبته كما جاء في المصادر الاثنى عشرية الأخرى[1]؛ ولكنه في كتابه عيون أخبار الرضا غير النص في الموضعين بما يتفق ومذهبه أو غيّره غيره[2]. ومن العجب أن بعض شيوخهم حكم بوضع كتاب سليم بن قيس لأنه اشتمل على أن الأئمة ثلاثة عشر ولم يحكم بمثل ذلك على الكافي الذي ورد فيه مثل ذلك، والمصادر الأخرى التي شاركته في هذا الاتجاه.

والقول بأن الأئمة ثلاثة عشر قامت فرقة من الشيعة تقول به، ولعل تلك النصوص من آثارها وقد ذكر هذه الفرقة الطوسي في رده على من خالف الاتجاه الاثنى عشري، الذي ينتمي إليه[3]، وكذلك النجاشي في ترجمة هبة الله أحمد بن محمد[4]. وكل فرقة من هذه الفرق تدعي أنها على الحق، وأن الخبر في تعيين أئمتها متواتر، وتبطل ما ذهبت إليه الفرق الشيعية الأخرى، وهذا دليل على أنهم ليسوا على شيء؛ إذ لو تواتر خبر إحدى فرقهم لم يقع الاختلاف قط بينهم... فإن هذه مزاعم افتروها على أهل البيت على وفق مصلحة الوقت، فكل طائفة تقرر إماماً تدعو إليه ليأخذوا بهذه الذريعة الخمس والنذور والتحف والهدايا من أتباعهم باسم إمامهم المزعوم ويتعيشوا بها، ومتأخروهم قد قلدوا أوائلهم بلا دليل، وسقطوا في ورطة الضلال، ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ

---

(١) انظر: ابن بابويه/ الخصال ص ٤٧٧- ٤٧٨.

(٢) انظر: ابن بابويه/ عيون أخبار الرضا: ٥٢/٢.

(٣) الغيبة: ص١٣٧.

(٤) حيث ذكر بأن هبة الله «كان يتعاطى الكلام، ويحضر مجلس أبي الحسين ابن الشيبة العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتاباً، وذكر أن الأئمة ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين، واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي: «إن الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين» (رجال النجاشي: ص٣٤٣).

﴿يُهۡرَعُونَ﴾[1] [2].

□ **نقد حصرهم الأئمة بعدد معين:**

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾[3]. ولم يحصر سبحانه أولي الأمر بعدد معين وهذا واضح جلي.

وأمر تعيين الأئمة من أعظم أمور الدين عندهم وهو صنو النبوة أو أعظم.. فكيف لا يبين الله ذلك في كتابه، ويذكر الأئمة بأسمائهم وأعيانهم؟ لا يوجد لأئمتهم ذكر في كتاب الله، وليس هناك نص صحيح متواتر في تعيين أئمتهم.. ولو وجد لما تخبط الشيعة وتاهوا في أمر تعيين الإمام كما حكت ذلك كتب المقالات «فإن النبي ﷺ في الأحاديث الثابتة عنه المستفيضة لم يوقت ولاة الأمور في عدد معين، ففي الصحيحين عن أبي ذر قال: «إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً حبشياً مجدع الأطراف»[4]. وفي هذا المعنى عدة أحاديث[5].

أما كتب الشيعة الاثنى عشرية فهي طافحة بالروايات التي تحدد الأئمة باثنى عشر، والملاحظ أن هذه الروايات كانت موضع التداول السري، وكان الأئمة يكذبون رواتها مما يثير الشكوك في صدقها، لا سيما وكتاب الله سبحانه- والذي أمر الأئمة بالرجوع إليه في الحكم على ما ينسب إليهم من أقوال- لا شاهد فيه لهذه الروايات إلا عن طريق التأويلات الباطنية، والروايات الموضوعة فيصبح

---

(١) الصافات، آية: ٦٩- ٧٠.

(٢) مختصر التحفة: ص٢٠٠.

(٣) النساء، آية: ٥٩.

(٤) منهاج السنة النبوية: ٢/١٠٥، والحديث المذكور أخرجه البخاري بلفظ: قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة» (صحيح البخاري- مع الفتح- كتاب الأذان، باب إمامة المفتون والمبتدع، ج٢/ ص١٨٨ (ح٦٩٦). وأخرجه مسلم بإسناده إلى أبي ذر باللفظ الذي ذكره شيخ الإسلام. (صحيح مسلم/ كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية: ٢/١٤٦٧، ١٤٦٨ (ح١٨٣٧).

(٥) وقد ذكر جملة منها شيخ الإسلام في منهاج السنة: ٢/١٠٥- ١٠٦.

عمدتهم في النهاية هذه الروايات.. التي تؤكد الشواهد كذبها، كما أن الأوائل الذين جمعوا هذه الروايات وهم: الصفار وإبراهيم القمي والكليني هم من الغلاة الذين يجب اعتبارهم خارج الصف الإسلامي لنقلهم أساطير نقص القرآن وتحريفه فهم بهذا غير مأمونين وكتبهم غير موثوقة..

وكتاب النهج الذي هو أصح كتاب عند الشيعة لا ذكر فيه للأئمة الاثنى عشر بأسمائهم وأعيانهم؛ بل جاء فيه ما ينقض مبدأ حصر الأئمة، حيث قال صاحب نهج البلاغة «.. إنه لابد للناس من أمير بر أو فاجر.. يقاتل به العدو، وتأمن السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح بر، ويستراح من فاجر»[1].

فلم يحدد الأئمة بعدد معين. فأين تذهب الشيعة، وهي تزعم أنها تصدق بكل حرف في النهج؟.

كما أن اختلاف أقوال فرق الشيعة في هذا الأمر، وتباين مذاهبهم في تحديد عدد الأئمة وأعيانهم يكشف حقيقة هذه الدعوى، إذ كل طائفة تدحض مزاعم الأخرى وتكذبها، وكفى الله المؤمنين القتال[2].

ومسألة حصر الأئمة بعدد معين لا يقبلها العقل ومنطق الواقع؛ إذ بعد انتهاء العدد المعين هل تظل الأمة بدون إمام؟ ولذلك فإن عصر الأئمة الظاهرين عند الاثنى عشرية لا يتعدى قرنين ونصف إلاّ قليلاً.

وقد اضطر الشيعة للخروج عن حصر الأئمة بمسألة نيابة المجتهد عن الإمام، واختلف قولهم في حدود النيابة[3].. وفي هذا العصر اضطروا للخروج نهائياً عن

---

(١) نهج البلاغة: ص٨٢.

(٢) انظر- مثلا- ما كتبه أبو حاتم الرازي في التشكيك بإمامة أئمة الاثنى عشرية بعد جعفر الصادق في كتاب «الزينة» ص: ٢٣٢- ٢٣٣، (مخطوط).

(٣) انظر: محمد مغنية/ الخميني والحكومة الإسلامية: ص٦٨.

هذا الأصل الذي هو قاعدة دينهم، فجعلوا رئاسة الدولة تتم عن طريق الانتخاب.. ولكنهم خرجوا عن حصر العدد إلى حصر النوع فقصروا رئاسة الدولة على الفقيه الشيعي[(١)].

هذا ويحتج الاثنا عشرية في أمر تحديد عدد الأئمة بما جاء في كتب السنة عن جابر بن سمرة قال: «يكون اثنا عشر أميراً– فقال: كلمة لم أسمعها فقال: أبي إنه قال : كلهم من قريش» هذا لفظ البخاري[(٢)]، وفي مسلم عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة» ثم قال كلمة لم أفهمها. فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: «كلهم من قريش»[(٣)]. وفي لفظ «لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثنى عشر خليفة»[(٤)]... وفي لفظ آخر: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً»[(٥)].. وعند أبي داود: «لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم تجتمع عليهم الأمة»[(٦)]. وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق الأسود بن سعيد عن جابر بنحو ما مضى قال: «وزاد فلما رجع إلى منزله أتته قريش فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: الهرج»[(٧)].

يتعلق الاثنا عشرية بهذا النص ويحتجون به على أهل السنة، لا لإيمانهم بما جاء في كتب أهل السنة[(٨)]، ولكن للاحتجاج عليهم بما يسلمون به..

---

(١) انظر: الخميني/ الحكومة الإسلامية ص٤٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف: ١٢٧/٨.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش: ١٤٥٣/٢.

(٤) نفس الموضع من المصدر السابق. (٥) المصدر السابق ص١٤٥٢.

(٦) سنن أبي داود، أول كتاب المهدي: ٤٧١/٤.

(٧) المصدر السابق: ٤٧٢/٤، وأخرج البزار هذه الزيادة من وجه آخر فقال فيها: «ثم رجع إلى منزله فأتيته فقلت: ثم يكون ماذا؟ قال: الهرج. (ابن حجر/ فتح الباري: ٢١١/١٣).

(٨) انظر ممن يحتج بذلك من شيوخهم: ابن بابويه/ الخصال: ص٤٧٠، الطوسي/ الغيبة: ص٨٨، الأربلي/ كشف الغمة: ص٥٦– ٥٧، البياضي/ الصراط المستقيم: ١٠٠/٢، شبر/ حق اليقين ص٣٣٨، السماوي/ الإمامة: ١٤٧/١، وغيرهم كثير.

وبالتأمل في النص بكل حيدة وموضوعية نجد أن هؤلاء الاثنى عشر وصفوا بأنهم يتولون الخلافة، وأن الإسلام في عهدهم يكون في عزة ومنعة، وأن الناس تجتمع عليهم ولا يزال أمر الناس ماضياً وصالحاً في عهدهم. وكل هذه الأوصاف لا تنطبق على من تدعي الاثنا عشرية فيهم الإمامة، فلم يتول الخلافة منهم إلا أمير المؤمنين علي والحسن مدة قليلة، ولم تجتمع في عهدهما الأمة، كما لم يقم أمر الأمة في مدة أحد من هؤلاء الاثنى عشر- في نظر الشيعة أنفسهم- بل ما زال أمر الأمة فاسداً.. ويتولى عليهم الظالمون بل الكافرون[1]، وأن الأئمة أنفسهم كانوا يتسترون في أمور دينهم بالتقية[2]، وأن عهد أمير المؤمنين علي وهو على كرسي الخلافة عهد تقية، كما صرح بذلك شيخهم المفيد[3] فلم يستطع أن يظهر القرآن، ولا أن يحكم بجملة من أحكام الإسلام، كما صرح بذلك شيخهم الجزائري[4]، واضطر إلى ممالأة الصحابة ومجاراتهم على حساب الدين، كما أقرّ بذلك شيخهم المرتضى[5].. فالحديث في جانب ومزاعم هؤلاء في جانب آخر.

ثم إنه ليس في الحديث حصر للأئمة بهذا العدد بل نبوءة منه ﷺ بأن الإسلام لا يزال عزيزاً في عصر هؤلاء.

وكان عصر الخلفاء الراشدين وبني أمية عصر عزة ومنعة، ولهذا قال شيخ الإسلام: إن الإسلام وشرائعه في زمن بني أمية أظهر وأوسع مما كان بعدهم، ثم استشهد بحديث «لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة كلهم من قريش»، ثم قال: وهكذا كان، فكان الخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ثم تولى من اجتمع الناس عليه وصار له عز ومنعه معاوية وابنه يزيد ثم عبد الملك وأولاده

---

(١) منهاج السنة: ٤/٢١٠، المنتقى (مختصر منهاج السنة) ص٥٣٣، وستأتي أحاديثهم في أن الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدوا إلا ثلاثة وبعد الحسين ارتدوا إلا ثلاثة.. إلخ.

(٢) مختصر الصواقع ص٢٣١ (مخطوط).

(٣) انظر: ص ٤٣- ٤٤ من هذه الرسالة.

(٤) انظر: ص٢٠٢- ٢٠٣ من هذه الرسالة.

(٥) انظر: ص (٤٢١) من هذه الرسالة.

الأربعة وبينهم عمر بن عبد العزيز وبعد ذلك حصل من النقص ما هو باق إلى الآن» ثم شرح ذلك..[1].

ونجد أن الاثنى عشرية ترى دوام «ولاية المنتظر.. إلى آخر الدهر وحينئذ فلا يبقى زمان يخلو عندهم من الاثنى عشر، وإذا كان كذلك لم يبق الزمان نوعين نوع يقوم فيه أمر الأمة، ونوع لا يقوم بل هو قائم في الأزمان كلها وهو خلاف الحديث[2]، وخلاف ما يعتقده هؤلاء بأن عصر الاثنى عشر إلى أن يخرج المنتظر هو عصر تقية من تركها من الشيعة بمنزلة من ترك الصلاة»[3].

كما أن الأمة لم تجتمع عليهم لأنهم لم يتولوا حكماً - ما عدا علياً والحسن- بل الشيعة أنفسهم مختلفون في شأنهم وفي أعدادهم وأعيانهم اختلافاً لا يكاد يحصى إلا بكلفة، كما حفلت بتصوير ذلك كتب الفرق والمقالات. ثم إنه قال في الحديث «كلهم من قريش» وهذا يعني أنهم لا يختصون بعلي وأولاده «ولو كانوا مختصين بعلي وأولاده لذكر ما يميزون به، ألا ترى أنه لم يقل كلهم من ولد إسماعيل ولا من العرب، وإن كانوا كذلك، لأنه قصد القبيلة التي يمتازون بها، فلو امتازوا بكونهم من بني هاشم، أو من قبيل علي لذكروا بذلك، فلما جعلهم من قريش مطلقاً علم أنهم من قريش، بل لا يختصون بقبيلة، بل بنو تيم وبنو عدي، وبنو عبد شمس، وبنو هاشم فإن الخلفاء الراشدين كانوا من هذه القبائل»[4].

فإذن لم يبق من الأوصاف التى تنطبق على ما يريدون إلا مجرد العدد، والعدد لا يدل على شيء.. ألا ترى أن هذا الرقم وصف به هؤلاء الخلفاء الصلحاء كما وصف به أضدادهم، فقد جاء في صحيح مسلم «في أمتي اثنا عشر

---

(١) منهاج السنة: ٤/٢٠٦.

(٢) المصدر السابق: ٤/٢١٠.

(٣) انظره بنصه في فصل التقية.

(٤) منهاج السنة: ٤/٢١١.

منافقاً»[1].

ويبدو أن هذا الرقم الذي تدعيه الشيعة الاثنى عشرية يعود في الأصل إلى زعم يهودي قديم ورد في كتاب دانيال[2]، كما أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن في التوراة مثل ذلك[3].

□ استدلالهم على مسألة الإمامة:

من أصول الروافض «أنه لا يجوز للرعية اختيار إمام، بل لابد فيه من النص»[4]. «فالإمامة لا تكون إلا بالنص»[5]. وأن الرسول ﷺ نص على علي وأولاده[6]، فهم الأئمة إلى أن تقوم الساعة.

وقد رأينا بدايات هذه العقيدة على أيدي السبئية، والهشامية والشيطانية. إلا أن شيوخ الشيعة ادعوا أن هذا الأمر هو من شرع الله ورسوله ﷺ، وأقوال أئمة أهل البيت..

وأخذوا يستدلون على ذلك «بنصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة، بل أكثرها موضوع أو مطعون في طريقه أو بعيد عن تأويلاتهم الفاسدة»[7].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم: ٣/٢١٤٣- ٢١٤٤، (ح٢٧٧٩).

(٢) قال أبو الحسين بن المنادي في الجزء الذي جمعه في المهدي، فقد وجدت في كتاب دانيال: إذا مات المهدي ملك بعده خمسة رجال من ولد السبط الأكبر، ثم خمسة من ولد السبط الأصغر، ثم يوصي آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الأكبر، ثم يملك بعده ولده فيتم بذلك اثنا عشر ملكاً، كل واحد منهم إمام مهدي.
(انظر: فتح الباري: ١٣/ ٢١٣).

(٣) منهاج السنة: ٤/٢١٠.

(٤) الحر العاملي/ الفصول المهمة في أصول الأئمة ص١٤٢، وانظر: ابن المطهر/ نهج المسترشدين ص٦٣.

(٥) المظفر/ عقائد الإمامية ص١٠٣.

(٦) الكليني/ أصول الكافي: باب ما نص الله ورسوله على الأئمة: ١/٢٨٦ وما بعدها.

(٧) ابن خلدون/ المقدمة: ٢/٥٢٧ (تحقيق د. علي عبد الواحد وافي).

وبالغوا كعادتهم في جمع الروايات وحشد النصوص في ذلك حتى ألف شيخهم ابن المطهر كتاباً سماه «الألفين في إمامة أمير المؤمنين»[1].

وقل من مؤلفي الشيعة من لم يتكلم عن هذه القضية ويستدل لها[2]، لأنها عصب دينهم وعماده.

وإذا علمت أن كل هذه الروايات تفرد بنقلها حسب منطق الشيعة آحاد الناس، بل الواحد وهو عليّ لأنه هو الباب ومن ادعى سماعاً من غيره فقد أشرك[3]، كما أن ما سوى عليّ وبضعة نفر من الصحابة ثلاثة أو أربعة أو سبعة ما سوى هؤلاء محكوم عليهم في كتب الشيعة بالردة، فلا تقبل روايتهم.. وتفرد الواحد بالنقل موضع شك ولا سيما والجم الغفير على خلافه.. فاضطروا حينئذ للقول بالعصمة. ولكن العصمة كيف تثبت بخبر من ادعاها وهو واحد.. فاضطروا حينئذ للقول ببدعة أخرى وهي إثبات المعجزة للأئمة، فصارت قضية الإمامة ترتكز عندهم على ثلاث شعب: النص، والعصمة، والمعجزة.

قال شيخهم المفيد: «إن الإمامة توجب لصاحبها عند الاثنى عشرية: العصمة، والنص، والمعجزة...»[4].

وقد مضى القول بأن المعجزات لا يأتي بها إلا الأنبياء، وأن الشيعة قالت بها في حق الأئمة، لأنها أعطتهم معنى النبوة دون اسمها، وزعمت أنهم هم الحجة على العباد، وليس لهم في ذلك من برهان، إلا اتباع ما وضعه زنادقة العصور الماضية.. قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[5] ولم يقل

(١) إلا أنه لم يبلغ ما يريد فلم يصل إلى الألفين، كما عنون به كتابه، حيث لم يذكر إلا ألفاً وثمانياً وثلاثين، مما يعدها أدلة على مقصوده.
(الأعلمي/ مقدمة الألفين ص١٠).

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٣٢٠/١.

(٣) أصول الكافي: ٣٧٧/١، وقد مر بنصه ص (٣٤٦).

(٤) العيون: ١٢٧/٢.

(٥) النساء: آية: ١٦٥.

سبحانه والأئمة، فحجة الله قامت على عباده بالرسل وأيدهم سبحانه بالآيات.

ولا يملك الشيعة في باب معجزات الأئمة إلا دعاوى مجردة لا يعجز عن تأليفها المحتالون والمتآمرون[1].

أما مسألة العصمة فلأهميتها في المذهب الشيعي، فقد خصص لها الفصل التالي لهذا الفصل.

ثم إن المعجزة على تقدير الصدور موقوفة على الخبر، وكيف يوثق بخبر مرتدين؟! وكذا الشأن في العصمة، ومع ذلك فإن الشيعة تولي مسألة الخبر المتمثل في دعوى النص والوصية أهمية كبرى، فهي الحجر الأول في بناء المذهب، والقاعدة الأساسية في كيانهم العقدي.

ولا شك أن النص على عين من يتولى إمامة المسلمين إلى أن تقوم الساعة غير ممكن، إلا في عقل الرافضة، وقد انتهى بهم هذا القول إلى الاستسلام لوهم كبير، حيث اضطروا إلى القول بحياة واحد من البشر قروناً مديدة (وهو مهديهم الذي ينتظرونه) فأصبحوا ضحكة الأمم.. وقد رد عليهم عليّ الرضا. والذي يدعون إمامته برد هو من أبلغ الردود وأقواها في هذه المسألة، والشيعة تنقله في أوثق كتبها في الرجال، حيث قال: «لو كان الله يمدّ في أجل أحد من بني آدم لحاجة الخلق إليه لمد الله في أجل رسول الله صلى الله عليه وآله»[2]، لكنهم يخالفون هذا الأصل الواضح ويعتقدون أن بقاء المنتظر كل هذه القرون إنما هو لحاجة الخلق بل والكون كله إليه، ولو خلت منه الأرض لساخت بأهلها..

وبعد هذا التأصيل لقضية النص، لا أعتقد أننا بحاجة إلى أن نتتبع النصوص في هذه المسألة، لأن هذه القضية انتهت عندهم اليوم إلى الإيمان بهذا المنتظر الذي

---

(١) انظر: ص٦٢٤- ٦٢٥ من هذه الرسالة.

(٢) رجال الكشي: ص٤٥٨.

لا يسمع له حس ولا خبر ولا يرى له عين ولا أثر. ولو كان للناس فيه حاجة لبقي رسول الله وهو أفضل منه، ولكن الأمة في غنى بقرآنها وسنة نبيها عن كل منتظر موهوم وكتاب مزعوم وسيأتي نقض مسألة الغيبة.

ولكن الشيعة ترى أن القرآن نص على «إمامتهم»، وكذلك تزعم أن أمر «النص» متفق عليه بين أهل السنة والشيعة، فهي تريد أن تشرك السنة في «أوهامها» وتخدع بذلك أتباعها.. وما دام الأمر كذلك فلندرس ما تقدمه كتب الشيعة في هذا الباب، وسنختار أقوى أدلتها في ذلك من الكتاب والسنة، ثم نعرج بعد ذلك على أدلتها الخاصة بها.

ونختم القول بنقد «مسألة النص» من الكتاب والسنة والاعتبار العقلي. والأمور المعلومة والمتفق عليها.

□ أدلتهم من القرآن:

قال شيخ الطائفة- كما يلقبونه- الطوسي: «وأما النص على إمامته من القرآن فأقوى ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ[1]﴾[2]. وقال الطبرسي: «وهذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة علي بعد النبي بلا فصل»[3].

ويكاد شيوخهم يتفقون على أن هذا أقوى دليل عندهم حيث يجعلون له الصدارة في مقام الاستدلال في مصنفاتهم[4].

أما كيف يستدلون بهذه الآية على مبتغاهم؟ فإنهم يقولون: «اتفق المفسرون والمحدثون من العامة والخاصة أنها نزلت في علي لما تصدق بخاتمه على المسكين في

---

(١) المائدة، آية: ٥٥.

(٢) تلخيص الشافي: ١٠/٢.

(٣) مجمع البيان: ١٢٨/٢.

(٤) انظر- مثلا- ابن المطهر الحلي في منهاج الكرامة، حيث اعتبره البرهان الأول (ص: ١٤٧)، وشبر في حق اليقين: ١٤٤/١، والزنجاني في عقائد الإمامية الاثنى عشرية: ٨١/١- ٨٢.

الصلاة بمحضر من الصحابة وهو مذكور في الصحاح الستة»[1].

وإنما للحصر باتفاق أهل اللغة، والولي بمعنى الأولى بالتصرف المرادف للإمام والخليفة[٥].

فأنت ترى أن الشيعة تعتمد في استدلالها بالآية بما روي في سبب نزولها لأنه ليس في نصها ما يدل على مرادهم، فصار استدلالهم بالرواية لا بالقرآن، فهل الرواية ثابتة، وهل وجه استدلالهم سليم، يتبين هذا بالوجوه التالية:

أولاً: أن زعمهم بأن أهل السنة أجمعوا على أنها نزلت في عليّ هو «من أعظم الدعاوى الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن علياً لم يتصدق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع»[٣]. وقوله إنها «مذكورة في الصحاح الستة» كذب؛ إذ لا وجود لهذه الرواية في الكتب الستة[٤]. وقد ساق ابن كثير الآثار التي تروى في أن هذه الآية نزلت في علي حين تصدق بخاتمه-

---

(١) قوله «الصحاح الستة» تسمية غير سليمة، لأن أهل السنة لايعدون جميع الكتب الستة «صحاحاً» ولذا يسمونها «الكتب الستة»، ولكن الروافض أصحاب مبالغات وليس هذا بكثير على من يتعمد الكذب على الله ورسوله.

(٢) شبر/ حق اليقين: ١/١٤٤، الزنجاني/ عقائد الإمامية الاثنى عشرية: ١/٨١-٨٢.

(٣) منهاج السنة: ٤/٤.

(٤) وهو من الكذب الذي لا يستحي الشيعة من إثباته، والغريب أن هذا الزعم يجري على ألسنة آياتهم في هذا العصر كشبر، والزنجاني، فهل يخفى عليهم أن هذا لا وجود له في الكتب الستة؟!

وقد توفرت اليوم الفهارس والمعاجم التي تكشف الحقيقة (راجع: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ومفتاح كنوز السنة، لفظ «علي بن أبي طالب» وراجع الكتب المعنية بجمع الروايات المتعلقة بتفسير الآيات وسبب نزولها مثل (الدر المنثور: ٣/١٠٤- ١٠٦) وغيره، أو المعنية بجمع روايات الكتب الستة كجامع الأصول فلا تجد لدعواهم أصلا. ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأمة لم تسمع هذا الخبر ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة لا الصحاح ولا السنن ولا الجوامع ولا المعجمات ولاشيء من الأمهات» (منهاج السنة: ٤/٥).

وعقب عليها بقوله: «وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها»[1].

ثانياً: أن هذا الدليل الذي يستدلون به ينقض مذهب الاثنى عشرية، لأنه يقصر الولاية على أمير المؤمنين بصيغة الحصر «إنما» فيدل على سلب الإمامة عن باقي الأئمة، فإن أجابوا عن النقض بأن المراد حصر الولاية في بعض الأوقات، أعني وقت إمامته لا وقت إمامة من بعده، وافقوا أهل السنة في أن الولاية العامة كانت له وقت كونه إماما لا قبله، وهو زمان خلافة الثلاثة[2].

ثالثاً: أن الله تعالى لا يثني على الإنسان إلا بما هو محمود عنده، إما واجب وإما مستحب، والتصدق أثناء الصلاة ليس بمستحب باتفاق علماء الملة، ولو كان مستحباً لفعله الرسول ﷺ ولحض عليه، ولكرر فعله، وإن في الصلاة لَشُغْلاً، وإعطاء السائل لا يفوت إذ يمكن للمتصدق إذا سلم أن يعطيه؛ بل إن الاشتغال بإعطاء السائلين يبطل الصلاة كما هو رأي جملة من أهل العلم[3].

رابعاً: أنه لو قدر أن هذا مشروع في الصلاة لم يختص بالركوع، فكيف يقال: لا ولي إلا الذين يتصدقون في حال الركوع، فإن قيل: هذه أراد بها التعريف بعليَ، قيل له: أوصاف عليّ التي يعرف بها كثيرة ظاهرة، فكيف يترك تعريفه بالأمور المعروفة ويعرف بهذا الأمر الذي لا يعرفه إلا من سمعه وصدق به، وجمهور الأمة لا تسمع هذا الخبر ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة[4].

خامساً: وقولهم إن علياً أعطى خاتمه زكاة في حال ركوعه، فنزلت الآية: مخالف للواقع؛ ذلك أن علياً رضي الله عنه لم يكن ممن تجب عليه الزكاة على

---

(١) تفسير ابن كثير: ٢/٧٦- ٧٧.

(٢) انظر: روح المعاني: ٦/١٦٨.

(٣) انظر: منهاج السنة: ج١ ص٢٠٨، ج٤/ ص٥.

(٤) المصدر السابق: ٤/٥.

عهد النبي ﷺ، فإنه كان فقيراً، وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولاً وعلي لم يكن من هؤلاء.

كذلك فإن إعطاء الخاتم في الزكاة لا يجزي عند كثير من الفقهاء إلا إذا قيل بوجوب الزكاة في الحلي، وقيل إنه يخرج من جنس الحلي، ومن جوز ذلك بالقيمة فالتقويم في الصلاة متعذر، والقيم تختلف باختلاف الأحوال[1].

سادساً: لما تبين أن الروايات التي أولوا بمقتضاها الآية باطلة سنداً ومتناً، فلا متمسك لهم حينئذ بالآية بوجه سائغ؛ بل إن الآية حجة عليهم، لأنها جاءت بالأمر بموالاة المؤمنين، والنهي عن موالاة الكافرين[2]، وليس للرافضة -فيما يظهر من نصوصها وتاريخها- من ذلك نصيب.

وهذا المعنى يدرك بوضوح من سياق الآيات، إذ قبل هذه الآية الكريمة جاء قوله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[3]. فهذا نهي صريح عن موالاة اليهود والنصارى بالود والمحبة والنصرة.. ولا يراد بذلك باتفاق الجميع الولاية بمعنى الإمارة، وليس هذا بوارد أصلاً، ثم أردف ذلك بذكر من تجب موالاته وهو الله ورسوله والمؤمنون، فواضح من ذلك أن موالاة المحبة والنصرة التي نهى عنها في الأولى هي بعينها التي أمر بها المؤمنين في هذه الآية بحكم المقابلة كما هو بين جلي من لغة العرب.

قال الرازي: «لما نهى في الآيات المتقدمة عن موالاة الكفار، أمر في هذه الآية بموالاة من تجب موالاته»[4]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إنه من المعلوم

---

(١) منهاج السنة: ٤/٥.

(٢) حتى وإن ثبت أن لها سبب نزول خاص (راجع كتب التفسير في سبب النزول) فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

(٣) المائدة، آية: ٥١.

(٤) تفسير الفخر الرازي: ١٢/ ٢٥.

المستفيض عند أهل التفسير خلفاً عن سلف أن هذه الآية نزلت في النهي عن موالاة الكفار، والأمر بموالاة المؤمنين»[1].

سابعاً: قولهم: «إن المراد بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ﴾ الإمارة لا يتفق مع قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾. فإن الله سبحانه لا يوصف بأنه متول على عباده، وأنه أمير عليهم، فإنه خالقهم ورازقهم وربهم ومليكهم له الخلق والأمر، لا يقال: إن الله أمير المؤمنين كما يسمى المتولي مثل علي وغيره أمير المؤمنين[2]، وأما الولاية المخالفة للعداوة فإنه يتولى عباده المؤمنين فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له ولياً فقد بارزه بالمحاربة[3]، فهذه الولاية هي المقصودة في الآية[4]، وقوله ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ أي خاضعون لربهم منقادون لأمره، والركوع في أصل اللغة بمعنى الخضوع، أي يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة في حال الركوع وهو الخشوع والإخبات والتواضع لله»[5].

ثامناً: إن الفرق بين الولاية بالفتح، والولاية بالكسر معروف في اللغة، فالولاية ضد العداوة وهي المذكورة في هذه النصوص ليست هي الولاية بالكسر التي هي الإمارة، وهؤلاء الجهال يجعلون الولي هو الأمير ولا يفرقون بين اللفظين، مع أنه واضح «أن الولاء بالفتح وهو ضد العداوة، والاسم منه مولى، وولي.

---

(١) منهاج السنة: ٤/٥.

(٢) بل الرسول- صلى الله عليه وسلم- أيضاً لا يقال إنه متول على الناس، وأنه أمير عليهم، فإن قدره أجل من هذا بل أبو بكر الصديق- رضي الله عنه- لم يكونوا يسمونه إلا خليفة رسول الله، وأول من سمي من الخلفاء أمير المؤمنين هو عمر. (منهاج السنة: ٤/٩).

(٣) وهذه الولاية من رحمته وإحسانه ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجته إليه. قال تعالى: **﴿وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل﴾**. (الإسراء/ آية ١١١).
فالله تعالى لم يكن له ولي من الذل بل هو القائل: **﴿من كان يريد العزة فلله العزة جميعاً﴾**. (فاطر/ آية١٠)، (منهاج السنة: ٤/٩).

(٤) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٥) انظر: الكشاف للزمخشري: ١/٦٢٤، تفسير الرازي: ١٢/ ٢٥.

والولاية بالكسر والاسم منها والي ومتولي»[1].

ولهذا قال الفقهاء: إذا اجتمع في الجنازة الوالي والولي فقيل يقدم الوالي وهو قول أكثرهم، وقيل يقدم الولي، فلفظ الولي والولاية غير لفظ الوالي[2].

ولو أراد سبحانه الولاية التي هي الإمارة لقال: (إنما يتولى عليكم)..

فتبين أن الآية دلت على الموالاة المخالفة للمعاداة، الثابتة لجميع المؤمنين بعضهم على بعض[3]، ولهذا جاء قوله ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ بصيغة الجمع.

وإذا كانت هذه أقوى أدلتهم- كما يقوله شيوخهم- تبين أنهم ليسوا على شيء، ذلك أن الأصل أن يستعمل في هذا الأمر العظيم- والذي هو عند الشيعة أعظم أمور الدين، ومنكره في عداد الكافرين- صيغة واضحة جلية، يفهمها الناس بمختلف طبقاتهم، يدركها العامي، كما يدركها العالم، ويفهمها اللاحق، كما يفهمها الحاضر، ويعرفها البدوي، كما يعرفها الحضري، فلما لم يستعمل مثل ذلك في كتاب الله دل على أنه لا نص كما يزعمون، فليست الآية المذكورة-وغيرها مما يستدلون به- من ألفاظ الاستخلاف المعروفة في لغة العرب، والقرآن نزل بلسان عربي مبين. فأين يذهب الشيعة بعد هذا؟ إما إلى الكفر بالقرآن وهو كفر بالإسلام، وإما ترك الغلو والتطرف والتعصب والرجوع إلى الحق، وهذا هو المطلوب.

هذه أقوى آية يستدلون بها من كتاب الله، ويسمونها آية الولاية، ولهم تعلق بآيات أخرى ذكرها ابن المطهر الحلي، وأجاب عليها شيخ الإسلام ابن تيمية بأجوبة جامعة[4]، ومن يراجع كتب التفسير عندهم، والحديث يلاحظ أنهم

---

(١) المقدسي/ رسالة في الرد على الرافضة: ص٢٢٠- ٢٢١، وراجع مختار الصحاح/ مادة «ولي».

(٢) منهاج السنة: ٨/٤.

(٣) الموضع نفسه من المصدر السابق. وللمزيد من التفصيل راجع: تفسير الفخر الرازي: ١٢/ ٢٥ وما بعدها، تفسير الألوسي: ١٦٧/٦ وما بعدها.

(٤) وقد قدّم الدكتور علي السالوس- في رسالة له بعنوان «الإمامة عند الجعفرية والأدلة من القرآن العظيم- عرضاً ومناقشة للآيات القرآنية الكريمة التي يستدل بها الإمامية لقولهم بالإمامة. =

أجروا القرآن كله في فلك الولاية والأئمة كما مضى نقل صورة من ذلك وهذا برهان عجزهم وفشلهم..

وقد تبين أن القرآن ليس في ظاهره ما يدل على ما يذهبون إليه من النص على عليّ أو بقية الاثنى عشر، وأن كل ما يستدلون به من آيات يحاولون أن يصرفوا معناها إلى ما يريدون بمقتضى روايات موضوعة، وتأويلات باطلة.. فهم في الحقيقة لا يستدلون بالقرآن، وإنما يستدلون بالأخبار، فدعواهم أخذ الأدلة من القرآن دعوى لا حقيقة لها..

□ أدلتهم من السنة:

أما السنة المطهرة فقد تعلق الشيعة في إثبات النص من طرق أهل السنة بما ورد في فضائل علي- رضي الله عنه- ويلاحظ أن باب الفضائل مما كثر فيه الكذب، ويقال بأن الشيعة هم الأصل فيه. يقول ابن أبي الحديد: «الكذب في أحاديث الفضائل جاء من جهة الشيعة»[1].

ولهذا تجد في كتب الموضوعات الأحاديث الموضوعة في حق علي أكثر من غيره من الخلفاء الأربعة.

والفضائل الواردة في حق علي رضي الله عنه ليست من ألفاظ النصوص والوصايا والاستخلاف، لا في لغة العرب ولا في عرفهم ولا في شريعة الإسلام ولا في عقول العقلاء، إنما هي فضائل أدخلها هؤلاء في الدعاوى. وقد قام ابن حزم بحصر الأحاديث الواردة في فضائل علي فقال: «وأما الذي صح من فضائل علي فهو قول النبي ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي

= وانتهى من ذلك إلى أن «استدلالاتهم تنبنى على روايات متصلة بأسباب النزول، وتأويلات انفردوا بها، ولم يصح شيء من هذا ولا ذاك بما يمكن أن يكون دليلا يؤيد مذهبهم.

(1) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٣٤/٢ (عن السنة ومكانتها في التشريع: ص٧٦).

بعدي»[1] وهذا لا حجة فيه للرافضة[2].

---

(١) ونص الحديث- كما أخرجه البخاري- «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى تبوك، واستخلف علياً، فقال: أتخلفني في الصبيان والنساء؟ فقال: ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي» (صحيح البخاري- مع الفتح- كتاب المغازي، باب غزوة تبوك: ١٢/٨ (ح٤٤١٦) ورواه مسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب: ١٨٧٠/٢، (ح٢٤٠٤)، والترمذي: كتاب المناقب: ٦٤٠/٥- ٦٤١ (ح٣٧٣٠، ٣٧٣١)، وابن ماجة، المقدمة: ٤٢/١- ٤٣ (ح١١٥)، وأحمد: ١٧٠/١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ٣٣٠، وج٣/ ص٣٢و ٣٣٨، وج٦/ ص٣٦٩ و٤٣٨.

(٢) يقول ابن حزم في إثبات ذلك «وهذا لايوجب له فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده عليه السلام، لأن هارون لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام، وإنما ولي الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون، فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليهما السلام، كما ولي الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة.

وإذا لم يكن علي نبياً كما كان هارون نبياً، ولا كان هارون خليفة، بعد موت موسى على بني إسرائيل، فصح أن كونه- رضي الله عنه- من رسول الله- صلى الله عليه وسلم- بمنزلة هارون من موسى إنما هو في القرابة فقط.

وأيضا فإنما قال له رسول الله- صلى الله عليه وسلم- هذا القول إذ استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، فقال المنافقون استقله (كذا في الأصل المحقق من الفصل، ولعلها استثقله) فخلفه، فلحق علي برسول الله- صلى الله عليه وسلم-، فشكى ذلك إليه، فقال له رسول الله- صلى الله عليه وسلم- حينئذ: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، يريد عليه السلام أنه استخلفه على المدينة مختاراً لاستخلافه، ثم قد استخلف عليه السلام قبل تبوك وبعد تبوك على المدينة في أسفاره رجالاً سوى علي- رضي الله عنه- فصح أن هذا الاستخلاف لايوجب لعلي فضلاً على غيره، ولا ولاية الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين..

(الفصل: ١٥٩/٤- ١٦٠)، وتشبيه علي بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى، وتشبيه عمر بنوح وموسى (كما روى ذلك الإمام أحمد في مسنده: ٣٨٣/١ (ح٣٦٣٢)، والحاكم في مستدركه: ٢١/٣- ٢٢، وروى الترمذي في كتاب الجهاد طرفاً منه: ٢١٣/٤. فإن هؤلاء الأربعة أفضل من هارون، وكل من أبي بكر وعمر شبه باثنين لا بواحد، فكان هذا التشبيه أعظم من تشبيه علي، مع أن استخلاف علي له فيه أشباه وأمثال من الصحابة، وهذا التشبيه ليس لهذين فيه شبيه، فلم يكن =

وقوله عليه السلام: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»[1]، وهذه صفة واجبة لكل مسلم وفاضل[2].

وعهده عليه السلام: «أن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق»[3] وقد صح مثل هذا في الأنصار- رضي الله عنهم- أنه لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر[4].

= الاستخلاف من الخصائص، ولا التشبيه بنبي في بعض أحواله من الخصائص (المنتقى: ص٣١٤- ٣١٥).

وانظر في إبطال احتجاج الرافضة بهذا الحديث (شرح النووى على صحيح مسلم: ١٧٤/١٥)، الإمامة والرد على الرافضة لأبي نعيم ص: ٢٢١- ٢٢٢، منهاج السنة: ٨٧/٤ وما بعدها، المنتقى ص٢١٢، ٢١٣، ٣١١، ٣١٤، فتح الباري: ٧٤/٧، المقدسي/ الرد على الرافضة ص٢٠١- ٢٠٨، مختصر التحفة الاثنى عشرية ص١٦٣- ١٦٤، السالوس/ الإمامة عند الجعفرية في ضوء السنّة ص٣٣- ٣٤، وغيرها.

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب: ٧٠/٧ (البخاري مع الفتح)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب: ١٨٧١/٢- ١٨٧٣).

(٢) أي ليس هذا الوصف من خصائص علي بل غيره يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله ولكن فيه الشهادة لعينه بذلك، كما شهد لأعيان العشرة بالجنة، فهو ليس من خصائصه فضلاً عن أن يكون نصاً على إمامته وعصمته. والرافضة الذين يقولون إن الصحابة ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم لا يمكنهم الاستدلال بهذا، لأن الخوارج تقول لهم هو ممن ارتد أيضاً، قال الأشعري: أجمعت الخوارج على كفر علي (المقالات: ١٦٧/١)، وأهل السنة يبطلون قول الخوارج بأدلة كثيرة لكنها مشتركة تدل على إيمان الثلاثة.. (انظر: منهاج السنة: ٩٨/٤، ٩٩).

(٣) أخرجه الترمذي، في كتاب المناقب: ٦٤٣/٥ (ح٣٧٣٦). وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) الحديث أخرجه مسلم بسنده عن أبي هريرة- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر» (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق: ج١/ ص٨٦ (ح١٣٠)، وهناك أحاديث في الأنصار مطابقة للفظ الوارد في علي رضي الله عنه، منها ما أخرجه الشيخان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن =

. وأما من كنت مولاه فعلي مولاه[1]، فلا يصح من طريق الثقات أصلاً.

. وأما سائر الأحاديث التي تتعلق بها الرافضة فموضوعة، يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلتها[2].

وقد نقل هذا النص عن ابن حزم شيخ الإسلام ابن تيمية وعقب عليه بقوله: «فإن قيل لم يذكر ابن حزم مافي الصحيحين من قوله أنت مني وأنا منك»[3].

وحديث المباهلة[4] والكساء[5] قيل مقصود ابن حزم الذي في الصحيح

= ولا يبغضهم إلا منافق» (البخاري- مع الفتح- كتاب مناقب الأنصار، باب حب الأنصار من الإيمان: ١١٣/٧ (ح٣٧٨٣، ٣٧٨٤)، ومسلم، في الموضع السابق (ح١٢٩)، والترمذي، كتاب المناقب، باب فضل الأنصار وقريش: ٧١٢/٥ (ح٣٩٠٠).

(١) سيأتي تخريجه، والتعليق عليه.

(٢) الفصل: ٢٢٤/٤.

(٣) راجع: صحيح البخاري- مع الفتح- كتاب الصلح: ٣٠٣/٥- ٣٠٤ (ح٢٦٩٩) وكتاب المغازي/ باب عمرة القضاء: ٤٩٩/٧ (ح٤٢٥١).

(٤) وهو في مسلم من حديث سعد بن أبي وقاص قال: «... ولما نزلت هذه الآية: ﴿**فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم**﴾ [آل عمران، آية: ٦١] دعا رسول الله-صلى الله عليه وسلم- علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال «اللهم هؤلاء أهلي».
(صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ١٨٧١/٢).
وهذا «لا دلالة فيه على الإمامة ولا على الأفضلية.. والمباهلة إنما تحصل بالأقربين إليه، وإلا فلو باهلهم بالأبعدين في النسب، وإن كانوا أفضل عند الله لم يحصل المقصود» (انظر تفصيل الرد على الروافض في احتجاجهم بهذا الحديث في: منهاج السنة: ٣٤/٤- ٣٦، المقدسي/ رسالة في الرد على الرافضة ص٢٤٣- ٢٤٥.

(٥) وهو في مسلم من حديث عائشة- رضي الله عنها- قالت: خرج النبى صلى الله عليه وسلم غداة وعليه مرط (يعني كساء) مرحّل (هو الموشى المنقوش عليه صور رجال الإبل) من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله. ثم جاء الحسين فدخل معه. ثم جاءت فاطمة فأدخلها. ثم جاء علي فأدخله. ثم قال: ﴿**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً**﴾ [الأحزاب، آية: ٣٣]. (صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب =

من الحديث الذي لا يذكر فيه إلا علي، وأما تلك ففيها ذكر غيره، فإنه قال لجعفر: أشبهت خلقي وخلقي. وقال لزيد: أنت أخونا ومولانا، وحديث المباهلة والكساء فيهما ذكر علي، وفاطمة، وحسن، وحسين رضي الله عنهم فلا يرد هذا على ابن حزم[1].

ولكن الرافضة قد توسعوا في هذا الباب، واختلقوا الروايات، وزادوا على النصوص الصحيحة نصوصاً كاذبة.. وقد ذكرت كتب الموضوعات جملة من الروايات التي يستند إليها الروافض[2]، قال ابن الجوزي: «فضائله- يعني علياً- الصحيحة كثيرة، غير أن الرافضة لم تقنع، فوضعت له ما يضع ولا يرفع»[3].

وتجدهم في كتبهم يحتجون بكثير من الروايات التي يعزونها لكتب أهل السنة من باب الخداع والكذب إذ لا وجود لها أصلاً، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ورأيت كثيراً من ذلك المعزو الذي عزاه أولئك (يعني بهم شيوخ الروافض الذين اطلع على كتبهم) إلى المسند والصحيحين وغيرهما باطلاً لا حقيقة له»[4].

وقد جمع ابن المطهر الحلي جل ما يحتجون به في هذا الباب، وكشف شيخ الإسلام ما فيها من حق وباطل في «منهاج السنة»[5].

= فضائل أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم: ١٨٨٣/٢ (ح٢٤٢٤)، وانظر: في الرد على تعلق الرافضة بهذا الحديث: منهاج السنة: ٢٠/٤- ٢٥، وانظر: المقدسي، رسالة في الرد على الرافضة ص٢٤٦، مختصر التحفة: ص١٥٥- ١٥٦).

(١) منهاج السنة: ٨٦/٤.

(٢) انظر مثلا: الموضوعات لابن الجوزي: ٣٣٨/١ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق: ٣٣٨/١.

(٤) منهاج السنة: ٢٧/٤.

(٥) ولاسيما في المجلد الأخير منه، وقد قام د. علي السالوس بجمع كل الأحاديث المتصلة بالإمامة والموجودة في الكتب الستة والموطأ ومسند أحمد ودرسها سنداً ومتناً، وانتهى إلى أن السنة النبوية لا تؤيد ما ذهب إليه الجعفرية في مسألة الإمامة بل تنقضه بأحاديث صحيحة ثابتة. (انظر: الإمامة عند الجعفرية في ضوء السنة).

لكن للروافض وسائل خفية ماكرة في طريقتهم في الاحتجاج من كتب أهل السنة لعل أول من تولى كشفها وشرحها علامة الهند شاه عبد العزيز الدهلوي في كتابه التحفة الاثنى عشرية[1]، وكذلك فعل شيخ العلماء الأعلام فريد دهره ووحيد عصره- كما يصفه الألوسي- الشيخ محمد الشهير بخواجة نصر الله الهندي المكي في كتابه «الصواقع المحرقة» وقد اختصره الألوسي- رحمه الله- وسماه «السيوف المشرقة»[2]. والشيخ السويدي- رحمه الله- قد ساهم في ذلك في كتابه «نقض عقائد الشيعة»[3]، وقد أوردت طائفة من هذه الوسائل في رسالتي «فكرة التقريب»[4] مما لا حاجة لإعادته.

هذا وكما ذكرنا ما يراه الشيعة أنه أقوى أدلتهم من القرآن في إثبات الإمامة بحسب مفهومهم، نذكر أيضاً ما يرونه أقوى أدلتهم من السنة ونبين ما فيه..

□ عمدة أدلتهم من السنة:

عمدة أدلتهم هو ما يسمونه «حديث الغدير»، وقد بلغ من اهتمام الروافض في أمره أن ألف أحد شيوخهم المعاصرين كتاباً من ستة عشر مجلداً يثبت به صحة هذا الحديث وشهرته سماه: «الغدير في الكتاب والسنة والأدب». فهم يرون أن النبي- ﷺ- عندما وصل إلى غدير خم[5] بعد منصرفه من حجة الوداع بين للمسلمين أن وصيته وخليفته من بعده علي بن أبي طالب، حيث أمره الله عز وجل بذلك في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ

---

(١) انظر: التحفة الاثنى عشرية، الورقة ٤٤ وما بعدها، ومختصر التحفة الاثنى عشرية ص٣٢ وما بعدها.

(٢) انظر: السيوف المشرقة، ومختصر الصواقع المحرقة، الورقة ٥٠ وما بعدها.

(٣) انظر: نقض عقائد الشيعة، وهو مخطوط غير مرقم الصفحات وبالعد ينظر الورقة ٢٥ وما بعدها.

(٤) فكرة التقريب: ص٥٢ ومابعدها.

(٥) خمّ: واد بين مكة والمدينة عند الجحفة به غدير، وهذا الوادى موصوف بكثرة الوخامة. (معجم البلدان: ٢/٣٨٩).

﴿ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾[1].

وقد أورد شيخهم المجلسي في هذا المعنى (١٠٥) من أحاديثهم[2]، وقال: «إنا ومخالفينا قد روينا عن النبي ﷺ أنه قام يوم غدير خم وقد جمع المسلمون فقال: أيها الناس ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ فقالوا: اللهم بلى، قال صلى الله عليه وآله من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله..»[3].

وقد أوردت كتب التفسير عندهم هذا الحديث للاحتجاج به على إمامة علي[4] عند قوله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ .... ﴾ الآية[5]. وكذلك سائر كتبهم التي تتحدث عن مسألة الإمامة[6]. وهم يذكرون هذا الخبر في طليعة الأخبار التي يحتجون بها على أهل السنة. قال شيخهم عبد الله شبر: «ما روى العامة بأسرهم بطرق متواترة وأسانيد متضافرة تنيف على مائة طريق واتفقوا على صحته واعترفوا بوقوعه وهو حديث الغدير ثم ذكر ملخصه بنحو ماذكرناه آنفا»[7].

---

(١) المائدة، آية: ٦٧.

(٢) بحار الأنوار: ٣٧/ ١٠٨- ٢٥٣.

(٣) المصدر السابق: ٣٧/ ٢٢٥.

(٤) انظر- مثلا- مجمع البيان: ١٥٢/٢- ١٥٣، تفسير الصافي: ٥١/٢- ٧١، البرهان: ٤٨٨/١- ٤٩١.

(٥) المائدة، آية: ٦٧.

(٦) انظر: ابن المطهر/ كشف المراد ص٣٩٥، القزويني/ الشيعة في عقائدهم ص٧١، الصادقي/ علي والحاكمون ص٥٥- ٧٦، خليل ياسين/ الإمام علي: ص٢٩٢، الزنجاني/ عقائد الإمامية الاثنى عشرية: ٩٠/١، الأصفهاني/ عقيدة الشيعة في الإمامة ص٥٥.

(٧) حق اليقين: ١٥٣/١، وقال الصادقي: «إن قصة الغدير لمن أثبت الآثار التى يتناقلها الرواة.. (علي والحاكمون: ص٧٢) وهي «حجة على الحاضر والغائب لئلا يكون للناس حجة بعد هذه الحجة البالغة (المصدر السابق: ص٧٣).

والحديث احتج به ابن المطهر، وأجاب عليه شيخ الإسلا
شافياً[1]، كما ناقش الإمام محمد بن عبد الوهاب شيخهم المفيد في الحديث بالصورة التي تراها الشيعة[2]. وتعرض لهذا الحديث معظم [illegible] الذين ردوا على الروافض[3]. ونوجز جواب أهل السنة فيما يلي:

أن الحديث زاد الوضاعون فيه، ولا يصح منه في نظر طائفة من أهل العلم في الحديث إلا قوله: من كنت مولاه فعلي مولاه[4]، بينما يرى بعض أهل العلم أن الحديث لا يصح منه شيء البتة. قال ابن حزم: «وأما من كنت مولاه فعلي مولاه فلا يصح من طريق الثقات أصلاً»[5]. ونقل عن البخاري وإبراهيم الحربي

---

(١) انظر: منهاج السنة: ٤/٩- ١٦، ٨٤- ٨٧، المنتقى ص٤٢٢- ٤٢٥، ٤٦٦- ٤٦٨.

(٢) انظر: رسالة في الرد على الرافضة ص: ٦-٧.

(٣) انظر: أبو نعيم/ الإمامة والرد على الرافضة ص١٣، المقدسي/ رسالة في الرد على الرافضة: ص٢٢١- ٢٢٤، الطفيلي/ المناظرة بين أهل السنة والرافضة ص١٥- ١٦، الألوسي/ روح المعاني: ٦/١٩٢- ١٩٩.

(٤) محمد بن عبد الوهاب/ رسالة في الرد على الرافضة ص١٣.
والحديث أخرجه ابن ماجه: ١/٤٣. وأخرجه الترمذي بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح (الترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب: ٥/٦٣٣ (ح٣٧١٣)، وابن ماجه بسنده عن البراء بن عازب قال: «أقبلنا مع رسول الله في حجته التي حج، فنزل في بعض الطرق فأمر الصلاة جامعة. فأخذ بيد علي فقال: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: بلى. قال: «ألست أولى بكل مؤمن من نفسه؟».
قالوا: بلى. قال: «فهذا ولي من أنا مولاه اللهم وال من والاه، اللهم عاد من عاداه» (ابن ماجه: ١/٤٣، المقدمة (ح١١٦).
لكن قال في الزوائد: إسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان (أحد رجال سند ابن ماجه)، (الزوائد: ص٦٩). وأخرجه الإمام أحمد ١/٨٤، قال الشيخ أحمد شاكر: الحديث متنه صحيح، ورد عن طرق كثيرة، وطرقه أو أكثرها في مجمع الزوائد (انظر: المسند: ٢/٥٦، تحقيق شاكر، ومجمع الزوائد: ٩/١٠٣- ١٠٩).

(٥) ابن حزم/ الفصل: ٤/٢٢٤، وانظر: ابن تيمية/ منهاج السنة: ٤/٨٦، والذهبي/ المنتقى (مختصر منهاج السنة) ص٤٦٧).

وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه[1].

قال شيخ الإسلام: «وأما قوله: من كنت مولاه فعلي مولاه» «فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه أهل العلم وتنازع الناس في صحته»[2]. وأما قوله: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله فهو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث»[3]. ثم بين شيخ الإسلام أن الكذب يعرف من مجرد النظر في متنها، لأن قوله: «اللهم انصر من نصره..» خلاف الواقع التاريخي الثابت[4] فلا تصح عن رسول الله ﷺ، وأما قوله: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» فهو مخالف لأصل الإسلام، فإن القرآن قد بين أن المؤمنين إخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض»[5].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية- بعد ذكره لخلاف أهل العلم في ثبوت قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه»- إن لم يكن النبي ﷺ قاله فلا كلام، فإن قاله فلم يرد به قطعاً الخلافة بعده، إذ ليس في اللفظ ما يدل عليه، وهذا الأمر العظيم يجب أن يبلغ بلاغاً مبيناً.. والموالاة ضد المعاداة. وهذا حكم ثابت لكل مؤمن[6]، فعلي رضي الله عنه من المؤمنين الذين يتولون المؤمنين ويتولونه، وفي هذا الحديث إثبات إيمان علي في الباطن، والشهادة له بأنه يستحق الموالاة باطناً وظاهراً، ويرد ما يقوله فيه أعداؤه من الخوارج والنواصب، ولكن ليس فيه أنه ليس من المؤمنين مولى غيره، فكيف ورسول الله صلى الله عليه وسلم له موال وهم

---

(١) منهاج السنة: ٨٦/٤.

(٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) منهاج السنة: ١٦/٤.

(٤) فإنه قاتل معه أقوام يوم «صفين» فما انتصروا، وأقوام لم يقاتلوا فما خذلوا: «كسعد» الذي فتح العراق لم يقاتل معه، وكذلك أصحاب معاوية وبني أمية الذين قاتلوه فتحوا كثيراً من بلاد الكفار ونصرهم الله. (مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٤١٨/٤).

(٥) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٦) وإنما خص بذلك علي لسبب سيأتي بيانه.

صالحوا المؤمنين[1].

قال الفيروزآبادي صاحب القاموس: «وأما ما يظنه من يظن من الرافضة أن في الآية[2] أو في الحديث دلالة على أن علياً- رضي الله عنه- هو الخليفة بعد النبي ﷺ فمن الجهل المقطوع بخطأ صاحبه؛ فإن الولاية بالفتح هي ضد العداوة، والاسم منها مولى، وولي، والولاية بكسر الواو هي الإمارة، والاسم منها والي ومتولي.. والموالاة ضد المعاداة وهي من الطرفين كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[3] وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾[4]. وقال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾[5][6]. والآيات في هذا المعنى كثيرة[7].

ويبدو أن الرافضة وجدوا أن الحديث لا يخدم أغراضهم، فزادوا فيه زيادات فاحشة.

وقد رأى الإمام محمد بن عبد الوهاب في جملة من الزيادات التي زادها الروافض في هذا الحديث ما هو كفر بإجماع المسلمين[8]، ومن يقرأ زياداتهم في ذلك من خلال ما جمعه المجلسي في بحاره يرى من الكفر والضلال ما يستغرق شرحه الصفحات الطوال، ويكفي في الحكم بكذبه مجرد النظر إلى متنه.

---

(١) منهاج السنة: ٨٦/٤.

(٢) وهي قوله سبحانه: ﴿**إنما وليكم الله ورسوله**..﴾ انظر: استدلال الروافض بها ونقده ص (٦٧٨) وما بعدها.

(٣) التحريم، آية: ٤.

(٤) محمد، آية: ١١.

(٥) التوبة، آية: ٧١.

(٦) القضاب المشتهر، الورقة (١٣).

(٧) انظر: المعجم المفهرس، مادة «ولي».

(٨) انظر: رسالة في الرد على الرافضة ص٦ وما بعدها.

ومن المعلوم لغةً وعقلاً وعرفاً، فضلا عن الشرع أن الاستخلاف لا يكون بمثل هذه الألفاظ، لذلك قال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب- كما يروي البيهقي- حينما قيل له: ألم يقل رسول الله ﷺ لعلي من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فقال: أما والله إن رسول الله ﷺ إن كان يعني الإمرة والسلطان والقيام على الناس بعده لأفصح لهم بذلك، كما أفصح لهم بالصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت، ولقال لهم: إن هذا ولي أمركم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا فما كان من وراء هذا شيء، فإن أنصح الناس للمسلمين رسول الله ﷺ[1]..

والمعنى الذي في الحديث يعم كل مؤمن، ولكن خص بذلك علياً- رضي الله عنه- لأنه قد نقم منه بعض أصحابه، وأكثروا الشكاية ضده حينما أرسله النبي ﷺ إلى اليمن قبل خروجه من المدينة لحجة الوداع[2]، ولذلك قال البيهقي: «ليس فيه إن صح إسناده نص على ولاية علي بعده فقد ذكرنا من طرقه في كتاب الفضائل مادل على مقصود النبي ﷺ من ذلك، وهو أنه لما بعثه إلى اليمن كثرت الشكاة عنه وأظهروا بغضه، فأراد النبي ﷺ أن يذكر اختصاصه به ومحبته إياه ويحثهم بذلك على محبته وموالاته وترك معاداته فقال: من كنت وليه فعلي وليه، وفي بعض الروايات من كنت مولاه فعلي مولاه، والمراد به ولاء الإسلام ومودته. وعلى المسلمين أن يوالى بعضهم بعضاً ولا يعادي بعضهم بعضاً»[3].

---

(١) البيهقي/ الاعتقاد ص١٨٢- ١٨٣، وانظر: تهذيب تاريخ دمشق: ١٦٩/٤، أبو حامد المقدسي/ رسالة في الرد على الرافضة ص٢٢٢- ٢٢٣.

(٢) انظر: سيرة ابن هشام: ٦٠٣/٢، البداية والنهاية: ١٠٤/٥- ١٠٥.

(٣) الاعتقاد: ص١٨١، ونشير في ختام القول عن حديث الغدير إلى الملاحظات التالية:-
أولاً: أن قوله سبحانه: ﴿**يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك**﴾ نزلت قبل حجه بمدة طويلة، ويوم الغدير إنما كان ثامن عشر ذى الحجة بعد رجوعه من الحج (وانظر تفصيل ذلك في منهاج السنة: ٨٤/٤) فقولهم بأنه حينما نزلت عليه هذه الآية خطب خطبة الغدير هو من وضع من لا يعرف كيف يضع.
ثانياً: أن الذي رواه مسلم بأنه بغدير خم قال: «إنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب. وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به» فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: «وأهل بيتي أذكركم الله في أهل=

وبعد أن عرضنا لأهم دليل عندهم من كتاب الله، وأقوى دليل عندهم من سنة رسول الله ﷺ ندع استعراض باقي أدلتهم إلى كتب أهل السنة التي تتبعت شبه الروافض التي يثيرونها من كتب السنة وأتت عليها من القواعد.

ولا شك أن التعرف على هذه الشبه والرد عليها أمر ميسور، إذ يكفي الرجوع إلى منهاج السنة وما ماثله من كتب أهل السنة.. ولكن استعراضها كلها في بحثنا يستوعب المجلدات ولن يأتي بجديد.. ولذلك اقتصرنا على أقوى دليل عندهم من الكتاب والسنة.

وسبب آخر في غاية الأهمية وهو أن هؤلاء الروافض لا يؤمنون أصلاً بما جاء عن طريق أهل السنة ولو كان في غاية الصحة- كما سلف- لكن هم يثيرون هذه الشبهات ليحققوا بها أمرين- فيما أرى-:

الأول: إقناع المتشككين والحائرين من أتباعهم، وذلك بخداعهم أن هذه العقائد متفق عليها بين السنة والشيعة، ولكن أهل السنة يكابرون.

الثاني: إشغال أهل السنة بهذه المسائل والدفاع عنها حتى لا يتمكنوا من

= بيتي...» (صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- ١٨٨٣/٢ (ح٢٤٠٨).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا مما انفرد به مسلم ولم يروه البخاري، وليس فيه إلا الوصية باتباع كتاب الله، وهذا أمر قد تقدمت الوصية به في حجة الوداع، وهو لم يأمر باتباع العترة ولكن قال: أذكركم الله في أهل بيتى، وتذكر الأمة لهم يقتضي أن يذكروا ماتقدم الأمر به قبل ذلك من إعطائهم حقوقهم، والامتناع من ظلمهم، وهذا أمر قد تقدم بيانه قبل غدير خم، فعلم أنه لم يكن في الغدير أمر بشرع نزل لا في حق علي ولاغيره. (منهاج السنة: ٨٥/٤).

وقال الفيروزأبادي: إن قوله أذكركم الله في أهل بيتي ليس مما يختص بعلي- رضي الله عنه- بل هو مشترك بين جميع أهل البيت: آل علي، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل عباس، وأبعد الناس من قبول هذه الوصية هم الرافضة فإنهم يعادون جمهور آل البيت، ويعاونون الكفار على أهل البيت..

الوصول إلى كتب الروافض المعتمدة في الحديث والرجال والتفسير ودراستها بعين بصيرة ناقدة.. وكشف الأمر أمام الأتباع الجهلة..

ولذلك أقول إن علماء السنة قدموا جهداً عظيماً في مواجهة الأمر الأول، أما الثاني فإن عدم توفر كتب الروافض- فيما يظهر- حال بينهم وبين نقدها، وكشف ما فيها، إلا في العصور المتأخرة، حيث بدأ علماء الهند والباكستان الإسهام في ذلك. والموضوع لا يزال بحاجة إلى مواصلة هذا الطريق وتضافر الجهود، بدراسات علمية موضوعية تبين الحقيقة وتكشف الزيف أمام أولئك المغرورين والمخدوعين.

ونعود الآن إلى مسألة النص في كتب الشيعة بعد أن أشرنا إلى أقوى أدلتهم من طريق السنة.

□ النص في كتب الشيعة:

أصل قول الرافضة هو دعوى النص[١].. وقد تنوعت احتجاجاتهم على مسألة النص فهي تارة كتب إلهية تنزل من السماء في النص على علي والأئمة، ولكن هذه الكتب غابت منذ سنة ٢٦٠هـ مع الغائب المنتظر[٢].. وهي أخرى نصوص صريحة في القرآن في النص على الاثنى عشر، ولكن هذه النصوص اختفت من القرآن بفعل الصحابة[٣]، وهي ثالثة نصوص صريحة من الرسول ﷺ ولكن الأمة أجمعت على كتمانها، وكان أول من أظهر القول بها كما في رجال الكشي وغيره- ابن سبأ[٤].

وهي تارة رابعة تأويلات باطنية لآيات القرآن بالأئمة، ولكن لا يعرف

(القضاب المشتهر، الورقة ١٣).

(١) انظر: ابن تيمية/ منهاج السنة: ٣/٣٥٦.

(٢) انظر: ص (٥٨٦) من هذه الرسالة.

(٣) انظر: ص (٢٠٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٤) انظر: ص (٦٥٤) من هذه الرسالة.

هذه التأويلات إلا الأئمة[1]..

ويدعمون ذلك بدعاوى غريبة في الأئمة من معجزات خارقة، وعصمة مطلقة وكتب موروثة وعلوم متلقاة عن الوحي السماوي.. وعلامات في الأئمة ينفردون بها دون سائر البشر... إلخ.

وقد تفرد بنقل دعوى النص في بدايتها ابن سبأ، ثم عممت هذه الدعوى على آخرين من آل محمد اختلفت فرق الشيعة في أعدادهم وأعيانهم اختلافاً كبيراً، وقد تولى كبرها هشام بن الحكم وشيطان الطاق كما يقوله طائفة من أهل العلم، ثم كان استقرار القول باثنى عشر إماماً بعد سنة (٢٦٠هـ) على يد ثلة ممن ادعوا واخترعوا فكرة الإمام الغائب، والنيابة عنه والارتزاق باسمه كما سيأتي في مسألة الغيبة. ورواياتهم في النص على الأئمة قد استحوذت على حيز كبير من كتبهم المعتمدة في الكافي والبحار وكتب التفسير، وعامة كتب شيوخهم كالمفيد وابن بابويه، والطوسي، وابن المطهر وغيرهم.

وما دام قد قام ما يشبه الاتفاق بين كتب السنة والشيعة على أن الذي تولى كبر فرية النص هو ابن سبأ، ونقلت كتب الشيعة أن أحاديث النص كانت موضع التداول السري بين العناصر المنتسبة للتشيع[2]، ولم تعلن ذلك أمام علماء الإسلام بما فيهم أئمة أهل البيت، وهذا الجو السري مجال واسع للوضع والافتراء.

وقد كانت بداية التدوين من عناصر ليست من الإسلام في شيء لافترائها على كتاب الله كالصفار وإبراهيم القمي والكليني، فما دام الأمر كذلك فهل يثق المسلم بمثل هذه النصوص التي تكاثرت على مر الزمان..

وبعض الشيعة الأصوليين قد لا يثقون بكل ما جاء في هذه المدونات، حتى قال جعفر آل كاشف الغطا في كتابه «كشف الغطا» والذي تعتمد عليه الشيعة

(١) انظر: ص١٣٣- ١٤٩ من هذه الرسالة.

(٢) كما سلف ص (٦٥٨).

اليوم قال المحمدون الثلاثة: كيف يوثق بتحصيل العلم عليهم[1].

والكتاب الوحيد الذي تطمئن الشيعة إلى كل كلمة فيه هو كتاب نهج البلاغة مع أنه لم يجمع إلا في القرن الرابع عن أمير المؤمنين في القرن الأول وليس له سند معروف[2]. فإذا كان هذا هو عمدة كتبها فما حال الكتب الأخرى؟ ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ليس أحد من الإمامية ينقل هذا النص بإسناد متصل فضلاً عن أن يكون متواتراً»[3].

ومع ذلك إذا أردنا أن نحتكم إلى نهج البلاغة نجد فيه ما ينفي دعوى النص ويهدم كل ما زعموه في هذا الباب، أو يثبت التناقض، والتناقض دليل بطلان المذهب. جاء في نهج البلاغة: أن أمير المؤمنين علياً قال:- لما أراده الناس على البيعة- «دعوني والتمسوا غيري فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإن تركتموني فإني كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم وأنا لكم وزيراً خير مني لكم أميراً»[4].

---

(١) مر نقل النص ص٣٦٨، وهو يعنى بالمحمدين الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة.

(٢) انظر: ص (٣٨٩).

(٣) منهاج السنة: ٤/٢١٠.

(٤) نهج البلاغة: ص١٣٦.

وقال المفيد في الإرشاد: ومما حفظ العلماء من كلام أمير المؤمنين أنه قال: «... أتيتموني فقلتم بايعنا، فقلت: لا أفعل، فقلتم: بلى، فقلت: لا، وقبضت يدي فبسطتموها، ونازعتكم فجذبتموه- كذا- وتداككتم عليّ تداك الإبل الهيم على حياضها يوم ورودها حتى ظننت أنكم قاتلي، وإن بعضكم قاتل بعضاً لدي فبسطت يدي فبايعتموني...».

(الإرشاد: ص١٣٠- ١٣١ ط: الأعلمي بيروت، وص: ١٤٣- ١٤٤ط: الحيدرية بالنجف).

فهل يقول مثل هذا الكلام من يتطلع للخلافة، ويطوف بفاطمة على بيوت الصحابة يطالب بالبيعة إلى آخر أساطير الشيعة في هذا الباب، وهل يبقى لدعوى النص على الإمامة وكفر من خالفه بعد هذا القول مكان.. إذ هل يخطر بالبال أن يدعو علي الناس إلى الكفر، ذلك أن من لم يبايع الإمام المنصوص عليه هو كافر في قواميس الشيعة.. وعليٌّ هنا يرفض البيعة.

وهذا النص يدل على أنه لم يكن منصوصاً عليه بالإمامة من جهة الرسول وإلا لما جاز أن يقول «دعوني إلخ، ولعلّي إلخ، وأنا لكم إلخ»[1].

فكيف يرفض الإمام المعصوم مبايعته بالإمامة في قوله: «دعوني» مع أن ذلك أهم ركن من أركان الدين وكيف يأمرهم بمبايعة غيره في قوله: «التمسوا غيري» مع أن كتب الشيعة تقول ثلاثة لا ينظر الله إليهم ولا يكلمهم ولهم عذاب أليم: «من بايع إماماً ليس من عند الله...»[2].

فهل يأمرهم بالكفر بعد الإيمان.. أو أن دعاوى الشيعة في هذا الباب لا صلة لها بالإمام عليّ، وإنما هي دسيسة حاقد، وصنيعة كافر موتور.. أراد تفرقة الأمة وبث النزاع والخلاف في صفوفها..

إن ابن المطهر الحلي يقرر بأن من طلب الإقالة فليس بإمام إذ «لو كان إماماً لم يجز له طلب الإقالة»[3] فكيف بمن يرد بيعته، ويأمر بمبايعة غيره.. ألا تكون من باب أولى ألا يكون عنده نص بإمامته من لدن رسول الله- ﷺ-.

وهذا المعنى الذي جاء في النهج يتفق مع ما أثبتته القرائن والأحداث التاريخية من أن الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم ما كانوا يتطلعون لمنصب الخلافة، ولا يستشرفونه.. لأن ذلك في نظرهم أمانة عظيمة، وتكليف باهظ..

«وقد اتفق أهل السنة والشيعة على أن علياً لم يدع إلى مبايعته في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ولا بايعه على ذلك أحد»[4] ولكن الشيعة تفسر ذلك بتفسير لا يليق بمقام أمير المؤمنين إذ «تعتقد أنه كان يريد ذلك، وتعتقد أنه الإمام المستحق للإمامة دون غيره ولكن كان عاجزاً عنه»[5] فكان يلوذ بالتقية، وتخلى

---

(١) محمود شكري الألوسي/ تعليقات على ردود الشيعة (مخطوط).

(٢) انظر: النص بتمامه ص:

(٣) ابن المطهر/ منهاج الكرامة: ص١٩٥.

(٤) منهاج السنة: ١/٢٢٥.

(٥) نفس الموضع من المصدر السابق.

عن أعظم أمر من أمور الدين كما يراها هؤلاء، وهذا ما حدا بطائفة من الشيعة وهي الكاملية إلى تكفيره- رضي الله عنه- لتخليه عن المطالبة بهذا الأمر، وهذا لأن من وضع هذا الاعتقاد لا يقصد نصرة أمير المؤمنين ومشايعته وإنما يرمي إلى تفرقة الأمة والكيد لها.. ولهذا كانت النتيجة لمقالته الحكم بالضلال على جميع الأمة بما فيهم أمير المؤمنين علي.

ثم قرر أمير المؤمنين- كما يذكر صاحب النهج- في قوله: «ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم» بأنه رضي الله عنه سيكون أكثر سمعاً وطاعة لمن ولاه المسلمون واختاروه خليفة.. وهذا ينقض دعوى التقيةَ في مبايعته لمن سبقه وطاعته لهم رضي الله عنه، إذ أن من يتعامل معهم بالتقية لا يكون كأحد المسلمين المبايعين فضلاً عن أن يكون أكثرهم سمعاً وطاعة.

وقوله لمن وليتموه يقتضي أن أمر الولاية يعود إلى رأي جمهور المسلمين واتفاقهم، لا إلى نص مزعوم، كما لا ينحصر في شخص معلوم.

ثم يدفع أمر مبايعته مرة أخرى وبطريق آخر في قوله: «وأنا لكم وزيراً خير مني لكم أميراً» وهذا أيضاً ينفي ما نسبه الروافض إليه- رضي الله عنه- من التفاخر بالفضائل والتظاهر بالخوارق والمعجزات.. والطعن في الخلفاء السابقين للاحتجاج على أحقيته بالإمامة..

وهو يشير في نص آخر إلى أن قبوله للخلافة لا عن رغبة بها ولا تطلع إليها، ولكنه استجابة لحمل المسلمين له على ذلك ولم يدع نصاً ولا وصية فهو يقول: «والله ما كانت لى في الخلافة رغبة ولا في الولاية إِرْبة[1]، ولكنكم دعوتموني إليها، وحملتوني عليها..»[2].

ويذكر أن ثبوت خلافته تم بمبايعة المهاجرين والأنصار الذين كانت الشورى لهم، وكان إجماعهم هو المعتبر في هذا المقام، ولو كان هؤلاء مرتدين

---

(١) **الإربة**- بكسر الهمزة-: الغرض والطلبة.

(٢) نهج البلاغة: ص٣٢٢.

كما تصفهم كتب الشيعة لم يجز اعتبار بيعتهم وإجماعهم، ولو كان ثمة نص لم يحتج إلى بيعتهم وإجماعهم. يقول أمير المؤمنين- كما في النهج-:«إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه (فطريقة بيعته لا تختلف عمن سبقه) فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يَرُدَّ (وهذا يوحي بأن بيعته لم تكن ثابتة من قبل كما يزعم الإمامية وإنما بعد ثبوتها بالبيعة لم يكن ثمة مجال للرد حينئذ) وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك رضى (فإجماعهم هو الأصل في الاختيار لا النص)، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه ما تولى[1].

فهذا نص صريح- أيضاً- في عدم وجود نص فالشورى- في أمر الإمامة- هي للمهاجرين والأنصار، وما أجمعوا عليه هو الإمام ومن خرج عن ذلك وجب قتاله لاتباعه غير سبيل المؤمنين، ولو كان هناك نص في الإمام لم يقل علي رضي الله عنه ذلك.

فهذه النصوص من كتاب نهج البلاغة الذي ترى الشيعة أنه من الكلام الذي لا ريب فيه، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فهو من كلام المعصوم على وجه اليقين عندهم.

ولا يشك الشيعة في كلمة منه وهي تهدم كل ما بنوه من دعاوى حول النص على عليّ والأئمة.

وهذا المعنى المروي عن علي في النهج يتفق مع ما جاء عن طريق أهل السنة عن أمير المؤمنين فيأخذ صفة الإجماع عند الفريقين، فقد روى الإمام أحمد في مسنده عن وكيع عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن سبع قال:

---

(١) نهج البلاغة: ص٣٦٦- ٣٦٧، وقارن ما ذكره المفيد عنه في الإرشاد ص١٣٠ ط: الأعلمي بيروت، وص١٤٣ ط: الحيدرية النجف.

سمعت علياً يقول: (وذكر أنه سيقتل) قالوا: فاستخلف علينا قال: لا، ولكن أترككم إلى ما ترككم إليه رسول الله- ﷺ- قالوا: ما تقول لربك إذا أتيته؟ قال: أقول: «اللهم تركتني فيهم ما بدا لك ثم قبضتني إليك وأنت فيهم، فإن شئت أصلحتهم، وإن شئت أفسدتهم»[(١)].

وروى الإمام أحمد مثله عن أسود بن عامر بن الأعمش عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن سبع[(٢)]. وفي هذا الباب روايات أخرى[(٣)].

وقد قال العباس لعلي- رضي الله عنهما- «.. فاذهب بنا إليه (يعني إلى رسول الله- ﷺ-) فنسأله فيمن هذا الأمر؟ فإن كان فينا عرفناه وإن كان في غيرنا أمرناه فوصاه بنا...»[(٤)].

وقد كان هذا كما جاء في بعض الروايات «يوم الإثنين يوم الوفاة فدل على أنه عليه السلام توفي عن غير وصية في الإمارة»[(٥)].

وقد جاء في صحيح البخاري أنهم «ذكروا عند عائشة أن علياً- رضي الله عنه- كان وصياً فقالت: متى أوصى إليه، وقد كنت مسندته إلى صدري، أو قالت: حجري فدعا بالطست، فلقد انخنث في حجري فما شعرت أنه قد مات فمتى أوصى إليه»[(٦)].

---

(١) مسند أحمد: ٢٤٢/٢ رقم (١٠٧٨)، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح، والحديث في مجمع الزوائد: ١٣٧/٩. وقال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلي ورجاله رجال الصحيح، ورواه البزار بإسناد حسن.

(٢) المسند: ٣٤٠/٢ رقم (١٣٣٩). قال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(٣) انظر: الدارقطني/ السنن الكبرى: ١٤٩/٨، وراجع: البداية والنهاية: ٢٥٠/٥- ٢٥١، ٣٢٤/٧- ٣٢٥.

(٤) صحيح البخاري/ كتاب الاستئذان: ١٣٦/٧.

(٥) ابن كثير/ البداية والنهاية: ٢٥١/٥.

(٦) صحيح البخاري/ كتاب الوصايا: ١٨٦/٣، وكتاب المغازى ١٤٣/٥، ومسلم، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه: ١٢٥٧/٢ (ح١٦٣٦)، والنسائي، كتاب الأحباس، باب هل أوصى النبي صلى الله عليه وسلم: ٢٤٠/٦، وأحمد: ٣٢/٦.

وقد صح عن ابن عباس أنه- ﷺ- لم يوص «أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أرقم بن شرحبيل عنه»[1].

* * *

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ١١/ ٢٠٧ (ح١٠٩٨٨)، وقد صححه الحافظ ابن حجر (فتح الباري: ٣٦١/٥).

□ **الاستدلال بالأمور المعلومة والمتفق عليها في مسألة النص:**

إن لدى أهل السنة أدلة ثابتة صحيحة عندهم في أن الرسول- ﷺ- لم ينص على عليّ بالإمامة.

وما تنسبه الشيعة من نصوص لأهل السنة هي باطلة في أصلها أو في دلالتها ولا حجة فيها عليهم.

ولدى الشيعة أدلتهم في ثبوت النص سجلوها في كتبهم الخاصة بهم وأهل السنة لا يؤمنون بها، ويرون أنها وضعت على الأئمة من قبل بعض الروافض.

وما في كتب الشيعة من أدلة تنقض ما ادعوه في هذا الباب كما في نهج البلاغة وغيره يلجؤون في ردها إلى التأويل أو دعوى التقية، فليرجع في الحكم في هذه المسألة التي هى أصل الأصول عند الشيعة إلى الأمور المعلومة والمتواترة والمتفق عليها «نقدر- كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- أن الأخبار المتنازع فيها لم توجد أو لم يعلم أيها الصحيح، ونترك الاستدلال بها في الطرفين، ونرجع إلى ما هو معلوم بغير ذلك من التواتر وما يعلم من العقول والعادات وما دلت عليه النصوص المتفق عليها»[1].

ونذكر فيما يلي جملة من هذه الأمور وهي كثيرة تستحق مؤلفاً خاصاً[2]:

أولاً: لندع جانب الروايات المختلف فيها ونحتكم إلى كتاب الله سبحانه عن طريق فهمه من خلال اللغة العربية. فالله سبحانه أنزل القرآن بلسان عربي

---

(١) منهاج السنة: ٤/١٢٠.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية إن «أهل العلم يعلمون بالاضطرار أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ شيئاً من إمامة علي، ولهم على هذا طرق كثيرة يثبتون بها هذا العلم (منهاج السنة: ٤/١٤) ويكفي نقل ماذكره شيخ الإسلام في مواضع متفرقة من المنهاج فهي كنز عظيم.

مبين، وقد اتفق أهل السنة والشيعة على حدود العربية، واتفقوا على ما وضع لمفرداتها من المعاني، ومعنى هذا أن اللغة العربية يمكن أن تكون المرجع في الحكومة في هذا الأمر.

فهل نجد في كتاب الله ذكراً للأئمة الاثنى عشر بأسمائهم، كما ذكر رسول الهدى ﷺ باسمه ووصفه، لأن الإمام عندهم كالنبي، ومنكر الإمام كمنكر النبي أو أعظم.

وهل نجد لإمامة الاثنى عشر ذكراً صريحاً في كتاب الله كما ذكرت أركان الإسلام صريحة واضحة في مواضع متفرقة من كتاب الله من غير ما حاجة لمعرفة أصلها إلى تأويل باطني أو روايات موضوعة، والإمامة عندهم أعظم أركان الإسلام...

فكيف لا تذكر ولا يشار إليها، أليس هذا دليلاً على أن مزاعم الإمامية في هذا الباب لا أصل لها؟ وحينئذ لا بد من رفض هذه المزاعم لمناقضتها لكتاب الله.

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في مناقشته لابن المطهر الحلي إلى هذا المنهج فقال: «فإن تركوا الرواية رأساً أمكن أن تترك الرواية»[1]، ثم طبق هذا المنهج في الاحتجاج لإبطال دعوى الروافض في الإمامة فقال: «وهب أنا لا نحتج بالحديث فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[2]. فشهد لهؤلاء بالإيمان من غير ذكر للإمامة.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾[3] فجعلهم صادقين في

---

(١) منهاج السنة: ١/٣٢.

(٢) الأنفال، آية: ٢/ و ٣/ و ٤/.

(٣) الحجرات، آية: ١٥.

الإيمان من غير ذكر الإمامة. وساق شيخ الإسلام شواهد أخرى من هذا القبيل[1]، وهي وغيرها تبين أن إمامة الاثنى عشر التي تجعلها الاثنا عشرية أصل الدين وأساسه، ليس لها أصل في كتاب الله سبحانه.

ثانياً: أن هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل كما نقل أمثاله من حديثه، لاسيما مع كثرة ما ينقل في فضائل علي من الكذب الذي لا أصل له فكيف لا ينقل الحق الذي قد بلغ للناس، ولأن النبي ﷺ أمر أمته بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه»[2]، ولو كتم الصحابة مسألة النص عليه لكتموا فضائل علي ومناقبه و لم ينقلوا منها شيئاً، وهذا خلاف الواقع فعلم أنه لو كان شيء من ذلك لنقل لأن «النص على الخلافة واقعة عظيمة، والوقائع العظيمة يجب اشتهارها جداً، فلو حصلت هذه الشهرة لعرفها المخالف والموافق، وحيث لم يصل خبر هذا النص إلى أحد من الفقهاء والمحدثين علمنا أنه كذب»[3]، وإنما تفرد بنقله الشيعة «وهم فيه مدعون وفيما نقلوه متهمون لاسيما مع ما ظهر من كذبهم وفسقهم وبدعتهم وسلوكهم طرق الضلال والبهث بادعاء المحال ومخالفة العقول، وسب أصحاب الرسول»[4].

والصحابة رضوان الله عليهم نقلوا إلينا ما صدر عنه ﷺ من قوله وفعله، وأمره ونهيه، وأكله وشربه، وقعوده، ونومه، وسائر أحواله عليه الصلاة والسلام، فكيف يتصور أن ينص النبي ﷺ على علي بالخلافة ولا ينقل ذلك بحال.

قال ابن حزم: «وبرهان ضروري وهو أن رسول الله مات، وجمهور الصحابة رضوان الله عليهم، حاشا من كان منهم في النواحي يعلم الناس الدين، فما منهم أحد أشار إلى علي بكلمة يذكر فيها أن رسول الله ﷺ نص عليه.

---

(١) انظر: منهاج السنة: ١/٣٣.

(٢) المصدر السابق: ٤/١٤.

(٣) الرازي/ أصول الدين: ص١٣٧.

(٤) الآمدى/ غاية المرام: ص٣٧٧.

ومن المحال الممتنع الذي لا يمكن ألبتة اتفاق أكثر من عشرين ألف إنسان متنابذي الهمم والنيات والأنساب.. على طي عهد عهده رسول الله ﷺ إليهم، وما وجدنا قط رواية عن أحد في النص المدعى إلا رواية واهية عن مجهولين إلى مجهول يكنى أبا الحمراء لا يعرف من هو في الخلق[1].

ثالثاً: أن الإمامة من المفترضات التي تتعلق بها مصالح الناس كلهم، فإذا قيل فيها: إن النبي ﷺ نص على أحد بعينه، والصحابة غيروا وبدلوا، أمكن حينئذ لكل ملحد أن يقول: إن الصلوات الخمس كانت عشراً وإنما الصحابة كتموها وجعلوها خمساً بأهوائهم، وهكذا إذا ادعى مدع تغيير ما نص عليه النبي ﷺ أمكن ذلك في جميع الفرائض ويتعدى ذلك إلى أن لا يحصل الثقة بشيء من أمور الدين أصلاً[2].

رابعاً: أن قول الروافض بالنص على علي كقول من يزعم النص على العباس، فإن قالوا: ليس النص على العباس بصحيح، قيل: ولا النص على عليّ صحيح، وبإبطالهم النص على العباس يبطل النص على علي، لأن الكل لم يرد به نص صحيح صريح، وهناك فرق شيعية كثيرة تنازع الروافض في النص على الكثير ممن تدعى إمامته، حتى ينازعها في إمامها الثاني عشر، عشرون فرقة والكل يزعم بطلان نص الآخر.

والنص في اللغة مأخوذ من المنصة وهى الظاهر على الفرس لظهوره، فأين ظهور النص، ولو كان لذلك أصل لظهر واشتهر ونقل وتداولته الألسنة وشاع بين الخاص والعام، فإن قالوا: فقد نص ولكنهم كتموه، قيل لهم: فقد نص على عمه العباس ولكنهم كتموه، وأيضاً فإذا أمكن أن يكتم مثل هذا ولا يظهر يسوغ لقائل أن يقول: إن النبى ﷺ كان له ابن ونص عليه وأن الصحابة حسدوه

---

(١) الفصل: ٤/١٦١.

(٢) دفع شبه الخوارج والرافضة: الورقة (١٥).

وقتلوه، وما أشبه هذه الدواعي الفاسدة التي لا يصير إليها عاقل[1].

خامساً: أنا رأينا أبا بكر حيث نص على عمر ما اختلف فيه اثنان، ولا وقع في ذلك خفاء، وكذلك حيث نص عمر على ستة أنفس من قريش ظهر ذلك عنهم ظهوراً لا يسع جحده، ولا يمكن رده، ورسول الله ﷺ أفضل، ومبادرة الخلق إلى امتثال أمره أكثر، وتشوف النفوس إلى نقل ما صدر عنه أعظم، فمن المحال البين أن ينص أبو بكر على واحد ولا يقع خلاف فيمن استخلفه، ولا أمكن أحد أن يكتمه، وكذلك عمر، بل معاوية حيث نص على يزيد، اشتهر ذلك ونقل عنه اشتهاراً ظاهراً متواتراً لا نزاع فيه ولا مراء، فكيف نقل نص معاوية، وكتم نص رسول الله ﷺ، وما نقله أحد[2]، باعتراف الشيعة الذين يقرون بأن مسألة الولاية وأحاديثها سر من أسرارهم.

سادساً: كيف يقبل المهاجرون والأنصار والمسلمون جميعاً أمر أبي بكر في عمر حين استخلفه، ولم يختلف اثنان على إمامة عمر، ولا يقبلون أمر رسول الله ﷺ في علي، فهل صار المسلمون أطوع لأبي بكر من رسول الله ﷺ؟

«كيف يحتمل عقل عاقل، أو يشتبه على بر أو فاجر - إلا من أراد الله فتنته- أن المهاجرين والأنصار وجميع التابعين لهم بإحسان علموا أن رسول الله ﷺ قد نص على علي بن أبي طالب، وأمرهم أن يوالوه فعصوه وتركوا أمر الرسول ﷺ، وأمرهم أبو بكر أن يولوا عمر بن الخطاب فاتبعوه وأطاعوه، وأمرهم عمر بن الخطاب أن يولوا الستة فلم يخالفوه ولم يعصوه»[3].

وكيف يتصور أن يقوم المسلمون بالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد وغيرها من فرائض الإسلام ويتركون فريضة واحدة تحبط عملهم كله وهي بيعة

---

(١) دفع شبه الخوراج والرافضة/ الورقة ١٤ ب.

(٢) المصدر السابق الورقة ١٤- ١٥ (مخطوط).

(٣) أبو بكر محمد بن حاتم بن زنجويه/ إمامة أبي بكر الصديق (مخطوط غير مرقم الصفحات).

علي، وأي مصلحة لهم في مبايعة أبي بكر وترك مبايعة علي؟[1]

سابعاً: لو كان النص على علي صحيحاً لم يجز لعلي رضي الله عنه أن يدخل مع الستة الذين نص عليهم عمر، وكان يقول: أنا المنصوص علي فلا حاجة لي إلى الدخول فيمن نص عليه عمر[2]، ولم يجز له أن يبايع أبا بكر وعمر وعثمان، «ولا يجوز أن يظن بعلي- رضي الله عنه- أنه أمسك عن ذكر النص عليه خوف الموت، وهو الأسد شجاعة، وقد عرض نفسه للموت بين يدي رسول الله ﷺ مرات، ثم يوم الجمل، وصفين، فما الذي جبنه بين هاتين الحالتين؟[3] وألجأه إلى التقية.

وإذا كان منصوصاً عليه بالإمامة، ومفوضاً إليه أمر الأمة بعد رسول الله ﷺ، فقد قلد أمراً يجب عليه القيام به، ومدافعة المبطل عنه بكل وجه، وإن أهمل ذلك وتركه من غير سبب، فقد خالف وحاشاه من ذلك، ولو كان مغلوباً عليه، فلا بد أن يجري سبب يوجب عذره في أخذ حقه سيما مع التفويض إليه. ورأينا عثمان بن عفان وهو أضعف عندكم من علي لم يسلمها إلى غير أهلها، ورضي بحكم الله وقضائه، ولم يضيع ما جعل إليه، ورأينا أبا بكر حيث ارتدت قبائل العرب، ومنعوا الزكاة لم يهمل أمر الأمة ولو أهمله لانهدم الإسلام فقاتلهم ونصره الله عليهم.. وما كان في صحابة رسول الله من يسكت عن حق رآه[4]. فكيف ينسب هؤلاء الروافض إلى أمير المؤمنين علي الرضى بالباطل، والجبن والخوف عن المطالبة بحقه، حتى ارتد الناس كلهم بسبب تأخره عن إعلان حقه والدعوة إليه، ولم يبق منهم إلا النزر اليسير- كما يقولون- وهو أسد الله وأسد

---

(١) المصدر السابق.

(٢) دفع شبه الخوارج والرافضة/ الورقة ١٥، وقد أخرج البخاري في صحيحه قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان- رضي الله عنه-. (انظر البخاري/ فضائل الأصحاب، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان..: ٤/٢٠٤ وما بعدها.

(٣) الفصل: ٤/١٦٢.

(٤) دفع شبه الخوارج والرافضة الورقة/ ١٦أ.

رسوله.

بل لم ينقل أنه دعا إلى نفسه، وجادل من أجل بيعته، فضلاً عن القتال ولو وقع ذلك لاشتهر، وقد وقعت مناسبات مهمة، وأحداث خطيرة توجب إظهار النص كحادثة السقيفة، وحادثة الشورى فلم يفعل شيئا من ذلك[1]، بل إنه دعا أصحابه إلى بيعته كما تقر الرافضة ولم يدّع نصا[2].

وقد ذكر شيخ الإسلام بأن من الطرق التي نعلم منها بالاضطرار أن النبي ﷺ لم يبلغ شيئاً من إمامة علي أن النبي ﷺ لما مات وطلب بعض الأنصار أن يكون منهم أمير، ومن المهاجرين أمير[3] فأنكروا ذلك عليه وقالوا الإمارة لا تكون إلا في قريش[4]، وروى الصحابة في متفرقة الأحاديث عن النبي ﷺ

(١) قال شيخهم البياضي: إنما عدل عن ذكر النص لوجهين:
أ- لو ذكره فأنكروه حكم بكفرهم حيث أنكروا متواتراً.
ب- أنهم قصدوا في الشورى الأفضل فاحتج عليهم بما يوجب تقديمه (الصراط المستقيم: ١/٢٩٩) فتأمل جوابه تجد أنه متناقض، حيث زعم أن علياً تخلى عن إعلان النص خشية إنكاره، فيرتد منكره، مع أنهم يكفرون الصحابة لإنكارهم النص بزعمهم، ثم هي حجة باردة ساقطة لأنها تعني أن أصل الدين وجوهره لايدعى إليه لئلا ينكر فيكفر منكره.

أما اعتذاره من عدم ذكره للنص في حادثة الشورى، فيكفي إقراره بأنه لم يظهر النص إذ زعمه بأنه لا موجب لذكر النص لا يتفق مع العقل والمنطق لاسيما وأن الأمر يتعلق بمنصب الإمامة. وهي أصل الأصول عندهم.

(٢) قال البياضي: «قالوا: طلب علي بيعة أصحابه دليل على عدم نصه قلنا: الخلافة حقه فله التوصل إليها بما يمكنه» (الصراط المستقيم: ١/٢٩٩). وهذا إقرار منهم بأن عليّاً حين واتته الخلافة بعد عثمان لم يذكر نصاً لأصحابه، ولو كان ثمة نص لأظهره، ولم يحتج الأمر إلى بيعة وانتخاب.

وقوله هي حقه فله التوصل إليها بما يمكنه، حجة منقوضة عندهم، لأن القضية تتعلق عندهم بإيمان الناس، أو كفرهم، وهي منصب كالنبوة أو أعظم وليست حقاً شخصيّاً، لكن الروافض يتحدثون في كل مسألة بما يوجب- في نظرهم- ردها، وينسون ما قرروه من قبل.

(٣) وهذا يقر به الشيعة. انظر: الصراط المستقيم: ١/٢٩٩.

(٤) أخرجه الإمام أحمد: ٣/١٢٩، ج٤/٤٢١، وأبو داود الطيالسي ص ١٢٥ (ح٩٢٦ و٢١٣٣) ورواه الإمام مسلم بلفظ «الناس تبع لقريش» وفي لفظ آخر «لا يزال هذا الأمر في قريش=

أن الإمامة في قريش، ولم يرو واحد منهم لا في ذلك المجلس ولا غيره ما يدل على إمامة علي، وبايع المسلمون أبا بكر، وكان أكثر بني عبد مناف من بني أمية وبني هاشم وغيرهم لهم ميل قوي إلى علي بن أبي طالب يختارون ولايته ولم يذكر أحد منهم هذا النص، وهكذا جرى الأمر في عهد عمر وعثمان، وفي عهده أيضاً لما صارت له ولاية لم يذكر هو ولا أحد من أهل بيته ولا من الصحابة المعروفين هذا النص.

ولو كان للنص وجود ما حصل الاختلاف في عهده، إذ لم تتفق الأمة فيه لا عليه ولا على غيره.

وقد جرى تحكيم الحكمين ومعه أكثر الناس فلم يكن في المسلمين من أصحابه فضلاً عن غيرهم من احتج في مثل هذا المقام الذي تتوفر فيه الهمم والدواعي على إظهاره، وقد احتجوا بقوله ﷺ: تقتل عماراً الفئة الباغية[1]، وهذا الحديث خبر واحد أو اثنين أو ثلاثة ونحوهم، وليس هذا متواتراً، والنص عند القائلين به متواتر فيالله العجب كيف ساغ عند الناس احتجاج شيعة علي بذلك الحديث، ولم يحتج أحد منهم بالنص[2]؟!

أما دعوى النص على إمامة الاثنى عشر، وأن الرسول ﷺ نص على ذلك فهي أعظم استحالةً، وأوضح بطلاناً، وأظهر كذباً، فلم ينقله إلا الاثنا عشرية، وسائر فرق الشيعة تكذبها وهم فرقة من نحو سبعين فرقة من طوائف الشيعة.

والنصوص التي ينقلها الاثنا عشرية تعارضها نصوص القائلين بإمامة غير

= ما بقي من الناس اثنان (صحيح مسلم، كتاب الإمارة: ٢/١٤٥١-١٤٥٢ (ح١٨١٨، ١٨٢٠).

(١) أخرجه البخاري، في كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار عن الناس: ٣/٢٠٧، ومسلم كتاب الفتن ٣/٢٢٣٥ (ح٢٩١٥)، والترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب عمار بن ياسر: ٥/٦٦٩ (ح٣٨٠٠)، وأحمد: ٢/١٦١، ١٦٤، ٢٠٦، و ج٣/ ص٥، ٢٢، ٢٨، ٩٠، وج٤/ ص: ٩٧، و ج٥/ ص٢١٤، ٣٠٦، ج٦/ ص٢٨٩، ٣٠٠، ٣١١، ٣١٥.

(٢) منهاج السنة: ٤/١٤- ١٥.

الاثنى عشر، من فرق الشيعة البالغة الكثرة، فإن كل طائفة تدعي من النص غير ما تدعيه الاثنا عشرية.

وهذه الدعوى لم تظهر إلا بعد موت النبي ﷺ بأكثر من مائتين وخمسين سنة، فهو من اختلاق متأخري الشيعة ومن قبلهم يخالفهم في ذلك.

وأهل السنة وعلماؤهم وهم أضعاف أضعاف الشيعة يعلمون أن هذا كذب على رسول الله ﷺ علماً يقيناً لا يخالطه الريب ويباهلون الشيعة على ذلك.

والمنقول بالنقل المتواتر عن أهل البيت يكذب مثل هذا وأنهم لم يكونوا يدعون أنه منصوص عليهم بل يكذبون من يقول ذلك فضلاً عن أن يثبتوا النص على اثنى عشر[1].

ولو كان الأمر في الإمامة على ما يقول هؤلاء الروافض لما كان الحسن رضي الله عنه في سعة من أن يسلمها إلى معاوية رضي الله عنه فيعينه على الضلال وعلى إبطال الحق وهدم الدين فيكون شريكه في كل مظلمة، ويبطل عهد رسول الله -ﷺ- ويوافقه على ذلك أخوه الحسين رضي الله عنهما فما نقض قط بيعة معاوية إلى أن مات فكيف استحل الحسن والحسين رضي الله عنهما إبطال عهد رسول الله- ﷺ- إليهما طائعين غير مكرهين؟ مع أن الحسن معه أزيد من مائة ألف عنان يموتون دونه، فتالله لولا أن الحسن رضي الله عنه علم أنه في سعة من إسلامها إلى معاوية، وفي سعة من أن لا يسلمها لما جمع بين الأمرين فأمسكها ستة أشهر لنفسه وهي حقه، وسلمها بعد ذلك لغير ضرورة وذلك له مباح؛ بل هو الأفضل بلا شك، لأن جده رسول الله- ﷺ قد خطب بذلك على المنبر وقال: إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين رويناه من طريق البخاري[2].

---

(١) انظر: منهاج السنة: ٢٠٩/٤- ٢١٠.

(٢) ابن حزم/ الفصل: ١٧٢/٤- ١٧٣، والحديث رواه البخاري في كتاب الصلح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي رضي الله عنهما ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح =

هذا والبراهين المعلومة الضرورية في هذا الباب كثيرة ويكفي بعضها لمعرفة الحق لمن تجرد عن الهوى والتعصب.

* * *

= به بين فئتين عظيمتين: ٣/ ١٦٩، وأبو داود، كتاب السنة، باب ما يدل على ترك الفتنة: ٤٨/٥، (ح٤٦٦٢)، الترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام: ٦٥٨/٥ (ح٣٧٧٣)، والنسائي، كتاب الجمعة، باب مخاطبة الإمام رعيته وهو على المنبر: ١٠٧/٣، وأحمد: ٣٧/٥- ٣٨، ٤٤، ٤٩، ٥١.

□ حكم من أنكر إمامة أحد الاثنى عشر □

الإمامة صنو النبوة أو أعظم، وهي أصل الدين وقاعدته الأساسية عندهم ..

لهذا جاء حكم الشيعة الاثنى عشرية على من أنكر إمامة واحد من أئمتهم الاثنى عشر مكملاً لهذا الغلو، حيث حكموا عليه بالكفر والخلود بالنار.

قال ابن بابويه: «واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من بعده أنه بمنزلة من جحد نبوة الأنبياء.

واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من آمن بجميع الأنبياء ثم أنكر نبوة محمد صلى الله عليه وآله»[1].

فهذا النص يقتضي أن الاثنى عشرية تكفر كل فرق المسلمين حتى فرق الشيعة التي وجدت على مدار التاريخ، مع أنها تتلقى عنهم دينها، لأن رواتهم من رجالها.

وقال شيخهم الطوسي: «ودفع الإمامة كفر، كما أن دفع النبوة كفر، لأن الجهل بهما على حد واحد»[2].

وهذا فيما يبدو لم يقنع ابن المطهر الحلي فرأى أن إنكار إمامة الاثنى عشر أعظم من إنكار النبوة فقال: «الإمامة لطف عام، والنبوة لطف خاص لإمكان خلو الزمان من نبي حي بخلاف الإمام، وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف

---

(١) الاعتقادات ص١١١. بحار الأنوار: ٦٢/٢٧.

(٢) الطوسي/ تلخيص الشافي: ١٣١/٤، بحار الأنوار: ٣٦٨/٨.

الخاص:[1]

فهو يجعل من لم يؤمن بأئمتهم أشد كفراً من اليهود والنصارى، وقد بني ذلك على أن الزمان لا يخلو من إمام، وهو إشارة إلى عقيدتهم بالإيمان بوجود إمامهم المنتظر الغائب، والذي أنكره طوائف من الشيعة، وقرر المحققون من علماء النسب والتاريخ أنه لم يولد أصلاً- كما سيأتي- ولكن شيخ الشيعة يرى أن إنكاره أعظم الكفر.

وينقل شيخهم المفيد اتفاقهم على هذا المذهب في تكفير أمة الإسلام فيقول: «اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار»[2].

وبلغ الأمر بشيخهم نعمة الله الجزائري أن يعلن انفصال الشيعة عن المسلمين بسبب قضية الإمامة فيقول: «لم نجتمع معهم على إله ولا نبي ولا على إمام، وذلك أنهم يقولون إن ربهم هو الذي كان محمد ﷺ نبيه، وخليفته بعده أبو بكر ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي، بل نقول: إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا ولا ذلك النبي نبينا»[3].

وبعد هذا التكفير العام، خصصوا باللعن والحكم بالردة جميع فئات المسلمين ما عدا الاثنى عشرية فتناول تكفيرهم:-

١- الصحابة رضوان الله عليهم، وعلى رأسهم خير هذه الأمة بعد خاتم الأنبياء أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

٢- أهل البيت.

٣- خلفاء المسلمين وحكوماتهم.

٤- الأمصار الإسلامية وأهلها.

---

(١) ابن المطهر الحلي/ الألفين: ص٣.

(٢) المسائل للمفيد، وقد نقل ذلك عنه المجلسي في البحار: ٣٦٦/٨.

(٣) الأنوار النعمانية: ٢٧٩/٢.

٥- قضاة المسلمين.

٦- أئمة المسلمين وعلمائهم.

٧- الفرق الإسلامية.

٨- الأمة.

وسأذكر عقيدتهم في هذه الفئات تفصيلاً فيما يلي:-

١- الصحابة رضوان الله عليهم:

كتب الشيعة مليئة باللعن والتكفير لمن رضي الله عنهم ورضوا عنه، من المهاجرين والأنصار، وأهل بدر، وبيعة الرضوان، وسائر الصحابة أجمعين، ولا تستثني منهم إلا النزر اليسير الذي لا يبلغ عدد أصابع اليد، وأصبحت هذه المسألة بعد ظهور كتبهم وانتشارها من الأمور التي لا تحجب بالتقية.

وإن كانت من قبل قد تخفى على بعض أئمة الإسلام. فقد جاء في شرح مسلم للنووي بأن الإمامية يقولون بأن الصحابة مخطئون في تقديم غير علي لا كفار[1].

ولكن من أهل العلم وأصحاب المقالات من اطلع على هذا الأمر عند الإمامية، قال القاضي عبد الجبار: «وأما الإمامية فقد ذهبت إلى أن الطريق إلى إمامة الاثنى عشر النص الجلي، الذي يكفر من أنكره، ويجب تكفيره، فكفروا لذلك صحابة النبي عليه السلام»[2].

وقريب من هذا المعنى قال عبد القاهر البغدادي[3]، وابن تيمية[4] وغيرهما[5].

---

(١) شرح مسلم للنووي: ١٥/١٧٤.

(٢) شرح الأصول الخمسة ص٧٦١.

(٣) الفرق بين الفرق: ص٣٢١.

(٤) منهاج السنة: ٤/١٢٨.

(٥) انظر: البزدوي/ أصول الدين: ص٢٤٧- ٢٤٨.

ولكن العدد الذي تستثنيه الرافضة من حكمها العام بالتكفير لم أجد من أشار إليه بما يتفق مع ما جاء في كتب الاثنى عشرية، فيقول عبد القاهر البغدادي: وأما الإمامية فقد زعم أكثرهم[١] أن الصحابة ارتدت بعد النبي ﷺ سوى علي وابنيه ومقدار ثلاثة عشر منهم.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الرافضة تقول: إن المهاجرين والأنصار كتموا النص، فكفروا إلا نفراً قليلاً.. إما بضعة عشر أو أكثر ثم يقولون إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين. وقد يقولون بل آمنوا ثم كفروا»[٢].

وستجد أن العدد الذي تستثنيه الاثنى عشرية أقل مما يذكرون.

هذا ما جاء في كتب أهل السنة وغيرهم حول مذهب الشيعة في الصحابة، وسنرى فيما يلي ماذا تقول الشيعة من خلال مصادرها المعتمدة عندها.

تقول كتب الاثنى عشرية: إن الصحابة بسبب توليتهم لأبي بكر قد ارتدوا إلا ثلاثة، وتزيد بعض رواياتهم ثلاثة أو أربعة آخرين رجعوا إلى إمامة علي، ليصبح المجموع سبعة، ولا يزيدون على ذلك.

ولقد تداولت الشيعة «أنباء هذه الأسطورة» في المعتمد من كتبها فسجلوا ذلك في أول كتاب ظهر لهم وهو كتاب سليم بن قيس[٣]، ثم تتابعت كتبهم في تقرير ذلك وإشاعته وعلى رأسها الكافي[٤] أوثق كتبهم الأربعة، ورجال الكشي[٥] عمدتهم في كتب الرجال، وغيرها من مصادرهم كتفسير العياشي[٦]،

---

(١) تلحظ أن عبد القاهر، لا يعمم هذا المذهب على الإمامية كلها، وقد أشار الأشعري إلى أنهم اختلفوا في ذلك على فرقتين. (انظر: مقالات الإسلاميين: ١/١٢٨- ١٢٩).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٣/٣٥٦.

(٣) انظر: كتاب سليم بن قيس: ص٧٤- ٧٥.

(٤) الكليني/ الكافي: ٢/٢٤٤.

(٥) رجال الكشي: ص٦، ٧، ٨، ٩، ١١.

(٦) تفسير العياشي: ١/١٩٩.

والبرهان[1]، والصافي[2]، وتفسير نور الثقلين[3]، والاختصاص[4]، والسرائر[5]، وبحار الأنوار[6].

وليست هذه مجرد آراء لبعض شيوخهم، ولكنها روايات عن معصوميهم تحمل صفة «العصمة» والقدسية عندهم.

أما السب لذلك الجيل القرآني الفريد، على ألسنة شيوخهم فهو قد سود معظم كتبهم.

ولو ذهبت أسرد للقارئ ما رأيت من هذا الغثاء لبلغ مجلدات، وسأكتفي بذكر بعض النصوص التي فيها التصريح بالتكفير، إذ هو يكشف ويغني عما دونه من سب وطعن.

روى ثقتهم الكليني في الكافي «عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدّثك بأعجب من ذلك، المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا- وأشار بيده- ثلاثة»[7][8].

فالتكفير- كما ترى- يتناول أفضل صحابة رسول الله وهم المهاجرون

---

(١) هاشم البحراني/ البرهان: ١/٣١٩.

(٢) محسن الكاشاني/ الصافي: ١/٣٨٩.

(٣) الحويزيني/ نور الثقلين: ١/٣٩٦.

(٤) المفيد/ الاختصاص: ص٤-٥.

(٥) ابن إدريس/ السرائر: ص٤٦٨.

(٦) بحار الأنوار: ٢٢/٣٤٥، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٤٠.

(٧) علق هنا شيخهم المعاصر «علي أكبر الغفاري» فقال: «يعني أشار عليه السلام بثلاث من أصابع يده. والمراد بالثلاثة سلمان وأبو ذر والمقداد.
(الكافي: ٢/٢٤٤- الهامش-) فانظر كيف لم تمح هذه المعاني الخرافية من عقول هؤلاء الشيوخ على مر السنين.. وسيأتي مزيد بيان في باب الشيعة المعاصرين.

(٨) أصول الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب قلة عدد المؤمنين: ٢/٢٤٤، وانظر: رجال الكشي: ص٧، بحار الأنوار: ٢٢/٣٤٥.

والأنصار، ويبين أن الشيعة في عصر أبي جعفر لا يرون أحداً من المسلمين على الإسلام إلا قلة شاذة تقول برأيهم، وهي لا تشكل بالنسبة إلى مجموع المسلمين شيئاً حتى إنها لو اجتمعت على أكل شاة لما أتت عليها، وقد شكوا ذلك إلى إمامهم، فقال لهم معزياً بأن الشيعة الأوائل كانوا لا يتجاوزن الثلاثة والباقي في حكم المرتدين.

وهذا النص قد يبين أن الرافضة إلى عهد أبي جعفر محمد الباقر، كانوا قلة شاذة بالنسبة للمسلمين، وأن دعوتهم لم تجد القبول، ولم تحظ بالانتشار، وكانت تعيش في سراديب التقية والكتمان، ويعزي رؤساؤها أتباعهم بما يفترونه على أهل البيت من أمثال هذه المفتريات.

ولم تكشف رواية الكافي أسماء الصحابة الثلاثة الذين سلموا من الردة، حيث قالوا بمذهب الرافضة، لكن مذهب الرفض لم يظهر أصله إلا بعد مقتل عثمان، فهؤلاء ليسوا بصحابة، ولا يبعد أن يكون هؤلاء من السبئيين الذين بدأ النشاط الرافضي على أكتافهم، ولا يستبعد أن هؤلاء السبئيين يتخذون أسماء «مستعارة» وقد تكون أسماء صحابة لهم مكانتهم. وهذا ما جاء في رجال الكشي «.. عن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان الناس أهل الردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، ثم عرف الناس بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا وأبوا أن يبايعوا لأبي بكر حتى جاءوا بأمير المؤمنين مكرهاً فبايع»[1].

فهذا النص بالإضافة إلى تكفيره لصحابة رسول الله ﷺ، قد يشير إلى الخلية الأولى لمذهب الرفض وأنها تتقنع بهذه الأسماء المستعارة. وحتى هؤلاء الثلاثة

---

(١) رجال الكشي: ص٦، الكافي، كتاب الروضة: ١٢/٣٢١-٣٢٢ (مع شرح جامع للمازندراني).

الذين تستثنيهم أخبار الشيعة، لم يسلموا من شك في «معرفة» الإمام التي هي أصل الإيمان باستثناء واحد منهم ولذلك حينما قال أبو جعفر ارتد الناس إلا ثلاثة، أردف قائلاً: إن أردت الذي لم يشك، ولم يدخله شيء فالمقداد، فأما سلمان فإنه عرض في قلبه عارض أنّ عند أمير المؤمنين عليه السلام اسم الله الأعظم لو تكلم به لأخذتهم الأرض، وهو هكذا، فلبب[1] ووجئت[2] عنقه حتى تركت كالسلقة[3]، فمر به أمير المؤمنين عليه السلام فقال له: يا أبا عبد الله هذا من ذاك، بايع، فبايع، وأما أبو ذر فأمر أمير المؤمنين عليه السلام بالسكوت، ولم يأخذه في الله لومة لائم، فأبى إلا أن يتكلم فمر به عثمان فأمر به»[4]- كذا-.

وهؤلاء الثلاثة الذين نجوا من الردة، لم يسلموا أيضاً من قدح الشيعة وعيبهم، فتذكر أخبارهم بأن العلاقة بين هؤلاء الثلاثة طيبة في الظاهر، ولكن لو علم كل واحد منهم بما في قلب الآخر لقتله، أو ترحم على قاتله، لأن كلا منهم أجنبي في باطنه واعتقاده عن صاحبه، ففي رجال الكشي «قال أمير المؤمنين: يا أبا ذر إن سلمان لو حدثك بما يعلم لقلت رحم الله قاتل سلمان»[5]. وعن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله رضى الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: يا سلمان لو عرض علمك على مقداد لكفر، يامقداد لو عرض علمك على سلمان لكفر[6].

ولذلك فإن التعامل قائم بينهم (وهم خلص الشيعة في زعم الروافض) على أساس التقية والكتمان، فعن جعفر عن أبيه رضي الله عنه قال: ذكرت التقية يوماً

---

(١) **لببه**: جمع ثيابه عند نحره في الخصومة ثم جره (رجال الكشي- الهامش- ص١١).

(٢) وجأ يوجأ: ضربه باليد والسكين (المصدر السابق).

(٣) في نسخة أخرى «كالسلعة». والسلعة: خراج كهيئة الغدة. (المصباح ص٣٣٧).

(٤) رجال الكشي ص١١، بحار الأنوار: ٢٢/٤٤٠.

(٥) المصدر السابق: ص١٥.

(٦) السابق: ص١١.

عند علي عليه السلام فقال: إن عَلِمَ أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله، وقد آخى رسول الله بينهما فما ظنك بساير الخلق»[1].

وهذه النصوص تنطبق على أهل البدعة والكفر، لأنك «تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى» ويبرأ منها صحابة رسول الله ﷺ. لكن هذه النصوص يؤخذ منها تكفير الشيعة لصحابة رسول الله ﷺ، كما يؤخذ منها أيضاً الصورة غير المنظورة في الظاهر لأهل الرفض، حيث قلتهم وتناكر قلوبهم، وإضمار السوء لبعضهم، واعتقادهم بأنه ليس على الإيمان سواهم وهذه خصائص الرعيل الأول عندهم فما ظنك بسائرهم؟

وتقول نصوص الشيعة: إن هؤلاء الثلاثة قد لحق بهم أربعة آخرون، ليصل عدد المؤمنين (أو قل الروافض) في عصر الصحابة إلى سبعة، ولكنهم لم يتجاوزوا هذا العدد. وهذا ما تتحدث عنه أخبارهم حيث تقول: «عن الحارث بن المغيرة النصرى، قال: سمعت عبد الملك بن أعين يسأل أبا عبد الله رضي الله عنه فلم يزل يسأله حتى قال له: فهلك الناس إذاً[2]؟ فقال: إي والله يا ابن أعين هلك الناس أجمعون، قلت: من في الشرق ومن في الغرب؟ قال، فقال: إنها فتحت على الضلال إي والله هلكوا إلا ثلاثة. ثم لحق أبو ساسان[3]، وعمار[4]، وشتيرة[5]،

---

(١) السابق: ص١٧.

(٢) أي: بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ومبايعة الناس لأبي بكر (في منظور الروافض).

(٣) قال شيخهم الأردبيلي: أبو ساسان اسمه الحصين بن المنذر، وقد يقال: أبو سنان، ثم ساق الرواية المذكورة عن الكشي جامع الرواة: ٢/٣٨٧).
وقد ذكر ابن حجر بأنه يسمى «حضين- بالضاد المعجمة مصغراً- ابن المنذر بن الحارث الرقاشي، وقال: كان من أمراء علي بصفين، وهو ثقة، مات على رأس المائة (تقريب التهذيب: ١/١٨٥).

(٤) يعني: عمار بن ياسر.

(٥) قال الأردبيلي: «شتيرة» من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ثم ساق رواية الكشي مرة أخرى. (جامع الرواة: ١/٣٩٨).

وأبو عمرة[1] وصاروا سبعة»[2].

وتؤكد جملة من نصوصهم على أن العدد لم يزد على ذلك. قال أبو جعفر: «وكانوا سبعة، فلم يكن يعرف حق أمير المؤمنين عليه السلام إلا هؤلاء السبعة»[3].

وكان أبو عبد الله يقسم على ذلك فيقول: «فوالله ما وفى بها إلا سبعة نفر»[4].

وتتفاوت أخبارهم وتختلف في تعيين بعض هؤلاء السبعة[5]، فيما يبدو أنه اختلاف بين الفرق الشيعية في تعيين آحادهم، وكل يضع من جهته، أو لأن من طبيعة الكذب الاختلاف والتناقض.

وإن كان يحتمل- كما قلت- أن الرافضة تكفر الصحابة كلهم، وأن هؤلاء السبعة رموز على «الخلية الأولى للرفض» لأن صفاتهم، وعلاقاتهم، ومذهبهم ليست من الصحابة في شيء.

---

(١) قال الأردبيلي: أبو عمرة الأنصاري اسمه ثعلبة بن عمرو من الأصفياء من أصحاب أمير المؤمنين (جامع الرواة: ٢/٤٠٨). قال ابن عبد البر: أبو عمرة الأنصاري اختلف في اسمه فقيل: عمرو بن محصن، وقيل: ثعلبة بن عمرو بن محصن، وقيل: بشير بن عمرو بن محصن بن عتيك. قال ابن عبد البر: وهو الصواب إن شاء الله، قتل بصفين وهو يقاتل مع علي رضي الله عنهما. (الاستيعاب: ٤/١٣٣- ١٣٤، وانظر الإصابة: ٤/٤٤١، أسد الغابة: ٥/٢٦٣).

(٢) رجال الكشي: ص٧.

(٣) المصدر السابق: ص١١- ١٢.

(٤) المفيد/ الاختصاص ص٦٣، الحميري/ قرب الإسناد: ص٣٨، بحار الأنوار: ٢٢/٣٢٢.

(٥) قارن- مثلاً- بين ما جاء في الرواية التي عند الكشي والطوسي في تعيين السبعة كما سقتها، وبين ما جاء في قرب الإسناد للحميري وفيه «فوالله ما وفى بها إلا سبعة نفر: سلمان، وأبو ذر، وعمار، والمقداد بن الأسود، الكندي، وجابر بن عبد الله الأنصاري، ومولى لرسول الله صلى الله عليه وسلم، يقال له الثبيت، وزيد بن أرقم (قرب الإسناد ص٣٨، بحار الأنوار: ٢٢/٣٢٢).

والرافضة تؤول أحياناً[1] آيات الإيمان والثناء على الصحابة بهذا العدد اليسير الذى تستثنيه من الأصل العام في التكفير، ففي تفسير القمي في قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[2]. قال: «فإنها نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام، وأبي ذر وسلمان والمقداد»[3].

وفاتهم أن الشيعة إنما تثني على هؤلاء الثلاثة، وتدخلهم في عداد المؤمنين، لا لهذه الأوصاف المذكورة في الآية ولكن لأنهم آمنوا بإمامة علي، وكفروا بإمامة أبي بكر، وهذا الأصل الذي تزن به الشيعة من خالفها ليس له ذكر في هذه الآية التي جعلوها نصاً في إيمان الثلاثة وكذلك الشأن في آيات القرآن كلها فهي رد عليهم لاحجة لهم. وجعلوا آيات الكفر والكافرين والشرك والمشركين في سائر الصحابة أجمعين، كما نجد ذلك في عدد من أبواب الكافي وبحار الأنوار[4].

ومع هذا الحكم العام في التكفير لأصحاب محمد بن عبد الله ﷺ، وأنصاره، وأحبابه، وأصفيائه، فإنهم يخصون، كبار الصحابة رضوان الله عليهم بمزيد من الطعن والتكفير ولهم في ذلك أقوال ونصوص تقشعر من سماعها جلود المؤمنين.

فهم يخصون الخلفاء الثلاثة أبا بكر وعمر وعثمان، وزراء رسول الله وأصهاره بالنصيب الأوفى من التكفير، وقد عقد شيخهم المجلسي في كتابه البحار- الذي عده بعض شيوخهم المعاصرين «المرجع الوحيد في تحقيق معارف

---

(١) لأن تأويلها في غالب نصوصهم بالأئمة.

(٢) الأنفال، آية: ٢/٤.

(٣) تفسير القمي: ١/٢٥٥، بحار الأنوار: ٢٢/ ٣٢٢.

(٤) انظر: من الكافي: باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية: ١/٤١٢- ٤٣٦، وفيه ٩٢ رواية، وراجع ما مر حول ذلك ص١٥٨ وما بعدها.

المذهب[1]- باباً بعنوان «باب كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم»[2]. وعقد شيخهم الآخر البحراني عدة أبواب في هذا الموضوع منها: «الباب ٩٧: اللذان تقدما على أمير المؤمنين عليهما مثل ذنوب أمة محمد إلى يوم القيامة[3]. والباب ٩٨ أن إبليس أرفع مكاناً في النار من عمر، وأن إبليس شرف عليه في النار»[4].

وجاءت رواياتهم مغرقة في هذا الكفر تضرب في كل اتجاه فيه، فهي مرة لا تكفر الشيخين فحسب بل ترى أن من أعظم الكفر الحكم بإسلامهما حتى روى صاحب الكافي: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: من ادعى إمامة من الله ليست له[5]. ومن جحد إماماً من الله[6]، ومن زعم أن لهما في الإسلام نصيباً»[7]، وحيناً تنعتهم بأنهم الجبت والطاغوت[8]، وتارة تصب عليهم اللعنات ولاسيما في أدعية الزيارات[9]، و «أذكار» ما بعد الصلوات حيث يستبدلونها باللعن على الشيخين وسائر المسلمين[10].

وقد نقل بعض من كتب عن الشيعة في هذا العصر شيئاً من سوآت الشيعة وعوراتها في تكفير صديق الأمة وفاروقها[11]، ولكن الذي يمكن أن أضيفه هنا،

---

(١) البهبودي/ مقدمة البحار، ج: صفر/ ص (١٩).

(٢) بحار الأنوار: ٢٠٨/٨- ٢٥٢ من الطبعة الحجرية.

(٣) المعالم الزلفى: ص٣٢٤.

(٤) المصدر السابق: ص٣٢٥.

(٥) هذا نص في تكفير كل خلفاء المسلمين إلى أن تقوم الساعة!

(٦) هذا تكفير لكل من لا يؤمن بأئمتهم الاثنى عشر من جميع المسلمين الأولين والآخرين!.

(٧) أصول الكافي: ٣٧٣/١، ٣٧٤، النعماني/ الغيبة ص٧٠، تفسير العياشي: ١٧٨/١، بحار الأنوار: ١١١/٢٥.

(٨) انظر: أصول الكافي: ٤٢٩/١.

(٩) انظر: من لا يحضره الفقيه: ٣٥٤/٢.

(١٠) انظر: مستدرك الوسائل: ٣٤٢/١٠.

(١١) كما في كتابات الشيخ موسى جار الله في الوشيعة، وإحسان إلهي ظهير في «السنة والشيعة» وغيرهما.

أن ما كتبه شيوخ الشيعة في ظل الدولة الصفوية كان فيه التكفير لأفضل أصحاب محمد ﷺ صريحاً ومكشوفاً، وما كتبه أوائل الشيعة في عصر الكليني وما بعده كان بلغة الرمز والإشارة، وقد كشف أقنعة هذه الرموز شيوخ الشيعة المتأخرون حينما ارتفعت التقية إلى حد ما وظهرت الاثنا عشرية على حقيقتها.

فمن مصطلحاتهم الخاصة: تسمية الشيخين بالفصيل ورمع، وذلك لأنهم لا يجرأون على التصريح بالاسم في إبان قوة دولة الإسلام. جاء في تفسير العياشي: «.. قلت (الراوي يقول لإمامهم) ومن أعداء الله أصلحك الله؟ قال: الأوثان الأربعة، قال: قلت: من هم؟ قال: أبو الفصيل، ورمع، ونعثل، ومعاوية ومن دان دينهم، فمن عادى هؤلاء فقد عادى أعداء الله»[1].

قال شيخهم المجلسي في بيانه لهذه المصطلحات: «أبو الفصيل أبو بكر، لأن الفصيل والبكر متقاربان في المعنى، ورمع مقلوب عمر، ونعثل هو عثمان»[2].

وعند قوله سبحانه: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾[3] روى العياشي: «عن أبي بصير عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: «يؤتى بجهنم لها سبعة أبواب، بابها الأول للظالم وهو زريق، وبابها الثاني لحبتر، والباب الثالث للثالث، والرابع لمعاوية، والباب الخامس لعبد الملك، والباب السادس لعسكر بن هوسر، والباب السابع لأبي سلامة فهم أبواب لمن اتبعهم»[4].

قال المجلسي في تفسير هذا النص: «زريق كناية عن الأول، لأن العرب تتشاءم بزرقة العين، والحبتر هو الثعلب، ولعله إنما كنى عنه لحيلته ومكره، وفي غيره من الأخبار وقع بالعكس وهو أظهر، إذ الحبتر بالأول أنسب ويمكن أن

---

(١) تفسير العياشي: ٢/١١٦، بحار الأنوار: ٢٧/٥٨.

(٢) بحار الأنوار: ٢٧/ ٥٨.

(٣) الحجر، آية: ٤٤.

(٤) تفسير العياشي: ٢/٢٤٣، البرهان: ٢/٣٤٥.

يكون هنا أيضاً المراد ذلك، وإنما قدم الثاني لأنه أشقى وأفظ وأغلظ، وعسكر ابن هوسر كناية عن بعض خلفاء بني أمية أو بني العباس، وكذا أبي سلامة كناية عن أبي جعفر الدوانيقي، ويحتمل أن يكون عسكر كناية عن عائشة وساير أهل الجمل إذ كان اسم جمل عائشة عسكراً وروي أنه كان شيطاناً[1].

كما يرد في كثير من نصوصهم الإشارة إلى هذين العظيمين بلقب «فلان وفلان»، كما في روايتهم التي تقول: عن أبي عبد الله في قوله:﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[2] قال:وخطوات الشيطان والله ولاية فلان وفلان[3].

وفي قوله سبحانه: ﴿... أَوْ كَظُلُمَاتٍ﴾ قالوا: فلان وفلان ﴿فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾ يعني نعثل ﴿مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ﴾ طلحة والزبير ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾[4] معاوية..»[5].

قال المجلسي: المراد بفلان وفلان أبو بكر وعمر، ونعثل هو عثمان[6].

ومن مصطلحاتهم أيضا للرمز للشيخين ما جاء في تأويلهم سورة الليل وفيها ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا﴾ هو قيام القائم ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ حبتر ودلام غشيا عليه الحق»[7].

قال شيخ الدولة الصفوية- في زمنه- (المجلسي) حبتر ودلام: أبو بكر وعمر[8].

---

(١) البحار: ٤/٣٧٨، و٨/ ٢٢٠.

(٢) البقرة، آية: ١٦٨، ٢٠٨، الأنعام، آية: ١٤٢.

(٣) تفسير العياشي: ١/١٠٢، البرهان: ١/٢٠٨، تفسير الصافي: ١/٢٤٢.

(٤) النور: آية: ٤٠.

(٥) تفسير القمي: ٢/١٠٦، بحار الأنوار: ٢٣/ ٣٠٤- ٣٠٥.

(٦) بحار الأنوار: ٢٣/ ٣٠٦.

(٧) كنز الفوائد: ص٣٨٩- ٣٩٠، بحار الأنوار: ٢٤/ ٧٢- ٧٣.

(٨) بحار الأنوار: ٢٤/ ٧٣.

وتجد بعض النصوص التي فيها الرمز للشيخين في كتب أوائلهم، ولكن حينما ينقلها عنهم بعض شيوخ الدولة الصفوية يستبدل الرمز بالاسم الصريح[1].

كما تطاولوا بالسب والتكفير وعلى سبيل التعيين على كثير من صحابة رسول الله ﷺ، ويختارون منهم أعيانهم وخيارهم، فكما طعنوا وكفروا الخلفاء الثلاثة، فكذلك يفعلون في آخرين من فضلاء الصحابة وعظمائهم كعبد الرحمن ابن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وأبي عبيدة بن الجراح، وسالم مولى أبي حذيفة، جاء في تفسير القمي والصافي: «عن الصادق لما أقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم غدير خم كان بحذائه سبعة نفر من المنافقين وهم: أبو بكر، وعمر[2]، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة، وسالم مولى أبي حذيفة، والمغيرة بن شعبة. قال عمر[3]: أما ترون عينه كأنما عين مجنون يعني النبي، الساعة يقوم ويقول قال: لي ربي[4] فلما قام قال: أيها الناس من أولى بكم من أنفسكم قالوا: الله ورسوله قال: اللهم فاشهد، ثم قال: ألا من كنت مولاه فعلي مولاه، وسلموا عليه بإمرة أمير المؤمنين فنزل جبرائيل وأعلم رسول الله[5]

---

(١) انظر: تفسير القمي: ١/٣٠١، حيث رمز للشيخين بفلان وفلان، ولكن حينما ينقل شيخهم الكاشاني هذا النص يصرح بالاسمين. (تفسير الصافي: ٢/٣٥٩).

(٢) هكذا في تفسير الصافي، أما في تفسير القمي فقال: «وهم الأول والثاني.. إلخ».

(٣) هكذا في تفسير الصافي، وفي تفسير القمي «قال الثاني».

(٤) لا يخفى على عاقل أن واضع هذا القول قد رام الطعن في رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه وفي نبوته باديء ذي بدء، لأنه يريد أن يقال إذا كان كبار صحابته لم يؤمنوا به، وهم الذين عاصروه وتلقوا عنه، وشاهدوا معجزاته..
فغيرهم أحق، كذلك يريد أن يقال رجل سوء له أصحاب سوء، كما كشف عن هذا الهدف بعض السلف، كما يريدون الطعن في الإسلام ذاته بطريقة ماكرة خفية على الأغرار والدهماء وهو الطعن في الناقل لإبطال المنقول.

(٥) هكذا في الأصل المنقول منه بدون ذكر للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولاحظ: الرسول يعلمه جبريل، وأئمتهم يعلمون ما كان وما يكون ولا يخفى عليهم شيء، كما بوب عليه صاحب الكافي. (أصول الكافي: ١/٢٦٠).

بمقالة القوم فدعاهم وسألهم فأنكروا وحلفوا فأنزل الله: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ﴾[1].

ومثل هؤلاء أيضاً يتناولون آخرين من فضلاء الصحابة ونقلة الشريعة كأبي هريرة[2]، وأنس بن مالك[3]، والبراء بن عازب[4]، وطلحة[5]، والزبير بن العوام[6] وغيرهم.

أما كلام شيوخهم في هؤلاء العظماء فقد سود الصفحات، فإنه لا يخلو مصنف من مصنفاتهم في مسألة الإمامة ونحوها إلا وفيه من التكفير والسب واللعن ما لا يخطر ببال مسلم، لأنهم لا يرونهم على الإسلام أصلاً، وفضلاً عن ذلك فإنهم يرونهم من ألد أعدائهم، ومن الظالمين لهم، لأنهم بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان وكانوا في عهدهم على كلمة سواء، وكانوا بنعمة الله إخواناً فأقاموا دولة الإسلام، وفتحوا البلاد ونشروا الإسلام بين العباد، وأطفأوا نار المجوسية، وحطموا طاغوت الوثنية، وأخرجوا الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد وخالقهم، فأوغروا بذلك صدور الزنادقة الحاقدين من أصحاب تلك البلاد المفتوحة، وأتباع تلك الديانات الموضوعة، فكان من كيدهم الدخول لإفساد أمر هذه الأمة من طريق التشيع، وكان من الطبيعي أن تكون مسألة الإمامة هي هدفهم، وشغلهم الشاغل، فكان من أمرهم ما كان، ثم أصبح كيدهم، وخلاصة مكرهم عقيدة لهؤلاء الشيع

---

(١) تفسير القمي: ٣٠١/١، تفسير الصافي: ٣٥٩/٢.

(٢) انظر: بحار الأنوار: ٢٤٢/٢٢، الخصال: ١٩٠/١. وقد ألف الرافضي المعاصر عبد الحسين الموسوى كتاباً في أبي هريرة– رضي الله عنه– انتهى فيه إلى القول بأنه كان منافقاً كافراً (انظر: الموسوي/ أبو هريرة) وانظر في الرد على افتراءاته: محمد عجاج الخطيب، أبو هريرة راوية الإسلام ص٢٠١ وما بعدها، عبد المنعم العزي/ دفاع عن أبي هريرة، عبد الرحمن الززعي/ أبو هريرة وأقلام الحاقدين.

(٣) انظر: رجال الكشي: ص٤٥.

(٤) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٥) ، (٦) وقالوا فيهما: «كانا إمامين من أئمة الكفر» انظر: تفسير العياشي: ٧٧/٢– ٧٨، البرهان: ١٠٧/٢، تفسير الصافي: ٣٢٤/٢.

كفروا بها الحاكم والمحكوم.

قال ابن بابويه في الاعتقادات: «فمن ادعى الإمامة وليس بإمام فهو الظالم الملعون، ومن وضع الإمامة في غير أهلها فهو ظالم ملعون»[1].

فهذا تكفير للحاكم والمحكوم في مختلف العصور (ما عدا حكم علي والحسن) وحينما سئل شيخهم المفيد الملقب عندهم بركن الإسلام وآية الله الملك العلام عما ورد عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه قال: لا أوتىٰ برجل يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري فأجاب: عليه من الله ما يستحق «إن الوجه فيه أن المفاضل بينه وبين الرجلين إنما وجب عليه حد المفتري، لأن المفاضلة لا تكون إلا بين متقاربين في الفضل، وكان الرجلان بجحدهما النص قد خرجا عن الإيمان بطل أن يكون لهما فضل في الإسلام فكيف يحصل لهما من الفضل ما يقارب فضل أمير المؤمنين، ومتى فضل إنسان أمير المؤمنين عليهما فقد افترى بالتفضيل لأمير المؤمنين عليهما، من حيث كذب في إثبات فضل لهم في الدين، وجرى في هذا الباب مجرى من فضل المسلم البر التقي على الكافر المرتد، ومجرى من فضل جبرائيل على إبليس، ورسول الله على أبي جهل بن هشام»[2].

فانظر كيف عدّ أفضل الأمة بعد نبيها بمنزلة إبليس وأبي جهل. وهذا موضع إجماع طائفته حيث يقول: «فقد حصل الإجماع على كفره (يعني عمر) بعد إظهاره الإيمان»[3].

وقال شيخهم المجلسي: «ومما عدّ من ضروريات دين الإمامية[4] استحلال

---

(١) الاعتقادات ص١١٢- ١١٣، بحار الأنوار: ٢٧/ ٦٢.

(٢) العيون والمحاسن: ٢/١٢٢- ١٢٣.

(٣) المصدر السابق: ١/٩.

(٤) انظر كيف يستخدم كلمة «دين» وكأنه يلوح بأن ما عليه الإمامية دين مستقل بذاته، منفصل عن دين الإسلام، ولا ريب أن ما سطره المجلسي في بحاره وعقائده هو في الغالب دين آخر لا يمت لدين الإسلام بصلة.

المتعة، وحج التمتع، والبراءة من أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية»[1].

ومن لم يبرأ من أبي بكر وعمر وعثمان فهو عدو وإن أحب علياً[2].

ولذلك يتعبدون الله سبحانه بعد كل صلاة بلعن الخلفاء الثلاثة وغيرهم من فضلاء الصحابة، وبعض أمهات المؤمنين رضوان الله عليهم أجمعين. وعقد لذلك الحر العاملي باباً بعنوان: «باب استحباب لعن أعداء الدين عقيب الصلاة بأسمائهم»، وذكر فيه ما روى الكليني عن ابن ثوير والسراج قالا: سمعنا أبا عبد الله رضي الله عنه وهو يلعن في دبر كل مكتوبة أربعة من الرجال وأربعاً من النساء، فلاناً وفلاناً وفلاناً (الخلفاء الثلاثة) ويسميهم ومعاوية، وفلانة وفلانة (عائشة، وحفصة رضي الله عنهما) وهنداً وأم الحكم أخت معاوية[3].

وفي مستدرك الوسائل لشيخهم النوري الطبرسي عقد باباً بعنوان: «باب استحباب لعن أعداء الدين عقيب الصلاة بأسمائهم»[4]. وساق فيه جملة من رواياتهم ومنها: «عن أبي عبد الله أنه قال: إن من حقنا على أوليائنا وأشياعنا أن لا ينصرف الرجل فيهم حتى يدعو بهذا الدعاء: «اللهم... ضاعف لعنتك وبأسك ونكالك وعذابك على اللذين كفرا نعمتك، وخوفا رسولك.. وحلا عقده في وصيه، ونبذا عهده في خليفته من بعده، وادعيا مقامه، وغيرا أحكامه، وبدلا سنته، وقلبا دينه، وصغرا قدر حجتك وحججك، وبدءا بظلمهم، وطرقا طريق الغدر عليهم، والخلاف عن أمرهم، والقتل لهم.. ومنعا خليفتك من سد الثلم، وتقويم العوج، وإمضاء الأحكام، وإظهار دين الإسلام، وإقامة حدود القرآن، اللهم العنهما، وابنتيهما، وكل من مال ميلهم، وحذا حذوهم، وسلك طريقتهم وتصدر ببدعتهم لعناً لا يخطر على البال، ويستعيذ منه أهل النار، العن اللهم من دان بقولهم،

---

(١) الاعتقادات للمجلسي: ص٩٠- ٩١.

(٢) انظر: وسائل الشيعة: ٣٨٩/٥.

(٣) فروع الكافي: ٩٥/١، الطوسي/ التهذيب: ٢٢٧/١، وسائل الشيعة: ١٠٣٧/٤.

(٤) مستدرك الوسائل: ٣٤٢/١.

واتبع أمرهم، ودعا إلى ولايتهم، وشك في كفرهم من الأولين والآخرين»[1].

فانظر كيف لعنوا في هذه «الكلمات المظلمة» المسلمين جميعاً من الأولين والآخرين، وخصا بمزيد من اللعن والتكفير من أقاما دولة الإسلام بعد رسول الله -ﷺ-، ونشرا دين الله في العالمين، وعدوهما وجميع من اتبعهما (أي جميع المسلمين) من أعداء الدين، فأي دين يعتقده هؤلاء الذين يعدون صحابة رسول الله ومن اتبعهم بإحسان هم أعداء للدين؟ فليكن أي دين ونحلة إلا دين الإسلام، إن هذه «اللعنات» تؤكد أن واضعها من أتباع تلك الديانات التي قضى عليها الإسلام بقيادة أبي بكر وعمر وإخوانهما رضوان الله عليهم جميعاً.

وفي مزاراتهم يجري أيضاً بواسطة الأدعية التي وضعها لأولئك الأتباع زنادقة العصور البائدة، غرس الأحقاد وبث الضغائن، وتأجيج العداوة في لعنات متتالية ومتتابعة على خير القرون، ففي زيارة فاطمة- مثلاً- يلعنون أبا بكر وبقية الصحابة رضوان الله عليهم في دعاء يقولون فيه: «السلام عليك يافاطمة ياسيدة نساء العالمين لعن الله مانعك إرثك، ودافعك عن حقك، والراد عليك قولك، لعن الله أشياعهم وأتباعهم وألحقهم بدرك الجحيم»[2].

وتلاحظ أن واضع هذا الدعاء يقصد فيه لعن صديق هذه الأمة، ثم يلحق فيه كل من شايعه، فيدخل فيهم أمير المؤمنين علي، لأنه من شيعة أبي بكر وأعوانه ووزرائه. ولاتخفى هذه الحقيقة على واضع هذا الدعاء، ولكنه عدو للجميع ويتستر بالتشيع لأن العقل الشيعي في غيبوبة بفعل العواطف المشحونة- زوراً- بظلم آل البيت وقهرهم وضياع حقهم، وصراعهم مع أعدائهم وهم صحابة رسول الله ﷺ. وقد حشدوا في ذلك ركاماً هائلاً من الأساطير لا تبقي في قلب من يؤمن

---

(١) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٢) بحار الأنوار: ١٠٠/ ١٩٧، باب زيارة فاطمة، وانظر: ص١٩٨ رقم ١٦، وانظر: ص٢٠٠ من الجزء نفسه.

بها إلا الحقد، والتعطش لسفك الدماء، والرغبة في الانتقام[1].. وواقعهم يشهد بذلك.

□ مثالب الصحابة (المزعومة):

ومع اللعن والتكفير لخير القرون، فإن الشيعة ملأت الصفحات فيما يسمونه بمثالب الصحابة ومعايبهم[2]، وانشغل بعض أهل السنة في الرد عليهم[3]، والحقيقة المهمة في هذا الموضوع أن إثارة الشيعة لهذه القضايا هو في حقيقة أمره تستر على السبب الحقيقي من موقفهم من الصحابة، ذلك أن الصحابة رضوان الله عليهم لو كانوا في عصمة من كل خطأ، وفي حرز من كل ذنب، لما رضي عنهم الإمامية، لأن ذنب الصحابة عند هؤلاء هو بيعتهم لأبي بكر دون علي، وكل ذنب يغتفر إلا هذا الأمر، كما أن من جاء بقراب الأرض خطايا ومعه «جواز الولاية» فقد نجا.

(١) انظر بعض أخبار هذا الصراع المزعوم، في إثبات الوصية الذي ينسبونه للمسعودي صاحب مروج الذهب ص١٢٢ وما بعدها.

(٢) انظر: ابن المطهر الحلي/ منهاج الكرامة ص١٣٢.

(٣) وقد أجاب شيخ الإسلام عما يثيره الروافض في هذا الباب بجواب مفصل (انظر: منهاج السنة ١٩/٣ وما بعدها) وبجواب مجمل ملخصه ما يلي: أن المثالب التي تنقل عن الصحابة نوعان:
أحدهما: ما هو كذب، إما كذب كله، وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن، وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب مثل أبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن السائب الكلبي، وأمثالهما من الكذابين الذين شهد الأئمة بكذبهم، وسقوط أخبارهم.
النوع الثاني: ما هو صدق وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها من أن تكون ذنوباً، وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، وعامة المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب.
وما قدّر من هذه الأمور ذنباً محققاً، فإن ذلك لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنة، لأن الذنب المحقق يرتفع عقابه في الآخرة بأسباب متعددة، منها: التوبة، ومنها الحسنات الماحية للذنوب فإن الحسنات يذهبن السيئات، ومنها المصائب المكفرة.. (منهاج السنة: ١٩/٣).

وقد تنبه إلى هذه الحقيقة المهمة القاضي عبد الجبار فقال: وكثيراً تسأل الإمامية عما كان من عثمان في تولية أقاربه وغير ذلك، وفي سير طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة، وما ذاك إلا لضعفهم وانقطاعهم، لأن عثمان لو لم يول أقاربه ولم يصنع ما صنع لكان كافراً مشركاً عندهم بادعائه الإمامة لنفسه، ولأبي بكر وعمر، ولو كان طلحة والزبير وعائشة في عسكر أمير المؤمنين وفي المحاربين معه ما كانوا إلا مشركين باعتقادهم إمامة أبي بكر وعمر وعثمان، فمن يكلم الإمامية في إثارتهم لهذه المسائل كمن يكلم اليهود في وجوب النية في الطهارة، أو يكلم النصارى في استحلالهم الخمر، وإنما يكلم في هذا من قال لا ذنب لعثمان إلا ما أتاه من الحمى، وتولية الأقارب، ولولا ذلك لكان مثل عمر، ومن قال لا ذنب لطلحة والزبير وعائشة إلا مسيرهم إلى البصرة، ولولا ذلك لكانوا مثل أبي عبيدة وعبد الرحمن وابن مسعود.

فاعرف هذا ولا تكلمهم فيه البتة، وكلمهم فيما يدعونه من النص فهو الأصل[1].

* * *

(١) تثبيت دلائل النبوة: ١/٢٩٤.

٢- تكفيرهم أهل البيت:

هذه الروايات التي تحكم بالردة على ذلك المجتمع المثالي الفريد، ولا تستثني منهم جميعاً إلا سبعة في أكثر تقديراته، لا تذكر من ضمن هؤلاء السبعة أحداً من أهل بيت رسول الله باستثناء بعض روايات عندهم جاء فيها استثناء علي فقط وهي رواية الفضيل بن يسار عن أبي جعفر قال: صار الناس كلهم أهل جاهلية إلا أربعة: علي، والمقداد، وسلمان، وأبو ذر. فقلت: فعمار، فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شيء فهؤلاء الثلاثة[1].

فالحكم بالردة في هذه النصوص شامل للصحابة وأهل البيت النبوى من زوجات رسول الله- ﷺ- وقرابته، مع أن واضعها يزعم التشيع لأهل بيت رسول الله-ﷺ-، فهل هذا إلا دليل واضح على أن التشيع إنما هو ستار لتنفيذ أغراض خبيثة ضد الإسلام وأهله، وأن واضعي هذه الروايات أعداء للصحابة وللقرابة، ولا يستبعد- كما سبق- أن تلك الأسماء التي تستثنى هي «أسماء مستعارة» للزنادقة الذين يشكلون الخلية الأولى «للرفض». ولا يعني بهم الصحابة وإلا لماذا لم يذكر أحد معهم من أهل البيت، ولماذا هؤلاء الصحابة الذين يستثنون ما ظهر منهم منابذة ومناوأة للخليفتين الراشدين بل ظهر منهم الحب والمؤازرة.

لقد حكموا بالردة في نصوصهم التي مر ذكرها، على الحسن والحسين وآل عقيل وآل جعفر، وآل العباس، وزوجات رسول الله أمهات المؤمنين.

بل إن الشيعة خصت بالطعن والتكفير جملة من أهل بيت رسول الله- ﷺ كعم النبي العباس، حتى قالوا بأنه نزل فيه قوله سبحانه: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ﴾[2] وكابنه عبد الله بن عباس

---

(١) تفسير العياشي: ١/١٩٩، البرهان: ١/٣١٩، تفسير الصافي: ١/٣٨٩.

(٢) رجال الكشي: ص٥٣، والآية (٧٢) من سورة: الإسراء.

حبر الأمة وترجمان القرآن، فقد جاء في الكافي ما يتضمن تكفيره، وأنه جاهل سخيف العقل[1]. وفي رجال الكشي: «اللهم العن ابني فلان واعم أبصارهما، كما عميت قلوبهما.. واجعل عمى أبصارهم دليلاً على عمى قلوبهما»[2].

وعلق على هذا شيخهم حسن المصطفوي فقال: «هما عبد الله بن عباس وعبيد الله بن عباس»[3].

وبنات النبي ﷺ يشملهن سخط الشيعة وحنقهم، فلا يذكرن فيمن استثني من التكفير، بل ونفى بعضهم أن يكن بنات للنبي ﷺ- ما عدا فاطمة[4]- فهل يحب رسول الله- ﷺ من يقول فيه وفي بناته هذا القول.

وقد نص صاحب الكافي في رواياته على أن كل من لم يؤمن بالاثنى عشر فهو كافر، وإن كان علوياً فاطمياً[5]، وهذا يشمل في الحقيقة التكفير لجيل الصحابة ومن بعدهم بما فيهم الآل والأصحاب، لأنهم لم يعرفوا فكرة «الاثنى عشر» التي لم توجد إلا بعد سنة (٢٦٠هـ).

كما باءوا بتكفير أمهات المؤمنين أزواج رسول الله ﷺ إذ لم يستثنوا واحدة منهن في نصوصهم.. ولكنهم يخصون منهن عائشة[6] وحفصة[7]- رضي الله عنهن جميعاً- بالذم واللعن والتكفير. وقد عقد شيخهم المجلسي باباً بعنوان (باب أحوال عائشة وحفصة) ذكر فيه ١٧ رواية[8]، وأحال في بقية

---

(١) أصول الكافي: ١/٢٤٧.

(٢) رجال الكشي: ص٥٣.

(٣) نفس الموضع من المصدر السابق (الهامش).

(٤) انظر: جعفر النجفي/ كشف الغطاء ص٥، حسن الأمين/ دائرة المعارف الإسلامية الشيعية: ٢٧/١.

(٥) انظر: الكافي، باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة، أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل: ١/٣٧٢- ٣٧٤.

(٦) انظر: أصول الكافي: ١/٣٠٠، رجال الكشي ص٥٧- ٦٠، بحار الأنوار: ٥٣/٩٠.

(٧) انظر: بحار الأنوار: ٢٢/٢٤٦. (٨) بحار الأنوار: ٢٢/٢٢٧- ٢٤٧.

الروايات إلى أبواب أخرى[1]، وقد آذوا فيها رسول الله ﷺ في أهل بيته أبلغ الإيذاء.

حتى اتهموا في أخبارهم من برأها الله من سبع سموات عائشة الصديقة بنت الصديق بالفاحشة، فقد جاء في أصل أصول التفاسير عندهم (تفسير القمي) هذا القذف الشنيع[2] المتضمن تكذيب القرآن العظيم، قال ابن كثير في تفسير سورة النور: «أجمع أهل العلم- رحمهم الله- قاطبة على أن من سبها ورماها بما

---

(١) حيث قال: «قد مر بعض أحوال عائشة في باب تزويج خديجة، وفي باب أحوال أولاده صلى الله عليه وآله في قصص مارية وأنها قذفتها فنزلت فيها آيات الإفك (انظر كيف يقلبون الحقائق). وسيأتي أكثر أحوالها في قصة الجمل (بحار الأنوار: ٢٢/٢٤٥).

(٢) ونص ذلك «قال علي بن إبراهيم في قوله: ﴿**وضرب الله مثلا**﴾ ثم ضرب الله فيهما (يعني عائشة وحفصة زوجتي رسول الله) مثلا فقال: ﴿**ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما**﴾ قال: والله ما عنى بقوله فخانتاهما إلا الفاحشة، وليقيمن الحدّ على فلانة فيما أتت في طريق البصرة، وكان فلان يحبها، فلما أرادت أن تخرج إلى البصرة قال لها فلان: لا يحل لك أن تخرجين- كذا- من غير محرم فزوجت نفسها من فلان..

(هذا نص القمي كما نقله عنه المجلسي في بحار الأنوار: ٢٢/٢٤٠، أما تفسير القمي فقد جاء فيه النص، إلا أن المصحح حذف اسم البصرة الذي ورد مرتين ووضع مكانه نقط (انظر: تفسير القمي ٢/٣٧٧).

والنص فيه عدم التصريح بالأسماء فقوله: «ليقيمن الحد» من الذي يقيم؟ وقوله «فلان، وفلانة» من هما؟ لكن شيخ الشيعة المجلسي كشف هذه التقية وحل رموزها وذلك لأنه يعيش في ظل الدولة الصفوية فقال: «قوله: وليقيمن الحدّ أي القائم عليه السلام في الرجعة كما سيأتي (وقد نقلت ذلك عن المجلسي في فصل الغيبة، وصرح بالاسم وأنها عائشة أم المؤمنين إلا أنه قال بأنه بسبب ما قالته في مارية فلم يجرؤ أن يصرح مع ذكر الاسم بما صرح به هنا من القذف الصريح) والمراد بفلان طلحة (بحار الأنوار: ٢٢/٢٤١).

هذا النص كما ترى قد جاء في تفسير القمي الذي يوثقه شيوخهم المعاصرون، ولم يتعقبه المصحح والمعلق على تفسير القمي بشيء، فهو عار يلف السابقين والمعاصرين من شيوخهم، إلا أن المعلق على البحار عقب على النص المذكور بالدفاع عن شيخهم القمي لا الدفاع عن عائشة أم المؤمنين، وأم المؤمنين لاتحتاج إلى شهادة أحد بعد شهادة الله لها.. ولكن نذكر ذلك لبيان عظيم جرمهم.

رماها به بعذ هذا الذي ذكر في الآية فإنه كافر، لأنه معاند القرآن»[١]. وقال القرطبي: «فكل من سبها مما برأها الله منه مكذب لله، ومن كذب الله فهو كافر»[٢].

هذا وظاهرة التكفير عند الشيعة لا تخص جيل الصحابة، وإن كان الصحابة ينالهم النصيب الأوفى من السب والتكفير باعتبار أنهم حملة الشريعة، ونقلة الكتاب والسنة، والمبلغون عن رسول الله دين الله، ولذلك صار «الطعن فيهم طعن في الدين»[٣]. وكان هذا هو هدف الزنادقة من وراء الحملة الضارية عليهم، ولكن سلسلة التكفير عند الشيعة مستمرة..

فكما قالت كتب الشيعة: إن الناس ارتدوا بعد وفاة الرسول إلا ثلاثة، قالت أيضاً: «ارتد الناس بعد قتل الحسين إلا ثلاثة: أبو خالد الكابلي، ويحيى بن أم الطويل، وجبير بن مطعم»[٤].

فأنت ترى أن هذا النص لايستثني أحداً من أهل البيت ولا الحسن بن علي الذي تعده الاثنا عشرية إمامها، ويبدو أنها لا تستثنيه لأنها عليه ساخطة لقيامه بمصالحة معاوية حتى خاطبه بعض الشيعة بقوله: «يا مذل المؤمنين»[٥]، ووثب عليه أهل عسكره فانتهبوا فسطاطه، وأخذوا متاعه وطعنه ابن بشير الأسدي في خاصرته فردوه جريحاً إلى المدائن»[٦].

* * *

---

(١) تفسير ابن كثير: ٣/٢٨٩- ٢٩٠، وانظر: الصارم المسلول لابن تيمية ص٥٧١.

(٢) تفسير القرطبي: ١٢/ ٢٠٦.

(٣) ابن تيمية/ منهاج السنة: ١/٥.

(٤) رجال الكشي ص١٢٣، أصول الكافي: ٢/٣٨٠.

(٥) انظر: رجال الكشي ص١١١.

(٦) انظر: المصدر السابق ص١١٣.

٣- تكفيرهم خلفاء المسلمين وحكوماتهم:

في دين الاثنى عشرية أن كل حكومة غير حكومة الاثنى عشر باطلة، وصاحبها ظالم وطاغوت يعبد من دون الله، ومن يبايعه فإنما يعبد غير الله.

وقد أثبت الكليني هذا المعنى في عدة أبواب مثل: باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل، وذكر فيه اثنى عشر حديثاً عن أئمتهم[١]، وباب فيمن دان الله عز وجل بغير إمام من الله جل جلاله، وفيه خمسة أحاديث[٢]. وفي البحار «باب عقاب من ادعى الإمامة بغير حق أو رفع راية جور، أو أطاع إماماً جائراً»[٣].

وكل خلفاء المسلمين ما عدا علياً والحسن طواغيت- حسب اعتقادهم- وإن كانوا يدعون إلى الحق، ويحسنون لأهل البيت، ويقيمون دين الله ذلك أنهم يقولون «كل راية ترفع قبل راية القائم[٤] رضي الله عنه صاحبها طاغوت»[٥]. قال شارح الكافي: وإن كان رافعها يدعو إلى الحق[٦]، وحكم المجلسي على هذه الرواية بالصحة[٧] حسب مقاييسهم أما من قبل سنة (٢٦٠هـ) فيقول شيخهم المجلسي عن الخلفاء الراشدين: «إنهم لم يكونوا إلا غاصبين جائرين مرتدين عن الدين لعنة الله عليهم وعلى من اتبعهم في ظلم أهل البيت من الأولين والآخرين»[٨].

---

(١) الكافي: ١/٣٧٢- ٣٧٤.

(٢) المصدر السابق: ١/٣٧٤- ٣٧٦.

(٣) بحار الأنوار: ٢٥/ ١١٠ وما بعدها.

(٤) هو: مهديهم المنتظر.

(٥) الكافي: بشرحه للمازندراني: ١٢/ ٣٧١، بحار الأنوار: ٢٥/ ١١٣.

(٦) المازندراني/ شرح جامع: ١٢/ ٣٧١.

(٧) مراة العقول: ٤/ ٣٧٨.

(٨) بحار الأنوار: ٤/٣٨٥.

٤- الحكم على الأمصار الإسلامية بأنها دار كفر:

جاء في أخبارهم تخصيص كثير من بلاد المسلمين بالسب، وتكفير أهلها على وجه التعيين، ويخصون منها غالباً ما كان أكثر التزاماً بالإسلام واتباعاً للسنة، فقد صرحوا بكفر أهالى مكة والمدينة في القرون المفضلة، ففي عصر جعفر الصادق كانوا يقولون عن أهل مكة والمدينة: «أهل الشام شر من أهل الروم (يعني شر من النصارى) وأهل المدينة شر من أهل مكة، وأهل مكة يكفرون بالله جهرة»[١].

«وعن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال: إن أهل مكة ليكفرون بالله جهرة وإن أهل المدينة أخبث من أهل مكة، أخبث منهم سبعين ضعفاً»[٢].

ومن المعلوم أن أهل المدينة كانوا ولاسيما في القرون المفضلة يتأسون بأثر رسول الله ﷺ أكثر من سائر الأمصار، ولهذا لم يذهب أحد من علماء المسلمين إلى أن إجماع أهل مدينة من المدائن حجة يجب اتباعها غير المدينة[٣].

وقد ظل أهل المدينة متمسكين بمذهبهم القديم، منتسبين إلى مذهب مالك إلى أوائل المائة السادسة أو قبل ذلك أو بعد ذلك فإنهم قدم إليهم من رافضة المشرق من أفسد مذهب كثير منهم[٤].

وهذا الالتزام بالإسلام قد أغاظ هؤلاء الزنادقة، فعبروا عن حقدهم بهذه

---

(١) أصول الكافي: ٢/٤٠٩.

(٢) المصدر السابق: ٢/٤١٠.

(٣) اشتهر عن مالك وأصحابه، أن إجماع أهلها حجة، وإن كان بقية الأئمة ينازعونهم في ذلك، والمراد إجماعهم في تلك الأعصار، المفضلة، أما بعد ذلك فقد اتفق الناس على أن إجماعهم ليس بحجة (مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٢٠/ ٣٠٠).

(٤) انظر: الفتاوى: ٢٠/ ٢٩٩- ٣٠٠.

الكلمات، والتاريخ يعيد نفسه، ففي هذا العصر خطب خطيبهم وقال: بأن مكة يحكمها شرذمة أشرُّ من اليهود[١].

وقد كشف شيخهم المعاصر والذي علق على نصوص الكافي عن وجه هذه الكلمات، وأبان عن فحوى هذه النصوص فقال: «لعل هذا الكلام في زمن بني أمية وأتباعهم، كانوا منافقين يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر، والمنافقون شر من الكفار وهم في الدرك الأسفل من النار.. ويحتمل أن يكون هذا مبنياً على أن المخالفين غير المستضعفين مطلقاً شر من سائر الكفار كما يظهر من كثير من الأخبار»[٢].

فهو يرى أن هذا التكفير حق، ويخرج الحكم عليهم بأنهم شر من الكفار بأحد أمرين: إما باتباعهم للأمويين أي: بمقتضى مبايعتهم لخلفاء المسلمين من الأمويين، وهذا نفاق أكبر عندهم، أو لأن المخالف شر من الكافر.. وبهذا التخريج الأخير يشمل التكفير ديار المسلمين في كل الأزمان.

وقالوا أيضاً عن مصر وأهلها: «أبناء مصر لعنوا على لسان داود عليه السلام، فجعل الله منهم القردة والخنازير»[٣] وما غضب الله على بني إسرائيل إلا أدخلهم مصر، ولا رضي عنهم إلا أخرجهم منها إلى غيرها»[٤].

«بئس البلاد مصر أما إنها سجن منَ سخط الله عليه من بني اسرائيل»[٥].

«انتحوا مصر ولا تطلبوا المكث فيها (لأنه) يورث الدياثة»[٦].

---

(١) وسيأتي ذكر ذلك بنصه في فصل «دولة الآيات» من الباب الرابع ص١١٧٤.

(٢) علي أكبر الغفاري/ أصول الكافي: ٢/٤٠٩- ٤١٠ (الهامش).

(٣) بحار الأنوار: ٦٠/ ٢٠٨، تفسير القمي ص٥٩٦ ط: إيران.

(٤) بحار الأنوار: ٦٠/ ٢٠٨- ٢٠٩، قرب الإسناد: ص٢٢٠، تفسير العياشي: ١/٣٠٤، البرهان: ١/٤٥٦.

(٥) تفسير العياشي: ١/٣٠٥، بحار الأنوار: ٦٠/ ٢١٠، البرهان: ١/٤٥٧.

(٦) بحار الأنوار: ٦٠/ ٢١١.

وجاءت عندهم عدة روايات في ذم مصر، وهجاء أهلها، والتحذير من سكناها، ونسبوا هذه الروايات إلى رسول الله ﷺ، وإلى محمد الباقر، وإلى عليّ الرضا، وهذا رأي الروافض في مصر في تلك العصور الإسلامية الزاهرة، وقد عقب المجلسي على هذه النصوص بقوله: بأن مصر صارت من شر البلاد في تلك الأزمنة، لأن أهلها صاروا من أشقى الناس وأكفرهم[(١)].

كل ذلك لأنها لم تأخذ بنهج الروافض، ويحتمل أن هذه الروايات قبل أو بعد الحقبة الإسماعيلية من تاريخ مصر، لأن من يشاركهم في رفضهم.. ويقيم دولة تسمح بكفرهم لا ينالون منه بمثل هذا.

ولا يبعد أن هذه النصوص هي تعبير عن حقد الرافضة وغيظهم على مصر وأهلها بسبب سقوط دولة إخوانهم الإسماعيليين على يد القائد العظيم صلاح الدين الذي طهر أرض الكنانة من دنسهم ورجسهم. وأين هذه الكلمات المظلمة في حق مصر وأهلها من الباب الذي عقده مسلم في صحيحه «باب وصية النبي ﷺ بأهل مصر»[(٢)].

وجاء عندهم ذم كثير من بلدان الإسلام وأهلها[(٣)]. ولم يستثن من ديار المسلمين إلا من يقول بمذهبهم وهي قليلة في تلك الأزمان حتى جاء عندهم «إن الله عرض ولايتنا على أهل الأمصار فلم يقبلها إلا أهل الكوفة»[(٤)].

* * *

---

(١) انظر: بحار الأنوار: ٥/٢٠٨.

(٢) صحيح مسلم: ٢/٢٩٧٠.

(٣) انظر: الخصال: ص٥٠٦- ٥٠٧، بحار الأنوار: ٦٠/٢٠٦ وما بعدها.

(٤) بحار الأنوار: ٦٠/ ٢٠٩، وعزاه إلى بصائر الدرجات.

٥- قضاة المسلمين:

تعد أخبارهم قضاة المسلمين طواغيت لارتباطهم بالإمامة الباطلة بزعمهم، فقد جاء في الكافي عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً، وإن كان حقاً ثابتاً له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به. قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾[1][2].

فأنت ترى أنهم اعتبروا قضاة المسلمين وحكامهم طواغيت، واعتبروا أحكامهم باطلة، ومن يأخذ حقه بواسطتها فإنما يأكل الحرام، وهذا الحكم يعم قضاة المسلمين على مدى القرون، وتعاقب الأجيال، وهذه الرواية تحكم على القضاء والقضاة في عصر جعفر الصادق، كما يظهر من إسنادهم للرواية إلى جعفر، فإذا كان هذا نظرهم في قضاة المسلمين في القرون المفضلة فما بالك فيمن بعدهم.

ويبدو أنهم يريدون قضاة يحكمون بحكايات الرقاع، وبالجفر والجامعة، ومصحف فاطمة، وحكم آل داود، ولا يسألون البينة، كما جاء ذلك في أخبارهم[3] لا في حكم الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، فهم الذين تتناولهم الآية التي استدلوا بها، لأنها نزلت في بعض المنافقين الذين فضلوا حكم الطاغوت على حكم محمد بن عبد الله ﷺ[4]. وهؤلاء الروافض من جنس أولئك

---

(١) النساء، آية: ٦٠.

(٢) أصول الكافي: ١/٦٧.

(٣) انظر: فصل «السنة، ومبحث: الإيمان بالكتب، وفصل الغيبة».

(٤) انظر: تفسير الطبري: ٨/٥٠٧ وما بعدها (من الأجزاء المحققة)، تفسير البغوي: ١/ ٤٤٦.

المنافقين.

وهذه النظرة لم يتغير منها شيء في نفوس شيوخهم في هذا العصر- فها هو الخميني يعقب على حديثهم هذا فيقول- مؤكداً معناه: «الإمام عليه السلام نفسه ينهى عن الرجوع إلى السلاطين وقضاتهم. ويعتبر الرجوع إليهم رجوعاً إلى الطاغوت»[1].

ويقول المعلق على الكافي: والآية بتأييد الخبر تدل على عدم الترافع إلى حكم الجور مطلقاً، وربما قيل بجواز التوسل بهم إلى أخذ الحق المعلوم، اضطراراً مع عدم إمكان الترافع إلى الفقيه العدل[2].

ولكن يظهر أن هذه المبادىء التي وضعها الزنادقة لم تجد القبول لدى بعض أتباعهم، لأنه يجد في ظل حكم قضاة المسلمين العدل والإنصاف ما لا يجد عند قومه، وقد اعترف بعضهم لشيخ الاسلام ابن تيمية فقال له: أنتم (يعني أهل السنة) تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضاً[3]. وقد اشتكى بعض رجالهم لإمامه بأنهم يجدون عند أهل السنة كثرة الأمانة، وحسن الخلق، وحسن السمت، ويجدون على الضد من ذلك في الشيعة فيغتمون لذلك[4].

* * *

---

(١) الحكومة الإسلامية: ص٧٤.

(٢) أصول الكافي: ١/ ٦٧ (الهامش).

(٣) منهاج السنة: ٣/٣٩.

وقد حدثني بعض قضاة السنة وقد تولى القضاء في بعض المناطق التي يقطنها شيعة بأنه يجد منهم رغبة في التحاكم إلى أهل السنة لاستخلاص حقوقهم ولا يرجعون لشيوخهم. ويبدو أنهم لا يلجأون إلى شيوخهم إلا مكرهين تحت سياط الوعيد والتهديد بإصدار صكوك الحرمان، والوعيد بالنيران.

(٤) أصول الكافي: ٢/٤.

٦- أئمة المسلمين وعلماؤهم:

حذروا من التلقي عن شيوخ المسلمين وعلمائهم، وعدوهم كملل أهل الشرك «عن هارون بن خارجة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنا نأتي هؤلاء المخالفين[١] فنسمع منهم الحديث يكون حجة لنا عليهم؟ قال: لا تأتهم ولا تسمع منهم لعنهم الله، ولعن مللهم المشركة»[٢].

وجاء في الكافي عن سدير عن أبي جعفر قال: «.. ياسدير فأريك الصادين عن دين الله، ثم نظر إلى أبي حنيفة وسفيان الثوري في ذلك الزمان وهم حلق في المسجد، فقال: هؤلاء الصادون عن دين الله بلا هدى من الله ولا كتاب مبين، إن هؤلاء الأخابث لو جلسوا في بيوتهم فجال الناس، فلم يجدوا أحداً يخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله صلى الله عليه وآله حتى يأتونا فنخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله صلى الله عليه وآله»[٣].

فيبدو أن الغيظ أخذ من هؤلاء الباطنيين مأخذه وهم يرون أئمة أهل السنة يعلمون الناس القرآن والسنة، ويدعون إلى دين الإسلام والناس مقبلون عليهم، ينهلون من علمهم ويأخذون عنهم، فترى حلقهم في المسجد، عامرة بالرواد، مزدانة بالعلم.. تغمرها السكينة، وتحفها الرحمة، وتغشاها الملائكة، وكان هؤلاء العلماء الأعلام للمتقين أئمة وقادة، وأولئك الباطنييون قد قبعوا في بيوتهم، لا يلتفت إليهم، ولا يحفل بهم، قد استولت عليهم الذلة، والمسكنة وباءوا بغضب الناس، واحتقارهم. فكانت أمنياتهم التي وضعوها على ألسنة أهل البيت للتغرير بالأتباع، ومحاولة إيجاد الفتنة والعزلة بين أهل البيت وأئمة المسلمين، كانت هذه الأمنيات تكفر أئمة المسلمين وتتمنى أن تخلو الأرض منهم لتتهيأ لهم الفرصة لتحقيق أغراضهم.

---

(١) هذا اللقب يطلق عندهم في الغالب على أهل السنة، وقد يتناول كل مخالف.

(٢) بحار الأنوار: ٢/٢١٦، وعزاه للسرائر لابن إدريس.

(٣) أصول الكافي: ١/٣٩٢- ٣٩٣، تفسير نور الثقلين: ٤/١٣٢.

٧- الفرق الإسلامية:

ويخصون كثيراً من الفرق الإسلامية بالتكفير والطعن، ولاسيما أهل السنة والذين يلقبونهم حيناً بالنواصب، وأحياناً بالمرجئة. جاء في الكافي: «عن أبي مسروق قال: سألني أبو عبد الله عن أهل البصرة ما هم؟ فقلت: مرجئة وقدرية[(١)]، وحرورية. فقال: لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة التي لا تعبد الله على شيء»[(٢)].

ويعنون بالمرجئة أهل السنة، ولهذا تجد شيخهم المجلسي يشرح حديثهم الذي يقول: «اللهم العن المرجئة فهم أعداؤنا في الدنيا والآخرة»[(٣)].

ويرجح أن المراد بالإرجاء في هذا النص تأخير عليّ عن الدرجة الأولى إلى الدرجة الرابعة»[(٤)].

ويكفي أن تعرف أن الزيدية وهي من الشيعة نالهم من الذم والتكفير ما لا يخطر بالبال. قالوا- مثلاً- عن الزيدية» عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عن الصدقة على الناصب وعلى الزيدية قال: لا تصدّق عليهم بشيء ولا تسقهم من الماء إن استطعت، وقال لي: الزيدية هم النصاب[(٥)]. وفي الكافي «عن عبد الله بن المغيرة قال: قلت لأبي الحسن رضي الله عنه: إن لي جارين أحدهما ناصب والآخر زيدي ولابد من معاشرتهما فمن أعاشر؟ فقال: هما سيان من كذب بآية من كتاب الله فقد نبذ الإسلام وراء ظهره وهو المكذب بجميع القرآن والأنبياء

---

(١) صارت الشيعة قدرية فيما بعد- كما سلف- فاللعن يشملهم.

(٢) أصول الكافي: ٢/٣٨٧، ٤٠٩.

(٣) فروع الكافي (مع شرحه مرآة العقول: ٤/٣٧١).

(٤) مرآة العقول: ٤/٣٧١.

(٥) رجال الكشي: ص١٩٩، بحار الأنوار: ٧٢/ ١٧٩.

والمرسلين، ثم قال: إن هذا نصب لك، وهذا الزيدي نصب لنا»[1].

ولم يشفع للزيدية عندهم أنهم «دعوا إلى ولاية علي»[2] وكانوا شيعة: لأنهم «خلطوها بولاية أبي بكر وعمر»[3] وهذا عندهم ذنب لايغفر، بل إن مجرد محبة أبي بكر عندهم هي من الكفر. جاء في البحار «عن أبي علي الخراساني عن مولى لعلي بن الحسين عليه السلام قال: كنت معه عليه السلام في بعض خلواته فقلت: إن لي عليك حقاً ألا تخبرني عن هذين الرجلين: عن أبي بكر وعمر؟ فقال: كافران كافر من أحبهما»[4].

وعدوا مجرد الاعتقاد بإمامة أبي بكر وعمر من النصب الذي هو أعظم الكفر عندهم.

ولهذا قال المجلسي: «قد يطلق الناصب على مطلق المخالف غير المستضعف كما هو ظاهر من كثير من الأخبار»[5].

وقال أيضاً: «لا تجوز الصلاة على المخالف لجبر أو تشبيه أو اعتزال أو خارجية أو إنكار إمامة إلا للتقية، فإن فعل (يعنى صلى عليه تقية) لعنه بعد الرابعة»[6].

وقد قال المفيد بأن كل أهل البدع كفار[7]، ولهذا عقد المجلسي باباً بعنوان: «باب كفر المخالفين والنصاب»[8].

---

(١) الكافي/ كتاب الروضة: ١٢/ ٣٠٤ (مع شرحه للمازندراني) مفتاح الكتب الأربعة: ٧٦/٨.

(٢) بحار الأنوار: ٧٢/ ١٨١.

(٣) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٤) السابق: ١٣٧/٧٢- ١٣٨.

(٥) مرآة العقول: ٧٢/٤.

(٦) المصدر السابق: ٧٢/٤- ٧٣.

(٧) أوائل المقالات: ص١٥.

(٨) بحار الأنوار: ٧٢/ ١٣١.

وقال المجلسي: «كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على كفر الزيدية وأمثالهم من الفطحية، والواقفة»[1].

وهذه الفرق التي يذكر كلها شيعة، فما بالك بمن دونهم- في رأيهم-.

بل إن رجال الاثنى عشرية يكفر بعضهم بعضاً، استمع إلى مايرويه الكشي، ويوافقه عليه شيخ طائفتهم الطوسي[2]، عن حال أصحابهم من التكفير والاختلاف والتنابذ، حيث يقول في روايته بأنه في سنة (١٩٠هـ) اجتمع ستة عشر رجلاً في باب أبي الحسن الثاني، فقال له أحدهم ويدعى جعفر بن عيسى: «ياسيدي نشكو إلى الله وإليك[3] ما نحن فيه من أصحابنا، فقال. وما أنتم فيه منهم؟ فقال جعفر: هم والله يزندقونا ويكفرونا ويتبرؤون منا، فقال: هكذا كان أصحاب علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وأصحاب جعفر، وموسى: صلوات الله عليهم، ولقد كان أصحاب زرارة يكفرون غيرهم، وكذلك غيرهم كانوا يكفرونهم.. وقال يونس: «جعلت فداك إنهم يزعمون أنا زنادقة»[4].

وهذا حال «رعيلهم الأول» الذين ينتسبون زوراً لأهل البيت، فما حال من بعدهم.

* * *

(١) المصدر السابق: ٣٧/ ٣٤.

(٢) لأن رجال الكشي من اختياره وتهذيبه.

(٣) هذا من الألفاظ المنهي عنها لدخولها في دائرة الشرك، بل يقال: «نشكو إلى الله ثم إليك» وضلال هؤلاء أكبر من ذلك، ولكن هذا لتنبيه القارىء.

(٤) رجال الكشي: ص٤٩٨- ٤٩٩.

٨- الأمة كلها:

ولعن الأمة الإسلامية وتكفيرها مما استفاض في كتب الشيعة، ولذلك فإن أدعية الزيارة والمشاهد التي يلهج بها الشيعة ويرددونها لا تخلو من لعن لهذه الأمة المباركة الوسط.

ففي زيارة أمير المؤمنين علي يقولون: «لعن الله من خالفك، ولعن الله من افترى عليك وظلمك[١]، ولعن الله من غصبك[٢]، ولعن الله من بلغه ذلك فرضي به[٣]، أنا إلى الله منهم بريء، لعن الله أمة خالفتك[٤] وأمة جحدتك، وجحدت ولايتك[٥]، وأمة تظاهرت عليك، وأمة حادت عنك وخذلتك، الحمد لله الذي جعل النار مثواهم وبئس الورد المورد، وبئس ورد الواردين.. اللهم العن الجوابيت والطواغيت والفراعنة، واللات والعزى، وكل ند يدعى دون الله[٦]، وكل مفتر، اللهم العنهم وأشياعهم وأتباعهم، وأولياءهم، وأعوانهم، ومحبيهم لعناً كثيراً[٧]..

وهذه اللعنات التي تجري على ألسنة هؤلاء مكان التسبيح والتهليل لها آثارها

---

(١)،(٢) الظلم، والغصب عندهم هو تولية أبي بكر وعمر وعثمان الخلافة (انظر الاعتقادات لابن بابويه ص١١٢- ١١٣).

(٣) أي من رضي بخلافة أبي بكر لأنه رضي- بزعمهم- بالظلم والغصب، فيشمل جميع أمة محمد ما عدا غلاة الشيعة.

(٤) بتوليتها لأبي بكر.

(٥) الولاية لعلي ممتدة عندهم منذ وفاة الرسول- صلى الله عليه وسلم- فمن أقر بخلافة الثلاثة فقد جحد الولاية. (انظر: الإرشاد للمفيد ص١٢).

(٦) الجوابيت.. إلخ هم في اعتقادهم خلفاء المسلمين ولاسيما الخلفاء الثلاثة، والخلفاء الأمويون، والند الذي يدعى من دون الله هو الإمام الذي يبايع دون أئمتهم الاثنى عشر (انظر عقيدتهم في توحيد الألوهية).

(٧) ابن بابويه/ من لا يحضره الفقيه: ٣٥٤/٢.

في تعبئة نفوسهم حقداً وكراهية للأمة ودينها..

والأمة عند هؤلاء الروافض لها ألقاب وشناعات وخواص لا توجد في كتب طائفة من الطوائف لا لشيء إلا لأن الأمة ارتضت من رضيه الصحابة والمهاجرون لهم خليفة.

فهي أحياناً تقذف الأمة الإسلامية جميعاً وتتهمها بالفجور[1]، وحيناً تدعي بأنهم كلهم أولاد زنا[2]، ولذلك فإنهم يوم القيامة يظهرون على حقيقتهم «فيدعون بأسماء أمهاتهم»[3]، ومرة تقول بأنهم خلق منكوس وهم ليسوا من البشر، بل هم قردة وكلاب وخنازير[4]، ولهم أقوال ولعنات في الأمة كثيرة منكرة.

---

(١) قالوا بأنه يحضر المولود أحد الشياطين ليتولى الفجور به، ولايسلم من ذلك إلا شيعتهم، وقد مضى ذكر نصوصهم في ذلك (ص: ٤٦٠ هامش: ٤).

(٢) قالوا: إن الناس كلهم أولاد بغايا ما عدا شيعتنا، وقد مضى تخريج ذلك من كتبهم (ص: ٤٦٠ هامش: ٤).

(٣) وهذا أحد عناوين بحار الأنوار: ٢٣٧/٧.

(٤) ومن شواهد ذلك «عن أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أنا مولاك ومن شيعتك ضعيف البصر، اضمن لى الجنة.

قال: أولا أعطيك علامة الأئمة؟ قلت: وما عليك أن تجمعها لي؟ قال وتحب ذلك؟ قلت: كيف لا أحب؟ فما زاد أن مسح على بصرى فأبصرت جميع ما في السقيفة التي كان فيها جالساً، قال: يا أبا محمد هذا بصرك، فانظر ما ترى بعينك، قال: فوالله ما أبصرت إلا كلباً وخنزيراً وقرداً، قلت: ماهذا الخلق الممسوخ؟ قال: هذا الذي ترى، هذا السواد الأعظم، ولو كشف الغطاء للناس ما نظر الشيعة إلى من خالفهم إلا في هذه الصورة، ثم قال: يامحمد إن أحببت تركتك على حالك هكذا وحسابك على الله، وإن أحببت ضمنت لك على الله الجنة ورددتك على حالك الأول، قلت: لاحاجة في إلى النظر إلى هذا الخلق المنكوس، ردني فما للجنة عوض، فمسح يده على عيني فرجعت كما كنت (بحار الأنوار: ٣٠/٢٧ وعزاه إلى الخرائج والجرائح للراوندى).

فانظر إلى هذه الخاريق التي لاتشيع إلا في مجتمعات السحرة والمشعوذين، وانظر إلى دعواهم أن الأئمة يملكون الضمان بالجنة، ثم زعمهم بأن كل الناس كلاب وخنازير (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً).

هذه نصوص الاثنى عشرية لم تدع أحداً من أمة محمد- ﷺ- إلا وتناولته بالطعن والتكفير، وخصت بذلك صحابة رسول الله من المهاجرين والأنصار، وأهل البيت النبوي، والأمصار الإسلامية وأهلها، والفرق الإسلامية، وأمة محمد وتلعن الجميع في دعواتها وصلواتها وزياراتها، فهل استثنت الشيعة أحداً؟ نعم إنها استثنت الفئة التالية ودافعت عنهم وأثنت عليهم.

* * *

□ الفئة التي تستثنيها الشيعة من عموم اللعن والتكفير للأمة:

وإذا كفرت الاثنا عشرية الصحابة والقرابة، والخلفاء، والقضاة، والأئمة والفرق الإسلامية بما فيها فرق من الشيعة. فمن تثني عليه؟

لقد رأيتها تثنى على أقزام التاريخ، وحثالة البشر، بل تمدح وتدافع عن الكفرة الملحدين، والزنادقة والمنافقين، (والأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف).

فهي تدافع عن المرتدين كأصحاب مسيلمة الكذاب[١]، وعن الزنادقة: كالمختار بن أبي عبيد[٢]، والنصير الطوسي[٣]، وعن الكذابين والمفترين كجابر الجعفي[٤]، وزرارة بن أعين[٥]، وعن المجوس الحاقدين مثل أبي لؤلؤة المجوسي- قاتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه- حتى أنها تسميه بابا شجاع الدين»[٦].

كما تتلقى دينها عن الكفرة الذين يعتقدون في كتاب الله النقص والتحريف، وفي صحابة رسول الله الكفر والردة: كإبراهيم القمي، والكليني وأمثالهما وتجعل منهم ثقات دينها، وعمدة رواياتها.

---

(١) انظر: عبد الله العلايلي/ الإمام الحسين، مقدمة الطبعة الثانية ص٣، ٤، ١٩، وراجع: المنتقى: ص٢٧١- ٢٧٣.

(٢) انظر: ابن إدريس/ السرائر: ص٤٧٥، وانظر: حسين البرقي/ تاريخ الكوفة: ص٦٢.

(٣) انظر: الخوانساري/ روضات الجنات: ٦/ ٣٠٠- ٣٠١، الخميني/ الحكومة الإسلامية: ص١٢٨.

(٤) انظر: ص (٣٧٥- ٣٧٨) من هذه الرسالة.

(٥) انظر: ص (٣٧٨- ٣٨٢) من هذه الرسالة.

(٦) عباس القمي/ الكنى والألقاب: ٢/٥٥، وتعد يوم مقتل عمر- رضي الله عنه- من أعظم أعيادها، وتقول: «إن هذا يوم عيد وهو من خيار الأعياد» (انظر أخبارهم في ذلك في الأنوار النعمانية للجزائري: ١/١٠٨ وما بعدها، فصل (نور سماوي يكشف عن ثواب يوم قتل عمر ابن الخطاب) وهذا اعتقادهم في عظيم الإسلام وفاروق هذه الأمة، وسبب هذا الحقد أنه هو الذي فتح بلاد فارس وأخضعها لحكم الإسلام، ولذلك عظموا قاتله ويوم مقتله...

□ **النقد:**

هذا التكفير العام الشامل الذي لم ينج منه أحد هل يحتاج إلى نقد؟ إن بطلانه أوضح من أن يبين، وكذبه أجلى من أن يكشف، وتكفير الأمة امتداد لتكفير الصحابة، والسبب واحد لا يختلف.

ومن الطبيعي أن من يحقد على صحابة رسول الله ويسبهم، ويكفرهم يحقد على الأمة جميعاً ويكفرها كما قال بعض السلف: «لا يغل قلب أحد على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إلا كان قلبه على المسلمين أغل»[1] فإذا لم يرض عن أبي بكر وعمر وعثمان، وأهل بدر وبيعة الرضوان، والمهاجرين والأنصار وهم في الذروة من الفضل والإحسان، فهل يرضى بعد ذلك عن أحد بعدهم.

ومبنى هذا الموقف هو دعوى الروافض أن الصحابة رضوان الله عليهم أنكروا النص على إمامة علي وبايعوا أبا بكر، وقد مضى بيان بطلان النص بالنقل والعقل وبالأمور المتواترة المعلومة. وما بني على الباطل فهو باطل.

ولقد كان حكمهم بردة ذلك «الجيل القرآني الفريد» من الظواهر الواضحة على بطلان مذهب الرفض من أساسه، وأنه إنما وضع أصوله شرذمة من الزنادقة، وبطلان هذه المقالة معروف بداهة، ولذلك قال أحمد الكسروي (الإيراني والشيعي الأصل): «وأما ما قالوا من ارتداد المسلمين بعد موت النبي ﷺ فاجتراء منهم على الكذب والبهتان، فلقائل أن يقول: كيف ارتدوا وهم كانوا أصحاب النبي آمنوا به حين كذبه الآخرون، ودافعوا عنه واحتملوا الأذى في سبيله ثم ناصروه في حروبه، ولم يرغبوا عنه بأنفسهم، ثم أي نفع لهم في خلافة أبي بكر ليرتدوا عن دينهم لأجله؟! فأي الأمرين أسهل احتمالا: أكذب رجلاً أو رجلين من ذوي الأغراض الفاسدة، أو ارتداد بضع مآت من خلص المسلمين؟ فأجيبونا إن كان

---

(١) الإبانة لابن بطة: ص٤١.

لكم جواب[1].

ومع وضوح بطلان مذهبهم- كما ترى- لمخالفته للشرع- والعقل، والتاريخ، وما علم من الإسلام بالضرورة فإنه لابد من وقفة ولو سريعة في الرد عليه لأنه وجد في الماضي ويوجد اليوم من يتجاهل الدلائل والبراهين في ذلك، وحسبك أن تعرف أن أحد آيات الشيعة في هذا العصر، ومن يرفع شعار الوحدة الإسلامية، ويرددها في نشراته وخطبه ورحلاته[2] وهو شيخهم محمد الخالصي قد كتب رسالة للشيخ محمد بهجة البيطار في تاريخ ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٢هـ يقول فيها:

«لم أذكر الصحابة بخير لأني لا أريد أن أتعرض لعذاب الله وسخطه بمخالفتي كتابه وسنته في مدح من ذمه الكتاب والسنة، والإطراء على من قبح أعماله القرآن المجيد، والأحاديث المتواترة عن النبي ﷺ، وغاية ما كنت أكتبه وأقوله هو أن كتاب الله وسنته لم تذكر الصحابة بخير، ولا تدل على فضل لهم لأنهم صحابة»[3].

فالخالصي هنا لا يذكر الصحابة بخير مع تواتر النصوص في فضلهم، ولكنه يقول عن أئمته إن «الأئمة الاثنى عشر أركان الإيمان ولا يقبل الله تعالى الأعمال من العباد إلا بولايتهم»[4] مع أن الاثنى عشر لا ذكر لهم ولا لإمامتهم أصلاً في كتاب الله سبحانه. فانظر كيف يكذبون بالحقائق الواضحات، ويصدقون بالكذب الصريح. وإذا كان الأمر وصل إلى هذا الحد فإننا نسوق الأدلة والبراهين على نقض مذهب الرافضة، وبيان فضل الصحابة من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة، والتاريخ، والعقل، والأمور المعلومة المتواترة.. ونكشف- من خلال كتب الشيعة نفسها- مؤسس وواضع هذه العقيدة في المذهب الشيعي.

---

(١) التشيع والشيعة ص٦٦.

(٢) انظر- مثلا- الإسلام فوق كل شيء: ص٦٥.

(٣) رسالة الإسلام والصحابة الكرام بين السنة والشيعة للشيخ محمد بهجة البيطار ص٦.

(٤) الخالصي/ الاعتصام بحبل الله ص٤٣.

وهو بالتالي نقض لمذهبهم في تكفير الأمة جميعاً، لأن السبب الذي كفروا به الصحابة هو السبب بعينه الذي كفروا به سائر المسلمين، ولكن الصحابة- رضوان الله عليهم- يختصون بالمزيد من السب واللعن والتكفير قديماً وحديثاً بهدف إبطال الشريعة التي ينقلونها للأمة.

أ- القرآن الكريم:

لقد شهدت نصوص القرآن على عدالتهم والرضا عنهم، وأثنى الله عليهم في آيات كثيرة جلية واضحة، لا نحتاج لمعرفة معناها إلى تأويل باطني كحال الشيعة في تأويل آيات القرآن بالاثنى عشر.

- قال جل شأنه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[1].

«وكفى فخراً لهم أن الله تبارك وتعالى شهد لهم بأنهم خير الناس فإنهم أول داخل في هذا الخطاب ولامقام أعظم من مقام قوم ارتضاهم الله عز وجل لصحبة نبيه ﷺ ونصرته»[2].

ولهذا جاء تأويلها عن السلف بأقوال «مقتضاها أن الآية نزلت في الصحابة، قال الله لهم كنتم خير أمة»[3].

- وقال سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[4].

---

(١) آل عمران، آية: ١١٠.

(٢) ابن حجر الهيثمي/ الصواعق المحرقة ص٧.

(٣) ابن عطية/ المحرر الوجيز: ٣/١٩٣، ولهذا قال علامة الشيعة الزيدية محمد بن إبراهيم الوزير بعد ما ذكر من أحوال أولئك الصحب العظام ما لم تر أمة من أمم الأرض مثله. قال: «وهذه الأشياء تنبه الغافل، وتقوي بصيرة العاقل، وإلا ففي قوله تعالى: **﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾** كفاية وغنية (الروض الباسم: ١/٥٦- ٥٧، وانظر: محب الدين الخطيب/ الجيل المثالي: ص١٩).

(٤) التوبة، آية: ١٠٠.

فالآية صريحة الدلالة على رضاء الله سبحانه عن المهاجرين والأنصار، والتابعين لهم بإحسان، وتبشيرهم بالفوز العظيم، والخلود في جنات النعيم ولهذا قال ابن كثير عند هذه الآية:

«فيا ويل من أبغضهم أو سبهم، أو أبغض أو سب بعضهم ولاسيما سيد الصحابة بعد الرسول وخيرهم وأفضلهم أعني الصديق الأكبر والخليفة الأعظم أبا بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه، فإن الطائفة المخذولة من الرافضة يعادون أفضل الصحابة ويبغضونهم ويسبونهم[1]، عياذاً بالله من ذلك. وهذا يدل على أن عقولهم معكوسة، وقلوبهم منكوسة فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن، إذ يسبون من رضي الله عنهم»[2].

- وقال سبحانه: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[3].

قال ابن حزم: فمن أخبرنا الله سبحانه أنه علم ما في قلوبهم، ورضي عنهم، وأنزل السكينة عليهم فلا يحل لأحد التوقف في أمرهم ولا الشك فيهم البتة[4].

«والذين بايعوا تحت الشجرة بالحديبية عند جبل التنعيم[5] كانوا أكثر من ألف وأربعمائة، بايعوه لما صده المشركون عن العمرة[6]...

وهؤلاء كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية هم أعيان من بايع أبا بكر وعمر

---

(١) بل تجاوزوا مرحلة السب إلى الحكم بالردة والتكفير .

(٢) تفسير ابن كثير: ٤١٠/٢.

(٣) الفتح، آية: ١٨.

(٤) الفصل: ٢٢٥/٤.

(٥) **التنعيم**: على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة المشرفة سمي به، لأن على يمينه جبل نعيم كزبير، وعلى يساره جبل ناعم، والوادى اسمه نعمان بالفتح.
(انظر: تاج العروس، مادة نعم، ومعجم البلدان لفظ «تنعيم»).

(٦) منهاج السنة: ١٥/٢- ١٦ (تحقيق د. رشاد سالم).

وعثمان رضي الله عنهم[١].

ولقد خاب وخسر من رد قول ربه أنه رضي عن المبايعين تحت الشجرة.. وقد علم كل أحد له أدنى علم أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وطلحة والزبير وعماراً والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم من أهل هذه الصفة، وقد انتظمت الخوارج والروافض البراءة منهم خلافاً لله عز وجل وعناداً[٢].

- وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾[٣].

فانظر إلى عظيم مقام الصحابة، حيث أثنى الله عليهم بهذه الأوصاف، وأخبر أن صفتهم مذكورة في التوراة والإنجيل، حتى ذكر بعض أهل العلم أن ظاهر هذه الآية يوجب أن الروافض كفار، لأن في قلوبهم غيظاً من الصحابة وعداوة لهم والله يقول ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾، فبين أن من كان في قلبه غيظ منهم فهو من الكفار[٤].

- وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٥].

وقد حكم الله لمن وعد بالحسنى بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا

---

(١) المصدر السابق: ١/٢٠٦.

(٢) الفصل: ٤/٢٢٦.

(٣) الفتح، آية: ٢٩.

(٤) انظر: الإسفراييني/ التبصير في الدين: ص٢٥، تفسير ابن كثير ٤/٢١٩، تفسير القاسمي: ١٥/ ١٠٤.

(٥) الحديد، آية: ١٠.

﴿ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾(١).

فجاء النص أن من صحب النبي -ﷺ- فقد وعده الله تعالى بالحسنى، وقد نص الله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾(٢) وصح بالنص أنّ كل من سبقت له من الله تعالى الحسنى، فإنه مبعد عن النار لايسمع حسيسها، وهو فيما اشتهى خالد لايحزنه الفزع الأكبر.. وليس المنافقون ولاسائر الكفار من أصحابه ﷺ(٣).

- وقال سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾(٤).

وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاءوا من بعدهم يستغفرون لهم، ويسألون الله ألا يجعل في قلوبهم غلاً لهم، وتتضمن أن هؤلاء الأصناف هم المستحقون للفيء، ولاريب أن هؤلاء الرافضة خارجون من الأصناف الثلاثة، فإنهم لم يستغفروا للسابقين، وفي قلوبهم غل عليهم. ففي الآيات الثناء على الصحابة وعلى أهل السنة الذين يتولونهم وإخراج الرافضة من

---

(١) الأنبياء، آية: ١٠١، ١٠٢، ١٠٣.

(٢) آل عمران، آية: ٩.

(٣) المحلى: ٤٢/١.

(٤) الحشر، الآيات: ٨، ٩، ١٠.

ذلك، وهذا ينقض مذهب الرافضة[1].

والآيات في هذا الباب كثيرة[2].

* * *

(١) منهاج السنة: ١/٢٠٤.

(٢) وحبذا لو قام أحد طلبة قسم القرآن وعلومه بتسجيل موضوع في «الصحابة في القرآن الكريم» لإظهار عظيم ثناء الله على هذا الجيل القرآني الفريد.

ب- السنة المطهرة:

وكتب السنة المطهرة مليئة بالثناء على الصحب، وبيان فضلهم عن سيد الخلق- ﷺ-.

١- فنصوص تثني عليهم جميعاً كقوله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه»[1].

وقوله عليه الصلاة والسلام: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة»[2].

٢- ونصوص تثنى على جماعات منهم على سبيل التعيين كأهل بدر، وقد قال فيهم ﷺ: «.. وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[3].

وأصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان، وقد قال فيهم ﷺ: «لا يدخل النار- إن شاء الله- من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها»[4]

---

(١) أخرجه البخاري، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ١٩٥/٤.
ومسلم، واللفظ له، في كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم: ١٩٦٧/٢ (ح ٢٥٤٠)، وأبو داود في كتاب السنة باب في النهى عن سب أصحاب رسول الله: ٤٥/٥ (ح٤٦٥٨)، والترمذي في كتاب المناقب، باب ٥٩: ٦٩٥/٥- ٦٩٦ (ح٣٨٦١).

(٢) أخرجه البخاري: ١٥١/٣، في كتاب الشهادات، باب لايشهد على شهادة جور إذا شهد.. واللفظ له، ومسلم بنحوه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم: ١٩٦٢/٢ (ح٢٥٣٣).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر: ١٩٤١/٢ (ح٢٤٩٤).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة: ١٩٤٢/٢ (ح٢٤٩٦).

وغيرهما[1].

٣- ونصوص تثني على آحادهم وهي كثيرة ذكرتها كتب الصحاح، والسنن والمسانيد[2].

ولكن الشيعة قد رضيت لنفسها أن تنأى عن هذا المورد العظيم فهي لا تعرج في مقام الاستدلال عليها، ولا تحتج بها، ولامعنى لاحتجاجنا عليهم برواياتنا فهم لا يصدقونها، كما أنه لا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم فنحن لانصدقها، وإنما ينبغي أن يحتج الخصوم بعضهم على بعض بما يصدقه الذي تقام عليه الحجة به، سواء صدقه المحتج أو لم يصدقه»[3].

ولذا أكتفي في هذا المقام بالإحالة على الكتب الأمهات في أبواب فضائل الصحابة ففيها أحاديث كثيرة في فضل الصحابة والثناء عليهم، والنهي عن سبهم، وأقيم عليهم الحجة من كتبهم أيضاً، من أقوال الأئمة التي يعدونها كأحاديث رسول الله ﷺ.

* * *

(١)،(٢) راجع: جامع الأصول، الباب الرابع في فضائل الصحابة ومناقبهم ، وفيه خمسة فصول: ٥٤٧/٨ ومابعدها، وانظر: فضائل الصحابة للإمام أحمد، وفضائل الصحابة للنسائي، وانظر: الشوكاني/ در السحابة في مناقب القرابة والصحابة، الكبيسي/ صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب والسنة: ص١٦١.

(٣) الفصل: ١٥٩/٤.

جـ- ثناء الأئمة على الصحابة رضوان الله عليهم:

في الخصال لابن بابويه القمي «عن أبي عبد الله قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ اثني عشر ألفاً[1]، ثمانية آلاف من المدينة وألفان من أهل مكة، وألفان من الطلقاء لم ير فيهم قدري، ولا مرجي، ولاحروري، ولا معتزلي، ولاصاحب رأي كانوا يبكون الليل والنهار»[2].

□ **وفي البحار للمجلسي:**

عن الصادق عن آبائه عن علي عليه السلام قال: «أوصيكم بأصحاب نبيكم لا تسبوهم الذين لم يحدثوا بعده حدثاً ولم يؤوا محدثاً، فإن رسول الله أوصى بهم الخير»[3].

وفي البحار أيضاً قال النبي ﷺ: «طوبى لمن رآني، وطوبى لمن رأى من رآني، وطوبى لمن رأى من رأى من رآني»[4].

---

(١) هذا من وضع الجهال فعدد الصحابة الذين شهدوا معه صلى الله عليه وسلم حنينا اثنا عشر ألفاً سوى الأتباع والنساء، وجاءت إليه هوازن مسلمين، وترك مكة مملوءة ناساً، وكذلك المدينة أيضاً، وكل من اجتاز به من قبائل العرب كانوا مسلمين، فهؤلاء كلهم لهم صحبة وقد شهد معه تبوك من الخلق الكثير ما لا يحصيهم ديوان، وكذلك حجة الوداع وكلهم له صحبة. (ابن الأثير/ أسد الغابة: ١/١٢). قال أبو زرعة: توفي النبي صلى الله عليه وسلم، ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة. (تدريب الراوي: ٢/٢٢١، الإصابة: ص٤، الذهبي/ تجريد أسماء الصحابة صلى الله عليهم وسلم: ص (ب)، والمعتمد انه ليس هناك تحديد ثابت لهم. (انظر: السخاوي: فتح المغيث: ٣/١١١).

(٢) ابن بابويه القمي/ الخصال: ص٦٣٩- ٦٤٠، وانظر: المجلسي/ البحار: ٢٢/٣٠٥.

(٣) المجلسي: البحار ٢٢/ ٣٠٥، ٣٠٦.

(٤) أمالي الصدوق: ص٢٤٠- ٢٤١، بحار الأنوار: ٢٢/ ٣٠٥.

وعن موسى بن جعفر (إمامهم السابع) قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أمنة لأصحابي، فإذا قبضت دنا من أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا قبض أصحابي دنا من أمتي ما يوعدون ولايزال هذا الدين ظاهراً على الأديان كلها ما دام فيكم من قد رآني»[1].

وفي معاني الأخبار لشيخهم ابن بابويه القمي (الصدوق): «عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله ﷺ: ما وجدتم في كتاب الله عز وجل فالعمل لكم به لا عذر لكم في تركه، وما لم يكن في كتاب الله عز وجل، وكانت فيه سنة منى فلا عذر لكم في ترك سنتي، وما لم يكن فيه سنة مني فما قال أصحابي فقولوا به، فإنما مثل أصحابي فيكم كمثل النجوم بأيها أخذ اهتدى، وبأي أقاويل أصحابي أخذتم اهتديتم (ثم زاد دعاة التفرقة على هذا النص الزيادة التالية) فقيل يارسول الله ومن أصحابك؟ قال: «أهل بيتي»[2].

ولا شك أن تفسير الصحابة بأهل البيت فقط بعيد جداً، وقد لاحظ صدوقهم هذا البعد فعقب على النص السالف بقوله: «إن أهل البيت لايختلفون، ولكن يفتون الشيعة بمر الحق، وربما أفتوهم بالتقية فما يختلف من قولهم فهو للتقية والتقية رحمة للشيعة»[3].

فهو هنا يحمل «النص الذي يثني على الصحابة» على التقية، والعقل والمنطق يعترض على هذا «التأويل» فلم يكون الثناء على الصحابة الذين أثنى عليهم الله ورسوله، وشهد التاريخ بفضلهم وجهادهم تقية، ويكون السب لهم هو الحقيقة وهو مذهب الأئمة؟ إنه لادليل لهم على هذا المذهب سوى أنه يتمشى مع منطق أعداء الأمة.

ثم إن النص السابق يرويه «جعفر الصادق» عن رسول الله ﷺ، فهل

---

(١) المجلسي/ البحار: ٢٢/ ٣٠٩- ٣١٠، وعزاه إلى نوادر الراوندي: ص٢٣.

(٢) ابن بابويه/ معاني الأخبار: ١٥٦- ١٥٧، المجلسي/ البحار: ٢٢/ ٣٠٧.

(٣) الموضع نفسه من المصدرين السابقين.

رسول الله يكذب على الأمة- تقية- أم أن جعفراً يكذب على رسول الله من أجل التقية، وكلا الأمرين طعن في رسول الله ﷺ وأهل بيته ومخالفة صريحة للنصوص.

وفي نهج البلاغة يقول علي رضي الله عنه في أبي بكر أو عمر رضي الله عنهما على اختلاف بين شيوخ الشيعة في ذلك[1]:

«لله بلاء فلان»[2] فلقد قوم الأود[3]، وداوى العمد[4]، وأقام السنة..

وخلف الفتنة[5]، ذهب تقى الثوب، قليل العيب أصاب خيرها وسبق شرها أدى إلى الله طاعته واتقاه بحقه»[6].

وهذا نص عظيم يهدم كل ما بنوه وزعموه من عداوة وصراع بين علي والشيخين رضي الله عنهم.

وقد احتار «الروافض» بمثل هذا النص؛ لأنه في نهج البلاغة وما في النهج عندهم قطعي الثبوت، وصور شيخهم ميثم البحراني[7] ذلك بقوله: «واعلم أن الشيعة قد أوردوا هنا سؤالاً فقالوا: إن هذه الممادح التي ذكرها في حق أحد الرجلين تنافي ما أجمعنا عليه من تخطئتهم وأخذهما لمنصب الخلافة، فإما أن لا يكون هذا الكلام من كلامه رضي الله عنه، وإما أن يكون إجماعنا خطأ». ثم حملوا هذا الكلام على التقية وأنه إنما قال هذا المدح من أجل «استصلاح من يعتقد صحة خلافة الشيخين واستجلاب قلوبهم بمثل هذا الكلام». أي: أن علياً- في

---

(١) انظر: ميثم البحراني/ شرح نهج البلاغة: ٤/٩٧.
(٢) أي عمله الحسن في سبيل الله (ميثم البحراني/ شرح نهج البلاغة ٤/٩٧).
(٣) وهو كناية عن تقويمه لاعوجاج الخلق عن سبيل الله إلى الاستقامة. (المصدر السابق).
(٤) العمد بالتحريك العلة. انظر (صبحي الصالح/ في تعليقه على نهج البلاغة ص: ٦٧١.
(٥) تركها خلفاً لا هو أدركها ولا هي أدركته (المصدر السابق).
(٦) نهج البلاغة ص٣٥٠ (تحقيق صبحى الصالح).
(٧) ميثم بن علي البحراني (كمال الدين) من شيوخ الإمامية، من أهل البحرين، من كتبه: «شرح نهج البلاغة»، توفي في البحرين سنة ٦٧٩هـ (معجم المؤلفين: ١٣/ ٥٥).

زعمهم- أراد خداع الصحابة، وأظهر لهم خلاف ما يبطن فهو خطب هذه الخطبة العامة أمام الناس، وهي مبنية على الكذب، هذا هو جواب من يزعم التشيع لعلي[1]. وما أعتقد أن عاقلاً يرضى هذا «الجواب» وإننا نقول بأن إجماع الشيعة ضلال، وقول علي هو الحق والصدق، وهو الذي لايخاف في الله لومة لائم.

وقد يقول قائل: هذه النصوص المنقولة من كتبهم تناقض ماسلف من تكفير الشيعة للصحابة، وأقول نعم، لأن هذا المذهب يحمل في رواياته هذه الصورة المتناقضة، لكن شيوخهم وضعوا أصولاً وأقوالاً نسبوها للأئمة للتخلص من هذه الأخبار، والخروج من هذا التناقض، فمن أصولهم أن هذا التناقض أمر مقصود لإخفاء حقيقة المذهب حتى لايقضى على المذهب وأهله من قبل العامة (يعني أهل السنة)[2].

وقالوا عند الاختلاف: «خذوا بما خالف العامة، فإن فيه الرشاد»[3] ولذلك يحمل شيوخهم أمثال هذه الروايات على التقية، ولأنها روايات قليلة بالنسبة لأخبارهم الكثيرة التي تكفر وتلعن، فهم لايأخذون بها فمفيدهم يقول: «ما خرج للتقية لايكثر روايته عنهم كما تكثر روايات المعمول به»[4].

ولذلك تجد في تعقيب ابن بابويه إشارة إلى أن مدح الصحابة في الرواية التي ذكرها إنما هو على سبيل التقية، وكذلك في تعقيب ميثم.

وإذا كان الأمر كذلك فإني إنما ذكرت هذه الأخبار وأمثالها لإثبات تناقض المذهب أمام العقلاء، وتبصير من يريد الحق من أتباع المذهب إلى أن هذه الروايات هي الحقيقة لا التقية؛ لاتفاقها مع كتاب الله سبحانه وإجماع الأمة.

---

(١) ميثم البحراني/ شرح نهج البلاغة: ٤/٩٨.

(٢) انظر: أصول الكافي: ١/٦٥.

(٣) انظر: ص (٤١٣) من هذه الرسالة.

(٤) تصحيح الاعتقاد: ص٧١.

وبيان أن عقيدة التقية جعلت من المذهب ألعوبة بأيدي الشيوخ يوجهونه وفق إرادتهم، فلم يعد مذهب أهل البيت، إنما مذهب الكليني والقمي والمجلسي وأضرابهم.

* * *

□ دلالة العقل والتاريخ وما علم بالتواتر وأجمع الناس عليه:

أولاً: قد عرف بالتواتر الذي لا يخفى على العامة والخاصة أن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كان لهم بالنبي ﷺ اختصاص عظيم وكانوا من أعظم الناس اختصاصاً به، وصحبة له وقرباً إليه، وقد صاهرهم كلهم، وكان يحبهم ويثني عليهم، وحينئذ فإما أن يكونوا على الاستقامة ظاهراً وباطناً في حياته وبعد موته، وإما أن يكونوا بخلاف ذلك في حياته أو بعد موته، فإن كانوا على غير الاستقامة مع هذا القرب فأحد الأمرين لازم، إما عدم علمه بأحوالهم، أو مداهنته لهم، وأيهما كان فهو من أعظم القدح في الرسول ﷺ كما قيل:

فإن كنت لاتدري فتلك مصيبة

وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وإن كانوا انحرفوا بعد الاستقامة فهذا خذلان من الله للرسول في خواص أمته، وأكابر أصحابه، ومن وعد أن يظهر دينه على الدين كله، فكيف يكون أكابر خواصه مرتدين؟ فهذا ونحوه من أعظم ما يقدح به الرافضة في الرسول -ﷺ- كما قال مالك وغيره: إنما أراد هؤلاء الرافضة الطعن في الرسول ﷺ ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين، ولهذا قال أهل العلم: إن الرافضة دسيسة الزندقة[(١)].

ثانياً: إن المرتد إنما يرتد لشبهة أو شهوة، ومعلوم أن الشبهات والشهوات في أوائل الإسلام كانت أقوى، حيث كان الإسلام إذ ذاك قليلاً، والكفار مستولون على عامة الأرض، وكان المسلمون يؤذون بمكة ويلقون من أقاربهم وغيرهم من المشركين من الأذى ما لايعلمه إلا الله، وهم صابرون على الأذى متجرعون لمرارة

(١) منهاج السنة: ١٢٣/٤.

البلوى، وقد اتبعوه- ﷺ- وهو وحيد فقير، ذليل خائف، مقهور مغلوب، وأهل الأرض يد واحدة في عداوته، وقد خرجوا من ديارهم وأموالهم وتركوا ما كانوا عليه من الشرف والعزة حباً لله ورسوله.

وهذا كله فعلوه طوعاً واختياراً، فمن كان إيمانهم مثل الجبال في حال ضعف الإسلام، كيف يكون إيمانهم بعد ظهور آياته وانتشار أعلامه(١).. لاسيما والسبب الذي تكفرهم الرافضة من أجله وهو بيعة أبي بكر من دون علي، لا يوحد فيه ما يدفعهم إلى التضحية بإيمانهم، وخسارة سابقتهم وجهادهم وبيع آخرتهم من أجل أبي بكر، فما الذي حملهم على ذلك وهم يعلمون أنه كفر بربهم، ورجوع عن دينهم، وتركوا اتباع قول رسول الله في بيعة علي بن أبي طالب، وقد علموا أنها طاعة نبيهم، والثبات على دينهم، هل يعقل أن يطيع المهاجرون والأنصار أبا بكر في الكفر بالله، ويتركوا اتباع قول رسول الله في علي؟ وهم الذين خرجوا من ديارهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً، وينصرون الله ورسوله، أولئك هم الصادقون.

ثالثاً: إن مذهب الرافضة في تكفير الصحابة يترتب عليه تكفير أمير المؤمنين لتخليه عن القيام بأمر الله، ويلزم عليه إسقاط تواتر الشريعة، بل بطلانها ما دام نقلتها مرتدين، ويؤدي إلى القدح في القرآن العظيم، لأنه وصلنا عن طريق أبي بكر وعمر وعثمان وإخوانهم، وهذا هو هدف واضع هذه المقالة ولذلك قال أبو زرعة: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله- ﷺ- فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول- ﷺ- حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة»(٢).

ولذلك اعترفت كتب الشيعة أن الذي وضع هذه المقالة هو ابن سبأ فقالت

---

(١) منهاج السنة: ١٢٨/٤.

(٢) الكفاية: ص٤٩.

إنه: «أول من أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة، وتبرأ منهم، وادعى أن علياً عليه السلام أمره بذلك»[1].

رابعاً: أن عليا رضي الله عنه لم يكفر أحداً ممن قاتله حتى ولا الخوارج، ولاسبى ذرية أحد منهم، ولاغنم ماله، ولاحكم في أحد ممن قاتله بحكم المرتدين كما حكم أبو بكر وسائر الصحابة في بني حنيفة وأمثالهم من المرتدين، بل كان يترضى عن طلحة والزبير وغيرهما ممن قاتله، ويحكم فيهم وفي أصحاب معاوية ممن قاتله بحكم المسلمين، وقد ثبت بالنقل الصحيح أن مناديه نادى يوم الجمل لا يتبع مدبر، ولا يجهز على جريح، ولا يغنم مال[2].. واستفاضت الآثار أنه كان يقول عن قتلى عسكر معاوية: إنهم جميعاً مسلمون ليسوا كفاراً ولا منافقين[3].

وهذا ثبت بنقل الشيعة نفسها، فقد جاء في كتبهم المعتمدة عندهم «عن جعفر عن أبيه أن علياً- عليه السلام- لم يكن ينسب أحداً من أهل حربه إلى الشرك، ولا إلى النفاق، ولكنه يقول: هم بغوا علينا»[4].

ولكن عقيدة التقية عندهم تجعل دينهم دين الشيوخ لادين الأئمة، فقد قال الحر العاملي في التعليق على النص السابق «أقول: هذا محمول على التقية»[5].

وجاء في كتاب عليّ إلى أهل الأمصار يذكر فيه ما جرى بينه وبين أهل صفين: «وكان بدء أمرنا التقينا والقوم من أهل الشام، والظاهر أن ربنا واحد، ودعوتنا في الإسلام واحدة، ولا نستزيدهم في الإيمان بالله، والتصديق برسوله، ولا يستزيدوننا، الأمر واحد إلا ما اختلفنا فيه من دم عثمان ونحن منه براء»[6].

---

(١) القمي/ المقالات والفرق ص٢٠، النوبختي/ فرق الشيعة: ص١٩- ٢٠.

(٢) وهذا مما أنكرته الخوارج عليه حتى ناظرهم ابن عباس- رضي الله عنه- في ذلك (منهاج السنة: ١٨١/٤).

(٣) منهاج السنة: ١٨١/٤.

(٤) قرب الإسناد ص: ٦٢، وسائل الشيعة: ١١/ ٦٢.

(٥) وسائل الشيعة: ١١/ ٦٢.

(٦) نهج البلاغة: ص٤٤٨.

وقد أنكر على من يسب معاوية ومن معه فقال: «إني أكره لكم أن تكونوا سبابين، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم، وذكرتم حالهم، كان أصوب في القول، وأبلغ في العذر، وقلتم مكان سبكم إياهم، اللهم احقن دماءنا ودماءهم وأصلح ذات بيننا وبينهم»[1].

فهذا السب والتكفير لم يكن من هدي علي باعتراف أصح كتاب في نظر الشيعة.

خامساً: إن الذين تستثنيهم الرافضة من حكمها بالردة كسلمان وعمار والمقداد، إنما استثنتهم لأنهم بزعمها على مذهب الرفض من تكفير أبي بكر وعمر، وإنكار بيعتهما، وهذا «من جملة نصب الرافضة وتلبيسهم؛ لأنه لم يعهد لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما منازع في إمامتهما لا هؤلاء ولا غيرهم. وهذا سلمان كان أميراً على مدائن كسرى من قبل عمر يدعو إلى إمامته وطاعته.. وهذا عمار كان أميراً من قبل عثمان- رضي الله عنه- على الكوفة، وهذا المقداد وغيره كانوا في عساكر الصحابة وغزواتهم فكيف يمشي تلبيس الرافضة[2].

سادساً: من المعلوم المقطوع به من وقائع التاريخ وأحداثه المعلومة المستفيضة حال الصحابة رضوان الله عليهم، وأنهم لم يؤثروا على الله شيئاً، وبلغ المكروه بهم كل مبلغ، وبذلوا النفوس في الله حتى أيد الله تعالى بهم نبيه، وأظهر بهم دينه، فكيف يجسر على الطعن عليهم من عرف الله ساعة في عمره؟ أم كيف يجتريء على سبهم وانتقاصهم من يزعم أنه مسلم[3]؟! ولهذا قال الخطيب البغدادي: «على أنه لو لم يرد من الله عز وجل فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم

(١) المصدر السابق: ص٣٢٣.

(٢) أبو المحاسن الواسطي/ المناظرة، الورقة (٦٦)، وانظر: ص (٦٦- ٦٧) من هذه الرسالة.

(٣) التنبيه والرد: ص١٠- ١١.

والاعتقاد بنزاهتهم[1].

ومن يراجع أحداث السيرة وما لقي رسول الله ﷺ وصحبه من أذى واضطهاد، حتى رمتهم العرب عن قوس واحدة، وتحملوا اضطهاد قريش في بطحاء مكة، وقاسوا مرارة المقاطعة وشدة الحصار في الشعب، وعانوا من فراق الوطن والأهل والعشيرة فهاجروا إلى الحبشة، والمدينة، وقاموا بأعباء الجهاد وتضحياته، وحاربوا الأهل والعشيرة إلى آخر ما هو مشهور ومعلوم من حالهم.

من يتأمل شيئاً من هذه الأحوال، يعرف عظمة ذلك الجيل، وقوة إيمانه، وصدق بلائه.

سابعاً: قامت القرائن العملية، والأدلة الواقعية من سيرة أمير المؤمنين عليّ في علاقته مع إخوانه أبي بكر وعمر وعثمان مما اشتهر وذاع ونقله حتى الروافض ما يثبت المحبة الصادقة، والإخاء الحميم بين هذه الطليعة المختارة، والصفوة من جيل الصحابة رضوان الله عليهم. وتأتي في مقدمة هذه الأدلة والقرائن تزويج أمير المؤمنين علي ابنته أم كلثوم لأمير المؤمنين عمر[2]. فإذا كان عمر فاروق هذه الأمة قد صار عند الاثنى عشرية أشد كفراً من إبليس، أفلا يرجعون إلى عقولهم ويتدبروا فساد ماينتهي إليه مذهبهم، إذ لو كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما كافرين لكان علي بتزويجه ابنته أم كلثوم الكبرى من عمر رضي الله عنه كافراً أو فاسقاً معرضاً بنته للزنا، لأن وطء الكافر للمسلمة زنا محض[3].

والعاقل المنصف البريء من الغرض، الصادق في تشيعه لا يملك إلا الإذعان لهذه الحقيقة، حقيقة الولاء والحب بين الخلفاء الأربعة رضوان الله عليهم، ولذلك لما قيل لمعز الدولة أحمد بن بويه- وكان رافضياً يشتم صحابة رسول الله- «إن

---

(١) الكفاية ص٤٩، وانظر مثل هذا المعنى: الإيجي/ المواقف: ص٤١٣.

(٢) انظر: عقد أم كلثوم للشيخ فاروقي، محمد صديق/ التحقيق الجلي في تزويج أم كلثوم بنت علي.

(٣) السمعاني/ الأنساب: ١/٣٤٧.

علياً- عليه السلام- زوج ابنته أم كلثوم من عمر بن الخطاب استعظم ذلك وقال: ما علمت بهذا وتاب وتصدق بأكثر ماله وأعتق مماليكه ورد كثيراً من المظالم وبكى حتى غشي عليه»[1] لشعوره بعظيم جرمه في ما سلف من عمره، الذي أمضاه ينهش في أعراض هؤلاء الأطهار مغتراً بشبهات الروافض.

وقد حاول شيوخ الشيعة إبطال مفعول هذا الدليل فوضعوا روايات عن الأئمة تقول: «ذلك فرج غصبناه»[2] فزادوا الطين بلة، حيث صوروا أمير المؤمنين في صورة «الديوث» الذي لاينافح من عرضه، ويقر الفاحشة في أهله، وهل يتصور مثل هذا في حق أمير المؤمنين علي. «إن أدنى العرب يبذل نفسه دون عرضه، ويقتل دون حرمه، فضلاً عن بني هاشم الذين هم سادات العرب وأعلاها نسباً وأعظمها مرؤة وحمية، فكيف يثبتون لأمير المؤمنين مثل هذه المنقصة الشنيعة، وهو الشجاع الصنديد ليث بني غالب أسد الله في المشارق والمغارب»[3].

ويبدو أن بعضهم لم يعجبه هذا التوجيه، فرام التخلص من هذا الدليل بمنطق أغرب وأعجب، حيث زعم أن أم كلثوم لم تكن بنت علي ولكنها جنية تصورت بصورتها[4].

ومن القرائن أيضاً علاقات القربى القائمة بينهم، ووشائج الصلة، وكذلك مظاهر المحبة حتى إن علياً والحسن والحسين يسمون بعض أولادهم باسم أبي بكر وعمر، وهل يطيق أحد أن يسمي أولاده بأسماء أشد أعدائه، كفراً وكرهاً له؟ وهل يطيق أن يسمع أسماء أعدائه تتردد في أرجاء بيته، يرددها مع أهله في يومه

---

(١) ابن الجوزي/ المنتظم: ٧/ ٣٨- ٣٩.

(٢) فروع الكافي: ٢/ ١٠، وسائل الشيعة: ٧/ ٤٣٤- ٤٣٥.

(٣) السويدي/ مؤتمر النجف: ص٨٦.

(٤) انظر: الأنوار النعمانية: ١/ ٨٣- ٨٤، وقد جاء مثل هذا التوجيه في كتب الإسماعيلية (انظر: الهفت الشريف: ص٨٤ ومابعدها.

مرات وكرات؟[1]..

* * *

(١) انظر ما سجله محب الدين الخطيب من علاقات المصاهرة بين الآل والأصحاب وأولاد آل البيت الذين يحملون أسماء الخلفاء الثلاثة وغيرهم من الصحابة في كتابه: «حملة رسالة الإسلام الأولون وما كانوا عليه من المحبة والتعاون» ص: ١١ ومابعدها، أو «نشأة التشيع وتطوره»: ص١٢ وما بعدها، وانظر: ما سجله إحسان إلهي ظهير مما نقله من كتب الشيعة في هذا الباب في كتابه الشيعة وأهل البيت، مما لا حاجة لتكرار نقله هنا.

الفصل الثاني

عصمة الإمام

□ الفصل الثاني □

عصمة الإمام

مسألة عصمة الإمام لها أهمية كبرى عند الشيعة[1] وهي من المباديء الأولية في كيانهم العقدي[2].

والعصمة في كلام العرب: تعني المنع، وعصمة الله عبده: أن يعصمه مما يوبقه، واعتصم فلان بالله إذا امتنع به[3].

أما معنى العصمة عند الشيعة فيختلف بحسب أطوار التشيع وتطوراته لكن يظهر أن مذهب الشيعة في عصمة الأئمة قد استقر على ما قرره شيخ الشيعة- في زمنه- المجلسي صاحب بحار الأنوار- المتوفى سنة (١١١١هـ) – في قوله: «اعلم أن الإمامية اتفقوا على عصمة الأئمة- عليهم السلام- من الذنوب- صغيرها وكبيرها- فلا يقع منهم ذنب أصلاً لاعمداً ولانسياناً ولا لخطأ في التأويل ولا للإسهاء من الله- سبحانه»[4].

فالمجلسي يسبغ على أئمته العصمة من كافة الأوجه المتصورة العصمة من المعصية كلها- صغيرة أو كبيرة- العصمة من الخطأ، والعصمة من السهو والنسيان.

وهذه الصورة للعصمة التي يرسمها المجلسي، ويعلن اتفاق الشيعة عليها لم تتحقق لأنبياء الله ورسله كما يدل على ذلك صريح القرآن، والسنة، وإجماع

---

(١) عبد الله فياض/ تاريخ الإمامية: ص١٥٧.

(٢) باقر شريف القرشي/ حياة الإمام موسى بن جعفر: ١/١١١.

(٣) تهذيب اللغة: مادة عصم.

(٤) بحار الأنوار: ٢٥/ ٢١١، وانظر: مرآة العقول: ٤/٣٥٢.

الأمة[1]، فهي غريبة على الأصول الإسلامية، بل إن النفي المطلق للسهو والنسيان عن الأئمة تشبيه لهم بمن لا تأخذه سنة ولا نوم، ولهذا قيل للرضا- وهو الإمام الثامن الذي تدعي الشيعة عصمته- «إن في الكوفة قوماً يزعمون أن النبي- صلى الله عليه وآله لم يقع عليه السهو في صلاته فقال: كذبوا- لعنهم الله- إن الذي لايسهو هو الله الذي لا إله إلا هو»[2].

وهذا النص- إن صح- من الممكن أن نستقريء منه بأن نفي السهو- والذي أصبح من أسس مفهوم العصمة عند الاثنى عشرية المتأخرين- كان في عصر الرضا عقيدة لقوم ينتسبون للتشيع لم يذكر لهم اسم لقلتهم أو حقارتهم أو شناعة قولهم وكانوا يخصون بهذه العقيدة أفضل الخليقة محمد بن عبد الله- ﷺ- وقد قوبل هذا الاتجاه الغالي باللعن والتكذيب والتكفير من إمام الشيعة نفسه لأن في هذا تشبيهاً للرسول- ﷺ- بمن لاتأخذه سنة ولانوم، فماذا يقول الرضا إذاً في من يطلق هذا الوصف عليه، وعلى آخرين معه من أجداده وأبنائه؟

لاشك أن إنكاره عليهم أشد وأعظم، كما يمكن أن يؤخذ من هذا النص تأخر شيوع هذا الاتجاه عن عصر الرضا.

وهذا يدعونا لبحث بواكير النشأة لهذه العقيدة وتطورها.

* * *

(١) انظر: فكرة التقريب ص: ٢٩٩ (الهامش).

(٢) بحار الأنوار: ٢٥/ ٣٥٠، وانظر: ابن بابويه/ عيون أخبار الرضا: ص٣٢٦.

□ نشأة هذه العقيدة وتطورها □

إن شيخ الإسلام ابن تيمية يقرر أن معتقد العصمة كان من آراء ابن سبأ[1]، ولكن لم أجد لفظ «العصمة» مأثوراً عن ابن سبأ- في حدود اطلاعي-ولا شك أن ابن سبأ قد نقل عنه مايؤدي إلى القول بالعصمة وأعظم، فقد نقل عنه القول بألوهية أمير المؤمنين[2]، لكنه لم يقل بالعصمة حسب النظرية الإمامية وكانت آراؤه في الغالب خاصة بأمير المؤمنين علي، حتى إنه كان أول من قال بالتوقف من الشيعة[3]- أي انتظار ظهور الإمام علي ورجعته-.

ويرى القاضي عبد الجبار أن القول بعصمة الإمام وأنه لا يجوز عليه الخطأ والزلل في حال من الأحوال ولا يلحقه سهو ولا غفلة لم يعرف في عصر الصحابة والتابعين لهم إلى زمن هشام بن الحكم حيث ابتَدَع هذا القول[4].

ويتفق معه محب الدين الخطيب في تحديد الحقبة الزمنية التي نشأت فيها عقيدة العصمة، لكنه يعزوها إلى شخص آخر من معاصري هشام بن الحكم فيقول: «وأول من اخترع لهم هذه العقيدة الضالة خبيث يسميه المسلمون شيطان الطاق وتسميه الشيعة «مؤمن آل محمد»[5]، واسمه محمد بن علي الأحول[6]:

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٥١٨/٤، منهاج السنة: ٦٠/٤.

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين: ٨٦/١، التنبيه والرد: ص١٨، الفرق بين الفرق: ص٢١، الملل والنحل: ١٧٤/١، وانظر في كتب الشيعة: رجال الكشي: ص١٠٦- ١٠٧، الرازي/ الزينة ص٣٠٥، تنقيح المقال: ١٨٣/٢.

(٣) القمي/ المقالات والفرق: ص٢٠.

(٤) تثبيت دلائل النبوة: ٥٢٨/٢.

(٥) في رجال الكشي: ص١٨٥، «مؤمن الطاق».

(٦) مجلة الفتح: المجلد (١٨) ص٢٧٧.

وقد أشار دونلدسن إلى احتمال أن فكرة العصمة قد بدأت عند الشيعة في عصر جعفر الصادق[1]، ويلحظ أن هشام بن الحكم، وشيطان الطاق من المعاصرين لجعفر، فلعل هذه العقيدة عرفت عند الشيعة في عصر جعفر الصادق ولكنها تطورت، ومرت بمراحل حتى استقرت على تلك الصورة التي يعرضها المجلسي.

□ **أطوار عقيدة العصمة:**

وإذا حاولنا أن نرجع إلى النصوص الشيعية التي ورد فيها النص على العصمة لنستقرىء من خلالها الأطوار التي مرت بها هذه العقيدة نجد ما يلي: تنسب كتب الشيعة إلى زين العابدين علي بن الحسين أنه قال: «المعصوم هو من اعتصم بحبل الله، وحبل الله هو القرآن»[2].

وسواء صحت نسبة هذا النص إلى علي بن الحسين أم لم تصح فإنه يطلعنا على تلك النظرة السليمة للعصمة، وربطها بهذا المعنى الإسلامي الجميل في تلك الفترة المبكرة من تاريخ التشيع، فالاعتصام بالقرآن والتمسك به هو العصمة والنجاة، وهذا المعنى ليس مقصوراً على أناس معينين، قال- تعالى-: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾[3]، وقال- سبحانه-: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[4].

وبعد ذلك نجد أن هشام بن الحكم الذي ينسب له القاضي عبد الجبار اختراع عقيدة العصمة يسأله أحد رجال الشيعة ويدعى حسين الأشقر فيقول: ما معنى قولكم: «إن الإمام لايكون إلا معصوماً؟» فقال هشام: سألت أبا عبد الله (جعفر الصادق) عن ذلك فقال: المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله،

---

(١) دونلدسن/ عقيدة الشيعة: ص٣٢٩، محمود صبحي/ نظرية الإمامة ص١٣٤.

(٢) ابن بابويه/ معاني الأخبار: ص١٣٢، بحار الأنوار: ٢٥/ ١٩٤.

(٣) آل عمران، آية: ١٠٣.

(٤) آل عمران، آية: ١٠١.

وقال- تبارك وتعالى:- ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[(١)].

ويقول شيعي آخر يدعى ابن أبي عمير: ما استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي إياه شيئا أحسن من هذا الكلام في عصمة الإمام وهو: أن الإمام لايذنب لأن منافذ الذنوب الحرص والحسد والغضب والشهوة، وهذه الأوجه منتفية عن الإمام[(٢)].

ولكن هذا المفهوم- على كل حال- ليس من غلوّ المجلسي في العصمة، ولايترتب عليه من الآثار ما يترتب على عصمة الشيعة في صياغتها الأخيرة والتي تزيد على ذلك، بجعل كلام الإمام وحياً يوحى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتنفي عنه العوارض البشرية من السهو والغفلة والنسيان لتخرج به من طور المخلوقين إلى صفات خالق البشر.

كما يلحظ أن الحكم بامتناع الإمام عن المعصية ولزوم فعله للطاعة يعني أنه مجبور من الله- سبحانه- على ذلك، وهذا يتعارض مع مذهب الاثنى عشرية في القدر من القول بالحرية والاختيار وأن العبد يخلق فعله مما يدل على أن مفهوم العصمة هذا سابق لمذهبهم في القدر والذي أخذوه عن المعتزلة في المائة الثالثة.

ولهذا نجد أنه بعد تأثر الشيعة بالفكر الاعتزالي اصطبغ مفهوم العصمة عندهم ببعض الأفكار الاعتزالية كفكرة اللطف الإلـهي، وفكرة الاختيار الإنساني كما نلاحظ هذا في تعريف المفيد (المتوفى سنة ٤١٣هـ) للعصمة حيث قال «بأنها لطف يفعله الله- تعالى- بالمكلف بحيث يمنع منه وقوع المعصية، وترك الطاعة مع قدرته عليها»[(٣)]، فليس معنى العصمة أن يجبر الله الإمام على ترك المعصية بل

---

(١) آل عمران، آية: ١٠١، والنص عن معاني الأخبار: ص١٣٢، بحار الأنوار: ٢٥/ ١٩٤- ١٩٥.

(٢) بحار الأنوار: ٢٥/ ١٩٢- ١٩٣، «باختصار»، وانظر: ابن بابويه/ الخصال: ١/٢١٥، معاني الأخبار: ص١٣٣، أمالي الصدوق ص٣٧٥- ٣٧٦.

(٣) المفيد/ النكت الاعتقادية: ص ٣٣- ٣٤، تصحيح الاعتقاد: ص١٠٦، الجيلاني/ توفيق التطبيق: ص١٦.

يفعل به ألطافاً يترك معها المعصية مختاراً. فتلحظ الاستعانة بمصطلحات المعتزلة لتحديد مفهوم العصمة.

ومسألة العصمة لم تقف عند حد نفي المعصية بل تجاوزت ذلك.. ففي القرن الرابع يقرر ابن بابويه (المتوفى سنة ٣٨١هـ) عقيدة الشيعة في العصمة في كتابه الاعتقادات الذي يسمى «دين الشيعة الإمامية فيقول: «اعتقادنا في.. الأئمة.. أنهم معصومون مطهرون من كل دنس وأنهم لا يذنبون ذنباً صغيراً ولا كبيراً، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم ومن جهلهم فهو كافر، واعتقادنا فيهم أنهم معصومون موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم وأواخرها لايوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولاعصيان ولاجهل»[1].

فهو هنا ينفي المعصية، وأيضاً الجهل، والنقص ويثبت الكمال الذي يلازمهم من أول حياتهم إلى آخرها ويكفر من خالف ذلك.

فهذا طور آخر انتقلت إليه مسألة العصمة، ولكنه لم يصرح بنفي السهو عن الأئمة كما فعل المجلسي وشيوخ الشيعة المتأخرون، بل إنه نص في كتابه من لايحضره الفقيه على أن نفي السهو عن النبي ﷺ هو مذهب الغلاة والمفوضة يقول: «إن الغلاة والمفوضة- لعنهم الله- ينكرون سهو النبي- صلى الله عليه وآله- يقولون: لو جاز أن يسهو في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ، لأن الصلاة فريضة كما أن التبليغ فريضة.. وليس سهو النبي- ﷺ- كسهونا لأن سهوه من الله- عز وجل- وإنما أسهاه ليعلم أنه بشر مخلوق فلا يتخذ رباً معبوداً دونه وليعلم الناس بسهوه حكم السهو، وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد يقول: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي- ﷺ وأنا أحتسب الأجر في تصنيف كتاب مفرد في إثبات سهو النبي والرد على منكريه»[2].

---

(١) الاعتقادات: ص١٠٨- ١٠٩.

(٢) من لايحضره الفقيه: ١/٢٣٤.

فأنت ترى أن ابن بابويه وهو رئيس الشيعة- كما يسمونه- ينكر على من نفى السهو عن المصطفى- ﷺ- فكيف بمن هو أقل منه كالأئمة ويعدّ نفي السهو علامة الغلو، ويشير إلى أن هذا القول من مذاهب الغلاة.. ويلمح إلى ما ينطوي عليه نفي السهو من تشبيه المخلوق بالخالق جل شأنه.

ولكن نفي السهو هو مما أضافه الشيعة المتأخرون إلى مسألة العصمة، في تطور آخر لهذه القضية، ولذلك فإن نصوصهم الموضوعة سلفاً عن الأئمة تخالف ذلك، فأبو عبد الله كان يقول- لما ذكر له السهو-: «أو ينفلت من ذلك أحد ربما أقعدت الخادم خلفي يحفظ علي صلاتي»[1].

والرضا يلعن من ينفي السهو عن النبي- ﷺ- كما مرّ ويقول: إن الذي لا يسهو هو الله سبحانه، وكتب الشيعة روت أخباراً فى سهوه- ﷺ- فى صلاته[2].

ومن الغريب أنهم يحتجون بإجماعهم رغم أنه منقوض بمخالفة شيعة القرن الرابع من قبلهم، وبنصوصهم.

ولكن شهوة الغلو تقول: «إن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأئمة- صلوات الله عليهم- من الذنوب الصغيرة والكبيرة عمداً وخطأ ونسياناً من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله عز وجل»[3].

وإذا قيل لهم كيف ينعقد إجماعكم، وشيخكم الصدوق ابن بابويه وشيخه ابن الوليد قد خالفا هذا المذهب، قالوا: «إن خروجهما لا يخل بالإجماع لكونهما معروفي النسب»[4]، أما القسم الآخر الذين قالوا بالعصمة المطلقة ففيهم من لا تعرف هويته ونسبه أو كلهم كذلك، فيحتمل أن يكون الإمام الغائب خرج من

---

(١) بحار الأنوار: ٢٥/ ٣٥١.

(٢) انظر: من لايحضره الفقيه: ١/٢٣٣.

(٣) بحار الأنوار: ٢٥/ ٣٥٠- ٣٥١.

(٤) المصدر السابق: ٢٥/ ٣٥١.

مخبئه وأدلى بصوته معهم، وقوله هو العمدة في الإجماع[1]، أي أنه يكفي في إثبات حجية الإجماع في هذه المسألة وجود الظن بأن الغائب المعصوم يوجد مع الفئة التي قررت نفي السهو.

ولك أن تعجب كيف يردون النصوص الصريحة في إثبات السهو والواردة في كتبهم عن الأئمة ويتعلقون بإجماع يكشف عن قول المعصوم الغائب على سبيل الظن والاحتمال.

ولكن مذهب الشيعة هو مذهب الشيوخ لامذهب الأئمة.

ولقد احتار المجلسي- وهو يرى النصوص التي تخالف إجماع أصحابه- فقال: «المسألة في غاية الإشكال لدلالة كثير من الأخبار والآيات على صدور السهو عنهم، وإطباق الأصحاب إلا من شذ منهم على عدم الجواز»[2].

وهذا اعتراف من المجلسي بأن إجماع الشيعة المتأخرين على عصمة الأئمة بإطلاق يخالف رواياتهم، وهذا دليل واقعي واعتراف صريح في أنهم يجمعون على ضلالة وعلى غير دليل حتى من كتبهم.

* * *

(١) انظر: فصل الإجماع.

(٢) بحار الأنوار: ٢٥/ ٣٥١.

□ استدلالهم على عصمة أئمتهم □

□ استدلالهم بالقرآن:

رغم أن كتاب الله- سبحانه- ليس فيه ذكر للاثنى عشر أصلاً- كما مرّ- فضلاً عن عصمتهم، إلا أن الاثنى عشرية تتعلق بالقرآن لتقرير العصمة، ويتفق شيوخهم على الاستدلال بقوله- سبحانه-: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[1].

وبهذه الآية صدر المجلسي بابه الذي عقده في بحاره بشأن العصمة بعنوان «باب.. لزوم عصمة الإمام»[2].

وجملة من شيوخ الشيعة المعاصرين يجعلون هذه الآية أصل استدلالهم من القرآن، ولا يستدلون بسواها مثل محسن الأمين[3]، ومحمد حسين آل كاشف الغطا، والذى يقول بأن هذه الآية صريحة في لزوم العصمة[4]، ويتولى صاحب مجمع البيان سياق وجهة استدلال أصحابه بهذه الآية على مرادهم فيقول: استدل أصحابنا بهذه الآية على أن الإمام لا يكون إلا معصوماً من القبايح، لأن الله- سبحانه- نفى أن ينال عهده الذي هو الإمامة[5] ظالم، ومن ليس بمعصوم فقد يكون ظالماً إما لنفسه، وإما لغيره.

---

(١) البقرة، آية: ١٢٤.

(٢) بحار الأنوار: ٢٥/ ١٩١.

(٣) انظر: أعيان الشيعة: ١/٤٥٨.

(٤) أصل الشيعة. ص٥٩.

(٥) اختلف السلف في معنى العهد- كما سيأتي- ولكن الروافض يأخذون بما يوافق هواهم ويقطعون به بلا دليل.

فإن قيل: إنما نفى أن ينال ظالم في حال ظلمه، فإذا تاب فلا يسمى ظالماً فيصح أن يناله .

والجواب: أن الظالم وإن تاب فلا يخرج من أن تكون الآية قد تناولته في حال كونه ظالما، فإذا نفى أن يناله فقد حكم عليه بأنه لا ينالها والآية مطلقة غير مقيدة بوقت دون وقت فيجب أن تكون محمولة على الأوقات كلها فلا ينالها الظالم وإن تاب فيما بعد[1] .

☐ **نقد استدلالهم:**

أولاً: اختلف السلف في معنى العهد على أقوال:

قال ابن عباس والسدى: إنه النبوة، قال: لاينال عهدي الظالمين «أي نبوتي»، وقال مجاهد: الإمامة، أي لا أجعل إماماً ظالماً يقتدى به، وقال قتادة وإبراهيم النخعي وعطاء والحسن وعكرمة: لا ينال عهد الله في الآخرة الظالمين فأما في الدنيا فقد ناله الظالم فأمن به وأكل وعاش.. قال الزجاج: وهذا قول حسن، أي لاينال أماني الظالمين أي: لا أؤمنهم من عذابي. والمراد بالظالم: المشرك..، وقال الربيع بن أنس والضحاك: عهد الله الذي عهد إلى عباده: دينه، يقول:لاينال دينه الظالمين،ألا ترى أنه قال:﴿ وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحۡسِنٞ وَظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ مُبِينٞ ﴾ يقول: ليس كل ذريتك ياإبراهيم على الحق.. وروي عن ابن عباس– أيضاً– لاينال عهدي الظالمين، قال: ليس للظالمين عهد، وإن عاهدته فانقضه[2]. فالآية– كما ترى– اختلف السلف في تأويلها، فهي

---

(١) الطبرسي/ مجمع البيان: ١/ ٢٠١، وانظر: الطوسي/ التبيان: ٤٤٩/١، المجلسي/ بحار الأنوار: ٢٥/ ١٩١.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ج٢ (من الأجزاء المحققة) ص٢٠ وما بعدها، تفسير البغوي: ١١٢/١، ابن عطية/ المحرر الوجيز: ٢٥٠/١، القرطبي الجامع لأحكام القرآن: ١٠٨/٢، تفسير ابن كثير: ١٧٢/١ح ١٧٣، الشوكاني/ فتح القدير: ١/ ١٣٨، الألوسي/ روح المعاني: ٣٧٧/١، تفسير القاسمي: ٢٤٥/٢– ٢٤٦.

ليست في مسألة الإمامة أصلاً في قول أكثرهم، والذين فسروها بالإمامة قصدوا إمامة العلمْ والصلاح والاقتداء، لا الإمامة بمفهوم الرافضة .

ثانياً: لو كانت الآية في الإمامة فهي لا تدل على العصمة بحال، إذ لا يمكن أن يقال بأن غير الظالم معصوم لا يخطيء ولا ينسى ولا يسهو... إلخ كما هو مفهوم العصمة عند الشيعة، إذ يكون قياس مذهبهم من سها فهو ظالم ومن أخطأ فهو ظالم.. وهذا لا يوافقهم عليه أحد ولا يتفق مع أصول الإسلام، فبين اثبات العصمة، ونفي الظلم فرق كبير، لأن نفي الظلم إثبات للعدل، لا للعصمة الشيعية.

ثالثاً: لا يسلم لهم أن من ارتكب ظلماً ثم تاب منه لحقه وصف الظلم ولازمه، ولا تجدي التوبة في رفعه فإن أعظم الظلم الشرك، قال- تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[1]، ثم فسر الظلم بقوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[2] ومع هذا قال- جل شأنه في حق الكفار: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[3] .

لكن قياس قول هؤلاء أن من أشرك ولو لحظة، أو ارتكب معصية ولو صغيرة فهو ظالم لا ينفك عنه وصف الظلم، ومؤدى هذا أن المشرك ولو أسلم فهو مشرك لأن الظلم هو الشرك[4] .

فصاروا بهذا أشد من الخوارج الوعيدية، لأن الخوارج لا يثبتون الوعيد لصاحب الكبيرة إلا في حالة عدم توبته .

---

(١) الأنعام، آية: ٨٢.

(٢) لقمان، آية: ١٣.

(٣) الأنفال، آية: ٣٨.

(٤) هم يعنون بالظلم الشرك، لأن مرادهم إبطال خلافة أبي بكر وعمر لأنهما قد أسلما بعد شرك، والشرك لم ينفك عنهما بعد إيمانهما في زعمهم، ولذلك قال الكليني: «هذه الآية أبطلت إمامة كل ظالم».
(أصول الكافي: ١/١٩٩).

ومن المعلوم في بدائه العقول فضلاً عن الشرع والعرف واللغة «أن من كفر أو ظلم ثم تاب وأصلح لا يصح أن يطلق عليه أنه كافر أو ظالم.. وإلا جاز أن يقال صبي لشيخ، ونائم لمستيقظ، وغني لفقير، وجائع لشبعان، وحي لميت، وبالعكس، وأيضاً لو اطرد ذلك يلزم من حلف لا يسلم على كافر فسلم على إنسان مؤمن في الحال إلا أنه كان كافراً قبل سنين متطاولة أن يحنث ولا قائل به»[1].

ومن المعروف أنه قد يكون التائب من الظلم أفضل ممن لم يقع فيه. ومن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يقتل ولم يذنب أفضل من كل من آمن بعد كفره واهتدى بعد ضلاله، وتاب بعد ذنوبه، فهو مخالف لما علم بالاضطرار من دين الإسلام، فمن المعلوم أن السابقين أفضل من أولادهم، وهل يشبه أبناء المهاجرين والأنصار بآبائهم عاقل[2]؟

كما أن استدلالهم هذا يؤدى إلى أن جميع المسلمين وكذلك الشيعة وأهل البيت-إلا من تعتقد الشيعة عصمتهم- جميعهم ظلمة لأنهم غير معصومين، وقد قال شيخهم الطوسي بأن الظلم اسم ذم فلا يجوز أن يطلق إلا على مستحق اللعن لقوله- تعالى-: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[3].

رابعاً: وأختم القول بما قرره أحد علماء الشيعة الزيدية في نقض استدلال الشيعة الاثنى عشرية بهذه الآية حيث قال: «احتج بعض الرافضة بالآية على أن الإمامة لايستحقها من ظلم مرة، ورام الطعن في إمامة أبي بكر وعمر، وهذا لايصح لأن العهد إن حمل على النبوة فلا حجة، وإن حمل على الإمامة فمن تاب من الظلم لا يوصف بأنه ظالم، ولم يمنعه- تعالى- من نيل العهد إلا حال كونه ظالماً»[4].

---

(١) الألوسي/ روح المعاني: ١/ ٣٧٧.

(٢) انظر: منهاج السنة: ١/٣٠٢- ٣٠٣.

(٣) التبيان: ١/١٥٨، والآية رقم/ ١٨ من سورة هود.

(٤) يوسف بن أحمد الزيدي/ الثمرات اليانعة: ج١ الورقة ٦٠ (مخطوط).

□ أدلتهم من السنة:

ويتمسكون بروايات من طرق أهل السنة للاحتجاج بها على أهل السنة، وإقناع قومهم بأن ماهم عليه موضع إجماع، وهي ما بين كذب أو بعيد عن استدلالهم، وقد مضى الحديث فيها في فصل الإمامة.

والروايات التي يحتجون بها هي تتعلق بأهل البيت، ولا حجة للاثنى عشرية في ذلك أصلاً لما ثبت من أن الاثنى عشرية ليس لها علاقة بأهل البيت إلا العلاقة المزعومة بعلي وبعض أولاده، وهما الحسن والحسين، وبعض ذرية الحسين، وقد انقطع النسل الذين يقولون بإمامتهم لوفاة الحسن العسكري عقيماً فعلاقتهم منذ سنة ٢٦٠هـ بشيوخ يزعمون النيابة عن معدوم لاوجود له، وهم الذين انتهوا بالمذهب إلى هذه النهاية المفزعة التي مر علينا جملة من صورها.

وقد سلف ذكر الشواهد في تكفيرهم لأهل البيت، ولذلك فإن تمسكهم بالقول بعصمة أهل البيت هو من خداع العناوين.

غير أن الاثنى عشرية تقيم معتقدها في العصمة وغيرها بما يرويه صاحب الكافي، وإبراهيم القمي، والمجلسي وأضرابهم من روايات منكرة في متنها فضلاً عن إسنادها، تثبت لهؤلاء الاثنى عشر العصمة المزعومة، وقد ساق المجلسي في بابه الذي عقده في شأن العصمة ثلاثاً وعشرين رواية من روايات شيوخه كالقمي، والعياشي والمفيد وغيرهم، وقد ذكرها بعد استدلاله بآية البقرة، التي تبين لنا أن استدلالهم فيها باطل.

أما الكليني في الكافي فقد عقد مجموعة من الأبواب في معنى العصمة المزعومة ساق فيها أخباراً بسنده عن الاثنى عشر يدعون فيها أنهم معصومون بل وشركاء في النبوة، بل ويتصفون بصفات الألوهية، وقد مر في باب اعتقادهم في

أصول الدين أمثلة من ذلك، وتجد ذلك في الكافي في باب «أن الأئمة هم أركان الأرض» وأثبت فيه ثلاث روايات تقول بأن الأئمة الاثنى عشر كرسول الله في وجوب الطاعة، وفي الفضل، وفي التكليف فعلي «جرى له من الطاعة بعد رسول الله -صلى الله عليه وآله- ما لرسول الله- صلى الله عليه وآله»[1]، وكذا سائر الاثنى عشر، ثم ماتلبث أن ترفعهم عن مقام رسول الله- ﷺ- إلى مقام رب العالمين حيث تقول بأن علياً قال: «أعطيت خصالاً لم يعطهن أحد قبلي، علمت علم المنايا والبلايا.. فلم يفتني ما سبقني ولم يعزب عني ما غاب عني»[2].

والذي يعلم المنايا والبلايا هو الله- سبحانه- ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[3].

والذي لا يعزب عنه شيء، ولا يفوته شيء هو الخالق- جل علاه- قال- تعالى- ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾[4].

فالأمر تعدى حدود العصمة إلى دعوى الرسالة والألوهية، وهذا خروج عن الإسلام رأساً.

وقد تتابعت أبواب الكافي في هذا المعنى[5]، وهي لا تخرج عن دعاوى المتنبئين والملحدين على مدار التاريخ سوى أنهم نسبوا هذه المفتريات إلى جملة من أهل البيت الأطهار.

---

(١) أصول الكافي: ١/ ١٩٨.

(٢) المصدر السابق: ١/ ١٩٧.

(٣) لقمان، آية: ٣٤.

(٤) سبأ، آية: ٣.

(٥) انظر من أصول الكافي، باب فرض طاعة الأئمة: ١/١٨٥، وقد ذكر فيه (١٧) رواية لهم، وباب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه: ١/١٩٢، وأورد فيه (٦) روايات، وباب أن الأئمة خلفاء الله- عز وجل- في أرضه، وأبوابه التي منها يؤتى: ١/١٩٣، وفيه ثلاث روايات، وغيرها من الأبواب والأخبار التي يعرف كذبها بالاضطرار من دين الإسلام.

□ **أدلتهم العقلية على مسألة العصمة:**

نستطيع أن نرجع أدلتهم العقلية التي يستدلون بها على عصمة الإمام إلى أصل واحد وهو أن الأمة كلها معرضة للخطأ والضلال، والعاصم لها من الضلال هو الإمام.

ولهذا رتبوا أدلتهم على هذا الأساس فقالوا إن الأمة لا بد لها من رئيس معصوم يسدد خطأها، فلو جاز الخطأ عليه لزم له آخر يسدده فيلزم التسلسل فحينئذ يلزم القول بعصمة الإمام؛ لأن الثقة عندهم بالإمام لا بالأمة.. وقالوا بأنه هو الحافظ للشرع، ولا اعتماد على الكتاب والسنة والإجماع بدونه.. إلخ[1].

والحقيقة غير هذا تماماً فالأمة معصومة بكتاب ربها وسنة نبيها- ﷺ- ولا تجمع الأمة على ضلالة و«عصمة الأمة مغنية عن عصمة الإمام وهذا مما ذكره العلماء في حكمة عصمة الأمة قالوا: لأن من كان من الأمم قبلنا كانوا إذا بدلوا دينهم بعث الله نبياً يبين الحق، وهذه الأمة لا نبي بعد نبيها، فكانت عصمتها تقوم مقام النبوة، فلا يمكن أحد منهم أن يبدل شيئاً من الدين إلا أقام الله من يبين خطأه فيما بدله، ولذلك فإن الله- سبحانه- قرن سبيل المؤمنين بطاعة رسوله في قوله- عز وجل-: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[2].

فعصمة الأمة وحفظها من الضلال- كما جاءت بذلك النصوص الشرعية- تخالف تماماً من «يوجب عصمة واحد من المسلمين، ويجوز على مجموع المسلمين-

---

(١) انظر: ابن المطهر/ كشف المراد: ص٣٩٠- ٣٩١، وانظر: نهج المسترشدين: ص٦٣، وانظر الألفين ص٥٦ ومابعدها، القزويني/ الشيعة في عقائدهم: ص٣٦٨-٣٦٩، الزنجاني/ عقائد الإمامية: ص٧٧، هاشم معروف الحسيني/ أصول التشيع: ص١٣١- ١٣٢.

(٢) النساء: آية: ١١٥.

إذا لم يكن فيهم معصوم- الخطأ»[1].

وكل ما سطروه وملأوا به الصفحات من أدلة عقلية تؤكد الحاجة إلى معصوم قد تحققت بالرسول- ﷺ- ولذلك فإن الأمة ترد عند التنازع إلى ما جاء به الرسول من الكتاب والسنة ولا ترد إلى الإمام ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾. «قال العلماء إلى كتاب الله، وإلى نبيه- ﷺ- فإن قبض فإلى سنته»[2]، وهي بهدي الكتاب والسنة لا تجمع على ضلالة لأنها لن تخلو من متمسك بهما إلى أن تقوم الساعة.

ولهذا فإن الحجة على الأمة قامت بالرسل، قال- تعالى- ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾[3]، ولم يقل- سبحانه- والأئمة، وهذا يبطل قول من أحوج الخلق إلى غير الرسل كالأئمة[4].

وأدلتهم العقلية التي تؤكد الحاجة إلى إمام معصوم، وأن الأمة بدونه لا إيمان لها ولا أمان، هذه الحجج هي أيضاً تؤدي في النهاية إلى إبطال عصمة الأئمة عندهم، لأن أئمتهم لم يتحقق بهم مقاصد الإمامة التي يتحدثون عنها.

والواقع أنه يكفي من ذلك انتهاء ظهور الإمام عندهم منذ سنة (٢٦٠هـ)، سواء كان لم يوجد أصلاً- كما يقوله أكثر الفرق الشيعية التي وجدت أثر وفاة الحسن، وكما تقوله أسرة الحسن وعلى رأسهم أخوه جعفر، وكما يؤكده علماء النسب والتاريخ، كما سيأتي- أو هو مختف لم يظهر- كما تقوله الاثنا عشرية-فإن هذا الغائب الموعود أو المعدوم لم ينتفع به في دين ولادنيا.

---

(١) المنتقى (مختصر منهاج السنة): ص٤١٠.

(٢) ابن عبد البر/ التمهيد: ٤/٢٦٤.

(٣) النساء/ آية: ١٦٥.

(٤) انظر: ابن تيمية/ الفتاوى: ١٩/ ٦٦.

وهذه ثلمة لا تسد، وفتق لا يرتق في المذهب الاثنى عشرى لا يبقي ولا يذر لحججهم وزن ولا أثر، وكذلك أجداده من قبل إذ لم يتول منهم أحد ما عدا أمير المؤمنين علي، والحسن قبل تنازله، ولهذا قال أهل العلم إن دعوى العصمة عندهم ليس عليها دليل إلا زعمهم بأن الله لم يخل العالم من أئمة معصومين لما في ذلك من المصلحة واللطف، ومن المعلوم المتيقن أن هذا المنتظر الغائب المفقود لم يحصل به شيء من المصلحة واللطف.. وكذلك أجداده المتقدمون لم يحصل بهم المصلحة واللطف الحاصلة من إمام معصوم ذي سلطان كما كان النبي- ﷺ- بعد الهجرة فإنه كان إمام المؤمنين الذي يجب عليهم طاعته، ويحصل بذلك سعادتهم، ولم يحصل بعده أحد له سلطان تدعى له العصمة إلا علي- رضي الله عنه- ومن المعلوم أن المصلحة واللطف الذي كان المؤمنون فيها زمن الخلفاء الثلاثة - أعظم من المصلحة واللطف الذي كان في خلافة علي زمن القتال والفتنة والافتراق[1].

أما من دون علي فإنما كان يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من نظرائه، وكان علي بن الحسين وابنه أبو جعفر، وابنه جعفر بن محمد يعلمون الناس ما علمهم الله كما علمه علماء زمانهم، وكان في زمانهم من هو أعلم منهم، وأنفع للأمة وهذا معروف عند أهل العلم، ولو قدر أنهم كانوا أعلم وأدين فلم يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوي الولاية من القوة والسلطان وإلزام الناس بالحق ومنعهم باليد عن الباطل.

وأما من بعد الثلاثة كالعسكريين فهؤلاء لم يظهر عليهم علم تستفيده الأمة، ولا كان لهم يد تستعين بها الأمة بل كانوا كأمثالهم من الهاشميين لهم حرمة ومكانة، وفيهم من معرفة ما يحتاجون إليه في الإسلام والدين ما في أمثالهم، وهو ما يعرفه كثير من عوام المسلمين.. ولذلك لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة[2].

---

(١) منهاج السنة: ٢/١٠٤.

(٢) منهاج السنة: ٣/٢٤٨.

□ نقد عام «لمبدأ عصمة الأئمة»:

دعوى العصمة للأئمة تضاهي المشاركة في النبوة، فإن المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول، ولا يجوز أن يخالف في شيء، وهذه خاصة الأنبياء ولهذا أمرنا أن نؤمن بما أنزل إليهم فقال- تعالى-: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾[1] فأمرنا أن نقول آمنا بما أوتي النبيون.. فالإيمان بما جاء به النبيون مما أمرنا أن نقوله ونؤمن به، وهذا ما اتفق عليه المسلمون.. فمن جعل بعد الرسول معصوماً يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة، وإن لم يعطه لفظها»[2].

وهذا مخالف لدين الإسلام، للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

أما القرآن فقال- سبحانه- ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[3]، فلم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى الله والرسول، ولو كان للناس معصوم غير الرسول- ﷺ -لأمرهم بالرد إليه فدل القرآن أن لا معصوم إلا الرسول ﷺ[4].

وقال- تعالى-: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[5] وقال ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾[6] فدل القرآن- في غير موضع- على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة، ولم

---

(١) البقرة، آية: ١٣٦.

(٢) منهاج السنة: ٣/١٧٤.

(٣) النساء، آية: ٥٩.

(٤) منهاج السنة: ٢/١٠٥.

(٥) النساء، آية: ٦٩.

(٦) الجن، آية: ٢٣.

يشترط في ذلك طاعة معصوم آخر، ومن عصى الرسول كان من أهل الوعيد وإن قدر أنه أطاع من ظن أنه معصوم.

وقد اتفق أهل العلم أهل الكتاب والسنة على أن كل شخص- سوى الرسول- فإنه يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله- ﷺ- فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر، واتباعه فيما أمر واجتناب ما نهى عنه وزجر وألا يعبد الله إلا بما شرع فإنه المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى[(١)].

والسنة المطهرة دلت على ذلك، ولكنهم- كما سلف- لا يرجعون إلا إلى أقوال أئمتهم، وإليك ما ينقض مذهبهم من أقوالهم.

جاء في نهج البلاغة- الذي لا تشك الشيعة في كلمة منه- ما يهدم كل ما بنوه من دعاوى في عصمة الأئمة حيث قال أمير المؤمنين- كما يروى صاحب النهج-«لا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استثقالا في حق قيل لي، ولا التماس إعظام النفس فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطيء ولا آمن ذلك من فعلي»[(٢)]. فأمير المؤمنين يطلب من أصحابه ألا يترددوا في إبداء النصيحة والمشورة، ولا يمنعهم من ذلك المجاملة والمصانعة، أو أن يظن به أنه لا يقبل الحق إذا قيل له، استثقالا له وتعظيماً لنفسه، فإن الحاكم الذي لا يقبل مشورة الرعية ولا يرضى أن يقال له أخطأت هو عن العمل بالحق والعدل أبعد لأن من يثقله استماع النصيحة فهو عن العمل بها أعجز فلا تكفوا عن مقالة بحق ولا مشورة بعدل فالجماعة أقرب إلى الحق والعصمة، والفرد لا يأمن على نفسه الوقوع في الخطأ فهو هنا لم يدع ما تزعم الشيعة فيه من أنه لا يخطيء بل أكد أنه لا يأمن على نفسه من الخطأ كما لم يعلن استغناءه

---

(١) منهاج السنة: ٣/١٧٥.

(٢) نهج البلاغة: ص٣٣٥.

عن مشورة الرعية بل طلب منهم المشورة بالحق والعدل لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة وكل فرد لوحده معرض للضلالة فعلم أن دعوى العصمة من مخترعات غلاة الشيعة.

وجاء في نهج البلاغة- أيضاً- «لا بد للناس من أمير برّ أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن، ويجمع به الفيء ويقاتل به العدو وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوى»[1].

فأنت ترى أنه لم يشترط العصمة في الأمير، ولم يشر لها من قريب أو بعيد، بل رأى أنه لا بد من نصب أمير تناط به مصالح العباد والبلاد، ولم يقل أنه لا يلي أمر الناس إلا إمام معصوم، وكل راية تقوم غير راية المعصوم فهي راية جاهلية- كما تقول كتب الشيعة- ولم يحصر الإمارة في الاثنى عشر المعصومين عند الشيعة ويكفر من تولاها من خلفاء المسلمين كما تذهب إليه الشيعة، بل رأى ضرورة قيام الإمام ولو كان فاجراً، وجعل إمارته شرعية بدليل أنه أجاز الجهاد في ظل إمارة الفاجر فأين هذا مما تقرره الشيعة بمنع الجهاد حتى يخرج المنتظر[2].. لأن الإمامة الشرعية محصورة في الاثنى عشر.

وكان الأئمة يعترفون بالذنوب ويستغفرون الله منها..

فأمير المؤمنين يقول في دعائه- كما في نهج البلاغة- «اللهم اغفر لي ما أنت أعلم به مني، فإن عدت فعد عليّ بالمغفرة، اللهم اغفر لي ما وأيت[3] من نفسي ولم تجد له وفاء عندي، اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك بلساني، ثم خالفه قلبي، اللهم اغفر لي رمزات الألحاظ، وسقطات الألفاظ وشهوات الجنان، وهفوات اللسان»[4].

---

(١) نهج البلاغة: ص٨٢.

(٢) انظر: فصل الغيبة والمهدية: ص٨٢٤.

(٣) وأيت: وعدت.

(٤) نهج البلاغة: ص١٠٤.

فأنت ترى الإقرار بالذنب، وبالعودة إليه بعد التوبة والاعتراف بسقطات الألفاظ، وشهوات الجنان، ومخالفة القلب للسان.. كل ذلك ينفي ما تدعيه الشيعة من العصمة، إذ لو كان علي والأئمة معصومين لكان استغفارهم من ذنوبهم عبثاً.. وكل أئمتهم قد نقلت عنهم كتب الشيعة الاستغفار إلى الله -سبحانه- من الذنوب والمعاصي، ولو كانوا معصومين لما كانت لهم ذنوب.

قال أبو عبد الله- كما تروى كتب الشيعة- «إنا لنذنب ونسيء ثم نتوب إلى الله متابا»[1].

وكان أبو الحسن (موسى الكاظم) يقول- حسب روايات الشيعة-: «رب عصيتك بلساني ولو شئت وعزتك لأخرستني، وعصيتك ببصري ولو شئت لأكمهتني[2]، وعصيتك بسمعي ولو شئت وعزتك لأصممتني، وعصيتك بيدى ولو شئت وعزتك لكنعتني[3]، وعصيتك بفرجي ولو شئت وعزتك لأعقمتني، وعصيتك برجلي ولو شئت وعزتك لجذمتني، وعصيتك بجميع جوارحي التي أنعمت بها عليّ ولم يكن هذا جزاك مني[4]..

ولقد احتار شيوخ الشيعة في توجيه مثل هذه الأدعية والتي تتنافى ومقرراتهم في العصمة.

ولقد نقل لنا أحدهم صورة لهذا التردد حول الحديث السابق فقال: «كنت أفكر في معناه وأقول: كيف يتنزل على ما تعتقده الشيعة من القول بالعصمة وما اتضح لي ما يدفع التردد الذي يوجبه» ثم يذكر بأنه توجه بالسؤال عن هذا إلى شيخهم رضي الدين أبي الحسن علي بن موسى بن طاووس العلوي الحسني وذكر له هذا الإشكال فقال ابن طاووس: «إن الوزير مؤيد الدين العلقمي سألني عنه

---

(١) بحار الأنوار: ٢٥/ ٢٠٧.

(٢) كمه بصره: اعترته ظلمة تطمس عليه. عمى أو صار أعشى (بحار الأنوار: ٢٥/ ٢٠٣ الهامش).

(٣) كنع يده: أشلها وأيبسها. (الموضع نفسه من المصدر السابق).

(٤) بحار الأنوار: ٢٥/ ٢٠٣.

فقلت: كان يقول هذا ليعلم الناس»، ويبدو أن ابن العلقمي اقتنع بالجواب ولكن صاحب الإشكال استدرك على جواب ابن طاووس وقال: «إني فكرت بعد ذلك فقلت: هذا كان يقوله في سجدته في الليل وليس عنده من يعلمه».

يقول: «ثم خطر ببالي جواب آخر وهو أنه كان يقول ذلك على سبيل التواضع».

ولكن لم يقنعه هذا الجواب.. واستقر جواب السائل على أن اشتغالهم بالمباحات من «المأكل والمشرب والتفرغ إلى النكاح يعدونه ذنباً، ويعتقدونه خطيئة ويستغفرون الله منه». ويذكر أن هذا هو الجواب الذي لا شيء بعده ويتمنى حياة ابن العلقمي ليهديه إليه ويكشف حيرته به[1].

وهذا الجواب الذي يرى أنه هو الكاشف لهذه المعضلة عندهم لا يتفق وشريعة الإسلام التي تنهى عن تحريم ما أحل الله وترفض الرهبانية ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾[2].

وكيف يعد الأئمة هذه الأمور ذنوباً، كيف يجعلون النكاح الذي هو من شرائع الاسلام ذنباً يستغفرون الله منه، والله- سبحانه- يقول: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[3]. ويعتبرون الأكل والشراب معاصي والله يقول: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾[4].

ولكن الجواب الذي يكشف هذه المعضلة، ويتفق مع واقع الأئمة وشرائع الإسلام هو بطلان دعوى العصمة بالصورة التي تراها الشيعة وأن الأئمة ليسوا بمعصومين من الخطأ والعصيان، وهذا كما يتفق مع النصوص الشرعية ينسجم مع

---

(١) بحار الأنوار: ٢٥/ ٢٠٣- ٢٠٥.

(٢) الأعراف، آية: ٣٢.

(٣) النساء، آية: ٣.

(٤) الأعراف، آية: ١٦٠، طه، آية: ٨١.

واقع الأئمة، وبه تتحق إمكانية القدوة.

ولهذا فإن أنبياء الله- سبحانه- كانوا كسائر البشر يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق.. ويسعون في نشر الدعوة ويعانون من أذى قومهم، ومن تكاليف الجهاد كل ذلك لتتحق بهم القدوة، وليكونوا لمن بعدهم أسوة.

وأمر آخر يبطل دعوى العصمة ومن كتب الشيعة نفسها ذلك هو الاختلاف والتناقض حيال بعض المواقف والمسائل وأعمال المعصومين لا تتناقض ولا تختلف بل يصدق بعضها بعضا ويشهد بعضها لبعض.. والاختلاف ناقض للعصمة التي هي شرط للإمامة عندهم وهو ناقض بالتالي لأصل الإمامة نفسها، ولذلك فإن ظاهرة الاختلاف في أعمال الأئمة كانت سبباً مباشراً لخروج بعض الشيعة من نطاق التشيع حيث رابهم أمر هذا التناقض، ومن أمثلة ذلك ما يذكره القمي والنوبختي من أنه بعد «قتل الحسين حارت فرقة من أصحابه وقالت قد اختلف علينا فعل الحسن وفعل الحسين، لأنه إن كان الذي فعله الحسن حقاً واجباً صواباً من موادعته معاوية وتسليمه له عند عجزه عن القيام بمحاربته مع كثرة أنصار الحسن وقوتهم فما فعله الحسين من محاربته يزيد بن معاوية مع قلة أنصار الحسين وضعفهم، وكثرة أصحاب يزيد حتى قُتل وقُتل أصحابه جميعاً باطل غير واجب، لأن الحسين كان أعذر في القعود من محاربة يزيد وطلب الصلح والموادعة من الحسن في القعود عن محاربة معاوية، وإن كان ما فعله الحسين حقاً واجباً صواباً من مجاهدته يزيد حتى قتل وقتل ولده وأصحابه، فقعود الحسن وتركه مجاهدة معاوية وقتاله ومعه العدد الكثير باطل، فشكوا في إمامتهما ورجعوا فدخلوا في مقالة العوام[1]».

أما الأمثلة على الاختلاف والتناقض في أقوال الأئمة فهو باب واسع، وكان هو الآخر من أسباب انصراف بعض الشيعة من التشيع وقد شهد بذلك شيخ

(١) القمي/ المقالات والفرق: ص٢٥، النوبختي/ فرق الشيعة: ص٢٥- ٢٦.

الطائفة الطوسي وقال بأن أخبارهم متناقضة متباينة مختلفة حتى لا يوجد خبر إلا بازائه ما يضاده، ولا رواية إلا ويوجد ما يخالفها، وعدّ ذلك من أعظم الطعون على المذهب الشيعي، ومن أسباب مفارقة بعض الشيعة للمذهب[1].

وكتابا التهذيب والاستبصار- وهما المصدران المعتمدان من المصادر الأربعة عند الشيعة- يشهدان بهذا التناقض والاختلاف عبر روايتهما الكثيرة، وقد حاول الطوسي درء هذا الاختلاف ومعالجة هذا التناقض بحمله على التقية فما أفلح إذ زاد الطين بلة.

وقد أوجد الشيعة عقيدة التقية والبداء لتغطية هذا الاختلاف في أخبار الأئمة وأعمالهم.. فاكتشف بعض الشيعة هذه المحاولة، وعرف سبب وضع هاتين العقيدتين فترك التشيع وقال: إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لايظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبداً وهما القول بالبداء وإجازة التقية[2].

وتنقل كتب الشيعة أن الإمام في مجلس واحد وفي مسألة واحدة يجيب بثلاثة أجوبة مختلفة متباينة، ويحيل ذلك على التقية أو على حرية الإمام في الفتوى وأن له أن يجيب على الزيادة والنقصان.

وقد ذهب رجل من الشيعة يدعى عمر بن رياح ليسأل إمامه فلما أفتاه عاد إليه من قابل فسأله عن نفس المسألة فأفتاه بخلاف الجواب الأول فاستنكر ذلك وقال: «هذا خلاف ما أجبتني في هذه المسألة العام الماضي فقال له: (أي الإمام): إن جوابنا خرج على التقية، فتشكك في أمره وإمامته» ثم خرج من عنده ولقي أحد الشيعة (ويدعى محمد بن قيس) وقص عليه ما حدث وقال له: «وقد علم الله أني ما سألته عنها إلا وأنا صحيح العزم على التدين بما يفتيني به وقوله

---

(١) انظر: ص٣٦١ من هذه الرسالة.

(٢) المقالات والفرق: ص٧٨، فرق الشيعة: ص٥٥- ٥٦، والقائل هو: سليمان بن جرير الذي تنسب له طائفة السليمانية من الزيدية.

في العمل به فلا وجه لاتقائه إياي وهذه حالي، فقال له محمد بن قيس: فلعله حضرك من اتقاه فقال: ما حضر مجلسه في واحدة من المسألتين غيري ولكن جوابيه جميعاً خرجا على وجه التبخيت- كذا- ولم يحفظ ما أجاب به في العام الماضي فيجيب بمثله، فرجع عن إمامته وقال: لا يكون إماما من يفتي بالباطل[1].

وقد روى الكليني عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر- رضي الله عنه- قال (زرارة): «سألته عن مسألة فأجابني ثم جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني ثم جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صحبي فلما خرج الرجلان قلت: يابن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبت صاحبيه فقال: يازرارة إن هذا خير لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا ولكان أقل لبقائنا وبقائكم[2].

وأحيانا يفتي في تفسير آية من كتاب الله بثلاثة أجوبة مختلفة متباينة، ويزعم أن هذا قد فوض إليهم، يقولون فيه ما يشاؤون[3].

فأنت ترى اختلاف الجواب في مسألة واحدة وفي مجلس واحد، والاختلاف ينفي دعوى العصمة... هذا بحسب المنطق الشيعي وإلا فإن شيئاً من ذلك لم يحدث من أبي جعفر محمد الباقر فدينه وعلمه وورعه ينفي أن يفتي في دين الله بالكذب خوفاً وتقية، ولكن هذه الرواية وأمثالها هي حيلة ممن اخترع عقيدة العصمة والغلو في الأئمة لستر الخلاف والتناقض الحاصل في روايتهم والتي هي في الغالب- أيضاً- من صنع أيديهم فيحصل فيها من التناقض ما يليق بجهلهم.

ثم إن المعصوم الذي يدعون اتباعه لم يعصمهم من الخلاف في أصل الدين

---

(١) فرق الشيعة: ص٥٩- ٦١.

(٢) أصول الكافي: ١/٦٥.

(٣) انظر: أصول الكافي: ١/٢٦٥- ٢٦٦.

عندهم وأساسه وهو الإمامة فتجدهم مختلفين متنابذين متلاعنين يكفر بعضهم بعضاً لاختلافهم في عدد الأئمة، وفي تحديد أعيانهم، وفي الوقف وانتظار عودة الإمام، أو المضي إلى إمام آخر... هذا عدا الروايات المختلفة المتناقضة في الكثير من أمور الدين- أصوله وفروعه- فما منعت العصمة المزعومة أهل الطائفة من الاختلاف.. وعدم وجود أثرها يدل على انعدام أصلها.

هذا، وقد يكون مبدأ العصمة ورثته الشيعة عن المذهب المجوسي ذلك أن المجوس تدعي في منتظرهم الذي ينتظرون وأصحابه أنهم لا يكذبون، ولا يعصون الله، ولا يقع منهم خطيئة صغيرة ولاكبيرة[1]...

وقد يقال بأن اعتقادهم في عصمة الأئمة أمر لا يؤثر اليوم لأن الأئمة قد انتهى وجودهم الفعلي منذ عام ٢٦٠هـ.. ولم يبق إلا الانتظار للغائب الموعود.

وأقول: إن هذه العقيدة لها آثارها اليوم في واقع الشيعة ويتمثل ذلك في جوانب منها:

أولاً: عملهم بما يؤثر عن الأئمة الاثنى عشر كما يعمل سائر المسلمين بالقرآن والسنة.

ثانياً: غلوهم في قبورهم وأضرحتهم؛ فالغلو في عصمتهم إلى حد وصفهم بصفات الألوهية تحول إلى غلو في قبورهم ومشاهدهم فيطاف بها وتدعى من دون الله سبحانه...

ثالثاً: أن المجتهد الشيعي أصبح له شيء من هذه الصفة فهم يرون أن الراد عليه كالراد على الله، وهو على حد الشرك بالله[2]، وهذا من الخطورة بمكان لأن آيات الشيعة اليوم هم الذين يقودون الحكم في دولة الشيعة...

---

(١) تثبيت دلائل النبوة: ١/١٧٩.

(٢) سيأتي- إن شاء الله- ذكر بعض نصوصهم في ذلك في فصل الغيبة.

فينفذ الشعب تعاليمهم على أنها من شرع الله، ولا يعترض عليهم خشية الوقوع في الشرك.

رابعاً: حمل هذا الاعتقاد الفاسد والدينونة به.

* * *

□ الفصل الثالث □

التقيــة

□ الفصل الثالث □

التقية[1]

□ تعريفها :

يعرف المفيد التقية عندهم بقوله: «التقية كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا»[2].

فالمفيد يعرف التقية بأنها الكتمان للاعتقاد خشية الضرر من المخالفين وهم أهل السنة كما هو الغالب في إطلاق هذا اللفظ عندهم، أي هي إظهار مذهب أهل السنة (الذي يرونه باطلاً)، وكتمان مذهب الرافضة الذي يرونه هو الحق، من هنا يرى بعض أهل السنة: أن أصحاب هذه العقيدة هم شر من المنافقين لأن المنافقين يعتقدون أن ما يبطنون من كفر هو باطل، ويتظاهرون بالإسلام خوفاً، وأما هؤلاء فيرون أن ما يبطنون هو الحق، وأن طريقتهم هي منهج الرسل والأئمة[3].

---

(١) اتَّقَيْتُ الشيء، وتَقَيْتُه أتقِيه وأَتْقِيه تقًى وتَقِيّةً وتِقاء: حَذِرْته، (لسان العرب مادة: وقي). ولهذا قال ابن حجر: التقية: الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير (فتح الباري: ١٢/ ٣١٤)، وهذا يعني الكتمان، وقد يضطر لإظهار خلاف ما في النفس بلسانه، قال ابن عباس: التقية باللسان والقلب مطمئن بالإيمان» وقال أبو العالية: التقية باللسان وليس بالعمل (تفسير الطبري: ٦/٣١٤- ٣١٥- تحقيق شاكر، فتح الباري: ١٢/ ٣١٤). فالتقية: إظهار خلاف ما في الباطن (انظر: النهاية لابن الأثير: ١/ ١٩٣)، وأكثر العرب ينطقون التقيّة «تقاة»، ولهذا جاء في القرآن: ﴿**إلا أن تتقوا منهم تقاة**﴾ [آل عمران، آية: ٢٨]. وإن كان نطقها تقية صواباً كما قال الفراء، وقد قريء «تقية» (انظر: معاني القرآن للفراء ص٢٠٥، تفسير الطبري: ٦/٣١٧).

(٢) شرح عقائد الصدوق: ص٢٦١ (ملحق بكتاب أوائل المقالات).

(٣) ابن تيمية: رسالة في علم الظاهر والباطن، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: ١/ ٢٤٨.

والتقية في الإسلام غالباً إنما هي مع الكفار، قال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[(1)] قال ابن جرير الطبري «التقية التي ذكرها الله في هذه الآية إنما هي تقية من الكفار لا من غيرهم»[(2)].

ولهذا يرى بعض السلف أنه لا تقية بعد أن أعز الله الإسلام، قال معاذ بن جبل، ومجاهد: كانت التقية في جدة الإسلام قبل قوة المسلمين، أما اليوم فقد أعز الله المسلمين أن يتقوا منهم تقاة[(3)]، ولكن تقية الشيعة هي مع المسلمين ولاسيما أهل السنة حتى أنهم يرون عصر القرون المفضلة عهد تقية كما قرره شيخهم المفيد[(4)]، وكما تلحظ ذلك في نصوصهم التي ينسبونها للأئمة لأنهم يرون أهل السنة أشد كفراً من اليهود والنصارى، لأن منكر إمامة الاثنى عشر أشد من منكر النبوة[(5)].

والتقية رخصة في حالة الاضطرار، ولذلك استثناها الله- سبحانه- من مبدأ النهي عن موالاة الكفار فقال- سبحانه-: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾[(6)].

فنهى الله- سبحانه- عن موالاة الكفار، وتوعد على ذلك أبلغ الوعيد فقال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ أى ومن يرتكب نهي الله في هذا فقد بريء من الله، ثم قال- سبحانه-: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ أي: إلا من خاف في بعض البلدان والأوقات من شرهم فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته[(7)].

---

(١) آل عمران، آية: ٢٨.

(٢) تفسير الطبري: ٣١٦/٦ (تحقيق شاكر).

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٥٧/٤، فتح القدير للشوكاني: ١/ ٣٣١.

(٤) مضى نص قوله ص: ٤٣-٤٤.

(٥) انظر: ص (٧١٤) من هذه الرسالة.

(٦) آل عمران: آية: ٢٨.

(٧) تفسير ابن كثير: ٣٧١/١، وراجع في هذا المعنى كتب التفسير عند آيتي آل عمران، آية: ٢٨، والنحل، آية: ١٠٦.

وأجمع أهل العلم على أن التقية رخصة في حال الضرورة، قال ابن المنذر: «أجمعوا على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر»[1].

ولكن من اختار العزيمة في هذا المقام فهو أفضل، قال ابن بطال: «وأجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجراً عند الله»[2].

ولكن التقية التي عند الشيعة خلاف ذلك، فهي عندهم ليست رخصة بل هي ركن من أركان دينهم كالصلاة أو أعظم، قال ابن بابويه: «اعتقادنا في التقية أنها واجبة من تركها بمنزلة من ترك الصلاة»[3].

قال الصادق: «لو قلت أن تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقاً»[4] بل نسبوا إلى النبي- ﷺ- أنه قال: «تارك التقية كتارك الصلاة»[5] ثم زادوا في درجة التقية فجعلوها «تسعة أعشار الدين».

ثم لم يكفهم ذلك فجعلوها هي الدين كله ولا دين لمن لا تقية له، جاء في أصول الكافي وغيره أن جعفر بن محمد قال: «إنّ تسعة أعشار الدين في التقية ولا دين لمن لا تقية له»[6].

وعدّوا ترك التقية ذنباً لا يغفر على حد الشرك بالله، قالت أخبارهم: «يغفر الله للمؤمن كل ذنب، يظهر منه في الدنيا والآخرة، ما خلا ذنبين: ترك

---

(١) فتح الباري: ١٢/ ٣١٤.
(٢) المصدر السابق: ١٢/ ٣١٧.
(٣) الاعتقادات: ص١١٤.
(٤) ابن إدريس/ السرائر: ص٤٧٩، ابن بابويه/ من لايحضره الفقيه: ٢/ ٨٠، جامع الأخبار: ص١١٠، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٧/ ٩٤، بحار الأنوار: ٧٥/ ٤١٢، ٤١٤.
(٥) جامع الأخبار: ص١١٠، بحار الأنوار: ٧٥/ ٤١٢.
(٦) أصول الكافي: ٢/ ٢١٧، البرقي/ المحاسن: ص٢٥٩، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١١/ ٤٦٠، المجلسي/ بحار الأنوار: ٧٥/ ٤٢٣.

التقية، وتضييع حقوق الإخوان»[1].

والتقية في دين الإسلام دين الجهاد والدعوة، لا تمثل نهجاً عاماً في سلوك المسلم، ولاسمة من سمات المجتمع الإسلامي، بل هي- غالباً- حالة فردية مؤقتة، مقرونة بالاضطرار، مرتبطة بالعجز عن الهجرة، وتزول بزوال حالة الإكراه.

ولكنها في المذهب الشيعي تعد طبيعة ذاتية في بنية المذهب، يقول أبو عبد الله: «إنكم على دين من كتمه أعزه الله، ومن أذاعه أذله الله»[2] وقال: «... أبى الله- عز وجل- لنا ولكم في دينه إلا التقية»[3].

والتقية عندهم حالة مستمرة، وسلوك جماعي دائم، قال ابن بابويه في كتابه «الاعتقادات» المسمى دين الإمامية: «والتقية واجبة لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله- تعالى- وعن دين الإمامية وخالف الله ورسوله والأئمة»[4].

وروت كتب الشيعة عن علي بن موسى الرضا- عليه السلام- قال: «لا إيمان لمن لا تقية له، وإن أكرمكم عند الله أعملكم بالتقية»[5].. فقيل له: يابن رسول الله إلى متى؟ قال: إلى يوم الوقت المعلوم وهو يوم خروج قائمنا فمن ترك التقية قبل خروج قائمنا فليس منا»[6].

والتقية ملازمة للشيعي في كل ديار المسلمين حتى إنهم يسمون دار الإسلام

---

(١) تفسير الحسن العسكري: ص١٣٠، وسائل الشيعة: ١١/ ٤٧٤، بحار الأنوار: ٧٥/ ٤١٥.

(٢) أصول الكافي: ٢٢٢/١.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٢١٨.

(٤) الاعتقادات: ص١١٤- ١١٥.

(٥) وكأنهم يفسرون قوله- سبحانه-: ﴿**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾ [الحجرات/ ١٣].

(٦) ابن بابويه/ إكمال الدين: ص٣٥٥، الطبرسي/ أعلام الورى: ص٤٠٨، أبو القاسم الرازي/ كفاية الأثر: ص٣٢٣، وسائل الشيعة: ١١/ ٤٦٥، ٤٦٦، وانظر في هذا المعنى: جامع الأخبار: ص١١٠، وبحار الأنوار: ٧٥/ ٤١٢.

«دار التقية»، جاء في رواياتهم: «.. والتقية في دار التقية واجبة»[1].

ويسمونها «دولة الباطل». قالوا: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يتكلم في دولة الباطل إلا بالتقية»[2].

ويسمونها: «دولة الظالمين» قالوا: «التقية فريضة واجبة علينا في دولة الظالمين، فمن تركها فقد خالف دين الإمامية وفارقه»[3].

ويؤكدون على أن تكون عشرة الشيعة مع أهل السنة بالتقية، وقد ترجم لذلك الحر العاملي فقال: باب وجوب عشرة العامة (أهل السنة) بالتقية»[4].

ونسبوا لأبي عبد الله أنه قال: «من صلى معهم في الصف الأول فكأنما صلى مع رسول الله- ﷺ- في الصف الأول»[5] وقال: «من صلى خلف المنافقين بتقية كان كمن صلى خلف الأئمة»[6].

وقال صاحب كشف الغطاء: «التقية إذا وجبت فمتى أتى بالعبادة على خلافها بطلت، وقد ورد فيها الحث العظيم، وأنها من دين آل محمد وأن من لا تقية له لا إيمان له»[7].

بل إن التقية تجرى حتى وإن لم يوجد ما يبررها، فأخبارهم تحث الشيعي على استعمال التقية مع من يأمن جانبه حتى تصبح له سجية وطبيعة فيمكنه التعامل بها حينئذ مع من يحذره، ويخافه بدون تكلف ولا تصنع، فقد روت كتبهم: عليكم بالتقية فإنه ليس منا من لم يجعلها شعاره ودثاره مع من يأمنه، لتكون سجيته

---

(١) جامع الأخبار: ص١١٠، بحار الأنوار: ٧٥/ ٤١١.
(٢) جامع الأخبار: ص١١٠، بحار الأنوار: ٧٥/ ٤١٢.
(٣) بحار الأنوار: ٧٥/ ٤٢١.
(٤) وسائل الشيعة: ١١/ ٤٧٠.
(٥) بحار الأنوار: باب التقية: ٧٥/ ٤٢١.
(٦) جامع الأخبار: ص١١٠، بحار الأنوار: ٧٥/ ٤١٢.
(٧) جعفر النجفي/ كشف الغطاء: ص٦١.

مع من يحذره[1].

ولأن التقية لا تعني- بهذه الصورة- سوى الكذب والنفاق، وهو مما تكرهه الفطرة السليمة وتمجه النفوس السوية ولا تقبله العقول، حاولت روايات الشيعة أن تحببها للأتباع، وتغريهم بالتزامها فزعموا أنها عبادة لله، بل هي أحب العبادات إليه، روى الكليني: «.. عن هشام الكندي قال: سمعت أبا عبد الله يقول: «والله ما عبد الله بشيء أحب إليه من الخبء، فقلت: ما الخبء؟ قال: التقية»[2].

وجاء في الكافي وغيره: «.. عن محمد بن مروان عن أبي عبد الله- رضي الله عنه- قال: كان أبي- عليه السلام- يقول: وأي شيء أقر لعيني من التقية»[3]، وفي رواية: «ما خلق الله شيئاً أقر لعين أبيك من التقية»[4].

هذه هي معالم التقية عند الشيعة الاثنى عشرية، وقد ذكر صاحب الكافي أخبارها في باب التقية»[5]، و«باب الكتمان»[6] وباب الإذاعة»[7].

وذكر المجلسي في بحاره من رواياتهم فيها مائة وتسع روايات في باب عقده بعنوان «باب التقية والمداراة»[8].

أما سبب هذا الغلو في أمر التقية فيعود إلى عدة أمور منها:

(1) أمالي الطوسي: ١/١٩٩، وسائل الشيعة: ١١/ ٤٦٦، بحار الأنوار: ٧٥/ ٣٩٥.

(2) أصول الكافي: ٢/ ٢١٩، وانظر: ابن بابويه/ معاني الأخبار: ص١٦٢، وسائل الشيعة: ١١/ ٤٦٢.

(3) أصول الكافي: ٢/٢٢٠.

(4) ابن بابويه/ الخصال: ص٢٢، جامع الأخبار: ص١١٠، البرقي/ المحاسن: ص٢٥٨، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١١/ ٤٦٠، ٤٦٤ بحار الأنوار: ٧٥/ ٣٩٤.

(5) أصول الكافي: ٢/ ٢١٧.

(6) المصدر السابق: ٢/ ٢٢١.

(7) المصدر السابق: ٢/٣٦٩.

(8) بحار الأنوار: ٧٥/ ٣٩٣- ٤٤٣.

أولاً: أن الشيعة تعد إمامة الخلفاء الثلاثة باطلة، وهم ومن بايعهم في عداد الكفار، مع أن علياً بايعهم، وصلى خلفهم، وجاهد معهم، وزوجهم وتسرى من جهادهم، ولما ولي الخلافة سار على نهجهم و لم يغير شيئاً مما فعله أبو بكر وعمر، كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها(1)، وهذا يبطل مذهب الشيعة من أساسه.. فحاولوا الخروج من هذا التناقض المحيط بهم بالقول بالتقية.

ثانياً: أنهم قالوا بعصمة الأئمة وأنهم لايسهون ولا يخطئون ولا ينسون، وهذه الدعوى خلاف ما هو معلوم من حالهم.. حتى أن روايات الشيعة نفسها المنسوبة للأئمة مختلفة متناقضة حتى لا يوجد خبر منها إلا وبإزائه ما يناقضه، كما اعترف بذلك شيخهم الطوسي(2).

وهذا ينقض مبدأ العصمة من أصله.

فقالوا بالتقية لتبرير هذا التناقض والاختلاف والتستر على كذبهم، روى صاحب الكافي عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد الله- عليه السلام- ما بالي أسألك عن المسألة فتجيبني فيها بالجواب، ثم يجيئك غيري فتجيبه فيها بجواب آخر؟ فقال: إنا نجيب الناس على الزيادة والنقصان..»(3).

قال شارح الكافي: «أي زيادة حكم عند التقية، ونقصانه عند عدمها.. و لم يكن ذلك مستنداً إلى النسيان والجهل بل لعلمهم بأن اختلاف كلمتهم أصلح لهم، وأنفع لبقائهم إذ لو اتفقوا لعرفوا بالتشيع وصار ذلك سببا لقتلهم، وقتل الأئمة عليهم السلام»(4).

ولذلك رأى سليمان بن جرير الزيدي في مقالة التقية أنها مجرد تستر على

---

(1) انظر: ص٤٢٢.
(2) انظر: ص٣٦٠.
(3) أصول الكافي: ١/٦٥.
(4) المازندراني/ شرح جامع: ٢/٣٩٧.

الاختلاف والتناقض، إذ لما رأوا في أقوال الأئمة في المسألة الواحدة عدة أجوبة مختلفة متضادة، وفي مسائل مختلفة أجوبة متفقة، فلما وقفوا على ذلك منهم، قالت لهم أئمتهم[١]: إنما أجبنا بهذا للتقيه، ولنا أن نجيب بما أجبنا وكيف شئنا، لأن ذلك إلينا، ونحن نعلم بما يصلحكم، وما فيه بقاؤنا وبقاؤكم، وكف عدوكم عنا وعنكم، قال: فمتى يظهر من هؤلاء على كذب، ومتى يعرف لهم حق من باطل»[٢].

ثالثاً: تسهيل مهمة الكذابين على الأئمة ومحاولة التعتيم على حقيقة مذهب أهل البيت بحيث يوهمون الأتباع أن ما ينقله (واضعو مبدأ التقية) عن الأئمة هو مذهبهم، وأن ما اشتهر وذاع عنهم، وما يقولونه، ويفعلونه أمام المسلمين لا يمثل مذهبهم وإنما يفعلونه تقية فيسهل عليهم بهذه الحيلة رد أقوالهم، والدس عليهم، وتكذيب ما يروى عنهم من حق فتجدهم مثلاً يردون كلام الإمام محمد الباقر أو جعفر الصادق الذي قاله أمام ملأ من الناس، أو نقله العدول من المسلمين بحجة أنه حضره بعض أهل السنة فاتقى في كلامه، ويقبلون ما ينفرد بنقله الكذبة أمثال جابر الجعفي بحجة أنه لا يوجد أحد يتقيه في كلامه.

وبحسبك أن تعرف أن الإمام زيد بن علي وهو من أهل البيت يروي عن علي- رضي الله عنه- كما تنقله كتب الاثنى عشرية نفسها- أنه غسل رجليه في الوضوء، ولكن من يلقبونه بـ «شيخ الطائفة» لا يأخذ بهذا الحديث ولا يجد حجة يحتج بها سوى دعوى التقية، فهو يورد الحديث في الاستبصار عن زيد بن علي عن جده علي بن أبي طالب قال: «جلست أتوضأ فأقبل رسول الله- ﷺ- حين ابتدأت الوضوء-إلى أن قال- وغسلت قدمي، فقال لي ياعلي خلل بين الأصابع لا تخلل بالنار»[٣]. فأنت ترى أن علياً كان يغسل رجليه في وضوئه، وأن

---

(١) حسب مقالة شيوخ السوء عنهم.

(٢) القمي/ المقالات والفرق: ص٧٨، النوبختي/ فرق الشيعة: ص٦٥- ٦٦.

(٣) الاستبصار: ١/٦٥/ ٦٦.

رسول الله- ﷺ- أكد عليه بأن يخلل أصابعه، والشيعة تخالف سنة رسول الله- ﷺ- وهدي علي في ذلك، ولا تلتفت لمثل هذه الروايات، وإن جاءت في كتبها بروايات أئمة أهل البيت، ولا يكلف شيوخ الشيعة أنفسهم بالتفكر في أمر هذه الروايات ودراستها، فلديهم هذه الحجة الجاهزة «التقية»، ولهذا قال الطوسي: «هذا خبر موافق للعامة (يعني أهل السنة) وقد ورد مورد التقية لأن المعلوم الذي لا يتخالج منه الشك من مذاهب أئمتنا- عليهم السلام- القول بالمسح على الرجلين، ثم قال: إن رواة هذا الخبر كلهم عامة، ورجال الزيدية وما يختصون به لا يعمل به»[1].

ثم ساق رواية أخرى عن أبي عبد الله جعفر الصادق في النص على غسل الرجلين وحملها على التقية[2].

وفي الأذان حمل ما لم يتفق ومذهب شيوخه على التقية[3].

وفي قسمة المواريث يقررون أن المرأة لا ترث من العقار والدور والأرضين شيئاً»[4] ولما يأتي عندهم نص عن الأئمة يخالف ذلك وهو حديث أبي يعفور عن أبي عبد الله قال سألته عن الرجل هل يرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئاً؟ أو يكون في ذلك منزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئاً؟ فقال: يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت»[5].

قال الطوسي: «نحمله على التقية، لأن جميع من خالفنا يخالف في هذه المسألة، وليس يوافقنا عليها أحد من العامة، وما يجرى هذا المجرى يجوز التقية فيه»[6].

---

(١) الاستبصار: ١/٦٥- ٦٦.
(٢) المصدر السابق: ١/٦٥.
(٣) المصدر السابق: ١/ ٣٠٨ (مثل ما جاء عندهم أنه يقول في آذان الفجر الصلاة خير من النوم).
(٤) انظر: الاستبصار للطوسي، باب في أن المرأة لاترث من العقار والدور شيئاً: ٤/١٥١- ١٥٥.
(٥) المصدر السابق: ٤/١٥٤.
(٦) المصدر السابق: ٤/ ١٥٥.

وفي النكاح: «جاءت عندهم روايات في تحريم المتعة، ففي كتبهم عن زيد بن علي عن آبائه عن علي- عليه السلام- قال حرّم رسول الله- ﷺ- يوم خيبر لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة»[1].

قال شيخهم الحر العاملي: «أقول حمله الشيخ[2] وغيره على التقية يعني في الرواية، لأن إباحة المتعة من ضروريات مذهب الإمامية»[3].

رابعاً: وضع مبدأ التقية لعزل الشيعة عن المسلمين لذلك جاءت أخبارهم فيها على هذا النمط، يقول إمامهم (أبو عبد الله): «ما سمعتَ مني يشبه قول الناس فيه التقيّة، وما سمعت منيّ لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه»[4].

وهذا مبدأ خطير تطبيقه يخرج بالشيعة من الإسلام رأساً وينظمهم في سلك الملاحدة والزنادقة، لأنهم جعلوا مخالفة المسلمين هي القاعدة، فتكون النتيجة أنهم يوافقون الكافرين ويخالفون المسلمين، فانظر إلى أي مدى لعب بهم زنادقة القرون البائدة.

وكان من آثار عقيدة التقية ضياع مذهب الأئمة عند الشيعة حتى أن شيوخهم لايعلمون في الكثير من أقوالهم أيها تقية وأيها حقيقة[5]، ووضعوا لهم ميزاناً، أخرج المذهب إلى دائرة الغلو، وهو أن ما خالف العامة فيه الرشاد[6].

وقد اعترف صاحب الحدائق بأنه لم يُعلم من أحكام دينهم إلا القليل بسبب

---

(١) انظر: الطوسي/ تهذيب الأحكام: ١٨٤/٢، الاستبصار: ١٣٢/٣، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٤٤١/٧.

(٢) إذا أطلق الشيخ في كتب الشيعة فالمراد به «شيخهم الطوسي».

(٣) وسائل الشيعة: ٤٤١/٧.

(٤) بحار الأنوار: ٢٥٢/٢، وعزاه إلى تهذيب الأحكام للطوسي.

(٥) انظر: احتجاج السويدي على علماء الشيعة في هذا المعنى، وانقطاعهم وعجزهم عن الإجابة (مؤتمر النجف: ص١٠٦).

(٦) انظر: فصل الإجماع.

التقية حيث قال: «فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل لامتزاج أخباره بأخبار التقية، كما قد اعترف بذلك ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني في جامعه الكافي حتى أنه تخطأ العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار والتجأ إلى مجرد الرد والتسليم للأئمة الأبرار»[1].

أما تطبيق التقية عندهم فإنه خير كاشف بأن تقيتهم غير مرتبطة بحالة الضرورة.

وقد اعترف- أيضاً- صاحب الحدائق بأن الأئمة «يخالفون بين الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعددة، وإن لم يكن بها قائل من المخالفين»[2].

والأمثلة في هذا الباب كثيرة جداً.

روى الكليني «... عن موسى بن أشيم قال: «كنت عند أبي عبد الله فسأله رجل عن آية من كتاب الله- عز وجل- فأخبره بها، ثم دخل عليه داخل فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبر به الأول، قال: فدخلني من ذلك ما شاء الله حتى كأن قلبي يشرح بالسكاكين فقلت في نفسي: تركت أبا قتادة بالشام لا يخطيء في الواو وشبهه، وجئت إلى هذا يخطيء هذا الخطأ كله فبينا أنا كذلك إذ دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبرني وأخبر صاحبي، فسكنت نفسي فعلمت أن ذلك منه تقية، قال: ثم التفت إليّ فقال لي: يا ابن أشيم إن الله فوض إلى نبيه فقال:﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ فما فوض إلى رسول الله- ﷺ- فقد فوضه إلينا»[3].

فانظر كيف نسبوا إلى جعفر أنه يضل الناس بتأويل القرآن على غير تأويله

---

(١) يوسف البحراني/ الحدائق الناضرة: ١/٥.

(٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) أصول الكافي: ١/ ٢٦٥- ٢٦٦.

بل وإشاعة التأويلات المختلفة المتناقضة بين الأمة، ثم يزعمون أنه قد فوض له أمر الدين، يفعل ما يشاء.. فهذه ليست تقية هذا إلحاد في كتاب الله وصد عن دينه، ثم هل هناك حاجة للتقية في تفسير القرآن وفي القرون المفضلة ومن عالم أهل البيت في عصره.

ويزعمون أن أئمتهم كانوا يفتون بتحريم الحلال وتحليل الحرام بموجب التقية بلا مبرر، ففي الكافي «عن أبان بن تغلب قال: سمعت أبا عبد الله يقول: كان أبي- عليه السلام- يفتي في زمن بني أمية أن ما قتل البازي والصقر فهو حلال، وكان يتقيهم، وأنا لا أتقيهم وهو حرام ما قتل»[1].

ومما يدل صراحة على أن التقية ليست إلا الكذب الصريح بلا مبرر ما رواه شيخهم الكليني عن محمد بن مسلم قال: دخلت على أبي عبد الله- عليه السلام- (جعفر الصادق) وعنده أبو حنيفة فقلت له: جعلت فداك رأيت رؤيا عجيبة، فقال لي يابن مسلم: هاتها إن العالم بها جالس وأومأ بيده إلى أبي حنيفة (فعرض الراوي الرؤيا على أبي حنيفة فأجابة أبو حنيفة عليها- كما يزعمون-) فقال أبو عبد الله- عليه السلام- أصبت والله ياأبا حنيفة. قال (الراوي) ثم خرج أبو حنيفة من عنده فقلت له جعلت فداك إني كرهت تعبير هذا الناصب، فقال: يابن مسلم لايسؤك الله فما يواطيء تعبيرهم تعبيرنا، ولا تعبيرنا تعبيرهم وليس التعبير كما عبره قال: فقلت له: جعلت فداك: فقولك: أصبت وتحلف عليه وهو مخطيء؟ قال: نعم حلفت عليه أنه أصاب الخطأ[2].

فهل استعمال التقية في هذا النص له مسوغ، هل أبو حنيفة ذو سلطة وقوة حتى يخشى منه ويتقى، وهل من ضرورة لمدحه والقسم على صواب إجابته ثم لما خرج يحكم عليه بالنصب ويخطيء في جوابه هل لهذا تفسير غير أنه الخداع

---

(١) فروع الكافي، باب صيد البزاة والصقور: ٢٠٨/٦.

(٢) روضة الكافي: ٢٩٢/٨. ط: إيران.

والكذب بلا مسوغ ونحن نبرئ جعفر الصادق من هذا الافتراء ونقول: إن هذا سب وطعن في جعفر ممن يزعم التشيع له ومحبته...

وكلما كان الرافضي أبرع في الكذب والخداع كلما عظم مقامه عندهم ونال أعلى شهادة، ولذلك أثنى محمد باقر الصدر على الحسين بن روح[1] وقال بأنه قام بمهمة «البابية» خير قيام لأنه «كان من مسلكه الالتزام بالتقية المضاعفة، بنحو ملفت للنظر بإظهار الاعتقاد بمذهب أهل السنة»[2].

وجاء في الغيبة للطوسي: «.. عن عبد الله بن غالب قال: ما رأيت من هو أعقل من الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح ولعهدي به يوماً في دار ابن يسار، وكان له محل عند السيد والمقتدر عظيم، وكانت العامة- أيضاً- تعظمه.. وعهدي به وقد تناظر اثنان، فزعم واحد أن أبا بكر أفضل الناس بعد رسول الله- صلى الله عليه وآله وسلم ثم عمر ثم علي[3]، وقال الآخر: بل علي أفضل من عمر، فزاد الكلام بينهما، فقال أبو القاسم- رضي الله عنه- الذي اجتمعت الصحابة عليه هو تقديم الصديق ثم بعده الفاروق، ثم بعده عثمان ذو النورين ثم علي الوصي، وأصحاب الحديث على ذلك، وهو الصحيح عندنا، فبقي من حضر المجلس متعجباً من هذا القول، وكاد العامة الحضور يرفعونه على رؤوسهم وكثر الدعاء له، والطعن على من يرميه بالرفض، فوقع عليّ الضحك، فلم أزل أتصبر وأمنع نفسي، وأدس كمي في فمي، فخشيت أن أفتضح فوثبت عن المجلس، ونظر إليّ ففطن بي، فلما حصلت في منزلي فإذا الباب يطرق، فخرجت مبادراً فإذا بأبي القاسم الحسين بن روح راكباً بغلته قد وافاني من المجلس قبل مضيه إلى داره فقال لي: يا أبا عبد الله- أيدك الله- لم ضحكت؟ فأردت أن تهتف بي كأن الذي قلته عندك ليس بحق، فقلت كذلك هو عندي، فقال لي: اتق الله أيها الشيخ فإني

---

(١) وهو الباب الثالث من أبواب مهديهم.

(٢) تاريخ الغيبة الصغرى: ص٤١١.

(٣) كذا ورد بدون ذكر عثمان، فكأن مجلسهم يسوده اتجاه شيعي عام، ومع ذلك تجرى فيه التقية.

لا أجعلك في حل تستعظم هذا القول مني؟ فقلت: ياسيدي رجل يرى بأنه صاحب الإمام ووكيله يقول ذلك القول لايتعجب منه ويضحك من قوله هذا، فقال لي: وحياتك[1] لئن عدت لأهجرنك وودعني وانصرف»[2].

نقلت هذه القصة رغم طولها، لأنها تصور كيف يخادعون أهل السنة، ويقولون في ألسنتهم ما ليس في قلوبهم، ويتندرون فيما بينهم على تصديق بعض أهل السنة لنفاقهم وكذبهم، وعقلية شيعة هذا العصر لا تزال تؤمن بهذا النفاق وجدواه[3]، وقد جاءت عندهم أخبار كثيرة على هذا النهج، لولا ضيق المجال لعرضت لها، وأعقبتها بالنقد والتحليل، وهي تستحق دراسة خاصة لما فيها من كشف لحيل الروافض وأساليبهم[4].

□ استدلالهم على التقية:

يستدل الاثنا عشرية[5] بآيتي آل عمران[6]، والنحل[7]، وغيرهما[8] على عقيدتهم في التقية، ولكن استدلالهم (بالآيتين) واقع في غير موقعه كما تبين أثناء

---

(١) الحلف بغير الله من شريعة «نائب المعصوم وبابه».

(٢) الغيبة للطوسي: ص٢٣٦- ٢٣٧.

(٣) انظر: محمد باقر الصدر/ تاريخ الغيبة الصغرى: ص٣٨٥، فقد نقل هذه الحادثة عن ابن روح مؤيداً لمنهجه، مثنياً على مسلكه.

(٤) انظر: جملة منها في بحار الأنوار: ٧٥/ ٤٠٢ ومابعدها.

(٥) انظر: الشيعة في الميزان: ص٤٩- ٥٠.

(٦) الآية (٢٨): **﴿إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾**.

(٧) الآية (١٠٦): **﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾**.

(٨) وهي الآيات التي يؤولونها بحسب المنهج الباطني عندهم كتأويلهم قوله-سبحانه- **﴿فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا﴾** الكهف/ ٩٧، بقولهم: ما استطاعوا له نقباً إذا عمل بالتقية. وفي قوله: **﴿فإذا جاء وعد ربي جعله دكاء﴾** الكهف/ ٩٨. قالوا: «رفع التقية عند الكشف فينتقم من أعداء الله». (انظر في تأويلهم للآيتين بذلك في: تفسير العياشي: ٣٥١/٢، البرهان: ٤٨٦/٢، البحار: ١٦٨/٥). وغيرها من الآيات (راجع: فكرة التقريب: ص٢٢٠-٢٢١).

توضيح معالم التقية عندهم، ولذلك قرر أهل العلم من خلال معرفتهم بواقع الشيعة أن تقيتهم إنما هي الكذب والنفاق ليس إلا. وقد تبينت لنا هذه الحقيقة من خلال «النص الشيعي» أيضاً.

فأنت ترى أن التقية عندهم هي الكذب والنفاق، ومع هذا يعتبرون ذلك من الدين، بل هو الدين كله.

وأن حالهم من جنس حال المنافقين لا من جنس حال المكره الذي أكره وقلبه مطمئن بالإيمان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية موضحاً الفرق بين تقية النفاق، والتقية في الإسلام: «التقية... ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي فإن هذا نفاق، ولكن أفعل ما أقدر عليه.. فالمؤمن إذا كان بين الكفار والفجار، لم يكن عليه أن يجاهدهم بيده مع عجزه، ولكن إن أمكنه بلسانه، وإلا فبقلبه مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في قلبه، إما أن يظهر دينه، وإما أن يكتمه، وهو مع هذا لا يوافقهم على دينهم كله، بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون حيث لم يكن موافقاً لهم على جميع دينهم، ولا كان يكذب، ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه، بل كان يكتم إيمانه، وكتمان الدين شيء، وإظهار الدين الباطل شيء آخر، فهذا لم يبحه الله قط إلا لمن أكره بحيث أبيح له النطق بكلمة الكفر[1] فيعذره الله في ذلك، والمنافق والكذاب لا يعذر بحال.

ثم إن المؤمن الذي يعيش بين الكفار مضطراً ويكتم إيمانه يعاملهم- بمقتضي الإيمان الذي يحمله- بصدق وأمانة ونصح وإرادة للخير بهم وإن لم يكن موافقاً لهم على دينهم كما كان يوسف الصديق يسير في أهل مصر وكانوا كفاراً.. بخلاف الرافضي الذي لايترك شراً يقدر عليه إلا فعله بمن يخالفه[2].

---

(١) منهاج السنة: ٣/ ٢٦٠.

(٢) نفس الموضع من المصدر السابق.

□ الفصل الرابع □

المهدية والغيبة

□ الفصل الرابع □

المهدية والغيبة

في هذا الفصل سأتناول- بحول الله- مسألة المهدية والغيبة عند الفرق الشيعية بوجه عام، ثم نشأة هذه الفكرة عند الاثنى عشرية وتطورها وبعد ذلك أبين الخطوط العريضة لهذه العقيدة عندهم، ومايستدلون به لإسناد هذا المعتقد، ودفاعهم عن طول زمن الغيبة الذي مضى عليه الآن أكثر من أحد عشر قرناً ومناقشة ذلك.

يلي ذلك بيان لما يتخيله الاثنا عشرية لدولة المهدي بعد عودته من غيبته، وهي خيالات صاغوها على شكل روايات عن أئمة أهل البيت لتأخذ صفة العصمة والقداسة عند أتباعهم، فأبين ما قالوه حول شريعته، وسيرته، وجنده.

ثم أعرض بعد هذا للشيعة في فترة الغيبة، والمبادىء التي شرعوها، والشرائع التي عطلوها بسبب هذه العقيدة، ومحاولة شيوخهم لمواجهة فقد إمامهم باختراع عقيدة «النيابة عن المهدي».

وأختم الموضوع بنقد لأصل هذه الفكرة ومناقشتها..

* * *

□ المهدية والغيبة عند فرق الشيعة □

فكرة الإيمان بالإمام الخفي أو الغائب توجد لدى معظم فرق الشيعة، حيث تعتقد في إمامها بعد موته أنه لم يمت، وتقول بخلوده، واختفائه عن الناس، وعودته إلى الظهور في المستقبل مهدياً، ولا تختلف هذه الفرق إلا في تحديد الإمام الذي قدرت له العودة، كما تختلف في تحديد الأئمة وأعيانهم والتي يعتبر الإمام الغائب واحداً منهم.

وتعتبر السبئية- كما يقول القمي، والنوبختي، والشهرستاني وغيرهم- أول فرقة قالت بالوقف على علي[1] وغيبته[2]، حيث زعمت «أن علياً لم يقتل و لم يمت ولا يقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه، ويملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً»[3]. ولما بلغ عبد الله بن سبأ نعي علي بالمدائن قال للذي نعاه: كذبت لو جئتنا بدماغه في سبعين صرة، وأقمت على قتله سبعين عدلا لعلمنا أنه لم يمت ولم يقتل ولا يموت حتى يملك الأرض»[4] وظلت تنتظر عودته من غيبته ثم انتقلت هذه «الفكرة» من السبئية إلى بعض فرق الكيسانية كالكربية[5] حيث قالت لما مات محمد بن الحنفية- وهو الذي تدعي أنه إمامها- إنه «حي لم يمت وهو في جبل رضوى بين مكة والمدينة عن يمينه أسد وعن يساره نمر

---

(١) أي لم تسق الإمامة لمن بعده.

(٢) القمي/ المقالات والفرق ص١٩- ٢٠، النوبختي/ فرق الشيعة ص٢٢، الشهرستاني/ الملل والنحل: ١/ ١٧٤.

(٣) المقالات والفرق ص١٩، فرق الشيعة ص٢٢، مقالات الإسلاميين ١/ ٨٦.

(٤) فرق الشيعة: ص٢٣، المقالات والفرق: ص٢١.

(٥) **الكربية**: أتباع أبي كريب الضرير، وقد مضى التعريف بالكيسانية.

موكلان به يحفظانه إلى أوان خروجه وقيامه[1]، وقالوا إنه المهدى المنتظر[2]. وزعموا أنه سيغيب عنهم سبعين عاماً في جبل رضوى ثم يظهر فيقيم لهم الملك، ويقتل لهم الجبابرة من بني أمية[3]... فلما مضت سبعون سنة ولم ينالوا من أمانيهم شيئاً حاول بعض شعرائهم توطين أصحابه على هذه العقيدة، وأن يرضوا بالانتظار ولو غاب مهديهم مدة عمر نوح عليه السلام[4].

ثم شاع التوقف على الإمام وانتظار عودته مهدياً بعد ذلك بين فرق الشيعة.. فبعد وفاة كل إمام من آل البيت تظهر فرقة من أتباعه تدعي فيه هذه الدعوى.. وتنتظر عودته، وتختلف فيما بينها اختلافاً شديداً في تحديد الإمام الذي وقفت عليه وقدرت له العودة- في زعمهم- ولذلك قال السمعاني: «ثم إنهم في انتظارهم الإمام الذي انتظروه مختلفون اختلافاً يلوح عليه حمق بليغ»[5].

---

(١) وقد تغنى شعراؤهم بذلك حتى قال شاعرهم (كثير عزة):

ألا إن الأئمة من قريش ... ولاة الحق أربعة سواء
عليّ والثلاثة من بنيه ... هم الأسباط ليس بهم خفاء
فسبط سبط إيمان وبرّ ... وسبط غيبته كربلاء
وسبط لايذوق الموت حتى ... يقود الخيل يقدمها اللواء
تغيب لايرى عنا زماناً ... برضوى عنده عسل وماء

(انظر: مسائل الإمامة ص٢٦، مقالات الإسلاميين: ١/٩٢- ٩٣، الفرق بين الفرق ص٤١، وقد أوردت كتب المقالات أيضاً أشعاراً في هذا المعنى لشعراء آخرين (انظر: مسائل الإمامة ص٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، وقد نظم البغدادي بعض الأبيات في الرد عليها (الفرق بين الفرق ص: ٤١- ٤٣).

(٢) مسائل الإمامة ص٢٦، فرق الشيعة ص٢٧، مقالات الإسلاميين: ١/٩٢، الفرق بين الفرق: ص٣٩، التبصير في الدين ص١٨- ١٩.

(٣) مسائل الإمامة: ص٢٧.

(٤) يقول شاعرهم في ذلك:

لو غاب عنا عمر نوح أيقنت ... منا النفوس بأنه سيؤوب
إني لأرجوه وآمله كما ... قد كان يأمل يوسفا يعقوب

(المصدر السابق: ص٢٩).

(٥) الأنساب: ١/٣٤٥.

وحتى بعض فرق الزيدية وهي الجارودية تاهت في وهم هذا الانتظار للإمام الذي قد مات، مع اختلاف فروع هذه الطائفة في تحديد الإمام المنتظر، كما نقل ذلك الأشعري[1] والبغدادي[2] والشهرستاني[3] وغيرهم[4]. ولذلك فإنه لاصحة لما قاله بعضهم من أن الزيدية كلها تنكر هذا الاتجاه كما قاله أحمد أمين[5]، وأشار إليه جولد سيهر[6].

هذه عقيدة الغيبة عند فرق الشيعة ارتبطت بأفراد من أهل البيت معروفين وجدوا في التاريخ فعلاً، وعاشوا حياتهم كسائر الناس فلما ماتوا، ادعت فيهم هذه الفرق تلك الدعوى، حيث لم تصدق بموتهم، وزعمت أنهم غابوا، وسيعودون للظهور مرة أخرى. أما هذه الفكرة عند الاثنى عشرية فتختلف من حيث إنها إرتبطت عندهم «بشخصية خيالية» لا وجود لها عند أكثر فرق الشيعة المعاصرة لظهور هذه «الدعوى» وهي عند أصحابها شخصية رمزية[7]، لم يرها الناس، ولم يعرفوها، ولا يعلمون مكانها، غابت- كما يدعون- بعد ولادتها، ولم يظهر حملها، وأحيطت ولادتها بسياج من السرية والكتمان، بل إن عائلتها، ووكيلها وأقرب الناس إليها لم يعلموا بأمر هذا الحمل وذلك المولود، وكانوا له منكرين، بل لم يظهر للشيعة التي تدعيه إلا من خلال نواب يدعون الصلة به.

هذه الشخصية هي شخصية المهدي المنتظر عندهم ويشكل الإيمان بها عند الاثنى عشرية الأصل الذى ينبنى عليه مذهبهم، والقاعدة التى تقوم عليها بنية التشيع عندهم. إذ بعد انتهاء وجود أئمة الشيعة بوفاة الحسن العسكرى أصبح

---

(١) مقالات الإسلاميين: ١/١٤١- ١٤٢.

(٢) الفرق بين الفرق: ص٣١- ٣٢.

(٣) الملل والنحل: ١/١٥٨- ١٥٩.

(٤) نشوان/ الحور العين ص١٥٦.

(٥) ضحى الإسلام: ٣/٢٤٣.

(٦) العقيدة والشريعة ص٢١١.

(٧) وتتداول الشيعة أخبارها بالرمز إليها بدون ذكر اسمها.

الإيمان بغيبة ابنه المزعوم هو المحور الذي تدور عليه عقائدهم، والأساس الذي يمسك بنيان الشيعة من الانهيار.

ولكن كيف ومتى بدأت هذه الفكرة عند الاثنى عشرية؟

* * *

□ نشأة فكرة الغيبة عند الشيعة الاثنى عشرية وتطورها □

□ حال الشيعة بعد وفاة الحسن العسكري:

لابد في الحديث عن النشأة أن نتناول حال الشيعة بعد وفاة الحسن لعلاقته الوثيقة بنشأة هذه الفكرة.

إذ بعد وفاة الحسن- إمامهم الحادي عشر- سنة (٢٦٠هـ) «لم ير له خلف، ولم يعرف له ولد ظاهر، فاقتسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمه»[١] كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها.

وبسبب ذلك اضطرب أمر الشيعة، وتفرق جمعهم، لأنهم أصبحوا بلا إمام، ولا دين عندهم بدون إمام، لأنه هو الحجة على أهل الأرض[٢]. وحتى كتاب الله سبحانه ليس حجة عندهم إلا به- كما سلف-. وبالإمام بقاء الكون، إذ «لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت»[٣]، وهو أمان الناس «ولو أن الإمام رفع من الأرض ساعة لماجت بأهلها كما يموج البحر بأهله»[٤]. ولكن الإمام مات بلا عقب، وبقيت الأرض بلا إمام، ولم يحدث شيء من هذه الكوارث.. فتحيرت الشيعة واختلفت في أعظم أمر عندها وهو تعيين الإمام، فافترقت إلى أربع عشرة فرقة كما يقول النوبختي[٥]، أو خمس عشرة فرقة كما ينقل القمي[٦]، وهما من الاثنى عشرية. وممن عاصر أحداث الاختلاف، إذ هما من القرن الثالث

---

(١) المقالات والفرق ص١٠٢، فرق الشيعة ص٩٦ (وفيها ولم ير له أثر).

(٢) أصول الكافي: ١/ ١٨٨.

(٣) المصدر السابق: ١/ ١٧٩.

(٤) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٥) فرق الشيعة: ص٩٦، المفيد/ الفصول المختارة ص٢٥٨.

(٦) المقالات والفرق: ص١٠٢.

فمعلوماتهما مهمة في تصوير ما آل إليه أمر الشيعة بعد الحسن العسكري.

ومن بعدهما زادت الفرقة واتسع الاختلاف، حيث يذكر المسعودي الشيعي (المتوفى سنة ٣٤٦هـ) ما بلغه اختلاف شيعة الحسن بعد وفاته، وأنه وصل إلى عشرين فرقة[(١)] فما بالك بما بعده[(٢)].

وقد ذهبت هذه الفرق مذاهب شتى في أمر الإمامة، فمنهم من قال: «إن الحسن بن علي حي لم يمت، وإنما غاب وهو القائم، ولا يجوز أن يموت ولا ولد له ظاهر، لأن الأرض لا تخلو من إمام»[(٣)]. فوقفت هذه الفرقة على الحسن العسكري وقالت بمهديته وانتظاره كما هي العادة عند الشيعة بعد وفاة كل إمام تدعى إمامته، وذهبت فرقة أخرى إلى الإقرار بموته، ولكنها زعمت أنه حي بعد موته، ولكنه غائب وسيظهر[(٤)]، بينما فرق أخرى حاولت أن تمضي بالإمامة من الحسن إلى أخيه جعفر[(٥)]، وأخرى أبطلت إمامة الحسن بموته عقيماً»[(٦)]. أما الاثنا عشرية فقد ذهبت إلى الزعم بأن للحسن العسكري ولداً «كان قد أخفى (أي الحسن) مولده، وستر أمره لصعوبة الوقت وشدة طلب السلطان له... فلم يظهر ولده في حياته، ولاعرفه الجمهور بعد وفاته»[(٧)].

ويقابل ذلك اتجاه آخر يقول: «إن الحسن بن علي قد صحت وفاته كما صحت وفاة آبائه بتواطيء الأخبار التي لا يجوز تكذيب مثلها، وكثرة المشاهدين

---

(١) مروج الذهب: ١٩٠/٤، وانظر: الصواعق المحرقة ص١٦٨.

(٢) وعندي أن هذا الاختلاف لم يتوقف إلا بعد قيام السمري- كما سيأتي- بالغاء فكرة البابية واختراع فكرة النيابة العامة عن المهدي من جميع شيوخهم فاتفقوا حينئذ على دعوى غيبة المولود لاتفاقهم على قسمة الغنائم التي تجبى باسمه فيما بينهم باسم النيابة.

(٣) فرق الشيعة ص٩٦، المقالات والفرق ص١٠٦.

(٤) فرق الشيعة ص٩٧، المقالات والفرق ص١٠٧.

(٥) المقالات والفرق ص١١٠.

(٦) انظر: المقالات والفرق: ص١٠٩، فرق الشيعة ص١٠٠- ١٠١.

(٧) المفيد/ الإرشاد: ص٣٨٩.

لموته، وتواتر ذلك عن الولي له والعدو، وهذا ما لا يجب الارتياب فيه، وصح بمثل هذه الأسباب أنه لا ولد له، فلما صح عندنا الوجهان ثبت أنه لا إمام بعد الحسن بن علي، وأن الإمامة انقطعت.. كما جاز أن تنقطع النبوة بعد محمد، فكذلك جائز أن تنقطع الإمامة، لأن الرسالة والنبوة أعظم خطراً وأجل، والخلق إليها أحوج، والحجة بها ألزم، والعذر بها أقطع، لأن معها البراهين الظاهرة والأعلام الباهرة فقد انقطعت، فكذلك يجوز أن تنقطع الإمامة[1]..

وقطعت كذلك فرقة أخرى بموت الحسن بن علي وأنه لا خلف له، وقالت: إن الله سيبعث قائماً من آل محمد ممن قد مضى إن شاء بعث الحسن بن علي، وإن شاء بعث غيره ونحن الآن في زمن فترة انقطعت فيه الإمامة[2].

وهكذا تضاربت أقوالهم، واختلفت اتجاهاتهم، وتفرقوا شيعاً وأحزاباً كل حزب بما لديهم فرحون.. وبلغت الحيرة في تلك الفترة أن اختار بعضهم التوقف وقال: «نحن لا ندري ما نقول في ذلك وقد اشتبه علينا الأمر..»[3].

هذه بعض ملامح الخلاف الذي دب بين الشيعة بعد وفاة الحسن.

□ أسباب القول بالغيبة:

ولعل القاريء يعجب من ذلك الإصرار الشديد على القول بإمامة أحد من آل البيت حتى ينكرون موت من مات، أو يدعون أنه حى بعد موته، أو يخترعون ولداً لمن لا عقب له، وقليل منهم ثاب إلى رشده لما انكشف له الغطا بموت الإمام عقيماً فترك التحزب والتشيع وقال بانقطاع الإمامة، ورجع إلى شئون حياته. ولعل هذه الفئة هي التي تتشيع عن صدق، فلما تبين لها الأمر، وسقط القناع رجعت.

---

(١) المقالات والفرق ص١٠٧- ١٠٨، فرق الشيعة: ص١٠٥.

(٢) المقالات والفرق ص١٠٨، وانظر: فرق الشيعة: ص١٠٥.

(٣) المقالات والفرق ص١١٥- ١١٦، وانظر: فرق الشيعة ص١٠٨.

إن أهم سبب لهذا الإصرار يتبين من خلال اختلاف هذه الفرق ونزاعها فيما بينها للدفاع عن رأيها والفوز بأكثر قدر من الأتباع، حيث إن كل طائفة تنادي بمهدي لها وتكذب الأخرى، ومن خلال تلك الخصومة تتسرب الحقيقة لنستمع- مثلاً- إلى ما ترويه الاثنا عشرية- التي تقول بالغيبة والوقف على الابن المزعوم للحسن للعسكري- في كشف حقيقة دعوى الطائفة الأخرى التي تقول بالغيبة والوقف على موسى الكاظم تقول: «مات أبو إبراهيم (موسى الكاظم) وليس من قوامه[1] أحد إلا وعنده المال الكثير، وكان ذلك سبب وقفهم وجحدهم موته طمعاً في الأموال، كان عند زياد بن مروان القندي سبعون ألف دينار، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار...»[2].

وجاء عندهم روايات أخر بهذا المعنى[3] تكشف ما خفي.. وأن وراء دعوى غيبة الإمام وانتظار رجعته الرغبة في الاستئثار بالأموال، وأن هناك فئات منتفعة بدعوى التشيع تغرر بالسذج، وتأخذ أموالهم باسم أنهم نواب الإمام، فإذا ما توفي الإمام أنكروا موته لتبقى الأموال في أيديهم، ويستمر دفع الأموال إليهم باسم خمس الإمام الغائب. وهكذا تدور عمليات النهب والسلب.. والضحية هم أولئك السذج المغفلون الذين يدفعون أموالهم إلى من زعموا أنهم نواب الإمام في بلدان العالم الإسلامي. والذين استمرأوا هذه الغنيمة الباردة فظلوا يذكون في النفوس محبة آل البيت، واستشعار ظلم آل البيت، والحديث عن محن آل البيت، والمطالبة بحق آل البيت.. ليفرقوا الأمة، ويتخذوا من تلك الأموال وسيلة لتغذية جمعياتهم السرية التي تعمل على تقويض كيان الدولة الإسلامية.

ولعل من أسباب القول بالمهدية والغيبة أيضاً تطلع الشيعة إلى قيام كيان

---

(١) نوابه ووكلاؤه.

(٢) الغيبة للطوسي: ص٤٢- ٤٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ص٤٣ وما بعدها، ورجال الكشي/ الروايات رقم: ٧٥٩، ٨٧١، ٨٨٨، ٨٩٣.

سياسي لهم مستقل عن دولة الإسلام، وهذا ما نلمسه في اهتمامهم بمسألة الإمامة، ولما خابت آمالهم، وغلبوا على أمرهم وانقلبوا صاغرين هربوا من الواقع إلى الآمال والأحلام كمهرب نفسي ينقذون به أنفسهم من الإحباط وشيعتهم من اليأس، وأخذوا يبثون الرجاء والأمل في نفوس أصحابهم، ويمنونهم بأن الأمر سيكون في النهاية لهم. ولذلك فإن القول بالمهدية والغيبة ينشط دعاته بعد وفاة كل إمام لمواجهة عوامل اليأس وفقدان الأمل، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب المادية.

كما أن التشيع كان مهوى قلوب أصحاب النحل والأهواء والمذاهب المتطرفة لأنهم يجدون من خلاله الجو المناسب لتحقيق أهدافهم، والعودة إلى معتقداتهم.

فانضم إلى ركب التشيع أصناف من أصحاب هذه الاتجاهات الغالية.. وكان هذا «الخليط» يشطح «بالشيعة» نحو معتقداته الموروثة، ولاسيما بعد أن عزلت الشيعة نفسها عن أصول الأمة، وإجماعها.

ولهذا فإن مسألة المهدية والغيبة حسب الاعتقاد الشيعي لها جذورها في بعض الديانات والنحل، مما لايستبعد معه أن لأتباع تلك الديانات دوراً في تأسيس هذه الفكرة في أذهان الشيعة.

ويميل بعض المستشرقين أنها ذات أصل يهودي، لأن اليهود يعتقدون بأن إيليا رفع إلى السماء وسيعود في آخر الزمان، ولذلك فإن إيليا هو- حسب رأيهم- النموذج الأول لأئمة الشيعة المختفين الغائبين[1].

وفي نظري أن هذا لا يكفي لإظهار الأثر اليهودي، لأن في الإسلام أن عيسى رفع إلى السماء وسيعود في آخر الزمان، فليست هذه الفكرة التي عرضوها غريبة على الأصول الإسلامية، ولكن لأن المستشرقين ينكرون مسألة المهدية أصلاً قالوا هذا القول. إنما يبرز إيضاح الأثر اليهودي أكثر من أوجه أخرى هي أن نظرية الغيبة ترجع في أصولها إلى ابن سبأ وهو حبر من أحبار اليهود.

---

(١) جولد سيهر/ العقيدة والشريعة: ص١٩٢.

كذلك ما صرح به بعض شعراء الشيعة من أن فكرة المهدية مستمدة من أخبار كعب الأحبار الذي كان على دين اليهودية قبل إسلامه، ويبدو ذلك بوضوح فيما قاله شاعر الكيسانية كثير عزه في ابن الحنفية:

هو المهدي خبرناه كعب .. أخو الأحبار في الحقب الخوالي[1]

ويقول فان فلوتن: «وأما نحن معاشر الغربيين فقد استرعت عقيدة المهدي المنتظر بوجه خاص أنظار المستشرقين منا»[2]. ثم يربط هذه العقيدة بالإسرائيليات ويردها إلى أصول يهودية ونصرانية، لأنه يرى أنها تدخل تحت نطاق التنبؤ ببعض الأشخاص والحوادث المعينة، وهو التنبؤ الذي أفاضت فيه كتب إسرائيلية لم تكن معروفة عند العرب في بادي الأمر، وإنما وصلت إليهم عن طريق اليهود والمسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام[3].

ويبدو أن ربطه هذه العقيدة باليهودية والنصرانية لمجرد أنها تدخل في نطاق الأخبار بالمغيبات الذي لايعرفه العرب كما يقول هو ربط ضعيف، ذلك أن من معجزات رسول الإسلام العربي الهاشمي الإخبار ببعض المغيبات لكن هؤلاء يحللون هذه المسائل وفق، عقليتهم الكافرة، واتجاههم المنكر لنبوة محمد ﷺ.

وأرجح في هذه المسألة أن عقيدة الاثنى عشرية في المهدية والغيبة ترجع إلى أصول مجوسية، فالشيعة أكثرهم من الفرس، والفرس من أديانهم المجوسية، والمجوس تدعي أن لهم منتظراً حياً باقياً مهدياً من ولد بشتاسف ابن بهراسبف يقال له: أبشاوثن، وأنه في حصن عظيم[4] من خراسان والصين[5].

وهذا مطابق لجوهر المذهب الاثنى عشري.

---

(١) ديوان كثير عزة: ١/ ٢٧٥.

(٢) السيادة العربية والإسرائيليات ص ١١٠.

(٣) المصدر السابق ص١١٢.

(٤) لعلها «بين».

(٥) تثبيت دلائل النبوة: ١/ ١٧٩.

☐ واضع مبدأ الغيبة عند الاثنى عشرية:

إذا كان ابن سبأ هو الذي وضع عقيدة النص على علي بالإمامة– كما تذكره كتب الفرق عند الشيعة وغيرها– فإن هناك ابن سبأ آخر هو الذي وضع البديل «لفكرة الإمامة» بعد انتهائها حسيّاً بانقطاع نسل الحسن، أو أنه واحد من مجموعة وضعت هذه الفكرة، لكنه هو الوجه البارز لهذه الدعوى. هذا الرجل يدعى عثمان بن سعيد العمري[1]، وقد قام بدوره في منتهى السرية حيث «كان يتجر في السمن تغطية على الأمر»، وكان يتلقى الأموال التي تؤخذ من الأتباع باسم الزكاة والخمس وحق أهل البيت فيضعها «في جراب السمن وزقاقة.. تقية وخوفاً»[2]. وقد زعم– في دعواه– أن للحسن ولداً قد اختفى وعمره أربع سنوات[3]، وزعم أنه لا يلتقي به أحد سواه فهو السفير بينه وبين الشيعة يستلم أموالهم ويتلقى أسئلتهم ومشكلاتهم ليوصلها للإمام الغائب.

ومن الغريب أن الشيعة تزعم أنها لا تقبل إلا قول معصوم حتى ترفض الإجماع بدون المعصوم، وها هي تقبل في أهم عقائدها دعوى رجل واحد غير معصوم وقد ادعى مثل دعواه آخرون، كل يزعم أنه الباب للغائب وكان النزاع بينهما على أشده، وكل واحد منهم يخرج توقيعاً يزعم أنه صدر عن الغائب المنتظر يتضمن لعن الآخر وتكذيبه، وقد جاء على ذكر أسمائهم الطوسي في مبحث

---

(1) ويرى الأستاذ محب الدين الخطيب أن مؤسس فكرة الغيبة هو محمد بن نصير من موالي بني نمير (الخطوط العريضة ص٣٧) وقد ورد في كتب الاثنى عشرية أنه ممن ادعى البابية للغائب، وقد سبقه في ذلك رجل آخر يدعي الشريعي، وتلاه آخرون ادعو كدعواه. (انظر: الغيبة للطوسي: ص٢٤٤).

(2) الغيبة للطوسي ص٢١٤– ٢١٥، محمد الصدر/ تاريخ الغيبة الصغرى: ص٣٩٦-٣٩٧.

(3) انظر: الغيبة للطوسي ص٢٥٨، وقد اختلفوا في عمره حينما غاب لاختلاف رواياتهم في ذلك– كما سيأتي– قال المجلسي: أكثر الروايات على أنه ابن أقل من خمس سنين بأشهر أو بسنة وأشهر، (بحار الأنوار: ٢٥/ ١٢٣).

بعنوان: «ذكر المذمومين الذين ادعوا البابية لعنهم الله»[1].

ولعثمان بن سعيد- كما تنقل كتب الشيعة- وكلاء في معظم الديار الإسلامية يدعون لإمامة هذا المعدوم والقول ببابية عثمان بن سعيد. وقد جاء على ذكر هؤلاء الوكلاء ابن بابويه القمي، وهو أجمع نص لأسمائهم، كما يذكر محمد باقر الصدر[2]. وهناك وكلاء آخرون غير مرضيين من عثمان بن سعيد ومن يشايعه، وقد ذكر منهم الطوسي سبعة في مبحث بعنوان «ذكر المذمومين من وكلاء الأئمة»[3].

والفرق عندهم بين الباب والوكيل: أن الباب يلتقي بالإمام الغائب، والوكيل يلتقي بالباب ولا يرى الإمام، ويكون الواسطة بين الشيعة والباب[4].

ولما توفي عثمان بن سعيد الباب الأول المعتمد عند الاثنى عشرية، عين من بعده ابنه محمداً ولكن خالفه في ذلك طائفة منهم، فلم ترتض بابية ابنه، ونشأ نزاع بينهم ولعن بعضهم بعضاً.

فهذا أحد المخالفين ويدعى أحمد بن هلال الكرخي لما قيل له «ألا تقبل أمر أبي جعفر محمد بن عثمان وترجع إليه، وقد نص عليه الإمام المفترض الطاعة[5]؟ فقال لهم: لم أسمعه ينص عليه بالوكالة، ولست أنكر أباه- يعني عثمان بن سعيد- فأما أن أقطع أن أبا جعفر وكيل[6] صاحب الزمان فلا أجسر عليه. فقالوا: قد سمعه غيرك، فقال: أنتم وما سمعتم.. فلعنوه وتبرؤوا منه[7].

---

(١) الغيبة: ص٢٤٤.

(٢) تاريخ الغيبة الصغرى ص٦٠.

(٣) الغيبة للطوسي ص٢١٣- ٢١٤.

(٤) انظر: الصدر/ تاريخ الغيبة الصغرى ص٦٠٩.

(٥) يعنون إمامهم المنتظر، لأنهم يعتبرون قول الباب الأول هو قول الإمام، لأنه بابه وسفيره الوحيد فاعتبروا تعيين عثمان بن سعيد لابنه نصاً مقدساً من الإمام يلعن مخالفه.

(٦) يلاحظ أنه سماه وكيلاً مع أن الاثنى عشرية تسميه بالباب، وتفرق بين الوكيل والباب.

(٧) الغيبة للطوسي ص٢٤٥.

وتكشف بعض أوراقهم سبب هذا التنازع بينهم، يذكر الطوسي- مثلاً- عن رجل يدعى محمد بن علي بن بلال بأنه رفض بابية محمد بن عثمان العمري وأنه جرى بينه وبين العمري قصة معروفة- كما يقول- حيث تمسك الأول «بالأموال التي كانت عنده للإمام، وامتنع من تسليمها وادعى أنه الوكيل حتى تبرأت منه الجماعة ولعنوه»[1].

فأنت تلاحظ أنه شارك عثمان بن سعيد في الوكالة، فلما توفي استأثر بالمال..

فهو تزاحم وتكالب على البابية والوكالة من أجل جمع الأموال.. وإلا لو كان هناك «إمام» غائب، يسير أمر شيعته عن طريق الأبواب لما صارت الأموال إلى هذا الرجل المحتال، ولما كان محل ثقة الإمام صاحب الزمان، لأن الإمام عندهم يعلم ما كان وما يكون.. فلماذا لم يصدر أمره من البداية في التحذير من التعامل معه حتى لا يأخذ أموال الناس.. لكن الحقيقة أنه لا إمام غائب بل عصابات تأكل أموال الناس بالباطل باسم التشيع والتدين، وأن نزاعها كان لأجل ذلك.

ثم توفى محمد بن عثمان بن سعيد[2] (ت٣٠٤ أو ٣٠٥هـ) بعد أن تولى البابية «نحواً من خمسين سنة[3] يحمل الناس إليه أموالهم، ويخرج إليهم التوقيعات بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن عليه السلام إليهم بالمهمات في أمر الدين والدنيا وفيما يسألونه من المسائل بالأجوبة العجيبة»[4].

وتولى بعده رجل يدعى أبا القاسم الحسين بن روح، وقد كان كما تذكر رواياتهم يقوم بمهمة البابية في آخر حياة محمد بن عثمان حيث كان يحيل إليه استلام الأموال التي يأتي بها الأشياع، ولذلك قال رجل يدعى (محمد بن علي الأسود)

---

(١) نفس الموضع من المصدر السابق.
(٢) انظر عنه: الغيبة للطوسي: ص٢٢٣، رجال الحلي ص١٤٩.
(٣) الغيبة للطوسي: ص٢٢٣، رجال الحلي: ص١٤٩.
(٤) الغيبة للطوسي: ص٢٢٣.

كنت أحمل الأموال التي تحصل في باب الوقف إلى أبي جعفر محمد بن عثمان العمري فيقبضها مني فحملت إليه شيئاً من الأموال في آخر أيامه قبل موته بسنتين أو ثلاث سنين، فأمر بتسليمه إلى أبي القاسم الروحي فكنت أطالبه بالقبوض، فشكا ذلك إلى أبي جعفر (محمد بن عثمان) فأمرني ألا أطالبه بالقبوض، وقال: كل ما وصل إلى أبي القاسم فقد وصل إليّ، فكنت أحمل بعد ذلك الأموال إليه ولا أطالبه بالقبوض[1].

ولما تردد أحدهم في تسليم أمواله إلى أبي القاسم بن روح غضب منه الباب محمد بن عثمان وقال له: لم لم تمتثل ما قلته لك؟ ولكن الرجل حاول أن يلاطفه ويهدىء من غضبه خشية أن يخرج له توقيعاً بلعنه والبراءة منه كعادة[2] الأبواب فيمن يرفض دفع الأموال إليهم، فقال له متلطفا: «لم أجسر على ما رسمته لي» إلا أن الباب أجابه وهو غاضب وقال له: «قم كما أقول لك» يقول الرجل: «فلم يكن عندي غير المبادرة، فصرت إلى أبي القاسم بن روح وهو في دار ضيقة فعرّفته ما جرى فسر به وشكر الله عز وجل ودفعت إليه الدنانير، وما زلت أحمل إليه ما يحصل في يدي بعد ذلك من الدنانير»[3].

فأنت تلاحظ ما تحيط به الرموز الشيعية نفسها من صفة القداسة، وما تضفي به على قولها من العصمة ووجوب الطاعة المطلقة، وإلا فاللعن والطرد من رحمة الله.

كما تلاحظ بأن لغة المال هي اللغة السائدة في التوقيعات المنسوبة للمنتظر وعلى ألسنة الأبواب والوكلاء.

وكان اختيار أبي القاسم لأنه أحفظ لسر المكان الذي يقيم فيه الغائب،

---

(١) المصدر السابق ص٢٢٥- ٢٢٦.

(٢) وهي كصكوك الحرمان عند النصارى.

(٣) الغيبة للطوسي ص٢٢٤.

حيث إن اختيار الباب يتم من قبل الدوائر الشيعية حسب مواصفات خاصة لعل من أبرزها حفظ السر، وعدم الظهور والشهرة، يدل على ذلك ماجاء في الغيبــة للطوسي «أن سهلاً النوبختي سئل فقيل له: كيف صار هذا الأمر إلى الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح دونك؟ فقال: هم أعلم وما اختاروه[1]، ولكن أنا رجل ألقى الخصوم وأناظرهم، ولو علمت بمكانه[2] كما علم أبو القاسم وضغطتني الحجـة على مكانه لعلى كنت أدل على مكانه، وأبو القاسم فلو كانت الحـجة[3] تحت ذيله وقرض بالمقاريض ماكشف الذيل عنه»[4]

ورغم ذلك فقد أثار تعيين أبى القاسم بن روح نزاعاً كبيراً بين الخلايا السرية، فانفصل عدد من رؤسائهم وادعوا البابية لأنفسهم.. وكثر التلاعن بينهم.

وقد اضطر بعضهم لأن يكشف حقيقة دعوى البابية تلك بسبب أنه لم ينجح في اقتناص مجموعة أكبر من الأتباع، ومن هؤلاء محمد بن على الشلمغاني المقتول سنة (٣٢٣هـ)[5] وهو ممن ادعى النيابة عن مهدي الروافض، ونافس أبا القاسم بن روح عليها، وفضح أمرهم فقال: «ما دخلنا مع أبي القاسم الحسين ابن روح إلا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه، لقد كنا نتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف»[6].

ويعقب على ذلك أحمد الكسروي الإيراني (الشيعى الأصل) «لقد صدق

---

(١) لاحظ أنه عزا الاختيار- فيما يظهر- إلى شيوخ الشيعة، وهم يزعمون أن ذلك إلى الإمام الغائب.

(٢) أي مكان المهدي الغائب لأنه لا يعلم بمكانه سوى الباب.

(٣) يعني القاسم المنتظر الغائب.

(٤) الغيبة: ص٢٤٠.

(٥) انظر عنه: الغيبة للطوسي ص٢٤٨، البداية والنهاية لابن كثير: ١١/ ١٧٩، الكامل: ٨/٢٩٠.

(٦) الغيبة للطوسي: ص٢٤١.

فيما قال فإن التخاصم لم يكن إلا لأجل الأموال، كان الرجل يجمع المال ويطمع فيه فيدعي البابية لكيلا يسلمه إلى آخر[1].

ثم ما لبث ابن روح أن توفي سنة (٣٢٦هـ) فانتقلت البابية بوصية منه إلى رجل رابع يدعى: أبا الحسن علي بن محمد السمري[2]. والذي تولى منصب البابية وكان قد انقضى على غيبة الإمام قرابة سبعين عاماً لم يتحقق فيها أمل الشيعة في رجعته رغم انتظارهم إياه وتلهفهم عليه.

وقد تخلفت وعود الشيعة بالظهور للغائب المستور، وساد الشك الأوساط الشيعية، وبدأت تتكشف حقيقة الأمر بعد النزاع الحاد الذي وقع بين أدعياء البابية، ولذلك اختفى نشاط الباب تماماً، فلا تجد له في كتب الشيعة مثل ما تجد لأسلافه من الرقاع والتوقيعات التي ينسبونها للغائب المنتظر. وقد اعترف بذلك بعض الشيعة وإن حاول أن يتستر على تلك الأسباب فيعزو الأمر إلى كثرة الضغوط على الشيعة[3].

وقد استمر السمري في منصبه (الشكلي) ثلاث سنوات[4] وربما أدركته «الخيبة وشعر بتفاهة منصبه كوكيل معتمد للإمام الغائب[5] فلما قيل له وهو على فراش الموت» من وصيك من بعدك؟ قال: لله أمر هو بالغه»[6]. وهكذا انتهت دعوى الصلة المباشرة بالغائب، لأن أوراقها انكشفت بسبب التنافس عليها.

ووصلت دعوى الغيبة إلى طريق مسدود، إذ لم تنجح فكرة البابية الخاصة،

---

(١) التشيع والشيعة ص٣٣.

(٢) انظر: الغيبة للطوسي: ص٢٤٤.

(٣) محمد باقر الصدر/ تاريخ الغيبة الصغرى: ص٤١٤.

(٤) لأنه توفي سنة (٣٢٩هـ) انظر: الغيبة للطوسي ص٢٤٣، تاريخ الغيبة الصغرى للصدر ص٤١٣.

(٥) رونلدسن/ عقيدة الشيعة ص٢٥٧.

(٦) الغيبة للطوسي: ص٢٤٢.

ولكن أخرج شيوخ الشيعة توقيعاً منسوباً للسمري عن المنتظر يعلن فيه انقطاع البابية المباشرة، واختراع مبدأ النيابة العامة التي يشترك فيها شيوخ الشيعة- كما سيأتي-.

وبعد هذا التغيير خرجت قضية غيبة المهدي من طريقها المسدود، واختفت ظواهر النزاع على منصب البابية واقتسمت الغنيمة بين الجميع بالسوية وقررت عقيدة النيابة والتي سنتحدث عنها بعد استعراضنا لقضية المهدي عند الشيعة..

هؤلاء الأبواب الأربعة: عثمان بن سعيد، وابنه، وابن روح، والسمري، هم المؤسسون لقضية الغيبة والمهدية،أو هم الوجوه البارزة التي رسمت نظرية المهدي عند الاثنى عشرية وتسمى فترة عملهم بالبابية: «الغيبة الصغرى» والتي استمرت سبعين سنة أو تزيد[1].

وسنتناول نظرية المهدية والغيبة كما جاءت في كتب الاثنى عشرية، ونتعرف على مضامينها، حيث أصبحت اليوم هي أساس المذهب الشيعي.

* * *

---

(١) يقول شيخهم وآيتهم جعفر النجفي أن الغيبة الصغرى استمرت ٧٤ سنة (انظر: كشف الغطا ص١٣) ويبدو أن هذا التحديد غير متفق عليه بينهم، ففي تنقيح المقال للمامقاني رد- فيما يظهر- لهذا التحديد حيث قال: «وما قيل إن مدة الغيبة أربع وسبعون سنة اشتباه بلا شبهة، إلا أن يحسبها من سنة الولادة (أي ولادة منتظرهم المزعومة) ثم ذكر أن مدتها ثمان أو تسع وستون سنة إلا شهراً (تنقيح المقال: ١/١٨٩) بينما يذكر الصدر أن مدتها سبعون سنة (انظر: تاريخ الغيبة الصغرى ص٣٤٥).

□ الخطوط العامة لقصة المهدية عند الاثنى عشرية □

قصة المهدى في كتب الشيعة قصة غريبة نسج الخيال خيوطها وبلغ مداه في صياغة أحداثها، وتحولت إلى أسطورة كبرى لا تجد إلى العقل منفذاً، ولا في الفطر السليمة قبولا حتى أنكرتها أكثر الفرق الشيعية التي عاصرت ولادتها[1]. ولنعرض لخطوطها العامة بدءاً من اختيار الحسن لأم المهدي المزعوم، إلى ولادة المهدي، واختفائه، ثم عودته، وسيرته..

أما اقتران الحسن بأم المهدي فقد صاغت كتب الشيعة أحداثه بما يشبه قصص ألف ليلة وليلة فاختيار الحسن العسكري للجارية التي ينسبون لها الولد قد تم- كما تصوره كتب الشيعة- عن دراية بالغيب المستور فهو يبعث خادمه لسوق بيع الجواري، ويعطيه أوصاف الجارية، ونوع لباسها، والكلام الذي ستنطق به أثناء بيعها، وما يحدث أثناء المساومة، ويرسل معه كتاباً لها بالرومية ما إن تنظر إليه حتى تبكى بكاءاً شديداً وتتمسح به، وحينما يعجب الخادم من كل ذلك تكشف له عن هويتها وأنها مليكة بنت يوشع بن قيصر ملك الروم. وتسرد له قصة حياتها، ووقوف الكوارث أمام زواجها من خطابها، وأنها رأت في منامها أن رسول الله ﷺ جاء يخطبها من المسيح وقال له: «ياروح الله جئتك خاطباً من وصيك شمعون فتاته مليكة لابني هذا وأومأ بيده إلى أبي محمد» (الحسن العسكري). ثم تتابع الرؤى عليها حتى تزورها في المنام أم الحسن العسكرى، ومعها مريم بنت عمران، وألف وصيفة من وصائف الجنان فتقول لها مريم هذه سيدة النساء[2] أم زوجك أبي محمد عليه السلام فتتعلق بها أم المهدي وتبكي وتشكو

---

(١) انظر: ص٨٢٨- ٨٣٠ من هذه الرسالة.

(٢) لاحظ إطلاق هذا اللقب على أم الحسن العسكري فهل هي أفضل من فاطمة...

إليها امتناع الحسن العسكري من زيارتها، لكن أم الحسن قالت لها: إن ابني محمد لا يزورك وأنت مشركة بالله»[1]. ثم تمضي أحداث القصة حتى تسلم بتأثير هذه المنامات، فتبدأ زيارات الحسن العسكري لها في الأحلام.

ثم تذكر قصة وقوعها في أسر المسلمين، واختيارها لاسم «نرجس» إخفاءاً لحقيقتها، ثم طلبها من مالكها ألا يبعها إلا لمن ترضاه وهو الذي يحمل المواصفات التي أوحي إليها بها في المنام، ثم تلتقي بعد ذلك بالحسن ولاتجد غرابة في لقائه لأنها تعرفه وتتصل به قبل ذلك من خلال الرؤى والأحلام، فيزف لها البشرى بولد يملك الدنيا شرقاً وغرباً ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً[2].

أما حملها بالمهدي فأغرب وأعجب، إذ لم يظهر عليها أثر الحمل مع أن حكيمة بنت محمد[3]- كما يقولون- حاولت التثبت من حملها فوثبت إليها- كما تزعم رواياتهم- فقلبتها ظهراً لبطن فلم تر فيها أثراً للحمل وعادت إلى الحسن وأخبرته، لكنه أكد لها وجود الحمل وقال لها: «إذا كان وقت الفجر يظهر لك الحبل»[4]. والأغرب من ذلك أن أم الولد نفسها حتى ليلة ولادتها لم تعلم بأمر حملها حتى قالت لحكيمة «يامولاتي ما أرى بي شيئاً من هذا»[5].

ويبدو أن نفي ظهور أثر الحمل عليها هي حيلة أو محاولة للتخلص مما ثبت حتى لدى الشيعة من قيام جعفر (أخي الحسن العسكري) بحبس نساء الحسن وإمائه- بعد وفاة الحسن- لاستبرائهن حتى ثبت. للقاضي والسلطان براءة أرحامهن من الحمل، وتم بعد ذلك قسمة ميراث الحسن[6].

---

(١) أبو محمد لايزورها وهي مشركة، وسيدة النساء، ومريم، ووصائف الجنة يزرنها وهي مشركة.

(٢) انظر: ابن بابويه/ اكمال الدين ص٣٩٥- ٤٠٠ (باب ماروي في نرجس أم القائم).

(٣) حكيمة بنت محمد بن علي بن موسى بن جعفر الصادق.

(٤) اكمال الدين: ص٤٠٤.

(٥) المصدر السابق ص٤٠٤.

(٦) انظر: الغيبة للطوسي: ص٧٤.

وهذه الرواية التي تنفي تبين أمارات الحمل حتى لأم الوليد تثبت في آخرها ما ينقض هذا الزعم وهو أن المولود كان يتكلم وهو في بطن أمه حتى قالت حكيمة «فأجابني الجنين من بطنها يقرأ مثل ما أقرأ وسلم علي»[1]، وكذلك يروي الطوسي عن حكيمة نفسها أنها قالت حينما استدعاها الحسن إلى بيته للإشراف على ولادة المهدي من جاريته فقالت: «جعلت فداك ياسيدي الخلف ممن هو؟ قال: من سوسن- تقول- فأدرت نظرى فيهن فلم أر جارية عليها أثر غير سوسن..»[2] فهي في هذه الرواية تدرك حملها بمجرد النظر إليها، وفي رواية ابن بابويه تقلبها ظهراً لبطن فلا تجد أثراً، وهي هنا تسميها سوسن، وهناك تسميها نرجس، كما تسمى في بعض رواياتهم بأسماء أخرى[3]. وكل يضع كما يشاء، وكتب الاثنى عشرية تستوعب الجميع.

وحينما ولد «سقط.. من بطن أمه جاثياً على ركبتيه، رافعاً سبابتيه إلى السماء ثم عطس فقال: الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله، زعمت الظلمة أن حجة الله داحضة لو أذن لنا في الكلام لزال الشك»[4]. وفي رواية أخرى أنه سقط ساجداً لله وهو يتشهد، ويدعو بقوله «اللهم أنجز لي ما وعدتنى...»[5]. ثم عرج بهذا المولود إلى السماء بواسطة طيور خضر، وحينما تبكي الأم نرجس خوفاً على ولدها يجيبها الحسن بقوله «سيعاد إليك كما رد موسى إلى أمه»[6].

أما نموه فهو مخالف تماماً لسنة الله في خلقه، وخارج عن النواميس الطبيعية التي يخضع لها الكائن الحي بأمر الله يصور ذلك الخبر المروي على لسان حكيمة

---

(١) إكمال الدين: ص٤٠٤.

(٢) الغيبة ص١٤١.

(٣) تسمى ريحانة، وصقيل (إكمال الدين ص٤٠٨).

(٤) المصدر السابق: ص٤٠٦، وانظر: الغيبة للطوسي: ص١٤٧.

(٥) إكمال الدين ص٤٠٤- ٤٠٥.

(٦) المصدر السابق ص٤٠٥.

بنت محمد، حيث تقول: «لما كان بعد أربعين يوماً[1] دخلت على أبي محمد عليه السلام فإذا مولانا الصاحب يمشي في الدار فلم أر وجهاً أحسن من وجهه، ولا لغة أفصح من لغته، فقال أبو محمد عليه السلام هذا المولود الكريم على الله عز وجل، فقلت: سيدى أرى من أمره ما أرى وله أربعون يوماً، فتبسم وقال: ياعمتي أما علمت أنا معاشر الأئمة ننشأ في اليوم ماينشأ غيرنا في السنة[2]..

وفي رواية القمي «إن الصبي منا إذا كان أتى عليه شهر كان كمن أتى عليه سنة، وإن الصبي منا يتكلم في بطن أمه ويقرأ القرآن، ويعبد ربه عز وجل عند الرضاع تطيعه[3] الملائكة وتنزل إليه صباحاً ومساءاً»[4].

ولكن هذا المولود الذي يحمل كل هذه الظواهر الخارقة لايعلم به أحد ولايرى له أثر، فما فائدة إجراء هذه الخوراق إذن؟

ثم ما لبث أن غاب ولم يعلم بأمره، ولاغيبته أحد إلا «حكيمة» والتي تقول- كما تنسب إليها الرواية- إن الحسن أمرها ألا تفشي هذا الخبر في أمر هذا المولود حتى ترى اختلاف شيعته بعد وفاته، حيث قال- الحسن- «فإذا غيب الله شخصي وتوفاني ورايت شيعتي قد اختلفوا فأخبري الثقات منهم فإن ولي الله يغيبه الله عن خلقه ويحجبه عن عباده فلا يراه أحد حتى يقدم له جبرائيل عليه السلام فرسه ليقضي الله أمراً كان مفعولاً»[5].

فمسألة المهدي وغيبته تسربت إلى الشيعة عن طريق حكيمة كما تقوله رواية شيخ الطائفة، وما أدري كيف يقبل الشيعة قول امرأة واحدة غير معصومة في أصل المذهب، وهم الذين يردون إجماع الأمة بأسرها إذا لم يكن المعصوم فيهم

---

(١) يعني من مولده.

(٢) الغيبة للطوسي ص١٤٤.

(٣) كذا في الأصل المنقول عنه ولعلها «تطعمه».

(٤) إكمال الدين: ص٤٠٥.

(٥) الغيبة للطوسي ص١٤٢.

ولو في مسألة فرعية .

وتلاحظ أن إمامهم يأمر بحجب أمر المهدي وغيبته إلا عن الثقات من شيعته مع أن من لم يعرف الإمام- عندهم- فإنما يعرف ويعبد غير الله[1]، وإن مات على هذه الحالة مات ميتة كفر ونفاق[2].

أما وقت غيبة المهدي فإن روايات الشيعة تتضارب في تحديده. فيروي الطوسي أن حكيمة قالت: «... فلما كان بعد ثلاث (من مولده) اشتقت إلى ولي الله فصرت إليهم فبدأت بالحجرة التي كانت سوسن فيها، فلم أر أثراً ولاسمعت ذكراً فكرهت أن أسأل فدخلت على أبي محمد عليه السلام فاستحيت أن أبدأ بالسؤال فبدأني فقال: هو ياعمة في كنف الله وحرزه وستره وغيبه حتى يأذن الله له»[3]. وفي رواية ثانية أن حكيمة فقدته بعد سبعة أيام[4]، وفي رواية ثالثة: أنها رأته بعد أربعين يوماً يمشي في الدار ثم فقدته بعد ذلك[5]، وفي رواية أخرى أن حكيمة كانت تختلف إلى دار العسكري، تزوره كل أربعين يوماً، وقبل وفاته بأيام قلائل- كان عمر المهدي آنذاك خمس سنوات على الأكثر[6]- زارت دار العسكري كعادتها، تقول- فـ «رأيته رجلاً فلم أعرفه فقلت لابن أخي عليه السلام من هذا الذي تأمرني أن أجلس بين يديه؟ فقال لي: هذا ابن نرجس هذا خليفتي من بعدي وعن قليل تفقدوني فاسمعى له وأطيعي»[7].

وهكذا غاب المهدي و لم يعلم بأمره أحد سوى حكيمة التي أودعت خبره ثقات الشيعة- كما تقول رواياتهم-.

---

(١) أصول الكافي: ١/ ١٨١.

(٢) المصدر السابق: ١/ ١٨٤.

(٣) الغيبة للطوسي: ص١٤٢.

(٤) المصدر السابق: ص١٤٢.

(٥) السابق: ص١٤٤.

(٦) لأن مولده كما تقول رواياتهم في سنة ٢٥٥ أو ٢٥٦، ووفاة العسكري سنة ٢٦٠هـ.

(٧) إكمال الدين: ص٤٠٥- ٤٠٦.

أما مكان الغيبة فإنه كان موضع السرية والكتمان، ولما تناهى إلى شيعته خبر الغيبة المزعومة حاولوا التعرف على مكانه إلا أن الباب الذى يدعى الصلة به رفض البوح بشيء من ذلك وأخرج «توقيعاً» سرياً ينسبه للمهدي يقول فيه: «... إن عرفوا المكان دلوا عليه»[1] فهذا النص يشير إلى أنه في مكان معين، وفي مخبأ سرى لايعرفه إلا الباب، وأن سبب كتمان مكان غيبته عن شيعته هو خوفه من إخبارهم للغير بمكانه.

ولكن دلت بعض روايات الكافي على البلد الذي يختفي فيه، حيث قالت: «لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولابد له في غيبته من عزلة، ونعم المنزل طيبة[2].

فهي تشير إلى أنه يختبيء بالمدينة المنورة، لأن طيبة من أسمائها[3]، ولما قال أحدهم للحسن العسكري إن حدث بك حدث فأين أسأل عنه، قال: بالمدينة[4].

بينما يروي الطوسي في الغيبة أنه مقيم بجبل يدعى رضوى، حيث يقول في روايته: «.. عن عبد الأعلى مولى آل سام قال خرجت مع أبي عبد الله عليه السلام فلما نزلنا الروحاء[5] نظر إلى جبلها مطلاً عليها، فقال لي: ترى هذا الجبل؟ هذا جبل يدعى رضوى[6] من جبال فارس أحبنا فنقله الله إلينا، أما إن فيه كل شجرة مطعم، ونعم أمان للخائف مرتين، أما إن لصاحب هذا الأمر فيه غيبتين

---

(١) أصول الكافي: ١/ ٣٣٣.

(٢) المصدر السابق: ١/٣٤٠، الغيبة للنعماني ص١٢٥، بحار الأنوار: ٥٢/ ١٥٣.

(٣) انظر: معجم ما استعجم: ٢/٩٠٠.

(٤) أصول الكافي: ١/ ٣٢٨، وقال المازندراني في شرح الكافي: يحتمل أن يراد بالمدينة سر من رأى (شرح جامع: ٦/ ٢٠٨) وهذا الاحتمال قد لايرد في الرواية التي قبلها.

(٥) **الروحاء**: بفتح أوله، ممدود: قرية جامعة لمزينة، بينها وبين المدينة أحد وأربعون ميلاً. (معجم ما استعجم: ٦٨١/١).

(٦) **رضوى**: وهو جبل بالمدينة فيه أشجار ومياه كثيرة وهو الجبل الذي يزعم الكيسانية أن محمد بن الحنفية به مقيم حي يرزق (معجم البلدان: ٥١/٣).

واحدة قصيرة والأخرى طويلة»[1].

وتذكر روايات أخرى أنه يختفي في بعض وديان مكه، فقد جاء في تفسير العياشي وغيره أن أبا جعفر قال «يكون لصاحب هذا الأمر غيبة في بعض هذه الشعاب- ثم أومأ بيده إلى ناحية ذي طوى[2]-...»[3].

غير أن أحاديثهم في الأدعية والزيارة لمقامات الأئمة تلوح إلى أنه مقيم بسرداب سامراء[4]، ولذلك جاء فيها «ثم ائت سرداب الغيبة وقف بين البابين، ماسكاً جانب الباب بيدك، ثم تنحنح كالمستأذن، وسم وانزل، وعليك السكينة والوقار، وصل ركعتين في عرصة السرداب وقل... اللهم طال الانتظار وشمت بنا الفجار، وصعب علينا الانتصار، اللهم أرنا وجه وليك الميمون، في حياتنا وبعد المنون، اللهم إني أدين لك بالرجعة، بين يدي صاحب هذه البقعة، الغوث الغوث الغوث ياصاحب الزمان، قطعت في وصلتك الخلاف، وهجرت لزيارتك الأوطان، وأخفيت أمري عن أهل البلدان لتكون شفيعاً عند ربك وربي...

يامولاي يابن الحسن بن عليّ جئتك زائراً لك»[5].

وتشير بعض أخبارهم إلى أن معه في غيبته ثلاثين من أوليائه يؤنسونه في وحدته «وما بثلاثين من وحشة»[6].

---

(١) الغيبة: ص١٠٣.

(٢) **ذي طوي**: بفتح أوله، مقصور منون، على وزن فعل: واد بمكة.
(انظر: معجم ما استعجم: ٢/ ٨٩٦).

(٣) تفسير العياشي: ٢/٥٦، البرهان: ٢/٨١- ٨٢، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٤١.

(٤) قال ياقوت: سامراء بلد على دجلة فوق بغداد بثلاثين فرسخاً يقال لها: سر من رأى فخففها الناس وقالوا: سامراء، وفيها السرداب المعروف في جامعها الذي تزعم الشيعة أن مهديهم يخرج منه (معجم البلدان ٣/ ١٧٣).

(٥) علي بن طاووس/ مصباح الزائر ص٢٢٩، محمد المشهدي/ المزار الكبير: ص٢١٦، المجلسي/ بحار الأنوار: ١٠٢/١٠٢- ١٠٣، الشيرازي/ كلمة المهدي ص٤٧١- ٤٧٢.

(٦) أصول الكافي: ١/ ٣٤٠.

وتخصيص السرداب بتلك الأدعية والمناجاة والاستئذان عند الدخول.. يدل على أن واضعي تلك الروايات يوهمون أتباعهم بوجوده في السرداب، ولهذا قال ابن خلكان «والشيعة ينتظرون خروجه في آخر الزمان من السرداب بسر من رأى»[1]. وذكر ابن الأثير أنهم يعتقدون أن المنتظر بسرداب سامراء[2].

ورغم ذلك فإن بعض الشيعة المعاصرين ينفي ما هو واقع ويقول: «لم يرد خبر ولا وجد في كتاب من كتب الشيعة أن المهدي غاب في السرداب.. ولا أنه عند ظهوره يخرج منه، بل يكون خروجه بمكة ويبايع بين الركن والمقام»[3].

ولكن عمل الشيعة يخالف ذلك، ويتفق مع ما جاء في كتب الزيارة عندهم. فقد ظل الشيعة- كما يقول الشيعي أمير عليّ- إلى أواخر القرن الرابع عشر الميلادي الذي صنف فيه ابن خلدون تاريخه الكبير يجتمعون في كل ليلة بعد صلاة المغرب بباب سرداب سامراء فيهتفون باسمه ويدعونه للخروج حتى تشتبك النجوم ثم ينفضون إلى بيوتهم بعد طول الانتظار وهم يشعرون بخيبة الأمل والحزن[4].

وكان هذا الانتظار مثار سخرية الساخرين حتى قيل:

ما آن للسرداب أن يلد الذي .. كلمتموه بجهلكم ما آنا

فعلى عقولكم العفاء فإنكم .. ثلثتم العنقاء والغيلانا[5].

وقال ابن القيم «ولقد أصبح هؤلاء عاراً على بني آدم، وضحكة يسخر منهم كل عاقل»[6]. ولهذا جاء في أدعيتهم ما يشعر بأنهم صاروا بهذا الاعتقاد

---

(١) وفيات الأعيان: ١٧٦/٤. (٢) الكامل: ٥/ ٣٧٣.

(٣) محسن الأمين/ البرهان على وجود صاحب الزمان ص١٠٢.

(٤) أمير علي/ روح الإسلام: ١/ ٢١٠، وانظر مقدمة ابن خلدون: ٥٣١/٢- ٥٣٢، وانظر: ابن القيم/ المنار المنيف ص١٥٢.

(٥) انظر: الصواعق المحرقة: ص١٦٨، المنار المنيف ص١٥٢.

(٦) المنار المنيف: ص١٥٢- ١٥٣.

موضع السخرية والشماتة فيدعو أحدهم ويقول- مناجياً الغائب- «طال الانتظار وشمت بنا الفجار..»[1].

وقد جاء في بعض أدعية الزيارات عندهم ماينبيء عن حيرتهم في مكانه الذي يختفي فيه، فهم يهتفون به ويقولون «... ليت شعري أين استقرت بك النوى، بل أي أرض تقلك أو ثرى، أبرضوى أم غيرها، أم ذي طوى..»[2].

هذا وتذكر روايات أخرى لهم أنه ليس له مكان ثابت بل هو يعيش بين الناس «يشهد الموسم فيراهم ولايرونه»[3].

وهكذا تختلف أخبارهم في تحديد مكانه، وكل زمرة تذهب في هذا مذهباً على اختلاف الفصائل الشيعية أو على اختلاف الأحوال والأزمنة، أو حتى تستمر لعبة التلبيس والتزوير.

ومن الطبيعي أن تختلف ما دام غائبهم لاوجود له.

وإذا كان مكانه موضع السرية في بعض أخبارهم، فإن اسمه أيضاً قد حجب عن شيعته، فقد جاء في «توقيعات» المنتظر التي تصدر عن «بابه» «إن دللتهم على الاسم أذاعوه..»[4].

فهذا النص يشير إلى أنه مجهول الاسم، كما هو مجهول المكان والولادة والنشأة.. ولكن ورد في كتب الشيعة أن اسمه محمد، غير أن روايات الشيعة كانت تحرم تسميته باسمه حيث جاء فيها «ولايحل لكم ذكره باسمه»[5] بل اعتبرت من يسميه باسمه في عداد الكافرين، وقالت: «صاحب هذا الأمر لايسميه باسمه إلا

---

(١) مضى تخريج هذا النص ص: ٨٤٨.

(٢) بحار الأنوار: ١٠٢/ ١٠٨.

(٣) أصول الكافي: ١/٣٣٧- ٣٣٨، الغيبة للنعماني ص١١٦.

(٤) أصول الكافي: ١/ ٣٣٣.

(٥) المصدر السابق: ١/ ٣٣٣، الإرشاد: ص٣٩٤، إكمال الدين ص: ٦٠٨.

كافر»[1]، ولذلك تلاحظ حين يرد ذكره في رواياتهم يكتب اسمه بالحروف المقطعة هكذا: م ح م د[2]. ولما قالوا كيف نذكره؟ قال الحسن العسكري: «قولوا الحجة من آل محمد صلوات الله عليه وسلامه»[3]، وكانت الدوائر الشيعية القديمة لا تذكره فيما بينها إلا بالرمز الذي لا يعرفه سواهم كالغريم. ولهذا قال المفيد عن إطلاق هذا اللقب عليه: «هذا رمز كانت الشيعة تعرفه قديماً بينها، ويكون خطابها عليه السلام- كذا- للتقية»[4]. ورموزهم التي يطلقونها عليه كثيرة مثل: «القائم والخلف، والسيد، والناحية المقدسة، والصاحب، وصاحب الزمان، وصاحب العصر[5]، وصاحب الأمر وغيرها[6].

وعملية الكتمان تلك تنبيء عن تنظيم سري داخل الدولة الإسلامية، يتخذ أتباعه لغة الرمز والإشارة للتفاهم فيما بينهم، وهي من جانب آخر محاولة للتستر على الكذب، وإخفاء الحقيقة، ثم هي تنقض ما يدعونه أن مهديهم قد ذكر باسمه، ووصفه من قبل[7].

أما مدة الغيبة: فإن مخترعي هذه الفكرة كانوا يمنون أتباعهم بقصر المدة، وسرعة العودة لغائبهم حتى أكدوا في رواياتهم بأنها لا تعدو ست سنين في أقصى الأحوال، فقد جاء في الكافي عن علي بن أبي طالب- كما يفترون- أنه قال عن منتظرهم: «تكون له غيبة وحيرة يضل فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون»[8].

---

(١) أصول الكافي: ١/ ٣٣٣، إكمال الدين: ص٦٠٧.

(٢) انظر- مثلا- أصول الكافي: ١/ ٣٢٩.

(٣) أصول الكافي: ١/ ٣٣٣، الإرشاد: ص٣٩٤.

(٤) الإرشاد: ص٤٠٠.

(٥) انظر: حصائل الفكر ص٣٥.

(٦) انظر: أصول الكافي: ٠/ ٣٣٣، ويرى بعض شيوخهم أن النهي عن التصريح بالاسم خاص بزمن الخوف والتقية (انظر: المازندراني، شرح جامع: ٦/ ٢١٦-٢١٧).

(٧) انظر: أصول الكافي، باب ما نص الله عز وجل ورسوله على الأئمة واحداً واحداً: ١/ ٢٨٦ وما بعدها.

(٨) أصول الكافي: ١/ ٣٣٨.

ولما سئل كم تكون الحيرة والغيبة، قال: «ستة أيام أو ستة أشهر، أو ست سنين..»[1].

ويبدو أن هذا النص قد وضع في الأيام الأولى لنشوء فكرة الغيبة، لتسكين النفوس الثائرة وتهدئة القلوب الحائرة التي أفاقت على الحقيقة المرة حينما مات الإمام بلا عقب، وانجلت الخدعة وتبينت الحقيقة، فربطت حينئذ دعوى الغيبة بهذا الوعد القريب لتكون أقرب للتصديق وأسهل، وليضمنوا الكسب الحاضر للمال الجاهز الذي ينتظر ظهور الإمام ليدفع إليه باسم حق آل البيت..، وفي البداء والتقية متسع للتأويل، والرجوع عن الكلام.. في المستقبل.. وهذا ما وقع بالنسبة لموقف شيوخهم المتأخرين من هذا النص، حيث قال بعضهم: «يحتمل أن يكون المراد أن الغيبة والحيرة في ذلك القدر من الزمان أمر محتوم ويجري فيهما البداء بعد ذلك[2]، ومنهم من حاول التخلص بغير هذا[3]، ولكن لم يجرؤ أحد منهم على الطعن في مسألة الغيبة ذاتها.

كما جاء عندهم توقيت ظهور هذا الأمر في السبعين من الغيبة ثم غير إلى مائة وأربعين ثم أخر إلى غير أمد معين[4]، ونسبوا للأئمة استطلاع وقت خروج الغائب من الحروف المقطعة في أوائل السور[5].

ويظهر من رواياتهم أن الرموز التي تدير دفة التشيع كانت تمني أتباعها

---

(١) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٢) المازندراني/ شرح جامع (على الكافي): ٦/ ٢٣٧.

(٣) حيث قال بعضهم: يحتمل أن المقصود تحديد مدة الحيرة بهذه الفترة لا الغيبة (نفس الموضع من المصدر السابق) مع أن الحيرة والشك قد صاحبتهم في أمر الغيبة كما يظهر ذلك لك من الكتب التي ألفت في هذه المسألة، وأن السبب في تأليفها يعود لعنصر الشك في الغيبة الذي سيطر على أذهان الكثير منهم. (انظر- مثلاً- إكمال الدين/ لابن بابويه: ص٢).

(٤) انظر: أصول الكافي (مع شرحه للمازندراني): ٦/ ٣١٤، وانظر: الغيبة للطوسي ص٢٦٣، والغيبة للنعماني ص١٩٧.

(٥) انظر: تفسير العياشي: ٢/٢، البرهان: ٢/٣، بحار الأنوار: ٥٢/١٠٦- ١٠٩.

بقرب الفرج والظهور، للغائب المستور، حتى كان من الشيعة من يتوقع خروج الغائب بين لحظة وأخرى، فقد جاء في أخبارهم أن منهم من ترك البيع والشراء والعمل بانتظار الغائب واشتكوا من هذه الحالة حتى قال بعضهم: «لقد تركنا أسواقنا انتظاراً لهذا الأمر حتى ليوشك الرجل منا أن يسأل في يده»[(1)].

ولكن الهدف من هذه الوعود هو ما أشرنا إليه من محاولتهم إمرار «لعبتهم» وإزالة شك الأتباع وحيرتهم، وهذا ديدنهم في تعليل الشيعة بالأماني، وتخديرهم بالوعود حتى اعترفوا في أخبارهم: «إن الشيعة تربى بالأماني منذ مائتي سنة»[(2)]. وسبب ذلك أنه لو قيل لهم «إن هذا الأمر لايكون إلى مائتى سنة أو ثلاثمائة سنة لقست القلوب، ولرجعت عامة الناس عن الإسلام (يعني مذهبهم)، ولكن قالوا ما أسرعه وما أقربه تألفاً لقوب الناس وتقريباً للفرج»[(3)].

واختلفت رواياتهم التي وضعت لمعالجة مشكلة تحديد فترة الغيبة في طريقة معالجتها فهي تارة تأمر بالتسليم وتقول: «.. إذا حدثناكم بحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا: صدق الله، وإذا حدثناكم بحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا: صدق الله تؤجروا مرتين»[(4)].

وهي تارة تعزو سبب إخلاف الوعد للظهور الذي حددته الأئمة بإفشاء الشيعة لسره ولذلك حينما قال بعضهم: «ما لهذا الأمر أمد ينتهي إليه ويريح أبداننا قال (إمامهم) بلى، ولكنكم أذعتم فأخره الله»[(5)]. وتقول رواياتهم: «إن الله تبارك وتعالى قد كان وقت هذا الأمر... إلى أربعين ومائة، فحدثناكم» فأذعتم الحديث

---

(1) انظر: روضة الكافي: ٨/٨٠، عن مفتاح الكتب الأربعة: ٣/٣٣١.

(2) أصول الكافي: ١/٣٦٩، الغيبة للنعماني ص١٩٨، الغيبة للطوسي: ص٢٠٧- ٢٠٨، بحار الأنوار: ٥٢/ ١٠٢. والخبر مروي عن علي الرضا.

(3) نفس الموضع من المصادر السابقة.

(4) أصول الكافي: ١/٣٦٩، الغيبة للنعماني ص١٩٨، بحار الأنوار ٥٢/ ١١٨.

(5) الغيبة للنعماني ص١٩٤، الغيبة للطوسي ص٢٦٣، بحار الأنوار ٥٢/ ١١٧.

فكشفتم قناع الستر[1] ولم يجعل الله له بعد ذلك وقتاً عندنا[2].

وهي تارة تعزو ذلك لقتل الحسين. يقول أبو عبد الله[3]: «إن الله تبارك وتعالى قد كان وقت هذا الأمر في السبعين[4] فلما أن قتل الحسين صلوات الله عليه اشتد غضب الله تعالى على أهل الأرض، فأخره[5]...

وهم ينظمون ذلك كله في عقيدة البداء، ولذلك قال المازندراني: «توقيت ظهور هذا الأمر... توقيت بدائي فلذلك جرى فيه البداء»[6].

وهي حيناً تنفض اليد من أخبار التوقيت كلها وتقول: «كذب الوقاتون، وهلك المستعجلون، ونجا المسلمون»[7] «كذب الوقاتون إنا أهل بيت لانوقت»[8] «ما وقتنا فيما مضى ولانوقت فيما يستقبل»[9].، «من وقت لك من الناس شيئاً فلا تهابن أن تكذبه فلسنا نوقت لأحد وقتاً»[10] أبى الله إلا أن يخالف وقت الموقتين[11]

---

(1) في بعض النسخ قناع السر.

(2) أصول الكافي: ١/ ٣٦٨، الغيبة للنعماني ص١٩٧، الغيبة للطوسي ص: ٢٦٣، بحار الأنوار: ٥٢/ ١١٧.

(3) من المعلوم أن جعفراً مات قبل نشوء فكرة الغيبة، ولكنهم ينسبون لجميع الأئمة أخباراً في وقوع الغيبة

(4) قال شارح الكافي: في السبعين من الغيبة على الظاهر (المازندراني/ شرح جامع: ٦/ ٣١٤).

(5) أصول الكافي: ١/ ٣٦٨، الغيبة للنعماني ص١٩٧، الغيبة للطوسي ص٢٦٣، بحار الأنوار: ٥٢/ ١١٧.

(6) شرح جامع: ٦/ ٣١٤، وراجع الغيبة للطوسي ص٢٦٣- ٢٦٤.

(7) أصول الكافي: ٣٦٨/١، الغيبة للطوسي ص٢٦٢، الغيبة للنعماني: ص١٩٨، بحار الأنوار: ٥٢/ ١٠٣- ١٠٤.

(8) أصول الكافي: ١/ ٣٦٨، الغيبة للنعماني: ص١٩٨.

(9) الغيبة للطوسي: ص٢٦٢، بحار الأنوار: ٥٢/ ١٠٣.

(10) الغيبة للنعماني ص١٩٥، الغيبة للطوسي ص٢٦٢، بحار الأنوار ٥٢/ ١٠٤.

(11) أصول الكافي: ١/ ٣٦٨، وانظر: الغيبة للنعماني ص١٩٨.

وهكذا تتضارب أخبارهم وتتناقض، لأن الوضع يتم حسب الظروف والمناسبات.

أما سبب غيبته، فقد جاء في الكافي «عن زرارة قال: «سمعت أبا عبد الله يقول: إن للقائم عليه السلام غيبة قبل أن يقوم، قلت: ولم؟ قال: إنه يخاف- وأومأ بيده إلى بطنه- يعني القتل»[1].

وجاءت عندهم روايات عدة في هذا المعنى[2]. وأكد ذلك شيخ الطائفة الطوسي بقوله: «لاعلة تمنع من ظهوره إلا خوفه على نفسه من القتل، لأنه لو كان غير ذلك لما ساغ له الاستتار وكان يتحمل المشاق والأذى، فإن منازل الأئمة وكذلك الأنبياء عليهم السلام إنما تعظم لتحملهم المشاق العظيمة في ذات الله تعالى[3].

ولكن هذا التعليل للغيبة الذي يؤكده شيخ الطائفة لايتصور في حق الأئمة- على ما يعتقد الشيعة- لأن الأئمة «يعلمون متى يموتون، ولا يموتون إلا باختيار منهم». كما أثبت ذلك الكليني في الكافي في روايات عديدة، وبوب لها بهذا اللفظ المذكور[4]. وأثبت ذلك المجلسي في بحار الأنوار وبوب له بلفظ «أنهم عليهم السلام يعلمون متى يموتون وأنه لايقع ذلك إلا باختيارهم[5]. فكيف يخرجون من هذا التناقض[6].

كما أن الأئمة- على حد ما يعتقد الشيعة- «يعلمون ما كان وما يكون ولا

---

(١) أصول الكافي: ١/ ٣٣٨، الغيبة للنعماني ص١١٨، إكمال الدين ص٤٤٩.

(٢) انظر: أصول الكافي ١/ ٣٣٧، ٣٤٠، الغيبة للنعماني ص١١٨، إكمال الدين ص٤٤٩.

(٣) الغيبة للطوسي، فصل في ذكر العلة المانعة لصاحب الأمر من الظهور ص١٩٩.

(٤) أصول الكافي: ٢٥٨/١.

(٥) بحار الأنوار: ٢٧/ ٢٨٥.

(٦) وقد رجعت إلى شرح الكافي للمازندراني لأطلع على مايقوله في روايات الكافي التي تعلل غيبته بخوفه من القتل.. فوجدته مر عليها ولم يتعقبها بشيء.

يخفى عليهم الشيء»[1] كما قرر ذلك الكليني في باب يحمل العنوان المذكور.

فبوسعهم أن يحترزوا من الخطر بما لا يخطر على بال أحد.

ثم لماذا لم يقتل واحد من أولئك النواب الأربعة الذين يدعون الصلة بالإمام مباشرة وهم ليسوا كالإمام لا يموتون إلا باختيار منهم.

كذلك قد توفر الأمن التام للإمام في أثناء قيام بعض الدول الشيعية فلماذا لم يخرج إليهم، ويأنسوا بطلعته، ويستفيدوا من علمه، وسلاحه، وقوته... وإذا ما زالت الدولة رجع إلى مكمنه. ولذلك قال: أحمد الكسروي- الشيعي الأصل-«إذا كان منتظرهم قد اختفى لخوفه على نفسه فلم لم يظهر عندما استولى آل بويه الشيعيون على بغداد، وصيروا خلفاء بني العباس طوع أمرهم؟

فلم لم يظهر عندما قام الشاه إسماعيل الصفوي وأجرى من دماء السنيين أنهاراً؟

فلم لم يظهر عندما كان كريمخان الزندي وهو من أكبر سلاطين إيران يضرب على السكة اسم إمامكم (صاحب الزمان) ويعد نفسه وكيلاً عنه؟

وبعد فلم لايظهر اليوم وقد كمل عدد الشيعيين ستين مليوناً وأكثرهم من منتظريه[2]؟

وكذلك اليوم- من بعد الكسروي- قامت دولة الآيات فلم لا يخرج إليهم ولا سيما وهم يجأرون بالدعوات، والاستغاثة لخروجه منذ مئات السنين.

كما وضعت روايات تعلل الغيبة بامتحان قلوب الشيعة واختبارهم، وقد يكون هذا التعليل الذي تحمله تلك الروايات محاولة منهم لمعالجة ظاهرة الشك الذي تسلل إلى قلوب الشيعة، حيث لم تجد هذه المسألة طريقها إلى عقول كثير منهم حتى اضطرهم ذلك إلى نبذ عقيدة التشيع ورفضها..

---

(١) أصول الكافي: ١/ ٢٦٠.

(٢) التشيع والشيعة: ص٤٢.

كما مل الشيعة الانتظار للغائب الموعود حتى قال قائلهم قد طال هذا الأمر علينا حتى ضاقت قلوبنا ومتنا كمداً..»[1] وأطل عليهم شبح الشك الرهيب وقد شهد بذلك ابن بابويه القمي حيث قال: «رجعت إلى نيسابور، واقمت فيها فوجدت أكثر المختلفين عليّ من الشيعة قد حيرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم عليه السلام الشبهة»[2].

وقد صورت رواياتهم- التي وضعت لمعالجة هذا الأمر كما يظهر- حيرتهم في أمر الغائب، وطول غيبته وانقطاع أخباره، جاء في الكافي «عن زرارة قال: سمعت أبا عبد الله يقول: إن للغلام غيبة قبل أن يقوم... وهو المنتظر وهو الذي يشك في ولادته، منهم من يقول: مات أبوه بلا خلف، ومنهم من يقول: حمل، ومنهم من يقول: إنه ولد قبل موت أبيه بسنتين وهو المنتظر، غير أن الله عز وجل يحب أن يمتحن الشيعة، فعند ذلك يرتاب المبطلون[3].. فعللوا هذا الاختلاف بأنه امتحان للشيعة.

وقد نقلت لنا كتب الفرق أن هذا ما حدث لهم بعد موت الحسن العسكرى- كما سبق- فكأن هذه الرواية وأمثالها اخترعت لمواجهة نزعة الحيرة والشك التى داهمتهم بعد موت إمامهم عقيماً.

وقد أكثروا من الروايات التي تجري هذا المجرى، وتصور واقعهم أبلغ تصوير.

فقد جاء في الكافي: «لا والله لا يكون ما تمدون إليه أعينكم حتى تغربلوا، لا والله لا يكون ما تمدون إليه أعينكم حتى تمحصوا لا والله لا يكون ما تمدون إليه أعينكم حتى تميزوا، لا والله لا يكون ما تمدون إليه أعينكم إلا بعد إياس،

---

(١) الغيبة للنعماني: ص١٢٠.

(٢) إكمال الدين: ص٢.

(٣) أصول الكافي: ١/ ٣٣٧.

لا والله لا يكون ما تمدون إليه أعينكم حتى يشقى من يشقى ويسعد من يسعد[1].

فهم يدعون أن ما حل بهم بسبب دعوى الغيبة إنما هو من أجل التمحيص والابتلاء وأنه إذا تم ذلك رجع القائم ونسبوا إلى جعفر الصادق: أنه دخل عليه بعض أصحابه وهو يبكي كالثكلى، لأنه نظر- كما يقولون- في كتاب الجفر المشتمل على علم البلايا والمنايا، وعلم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة فقال: «تأملت فيه مولد قائمنا عليه السلام، وغيبته وإبطاءه وطول عمى وبلوى المؤمنين من بعده في ذلك الزمان، وتولد الشكوك في قلوب الشيعة من طول غيبته وارتداد أكثرهم عن دينه...»[2].

فهذه الرواية المنسوبة إلى جعفر تتحدث عن ردة كثير من الشيعة بسبب دعوى الغيبة التي طال أمدها وهي قد وضعت- كغيرها- بعدما حل بهم هذا الأمر لحضهم على البقاء في نطاق التشيع، وذلك بدعوى أن هذا أمر أخبرت به الأئمة وهو من أمارات رجعة الإمام المفقود.

وقد شهد شيخهم النعماني وهو من شيوخ القرن الثالث، وممن عايش واقع الشيعة في الفترة المبكرة لدعوى الغيبة فشهادته في ذلك في غاية الأهمية شهد بشك جميع الشيعة في أمر الغيبة- إلا القليل يقول: «فإنا رأينا طوائف من العصابة المنسوبة إلى التشيع، المنتمية إلى نبينا محمد وآله صلى الله عليهم ممن يقول بالإمامة... قد تفرقت كلمتها، وتشعبت مذاهبها، واستهانت بفرائض الله عز وجل، وخفت إلى محارم الله تعالى فطال بعضهم غلواً، وانخفض بعضهم تقصيراً، وشكوا جميعاً إلا القليل في إمام زمانهم وولي أمرهم وحجة ربهم.. للمحنة الواقعة بهذه الغيبة»[3].

---

(١) أصول الكافي: ١/ ٣٧٠.

(٢) الغيبة للطوسي: ص ١٠٥- ١٠٦.

(٣) الغيبة للنعماني ص١١.

وقد أخذ بعضهم يلعن بعضا، ويبرأ منه ويشهد عليه بالكفر كما تصور ذلك رواية النعماني التي تقول «لا يكون الأمر الذي ينتظر حتى يبرأ بعضكم من بعض ويتفل بعضكم في وجوه بعض، فيشهد بعضكم على بعض بالكفر ويلعن بعضكم بعضاً»[1] وجعلت الرواية هذه الظاهرة الخطيرة خيراً، لأنها مؤذنة بخروج القائم فقالت:«الخير كله في ذلك الزمان يقوم قائمنا ويدفع ذلك كله»[2].

فيبدو من خلال هذه النصوص أن محدثي الشيعة عملوا على مواجهة هذه النكسة بوضع هذه الروايات على أهل البيت وجعلوها تشير إلى ما يلحق الشيعة من التمحيص والابتلاء والردة عند وقوع الغيبة وذلك من أجل إغرائهم بالبقاء داخل نطاق التشيع الإمامي.

ورغم هذه الاعترافات والشهادات فإن فكرة الغيبة التي اضطرت الإمامية للقول بها قد أحدثت هزة عنيفة زلزلت كيان التشيع الإمامي وكادت أن تؤدي إلى سقوطه بذهاب أتباعه.. رغم ذلك فإنهم يقولون في رواياتهم: «لو علم الله أنهم يرتابون ماخيب حجته طرفة عين»[3] فأي ريبة أشد من شك الجميع إلا القليل، ومن التفرق والتلاعن.

ويلاحظ كثرة التكذيب للغيبة من لدن الشيعة، ولاسيما في مراحل نشأتها ولعل السبب يعود إلى وضوح كذبها لمن عاصرها وعايش ظروفها، ولذلك فقد نشط مؤسسو هذه الفكرة لسد الثغرات التي تهب عليهم منها رياح الشك، وتسديد الفجوات التي تتضح منها صورة الكذب، فعالجوا مشكلة التكذيب والتلاعن والتفرق بوضع روايات على أهل البيت تنبيء بحدوثها وتبشر بالخير عند وقوعها لأنها مؤذنة بعودة القائم. (ولكنها وقعت ولم يخرج القائم) حاولوا معالجة ما ترامى إلى أسماع الشيعة من تكذيب أسرة الحسن لهذه الدعوات بوضع روايات

(١) المصدر السابق: ص١٣٧- ١٣٨، بحار الأنوار: ٥٢/ ١١٤- ١١٥.

(٢) الغيبة للنعماني: ص١٣٨، بحار الأنوار: ص١١٥.

(٣) أصول الكافي: ١/ ٣٣٣، الغيبة للنعماني: ص١٠٧.

تقول: «إن للقائم غيبة ويجحده أهله» وحينما سأل زرارة- الموضوع عليه الخبر[1]- عن سبب ذلك قال: أبو جعفر- فيما تزعم الرواية- يخاف وأومأ بيده إلى بطنه»[2].

ومن الفجوات كذلك أنه لا أحد من أسرة الحسن ولا غيرهم، يعلم بولادته ولا بمنشأه فوضعوا روايات تقول: «يبعث الله لهذا الأمر غلاماً منا، خفي الولادة والمنشأ»[3].

ومن تتبع رواياتهم بهذه الطريقة وجد العجب.

كما قاموا من جهة أخرى بوضع روايات تجعل من انتظار الفرج بخروج القائم من أفضل الأعمال وأعظمها وذلك- فيما يظهر- لطرد الملل من طول الانتظار، وإزالة الأسى الناتج عن شدة الترقب، والشعور بالحرمان من صحبة القائم الإمام جاء في الكافي «أقرب ما يكون العباد من الله جل ذكره وأرضى ما يكون عنهم إذا افتقدوا حجة الله جل وعز ولم يظهر لهم ولم يعلموا مكانه وهم في ذلك يعلمون أنه لم تبطل حجة الله جل ذكره ولاميثاقه، فعندها فتوقعوا الفرج صباحاً ومساءً[4]. فجعلوا الغيبة أمارة على ظهور الفرج مع أنه قد مضى اليوم على الغيبة أكثر من ألف ومائة سنة، ولم يقع شيء من هذه الوعود فما تأثير ذلك على من يقرأ أمثال هذه الأماني من الشيعة؟! ألا يزداد الشك ويضعف اليقين وقد يبحث عن مذهب آخر سوى الإسلام، لأنه قيل له- زوراً وبهتاناً- إن هذا المهدي الموعود متفق عليه بين السنة والشيعة.

ولهم روايات كثيرة في عقيدة الانتظار، وقد ذكر المجلسي منها (٧٧) رواية

---

(١) لأنه مات قبل نشؤ فكرة الغيبة.

(٢) الغيبة للنعماني ص ١١٨.

(٣) أصول الكافي: ١/ ٣٤١- ٣٤٢، الغيبة للنعماني ص١١٢.

(٤) أصول الكافي: ١/ ٣٣٣، بحار الأنوار: ٥٢/ ١٤٥.

في باب عقده بعنوان (باب فضل انتظار الفرج، ومدح الشيعة في زمن الغيبة وما ينبغي فعله في ذلك الزمان)[1] حتى نسبوا إلى رسول الله ﷺ أنه قال: «أفضل أعمال أمتي انتظار فرج الله عز وجل»[2] يعنون به خروج منتظرهم.

وجعلوا الانتظار أحب الأعمال إلى الله[3] و«المنتظرون لظهوره أفضل أهل كل زمان»[4]، وزعموا أن رسول الله ﷺ قال عنهم لأصحابه «سيأتي قوم من بعدكم الرجل الواحد منهم له أجر خمسين منكم، قالوا يارسول الله نحن كنا معك ببدر وأحد وحنين ونزل فينا القرآن فقال: إنكم لو تحملوا ما حملوا لم تصبروا صبرهم»[5] وغاب عن واضع الرواية منزلة الصحابة عند الرافضة.

وجاءت عندهم روايات تطفيء ذلك التطلع لخروجه وتقول «من عرف هذا الأمر ثم مات قبل أن يقوم القائم عليه السلام كان له مثل أجر من قتل معه»[6].

وبجانب هذا الترغيب فهناك التهديد والوعيد بالكفر والخلود في النار لمن أنكر غيبة القائم حتى جعلوا إنكارها كالكفر برسالة محمد ﷺ، بل عدّوا ذلك مثل كفر إبليس. روى صدوقهم بسنده المزعوم «عن ابن أبي يعفور قال: قال أبو عبد الله عليه السلام من أقر بالأئمة من آبائي وولدي، وجحد المهدي من ولدي كان كمن أقر بجميع الأنبياء وجحد محمداً صلى الله عليه وآله. فقلت ياسيدي: ومن المهدي من ولدك؟ قال الخامس من ولد السابع يغيب عنهم شخصه ولا يحل لهم تسميته»[7]، وافتروا على رسول الله ﷺ أنه قال: «من أنكر القائم

(١) بحار الأنوار: ٥٢/ ١٢٢- ١٥٠، وانظر: إكمال الدين ص٦٠٣ وما بعدها.
(٢) بحار الأنوار: ٥٢/ ١٢٢.
(٣) نفس الموضع من المصدر السابق.
(٤) نفس الموضع من المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق: ٥٢/ ١٣٠.
(٦) السابق: ٥٢/ ١٣١.
(٧) إكمال الدين ص٣٨٨.

من ولدي فقد أنكرني»[1].

وقال صدوقهم: «مثل من أنكر القائم عليه السلام في غيبته مثل إبليس في امتناعه في السجود لآدم»[2].

ومسألة الغيبة صارت بفعل شيوخ الشيعة مصدر حقد، ضد الصحابة ومن تبعهم بإحسان حتى قال شيخهم الجزائري «إني كلما أشكلت عليّ مسألة أوجبت على نفسي لعنهم، لأنهم سبب في استتار الحجة»[3].

فتلاحظ أنهم يحاولون توجيه السخط والحقد الكامن في نفوس الشيع من مرارة الانتظار، ولوعة الاعتقاد بأن «الإمام الغائب مقموع مقهور مزاحم في حقه قد غلب قهراً»[4].

وأنه بسبب غيبته- كما يزعمون- «جرى على شيعته من أعداء الله ما جرى من سفك الدماء ونهب الأموال...»[5].

فيوجهون هذا الحقد الناتج من هذا الشعور إلى سب ولعن لخير جيل عرفته البشرية.. ومن اقتفى أثرهم..

* * *

---

(١) المصدر السابق ص٣٩٠، لطف الله الصافي/ منتخب الأثر ص٤٩٢.

(٢) إكمال الدين ص١٣.

(٣) شرح الصحيفة السجادية ص٣٧.

(٤) إكمال الدين ص١٢.

(٥) نفس الموضع من المصدر السابق.

□ الاستدلال على وقوع الغيبة □

عني الإمامية عناية شديدة بالبرهنة على صحة عقيدتهم في غيبة المهدي.. وقد اتجهوا إلى كتاب الله سبحانه يبحثون فيه عن سند لعقيدتهم، فلما لم يجدوا فيه ما يريدون استنجدوا كعادتهم بالتأويل الباطني المتسم بالتكلف الشديد والشطط البالغ وأولوا عدة آيات من كتاب الله بهذا المنهج.

جاء في أصل أصول التفاسير عندهم (تفسير القمى) في قوله سبحانه: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾[1]. قال النهار هو القائم عليه السلام منا أهل البيت[2]..

وجاء في أصح كتبهم الأربعة في قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾[3] قال: إذا غاب عنكم إمامكم فمن يأتيكم بإمام جديد[4]. وفي تفسير العياشي في قوله سبحانه: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ﴾[5] قال: «خروج القائم وأذان دعوته إلى نفسه»[6].

والأمثلة في مثل هذا اللون من التأويل كثيرة حتى ألفوا في هذا كتباً مستقلة مثل «ما نزل من القرآن في صاحب الزمان»[7]، والمحجة فيما نزل في القائم الحجة»[8]. وقد نشر الأخير في طبعة حديثه[9] قام على تحقيقها بعض الروافض

---

(١) الليل، آية: ٢.

(٢) تفسير القمي: ٢/ ٤٢٥.

(٣) الملك، آية: ٣٠.

(٤) أصول الكافي: ١/ ٣٣٩، وانظر: تفسير العياشي: ٢/ ٧٦، إكمال الدين ص٣٣٩، البرهان: ٢/ ١٠٢.

(٥) التوبة، آية: ٣.

(٦) تفسير العياشي: ٢/ ٧٦، البرهان: ٢/ ١٠٢.

(٧) للرافضي عبد العزيز الجلودي (انظر: الذريعة ١٩/ ٣٠).

(٨) لشيخهم هاشم البحراني.

(٩) نشر سنة (١٤٠٣هـ) عن مؤسسة الوفاء، بيروت.

المعاصرين[1]، وقد أول فيه مؤلفه أكثر من (١٢٠) آية من كتاب الله بمهديهم المنتظر في تأويلات هي من فضائحهم التيلاتستر، ولكن المحقق لم يقتنع بهذا العدد فأضاف إليه تأويل اثنتي عشرة آية أخرى من كتاب الله ووضعها في آخر الكتاب تحت عنوان «مستدرك المحجة».

والنظر الموضوعي المنصف يرى في هذه التأويلات الباطنية التي يراد الاحتجاج بها لمسألة غيبة مهديهم غلواً شديداً وأنها تحريف لكتاب الله لا استدلال به وهي تدل دلالة ظاهرة على فساد الفكرة التي يحاول تقريرها من أصلها.

ويلتمس الإمامية من الغيبة التي وقعت لبعض الأنبياء دليلاً على صحة وقوع غيبة مهديهم فيحتجون- مثلاً- بغيبة «موسى بن عمران عليه السلام من وطنه وهربه من فرعون ورهطه كما نطق به القرآن»، وغيبة يوسف عليه السلام، واستتار خبره عن أبيه- كما جاءت به سورة في القرآن- إلى أن كشف الله أمره وظهر خبره وجمع بينه وبين أبيه وإخوته وقصة يونس بن متى نبي الله عليه السلام مع قومه وفراره منهم حين تطاول خلافهم له، واستخفافهم بحقوقه، وغيبته عنهم وعن كل أحد حتى لم يعلم أحد من الخلق مستقره، وستره الله تعالى وأمسك عليه رمقه بضرب من المصلحة، إلى أن انقضت تلك المدة ورده الله تعالى إلى قومه، وجمع بينهم وبينه[2].

وكذلك استتار نبينا محمد ﷺ في الغار، وقد احتج بها الطوسي على من قال: «إذا كان (إمامكم) مكلفاً للقيام بالأمر وتحمل أعباء الإمامة كيف يغاب[3] فيجيبه الطوسي بقوله: «أليس النبي ﷺ قد اختفى في الشعب ثلاث سنين لم يصل إليه أحد واختفى في الغار ثلاثة أيام»[4].

---

(١) يدعى محمد منير الميلاني، وقد أرجع نصوص الكتاب إلى مجموعة من كتبهم المعتمدة عندهم.

(٢) الغيبة للطوسي: ص٧٧.

(٣) انظر: المصدر السابق ص١٣.

(٤) السابق ص١٣.

والواقع أن هذه المقارنات التي يقوم بها الإمامية لإقناع أتباعهم والمتشككين في أمر الغيبة لا تجدي في نزع فتيل الشك المشتعل في أفئدة القوم كلما تأملوا أمر الغيبة بعين عقولهم، رغم أنهم يعولون على هذه المقارنات كثيراً، حتى إن ابن بابويه ألف في شأنها كتاباً لإقناع كبير شيوخهم الذي داخله الشك في أمر الغيبة ولإقناع الحافين به من الشيعة الذين داهمهم الريب والحيرة في شأنها كما أشار إلى ذلك في كتابه[1].

أقول إن هذه المقارنات غير مجدية في إثبات فكرة غيبة إمامهم لأسباب كثيرة منها أن غيبة موسى ويوسف ويونس ومحمد[2] عليهم السلام قد أخبر الله سبحانه بها في كتابه بنص واضح صريح لا لبس فيه ولا غموض، أما غيبة مهديهم فتنتهي رواياته إلى حكيمة إن صحت النسبة إليها، ثم أخبار الأبواب الأربعة المطعون في شهادتهم، لأنهم يجرون المصلحة إليهم، حيث المال المتدفق...

ولهذا ادعى كثيرون هذه البابية، كذلك غيبة الأنبياء معروفة لدى قومهم لأنهم عاشوا بينهم، وعرفوا، أما غائبهم فلم يعرفه أحد ولم ير له أثر. وكان أهله أنفسهم ينكرون وجوده. كما شهد ثقات المؤرخين أن الحسن العسكري لم يعقب- كما سيأتي-.

ثم إن غيبة هؤلاء الأنبياء محدودة الزمان والمكان، ما لبثوا أن عادوا إلى قومهم وأهلهم.

أما منتظرهم فقد مضت القرون ولم يعرف له أثر ولم يعلم له مكان.

كذلك رسل الله الذين غابوا قد أقاموا الحجة على قومهم، وبلغوا رسالات الله في جيلهم، أما غائبهم فقد مرت الأجيال ولم نسمع منه شيئاً.

يضاف إلى ذلك أن الغيبة للأنبياء كانت طبيعية في جملتها، فغيبة يوسف

---

(١) انظر: إكمال الدين: ص٢- ٤.

(٢) أما غيبة الشعب فليست بغيبة، بل حصار ومقاطعة فلا تدخل في موضوعنا.

هي مفارقة لأبيه وظهوره عند قوم آخرين، كما يسافر المرء من بلد إلى بلد. وهي موقوتة بزمن محدود، وهي حوادث استثنائية حتى بالنسبة للأنبياء عليهم السلام، فإنهم جم غفير، ولم ينقل أن هذا حدث لغير المذكورين.

أما احتجاج الاثنى عشرية باختفاء النبي ﷺ في الغار «فإن هذا الاستدلال واقع في غير موقعه، لأن استتار النبي ﷺ لم يكن لإخفاء دعوى النبوة، بل كانت من جنس التورية في الحرب، حتى لا يسد الكفار عليه الطريق، ثم هذا الاختفاء كان ثلاثة أيام، فقياس ذلك على غيبة مهديهم في غاية الحماقة، ففرق واضح بين الاختفاء الذي كان مقدمة عاجلة لظهور الدين وبين الاختفاء المتطاول الذي لازمه الخذلان وترك الدعوة وانتشار الطغيان»[1].

* * *

---

(١) مختصر التحفة: ص١١٩.

□ دفاعهم عن طول أمد الغيبة:

إن مما يعرف به كذب دعوى الشيعة وجود إمامها، هو استبعاد بقائه حيا طول هذه المدة التي تجاوزت الآن ألف ومائة سنة. فإن تعمير واحد من المسلمين هذه المدة هو- كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- أمر يعرف كذبه بالعادة المطردة في أمة محمد فلا يعرف أحد ولد في زمن الإسلام عاش مائة وعشرين سنة فضلاً عن هذا العمر وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال في آخر عمره «أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد»[١]. فمن كان في ذاك الوقت له سنة ونحوها لم يعش أكثر من مائة سنة قطعاً، وإذا كانت الأعمار في ذلك العصر لا تتجاوز هذا الحد فما بعده من الأعصار أولى بذلك في العادة الغالبة العامة... ثم أعمار هذه الأمة ما بين الستين إلى السبعين، وقليل ممن يجوز ذلك[٢] كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح[٣].

---

(١) منهاج السنة: ٢/ ٦٥، وانظر الحديث في صحيح البخاري، كتاب العلم، باب السمر في العلم: ١/ ٣٧، ومسند أحمد: ٢/ ١٢١، ١٣١.

(٢) منهاج السنة: ٢/ ١٦٥.

وانظر الحديث في سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ماجاء في فناء أعمار هذه الأمة مابين الستين إلى السبعين: ٤/ ٥٦٦ (٢٣٣١)، وكتاب الدعوات، باب في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: ٥/٥٥٣ (٣٥٥٠)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لايعرف إلا من هذا الوجه، قال ابن حجر: وهو عجيب منه فقد رواه في الزهد أيضاً من طريق أخرى عن أبي هريرة (فيض القدير: ٢/ ١١). ورواه ابن ماجه في كتاب الزهد، باب الأمل والأجل: ٢/ ١٤١٥ (٤٢٣٦). ورواه ابن حيان (انظر: فيض القدير: ٢/ ١١)، والحاكم (المستدرك: ٢/ ٤٢٧)، والخطيب (تاريخ بغداد: ٦/ ٣٩٧ و١٢/ ٤٨)، وأورده السيوطي في الجامع ورمز له بالحسن (الجامع الصغير ص٤٨)، وقال ابن حجر في الفتح: سنده حسن (انظر: فيض القدير: ٢/ ١١)، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي (المستدرك ٢/ ٤٢٧)، وتعقب ذلك الألباني وقال: الصواب أنه حسن لذاته وصحيح لغيره (سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٢/ ٣٩٧ (٧٥٧)، وانظر: صحيح الجامع (للألباني) ١/ ٣٥٤ (١٠٨٤).

(٣) منهاج السنة: ٢/ ١٦٥.

هذا الاعتراض يأخذ بخناق الإمامية، ويجتث جذور اعتقادهم من أساسه..
وقد حاول شيوخ الشيعة دفعه بإجراء مقارنات بين مهديهم وبعض الأنبياء عليهم السلام الذين زادت أعمارهم عن المعدل الطبيعي المألوف للبشر، فالمهدي عندهم شبيه بنوح عليه السلام الذي لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً[(١)]، وأسندوا هذه المقارنة إلى بعض آل البيت لتحظى بالقبول عند أتباعهم، فروى ابن بابويه- بسنده- أن علي بن الحسين قال: «في القائم سنة من نوح عليه السلام وهو طول العمر»[(٢)]، وكذلك يقولون إن بقاء مهديهم هو «كبقاء عيسى بن مريم عليه السلام[(٣)] والخضر وإلياس، ويعقدون المقارنة حتى بإبليس[(٤)].

ويسندون جملة من هذه المقارنات إلى بعض آل البيت لتكسب صفة القطع عن أتباعهم، لأنها من قول المعصوم[(٥)]، وكذلك يحتجون بأخبار المعمرين من البشر[(٦)]، وفاتهم أن يعقدوا المقارنة مع جبرائيل وملك الموت، والملائكة عموماً وبالسموات والأرض.

وهذا الدفاع قد أبطله الشيعة بأنفسهم، لأنهم يقولون بأن مهديهم هو الحاكم الشرعي للأمة منذ أحد عشر قرناً أو يزيد، وهو القيم على القرآن ولا يحتج بالقرآن إلا به، ولا هداية للبشر إلا بواسطته.. وهو الذي معه القرآن الكامل ومصحف فاطمة والجفر والجامعة، وما يحتاجه الناس في دينهم ودنياهم، فمهديهم مسؤول عن الأمة، ومعه وسائل هدايتها وسعادتها في الدنيا والآخرة، أما غيره ممن يعقدون المقارنة به فيختلفون عنه اختلافاً كثيراً، فإن نوحاً عليه السلام قد

---

(١) انظر: الغيبة للطوسي ص٧٩.

(٢) إكمال الدين ص٤٨٨.

(٣) عقائد الإمامية ص١٠٨.

(٤) الحائري/ إلزام الناصب: ١/ ٢٨٣.

(٥) انظر هذه الروايات في: أصول الكافي: ١/ ٣٣٦- ٣٣٧، الغيبة للنعماني ص١٠٨ وما بعدها، إكمال الدين ص١٣٤ وما بعدها، إلزام الناصب: ١/ ٢٨٥.

(٦) انظر: الغيبة للطوسي ص٧٩ وما بعدها.

لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً يدعوهم إلى الله سبحانه حتى أوحى الله إليه ﴿ أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ ﴾[1] ولم يكن غائباً في سردابه أو في مخبئه لا يعلم مستقره ومكانه، يرى الناس في ضلالهم وكفرهم ويتوارى عن الأنظار فلا يرونه مع تعاقب الأجيال وكر القرون. على أن عمر المهدي- الآن- قد زاد عن هذه المدة، وكذلك عيسى عليه السلام قد بلغ رسالة ربه، وأقام الحجة وأدى الأمانة قبل رفعه إلى السماء فلم يكن يضير أتباعه أن يغيب عنهم بخلاف منتظرهم الذي غاب منذ طفولته وترك شيعته يختلفون في وجوده وبابيته، وتعميهم التقية عن معرفة حقيقة مذهبه، ويختلفون ويتنازعون حتى يكفر بعضهم بعضاً ويلعن بعضهم بعضاً.

أما الخضر وإلياس فإن الذي عليه المحققون من أهل العلم أنهما قد ماتا[2] وعلى تقدير حياتهما فلا تسلم لهما المقارنة، لأنهما ليسا بمكلفين في هداية هذه الأمة وقيادتها بخلاف إمامهم الذي هو مسؤول- في اعتقادهم- عن المسلمين جميعاً

---

(١) هود، آية: ٣٦.

(٢) انظر: المنتقى ص٢٦، ويرى ابن حزم أن القول بحياة إلياس والخضر.. فكرة مأخوذة عن اليهودية، فاليهود هم الذين قالوا بحياة إلياس وحياة فنحاس بن العازار بن هارون عليه السلام، وسار في سبيلهم بعض الصوفية فادعى أنه يلقى إلياس في الفلوات (الفصل: ٥/ ٣٧)، وكذلك قال الصوفية بحياة الخضر، ولهم حكايات في الاجتماع به والأخذ عنه (انظر: ابن عربي/ الفتوحات المكية: ١/ ٢٤١، ابن عطاء الله السكندري/ لطائف المنن ص ٥٢- ٥٣، وطبقات الشعراني: ١/ ٩٧، وجـ ٢/ ٥، وانظر: الفصل: ٥/ ٣٧- ٣٨، ابن حجر/ تهذيب التهذيب: ٧/ ٤٧٧، وقد اعتبر ابن حزم دعاوى الصوفية الأخذ عن الخضر خروجاً عن عقيدة ختم النبوة (انظر: الفصل: ٥/ ٣٨).

ودعوى بقاء الخضر إلى اليوم مخالف للدليل، وما عليه أهل التحقيق انظر في ذلك منهاج السنة: ١/ ٢٨، ابن القيم/ المنار المنيف ص٦٧- ٧٦، وانظر عن الخضر: ابن كثير/ البداية والنهاية: ١/ ٣٢٥- ٣٣٧، ابن حجر/ فتح الباري ٦/ ٣٠٩- ٣١٢، الإصابة: ٢/ ٢٨٦- ٣٣٥). ولابن حجر رسالة في تحقيق أمر الخضر، قال في خاتمتها والذي تميل إليه النفس من حيث الأدلة القوية خلاف مايعتقده العوام من استمرار حياته (الزهر النضر في نبأ الخضر، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: ٢/ ٢٣٤).

في كل أمورهم.

أما إبليس فالخبر في بقائه ورد به القرآن بخلاف مهديهم الذي أنكره حتى أهله وطوائف من شيعته، ثم إن إبليس يمارس مهمته في إضلال الخلق عن سبيل الله، ولاشك أن ضلال الشيعة باتباع هذا «المعدوم» من أعماله، أما منتظرهم فليس له أثر ولا خبر. كما أن إبليس ليس من جنس الناس.. فلا تسلم لهم المقارنة في كل الأحوال.

أما بقية المعمرين من البشر فإنهم مهما بلغوا من العمر فلا يصلوا إلى بعض ما يدعونه في غائبهم، وكل الأمثلة التي ضربها شيوخهم في القرن الرابع ليس لها قيمة اليوم لتجاوز عمر منتظرهم أضعافها، كما أن هؤلاء ليس لهم مهمة غائبهم ومسؤولياته.

ويحاول بعض المعاصرين من شيوخهم أن يستنجد بلغة العلم الحديث في التدليل على إمكانية بقاء منتظرهم فيقول المظفر: «وطول الحياة أكثر من العمر الطبيعي أو الذي يتخيل أنه العمر الطبيعي لا يمنع منها الطب ولا يحيلها، غير أن الطب بعد لم يتوصل إلى ما يمكنه من تعميرة حياة الإنسان «وإذا عجز عنه الطب فإن الله قادر على كل شيء»[(١)].

ويقول محمد حسين آل كاشف الغطا: «بأن أكابر فلاسفة الغرب قالوا بإمكان الخلود في الدنيا للإنسان»[(٢)]. ثم قال «قال بعض كبار علماء أوربا: لولا سيف ابن ملجم[(٣)] لكان علي بن أبي طالب من الخالدين، لأنه قد جمع جميع

---

(١) عقائد الإمامية ص١٠٨.

(٢) أصل الشيعة: ص٧٠.

(٣) هذه مقالة شيعية اعتزالية مبنية على مذهب المعتزلة الذين يقولون بأن القاتل قد قطع على المقتول أجله، وهي مقالة مخالفة لما ثبت في الكتاب والسنة بأن كل من مات فقد استكمل أجله (انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٨/ ٥١٦، شرح الطحاوية ص٩٢، لوامع الأنوار: ١/ ٣٤٨).

صفات الكمال والاعتدال»[1].

هذا ما تقوله- نظريات بعض الكفار إن صدق هؤلاء في نقلهم- ولكن الله سبحانه يقول لنبيه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾[2]، ويقول: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[3]، ويقول سبحانه: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾[4]. وهو سبحانه أعلم بمن خلق، وأصدق القائلين، فلا عبرة بعد ذلك بقول كافر يحاول أن يتشبث بالبقاء في هذه الحياة ولو بالأوهام.

ولعلي الرضا- كما تنقل كتب الشيعة- كلمة صادقة قالها في الرد على الفرق الشيعية الكثيرة التي تقول بحياة بعض آل البيت ولا تصدق بموتهم وتدعي أنها غيبة وسيرجعون، وهي من أقوى الردود على الاثنى عشرية من كلامهم أنفسهم، فقد جاء في رجال الكشي أن علياً الرضا قيل له إن قوماً وقفوا على أبيك ويزعمون أنه لم يمت قال: «كذبوا وهم كفار بما أنزل الله عز وجل على محمد ﷺ ولو كان الله يمدّ في أجل أحد لمدّ الله في أجل رسول الله صلى الله عليه وآله»[5].

ولكنهم يخالفون قول إمامهم ويزعمون أن الله مدّ في عمره لحاجة البشر إليه؛ بل لحاجة الكون وكل شيء في الحياة إليه؛ إذ لولاه- كما يفترون-لساخت الأرض، وماجت بأهلها[6].

* * *

---

(١) أصل الشيعة: ص٧٠.

(٢) الأنبياء، آية: ٣٤.

(٣) آل عمران، آية: ١٨٥، الأنبياء، آية: ٣٥، العنكبوت، آية: ٥٧.

(٤) الواقعة، آية: ٦٠.

(٥) رجال الكشي: ص٤٥٨.

(٦) انظر: أصول الكافي: ١/ ١٧٩.

□ المهدي بعد عودته المزعومة □

أ- شريعة مهديهم المنتظر:

يشير ابن بابويه في الاعتقادات التي تسمى دين الإمامية إلى أن المهدي إذا رجع من غيبته ينسخ شريعة الإسلام فيما يتعلق بأحكام الميراث، فيذكر عن الصادق أنه يقول: «إن الله آخى بين الأرواح في الأظلة قبل أن يخلق الأبدان بألفي عام، فلو قد قام قائمنا أهل البيت أورث الأخ الذي آخى بينهما في الأظلة ولم يرث الأخ من الولادة»[1].

لعل هذه الرواية تكشف عما يختلج في نفوس أرباب تلك العصابة من رغبة في إحلال العلاقة الحزبية والتنظيمية بين أفرادها محل القرابة والولادة في الميراث، ونهب أموال الناس باسم هذه العلاقة والأخوة! وما تحلم به عند قيام دولتها الموعودة من تطبيق هذه التطلعات والتي أرادت إعطائها صيغة مقبولة بنسبتها لآل البيت.

كما تفصح هذه الرواية عن موقف واضعي هذه الروايات من تطبيق الشريعة الإسلامية ورغبتهم في تعطيلها.. ثم هي تعكس مضموناً إلحادياً يسعى لهدم الشريعة، والخروج على عقيدة ختم النبوة.

وهذه الدعوى فضلاً عن أنها خروج عن شريعة الإسلام فهي مخالفة لمنطق العقل، فالتوارث منوط بالعلاقة الظاهرة من الولادة والقرابة، أما المؤاخاة الأزلية المزعومة فلا يدركها البشر، فكيف تكون أساساً لقسمة الميراث.

وكذلك يغير منتظرهم شريعة الإسلام فيما يتعلق بأخذ الجزية من أهل

---

(١) الاعتقادات: ص٨٣.

الكتاب، وتنص رواياتهم أن منتظرهم بهذا المنهج يخالف هدي رسول الله ﷺ فتقول: «ولا يقبل صاحب هذا الأمر الجزية كما قبلها رسول الله ﷺ»[1]. ويُكفي هذا الاعتراف في تأكيد خروجه عن سنة رسول الله ﷺ وتبديله لها عمداً.. فهل أراد واضع هذه الروايات أن يهون من شأن التشريع الإسلامي في نفوس الأتباع ويغري بالخروج عليه..

بل إن الحكم والقضاء في دولة المنتظر يقام على غير شريعة المصطفى ﷺ. جاء في الكافي وغيره «قال أبو عبد الله: «إذا قام قائم آل محمد حكم بحكم داود وسليمان ولا يسأل بينة»[2]، وفي لفظ آخر: «إذا قام قائم آل محمد حكم بين الناس بحكم داود عليه السلام ولا يحتاج إلى بينة»[3].

وقد تبنى ثقة إسلامهم الكليني هذه العقيدة وبوب لها باباً خاصاً بعنوان: «باب في الأئمة عليهم السلام أنهم إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود ولا يسألون البينة»[4]. ولا يخفى ما في هذا الاتجاه من عنصر يهودي. ولهذا علق بعضهم على هذا العنوان بقوله: «أي أنهم ينسخون الدين المحمدي ويرجعون إلى دين اليهود»[5].

وانظر كيف يحلم واضعوا هذه الروايات- الذين لبسوا ثوب التشيع زوراً وبهتاناً- بدولة تحكم بغير شريعة الإسلام.

وتشير بعض رواياتهم إلى أنه أيضاً يحكم بحكم آدم مرة، ومرة بحكم داود، ومرة بقضاء إبراهيم. ولكن يعارضه في هذا الاتجاه للحكم بغير شريعة الإسلام

---

(١) بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٤٩.
(٢) أصول الكافي: ١/ ٣٩٧.
(٣) المفيد/ الإرشاد ص٤١٣. الطبرسي/ أعلام الورى ص٤٣٣.
(٤) أصول الكافي: ١/ ٣٩٧.
(٥) محب الدين الخطيب/ في تعليقه على المنتقى ص٣٠٢ (هامش ٤).

بعض أتباعه، إلا أنه يواجه هذه المعارضة بشدة حيث يأمر بهم فتضرب أعناقهم[1].

وتقدم رواياتهم بعض أحكامه وأقضيته فتقول: إنه يحكم بثلاث لم يحكم بها أحد قبله يقتل الشيخ الزاني، ويقتل مانع الزكاة، ويورث الأخ أخاه في الأظلة[2]، وأنه يقتل من بلغ العشرين ولم يتفقه في الدين[3].. إلخ.

وتقوم دولة المنتظر على الحكم لأهل كل دين بكتابهم، مع أن الإسلام لم يجز لأحد أن يحكم بغير شريعة القرآن باتفاق المسلمين[4]. جاء في أخبارهم «إذا قام القائم قسم بالسوية، وعدل في الرعية، واستخرج التوراة وسائر كتب الله تعالى من غار بأنطاكية، حتى يحكم بين أهل التوراة بالتوراة، وبين أهل الإنجيل بالإنجيل، وبين أهل الزبور بالزبور، وبين أهل القرآن بالقرآن»[5].

وهذا القانون الذي يطمح إلى تطبيقه واضعو هذه الروايات ويعدون بتنفيذه على يد المنتظر هو شبيه- إلى حد كبير- بفكرة الديانة العالمية التي ترفع شعارها الماسونية.. وهي فكرة إلحادية تقوم أساساً على إنكار الأديان السماوية تحت دعوى حرية الفكر والعقيدة.

وفي حومة هذه الأفكار التي تسعى لنسخ شريعة القرآن وابتداع أحكام جديدة لم يأذن بها الله، والرجوع إلى حكم داود لا شريعة محمد ﷺ.. وتطبيق شرائع الأديان لا حكم القرآن- نلتقي بعد ذلك بفكرة مسمومة تعد نتيجة لهذه المقدمات والتغييرات التي سبقتها، وفحوى هذه الفكرة هو إلغاء المهدي الحكم

---

(١) انظر: بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٨٩.

(٢) ابن بابويه/ الخصال: ص١٦٩، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٥٩، الكاظمي/ بشارة الإسلام ص٢٧٥.

(٣) الطبرسي/ أعلام الورى ص٤٣١، بحار الأنوار: ٥٢/ ١٥٢.

(٤) انظر: ابن تيمية/ منهاج السنة النبوية: ٣/ ١٢٧، المنتقى: ص٣٤٣.

(٥) الغيبة للنعماني ص١٥٧، وانظر: بحار الأنوار ٥٢/ ٣٥١.

بالقرآن وإحلال كتاب آخر محله، وهذا ما تشير إليه رواية النعماني عن أبي بصير قال: قال أبو جعفر رضي الله عنه: «يقوم القائم بأمر جديد، وكتاب جديد، وقضاء جديد»[1]، لكأني أنظر إليه بين الركن والمقام يبايع الناس على كتاب جديد»[2].

وتصف روايات أخرى عندهم ما يقوم به منتظرهم من محاولة لصرف الناس عن القرآن بدعوى أنه محرف وإخراج كتاب آخر مخالف له، وسعيه لتضليل الناس بدعوى أن كتابه هو الكتاب الكامل الذي أنزل على رسول الله ﷺ. وقيام «العجم» بالسعي لنشره بين الناس، وتعليمهم إياه، ومواجهتهم صعوبة بالغة لتغيير ما في أفئدة الناس وأذهانهم من كتاب الله[3].

هذه هي الروايات التي كانت موضع التداول السري[4] في إبان قوة الدولة الإسلامية عن حكومة المهدي بعد رجعته، وقد يقول من لم يسلم بأمر منتظرهم إنها خيالات لا حقيقة لها، لأن القائم المنتظر لا وجود له، فلا تحقق لهذه الدولة الموعودة.. فالحديث عنها قد يكون حديثاً خيالياً.

وهذا حق؛ لكن القيمة الواقعية لهذه الروايات أنها تفصح عن مكنون نفوس واضعيها، وأهدافهم ضد شريعة الإسلام، فهي «إسقاطات» نفسية تنطوي على مدلولات خطيرة تحدد رغبات واضعي تلك الأخبار وتطلعاتهم إلى نوعية الحكم الذي ينشدونه، وهي أحلام قد تكشف عن خطط تلك العناصر التي اندست في صفوف الدولة الإسلامية مكتسية مسوح التشيع لتغيير شريعة القرآن، وإن منازعتهم لحكم ولاة المسلمين تحت ستار (لا حكم إلا للأئمة) يرمي إلى إزالة الحكومة الإسلامية لإقامة دولة أخرى في مكانها تحكم بحكم القائم الموعود.

---

(١) الغيبة للنعماني ص١٥٤، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٥٤، إلزام الناصب: ٢/ ٢٨٣.

(٢) الغيبة للنعماني ص١٧٦، بحار الأنوار: ٥٢/ ١٣٥.

(٣) وقد مضى نقل نص ذلك بحروفه ص: (٢٥٧- ٢٥٨).

(٤) ولذلك نرى شيخهم النعماني يصدر روايات الغيبة بما روى عندهم في صون سر آل محمد عمن ليس من أهله، كما أشار إلى ذلك في بداية كتابه (انظر: الغيبة ص١٧).

ب- سيرة القائم المنتظر:

أما سيرته فتحمل سمات من شريعته الجديدة، حيث يتولى مضايقة المسلمين في مقدساتهم ومساجدهم، فيقوم بعملية هدم وتخريب في الحرمين الشريفين، حيث تنص أخبارهم «أن القائم يهدم المسجد الحرام حتى يرده إلى أساسه، ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله إلى أساسه، ويرد البيت إلى موضعه وإقامته على أساسه[1].

كذلك يتجه إلى قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه ويبدأ- كما تقول أخبارهم- «بكسر الحائط الذي على القبر... ثم يخرجهما (يعني صاحبي رسول الله) غضين رطبين فيلعنهما ويتبرأ منهما ويصلبهما ثم ينزلهما ويحرّقهما ثم يذريهما في الريح[2]. وفي رواية أخرى «أول ما يبدأ به القائم.. يخرج هذين رطبين غضين فيحرّقهما ويذريهما في الريح، ويكسر المسجد»[3].

ونسبوا إلى الله- سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون- أنه قال لنبيه- حينما أسرى به- «وهذا القائم... هو الذي يشفي قلوب شيعتك من الظالمين والجاحدين والكافرين، فيخرج اللات والعزى (يعنون خليفتي رسول الله) طريين فيحرقهما»[4].

وتشير بعض رواياتهم إلى أن هذا العمل يثير المسلمين، حيث تقول: «.. ثم يحدث حدثاً فإذا فعل ذلك قالت قريش: اخرجوا بنا إلى هذا الطاغية، فوالله لو كان محمدياً ما فعل، ولو كان علوياً ما فعل، ولو كان فاطمياً ما فعل..»[5].

---

(١) الطوسي/ الغيبة ص٢٨٢، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٣٨.
(٢) بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٨٦.
(٣) نفس الموضع من المصدر السابق.
(٤) ابن بابويه/ عيون أخبار الرضا: ١/ ٥٨، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٧٩.
(٥) تفسير العياشي: ٢/ ٥٨، بحار الأنورا: ٥٢/ ٣٤٢.

قال شيخهم وفخرهم[1] المجلسي: «لعل المراد بإحداث الحدث إحراق الشيخين الملعونين، فلذا يسمونه عليه السلام بالطاغية»[2].

ولا يخفى أن هذه «الوعود» بصنائع المنتظر الذي تطفح بها رواياتهم إنما تنم عن دخائل نفوسهم وما تكنه صدروهم من مناوأة لدين الإسلام وسعي في الكيد له حتى يتمنوا أن تتاح لهم فرصة لهدم الحرمين، ونبش القبرين الطاهرين، وحينما يحسون بعجزهم عن تحقيق ذلك لقوة الدولة الإسلامية آنذاك يعزون أنفسهم ويعللونها، ويشفون غيظ قلوبهم على الإسلام ورواده الذين فتحوا ديارهم، وأزالوا ملكهم، ونشروا الإسلام بينهم.. بهذه الأحلام والآمال.. فهي تكشف في الحقيقة ماذا يتمنون تحقيقه لو واتتهم فرصة الحكم والتسلط.

ولذلك فإن المعاصرين منهم يتمنون فتح مكة والمدينة، كما جاء على ألسنة آياتهم، ليحققوا أحلامهم التي أفصحت عنها أخبارهم- كما سيأتي[3]- ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين.

ولم يكتف منتظرهم بهذا بل إنه يقوم بقتل عام شامل للجنس العربي واستئصال وجوده، ولذلك فإن أخبارهم تعد العرب بملحمة على يد غائبهم- إذا رجع- لا تبقى ولا تذر على رجل أو امرأة ولا صغير ولا كبير بل تأخذهم جميعاً فلا تغادر منهم أحداً. فيروي النعماني: «... عن الحارث بن المغيرة وذريح المحاربي قالا: قال أبو عبد الله عليه السلام: ما بقي بيننا وبين العرب إلا الذبح»[4].

وكأن روايتهم هذه لا تفرق بين من يتشيع وغيره: لكن تؤكد أخبارهم أنه لن يتشيع أحد من العرب للقائم، ولهذا تحذر منهم فتقول: «اتق العرب فإن

---

(١) لأن من ألقابه عندهم «فخر الأمة» كما تجد ذلك في صدور كتبه.

(٢) بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٤٦.

(٣) في باب الشيعة المعاصرين وصلتهم بإسلامهم.

(٤) الغيبة للنعماني ص١٥٥، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٤٩.

لهم خبر سوء أما إنه لم يخرج مع القائم منهم واحد»[1].

ولكن في الشيعة من العرب كثير غير أن أخبارهم تقول بأنهم سيمحصون فلا يبقى منهم إلا النزر اليسير[2].

وتقول رواياتهم بأن القائم «يبهرج سبعين قبيلة من قبائل العرب»[3].

ويخصون قبيلة رسول الله ﷺ: قريش التي منها صفوة أصحابه بالذكر التفصيلي لعمليات القتل التي يجريها عليها القائم، ففي الإرشاد للمفيد «عن عبد الله بن المغيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قام القائم من آل محمد عليه السلام أقام خمسمائة من قريش فضرب أعناقهم، ثم أقام خمسمائة فضرب أعناقهم ثم خمسمائة أخرى حتى يفعل ذلك ست مرات. قلت: ويبلغ عدد هؤلاء هذا؟ قال: نعم منهم ومن مواليهم»[4].

ولا يخفى أن تخصيص العرب بالقتل يدل على تغلغل الاتجاه الشعوبي لدى واضعي هذه الروايات.. وهي تبين مدى العداوة للجنس العربي لدى مؤسسي «الرفض» والرغبة في التشفي منهم بقتلهم وذلك- في حقيقة الأمر- لا يعود لجنسيتهم بل للدين الذي يحملونه.

ولا تنسى رواياتهم أن تخص البيت النبوي الطاهر ببائقة من بوائق منتظرهم حيث يزعمون أن أم المؤمنين عائشة الصديقة بنت الصديق حبيبة رسول الله ﷺ تبعث من قبرها قبل يوم القيامة[5]، وذلك لأنها ارتكبت- كما يفترون- حدّاً في

(١) الغيبة للطوسي ص٢٨٤، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٣٣.

(٢) انظر: الغيبة للنعماني ص١٣٧، بحار الأنور: ٥٢/ ١١٤.

(٣) يهرج الدماء: أهدرها، وفي الطبعة الأخرى للبحار يهرج، ومعنى الهرج: الفتنة والاختلاط والقتل (انظر: بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٣٣، هامش ١).

(٤) الإرشاد ص٤١١، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٣٨.

(٥) وذلك حسب عقيدتهم في الرجعة التي سنتحدث عنها بعد هذا المبحث إن شاء الله.

عهد رسول الله ﷺ، ولكن رسول الله لم يقم عليها الحد كما يزعمون-.

وهو الذي يقول: «وايم الله لو أن فاطمة ابنة محمد سرقت لقطعت يدها-[(١)] وقد أخذته الرحمة بها، مع أن الله سبحانه يقول: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾[(٢)] فلم يقم عليها الحد ولكن قائمهم يتولى تنفيذ ما عجز أفضل الخليقة عن تنفيذه وذلك في عصر الرجعة المزعوم[(٣)]- كما يفترون-.

وهذا يعني أن القائم أكمل من خاتم النبيين، وأقدر على تحقيق دين الله ممن أرسل قدوة للعالمين.

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري- كتاب الأنبياء: ٤/ ١٥١، كتاب فضائل الأصحاب، باب ذكر أسامة بن زيد: ٤/ ٢١٤، كتاب الحدود، باب كراهية الشفاعة في الحد: ٨/ ١٦، ومسلم، كتاب الحدود، باب قطع يد السارق: ٢/ ١٣١٥ (١٦٨٨) وأبو داود، كتاب الحدود، باب في الحد يشفع فيه: ٤/ ٥٣٧ (٤٣٧٣) والترمذي، كتاب الحدود، باب ماجاء في كراهية أن يشفع في الحدود: ٤/ ٣٧- ٣٨ (١٤٣٠)، والنسائي، كتاب قطع السارق، باب ذكر المخزومية التي سرقت ٨/ ٧٢، وابن ماجة، كتاب الحدود، باب الشفاعة والحدود: ٢/ ٨٥١ (٢٥٤٧) والدارمي، كتاب الحدود، باب الشفاعة في الحدود دون السلطان: ١/ ٥٦٩، وغيرهم.

(٢) النور، آية: ٢.

(٣) ونص الأسطورة (المنسوبة لأبي جعفر) يقول: أما لو قام قائمنا لقد ردّت إليه الحميراء (تصغير حمراء وهو لقب لعائشة رضي الله عنها) حتى يجلدها الحد، وحتى ينتقم لابنة محمد فاطمة عليها السلام منها.
قلت: جعلت فداك و لم يجلدها الحدّ؟ قال: لفريتها على أم إبراهيم صلى الله عليه. قلت: فكيف أخره الله للقائم عليه السلام فقال له: إن الله تبارك وتعالى بعث محمد صلى الله عليه وآله رحمة، وبعث القائم عليه السلام نقمة (علل الشرائع ص٥٧٩- ٥٨٠، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣١٤، ٣١٥). ثم علق على ذلك شيخهم المعاصر بنص يبين الفرية المزعومة وأن عائشة قالت- كما يفترون- «إن إبراهيم ليس منك وإنه ابن فلان القبطي» وأن الرسول صلى الله عليه وسلم كلف علياً برجمها ولكن علياً اكتشف براءتها. (بحار الأنوار: ٥٢/ ٣١٥- الهامش).

وهو ما صرحت به أخبارهم حيث روى شيخهم ابن بابويه» .. عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾[1].

فقال: والله ما نزل تأويلها بعد ولا ينزل تأويلها حتى يخرج القائم عليه السلام..»[2] أي أن القائم سيحقق ما عجز عنه الأنبياء.

وهذا ما صرح به بعض شيوخهم الكبار عندهم[3]- في هذا العصر- واستنكره العالم الإسلامي- كما سيأتي»[4].

ذلك أنهم يزعمون أن ما عند القائم أضعاف ما عند الأنبياء من العلم حتى جاء في بحار الأنوار وغيره «عن أبان عن أبي عبد الله قال: العلم سبعة وعشرون حرفاً فجميع ما جاءت به الرسل حرفان، فلم يعرف الناس حتى اليوم غير الحرفين، فإذا قام قائمنا أخرج الخمسة والعشرين حرفاً فبثها في الناس، وضم إليها الحرفين حتى يبثها سبعة وعشرين حرفاً»[5].

وعملية الاجتياح الدموي الرهيب التي تحلم بها الشيعة الاثنا عشرية على يد مهديهم تكاد تتناول كل الفئات والأجناس البشرية باستثناء طائفتهم، حيث يخرج قائمهم «موتوراً غضبان أسفاً... يجرد السيف على عاتقه»[6] ويبدأ القتل، فيحصد أهل السنة الذين تلقبهم أخبار الشيعة- أحياناً- بالمرجئة[7] حتى قال

---

(١) التوبة، آية: ٣٣.

(٢) إكمال الدين: ص٦٢٨، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٢٤.

(٣) وهو «الخميني».

(٤) في باب: الشيعة المعاصرون وصلتهم بأسلافهم.

(٥) بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٣٦، وهي مروية في الخرائج للراوندي كما أشار إلى ذلك المجلسي (نفس الموضع من المصدر السابق).

(٦) بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٦١.

(٧) قال شيخهم الطريحي «وسماهم مرجئة لأنهم زعموا أن الله تعالى أخر نصب الإمام، ليكون نصبه باختيار الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم (مجمع البحرين: ١/ ١٧٧- ١٧٨، وانظر: مرآة العقول: ٤/ ٣٧١).

إمامهم»: ويح هذه المرجئة إلى من يلجأون غداً إذا قام قائمنا»[1] ولم يستثن من ذلك إلا من تاب، أي دخل بمذهبهم فقال: «من تاب تاب الله عليه، ومن أسر نفاقاً فلا يبعد الله غيره، ومن أظهر شيئاً أحرق الله دمه. ثم قال يذبحهم والذي نفسي بيده كما يذبح القصاب شاته- وأومأ بيده إلى حلقه»[2].

وتسميهم أحياناً بالنواصب وتقول: «فإذا قام القائم عرضوا كل ناصب عليه فإن أقر بالإسلام وهي الولاية وإلا ضربت عنقه أو أقر بالجزية فأداها كما يؤدي أهل الذمة»[3].

لكن بعض رواياتهم تقول بأن الجزية لا تقبل منهم كما تقبل من أهل الذمة فقد سئل إمامهم عن وضع أهل الذمة في دولة القائم فقال: «يسالمهم كما سالمهم رسول الله صلى الله عليه وآله ويؤدون الجزية عن يد وهم صاغرون»[4]. أما غيرهم من المخالفين للرافضة فقال فيه: «ما لمن خالفنا في دولتنا من نصيب إن الله قد أحل لنا دماءهم عند قيام قائمنا»[5]. حتى إن قائمهم يتتبع الشيعة الزيدية غير الغلاة، فيقتلهم. تقول أخبارهم «إذا قام القائم عليه السلام سار إلى الكوفة فيخرج منها بضعة عشر آلاف أنفس- كذا- يدعون البترية[6] عليهم السلاح فيقولون له: ارجع من حيث جئت فلا حاجة لنا في بني فاطمة فيضع

---

(١) الغيبة للنعماني ص١٩٠، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٥٧.

(٢) بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٥٧، الغيبة للنعماني ص١٩٠- ١٩١.

(٣) تفسير فرات ص١٠٠، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٧٣، وقوله أو أقر بالجزية، يناقض رواياتهم التي تقول بأنه لايقبل الجزية كما سبق ذكر بعضها في بيان «شرعته».

(٤) بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٧٦.

(٥) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٦) **البترية**: هم أصحاب الحسن بن صالح بن حي، وأصحاب كثير النوى، وكان كثير يلقب بالأبتر، وقد يسمون «الصالحية» نسبة للحسن بن صالح، ومن مذهبهم- كما يقول الأشعري- إنهم ينكرون رجعة الأموات قبل يوم القيامة، ولايرون لعلي إمامة إلا حين بويع، وهي فرقة من الزيدية. (انظر: مقالات الإسلاميين: ١/ ١٤٤، الملل والنحل: ١/ ١٦١، الخطط: ٢/ ٣٥٢.

فيهم السيف حتى يأتي على آخرهم[1].. بل إنه يقتل من لا ذنب له. تقول رواياتهم «إذا خرج القائم قتل ذراري قتلة الحسين بفعل آبائها»[2]. وهكذا فإن قائمهم «ليس شأنه إلا القتل لا يستبقي أحداً»[3] «ولا يستتيب أحداً»[4].

وتصور بعض رواياتهم مبلغ ما يصل إليه من سفك دماء الناس (من غير طائفته) حتى تقول «لو يعلم الناس ما يصنع القائم إذا خرج لأحب أكثرهم ألا يروه مما يقتل من الناس... حتى يقول كثير من الناس: ليس هذا من آل محمد، لو كان من آل محمد لرحم»[5]

وهذا قول يدين القائم بالخروج عن سنن الرحمة والعدل التي عرف بها أهل البيت. بل إنه خرج عن سنة المصطفى ﷺ، وهذا ما يصرحون به فقد سئل الباقر- على حد زعمهم- أيسير القائم بسيرة محمد؟ فقال: هيهات! إن رسول الله ﷺ سار في أمته باللين وكان يتألف الناس، والقائم أمر أن يسير بالقتل وألا يستتيب أحداً، فويل لمن ناوأه»[6].

فالشيعة تزعم أنه أمر بسيرة تخالف سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد أجمع المسلمون أن كل ما خالف سيرته ﷺ فهو ليس من الإسلام، فهل بعث برسالة غير رسالة الإسلام؟!

وكيف يؤمر بخلاف سيرة رسول الله ﷺ فهل هو نبي أوحي إليه من جديد؟ ولا نبي بعد خاتم الأنبياء، ولا وحي بعد وفاته، وكل من ادعى خلاف

(١) الإرشاد ص٤١١- ٤١٢، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٣٨.
(٢) علل الشرائع: ص٢٢٩، عيون أخبار الرضا: ١/ ٢٧٣، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣١٣.
(٣) بحار الأنوار: ٥٢/ ٢٣١.
(٤) بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٤٩، وفي لفظ «ولايستنيب أحداً» أي يتولى ذلك بنفسه (انظر: نفس الموضع من المصدر السابق).
(٥) الغيبة للنعماني ص١٥٤، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٥٤.
(٦) الغيبة للنعماني ص١٥٣، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٥٣.

ذلك فهو مفتر دجال؛ لمعارضته للنصوص القطعية وإجماع الأمة على ختم الوحي والنبوة بوفاة سيد المرسلين ﷺ.

ولكن هذه الروايات تصور ما في قلوب واضعيها، من حقد على الناس ولاسيما أمة الإسلام التي تخالفهم في نهجهم، وأنهم يتمنون يوماً قريباً آتياً يحققون فيه هذه «الأحلام» التي تكشف حقيقتها هذه الروايات ويترجمها واقع الشيعة في العهد الصفوي وفي دولة الآيات القائمة، وفي منظماتهم في لبنان– كما سيأتي–[1].

ومعلوم أن أمير المؤمنين علياً الذي يزعمون التشيع له لم يكفر مخالفيه، ولم يقاتل إلا من بغى عليه فقائمهم الذي يفعل هذه الأفاعيل ومن تبعه في نهجه، ليس من شيعة علي، وقد اعترفوا في رواياتهم أن قائمهم لا يأخذ بسيرة علي، فقد سئل الصادق– كما يزعمون– «أيسير القائم بخلاف سيرة علي؟ فقال: نعم، وذاك أن عليا سار بالمن والكف لعلمه أن شيعته سيظهر عليهم من بعده، أما القائم فيسير بالسيف والسبي، لأنه يعلم أن شيعته لن يظهر عليهم من بعده أبداً»[2].

وقال صادقهم يخاطب بعض الشيعة «كيف أنت إذا رأيت أصحاب القائم قد ضربوا فساطيطهم في مسجد الكوفة، ثم أخرج المثال الجديد، على العرب شديد.

قال (الراوي): قلت: جعلت فداك ما هو؟ قال: الذّبح، قال: قلت بأي شيء يسير فيهم بما سار علي بن أبي طالب في أهل السواد؟ قال: لا، إن علياً سار بما في الجفر الأبيض، وهو الكف، وهو يعلم أنه سيظهر على شيعته من بعده، وأن القائم يسير بما في الجفر الأحمر وهو الذبح، وهو يعلم أنه لا يظهر على شيعته[3].

وهكذا «يقوم المزعوم بأمر جديد، وكتاب جديد، وسنة جديدة، وقضاء

---

(١) في باب أثر الشيعة في العالم الإسلامي.

(٢) الغيبة للنعماني: ص١٥٣، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٥٣.

(٣) بحار الأنوار: ٥٢/ ٣١٨، وهذه الرواية في بصائر الدرجات كما أشار إلى ذلك المجلسي (نفس الموضع من المصدر السابق).

جديد»[1].

وهذا كاف في إيضاح أن ما تحلم به الشيعة ليس له أصل في كتاب الله وسنة نبيه، بل هي بدعة جديدة يخرج بها قائمهم.

وبينما الناس في عصر القائم يعيشون بين الدماء والأشلاء، وفي خوف ورعب من قائم الشيعة الذي كان بعثه نقمة عليهم، كما أن بعث محمد صلى الله عليه وآله رحمة[2]، فإن عسكر القائم وأصحابه يعيشون حياة أخرى حافلة بألوان النعيم وأنواع المسرات فهو يأمرهم في مسيرهم ألا يحملوا «طعاماً ولا شراباً ولا علفاً، فيقول أصحابه: إنه يريد أن يقتلنا ويقتل دوابنا من الجوع والعطش[3] فيسير ويسيرون معه فأول منزل ينزله يضرب الحجر فينبع منه طعام وشراب وعلف فيأكلون ويشربون ودوابهم حتى ينزلوا النجف من ظهر الكوفة»[4]. وهكذا «لا ينزل منزلا إلا انبعث منه عيون، فمن كان جائعاً شبع ومن كان ظمآن روي»[5]، وإنه إذا قام اجتمعت إليه أموال الدنيا من بطن الأرض وظهرها، فيعطي أصحابه ما لم يعطه أحد كان قبله، ويتضاعف الرزق على يديه فيرزق في الشهر رزقين ويعطي في السنة عطائين[6]، حتى إن أحداً من الشيعة لا يجد لديناره ودرهمه موضعاً يصرفه فيه[7].

وهذه روايات تصور التطلعات والأماني التي كانت تفيض بها قلوب الشيعة

---

(١) المصدر السابق: ٥٢/ ٢٣١.
(٢) روى الكليني في الكافي إن الله بعث محمد صلى الله عليه وآله رحمة ويبعث القائم نقمة». (بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٧٦، حيث عزاه إلى الكافي كتاب الروضة ص٢٣٣).
(٣) وهذا يدل على شكهم في أمر القائم فكيف يكونون من أصحابه
(٤) الغيبة للنعماني ص١٥٨.
(٥) الموضع نفسه من المصدر السابق.
(٦) الغيبة للنعماني: ص١٥٨.
(٧) المصدر السابق: ص٧٦.

انتظاراً لهذا الغد المأمول، ويصور النزعة المادية التي يشتركون فيها مع اليهود! وهو حلم النظام الشيوعي في العالم حسب رأى ماركس.

أما عن جند القائم وأصحابه الذين يشاركونه في مجازره، ويرفلون في نعيمه ويتبوءون جنته فهذا ما سيتبين في الفقرة التالية.

* * *

جـ- جند القائم:

تشير بعض رواياتهم إلى أن جند القائم من الموالي والعجم ويبلغ عددهم اثني عشر ألفاً، وأنه يمنحهم القائم سلاحاً من عنده عبارة عن سيف وبيضة ذات وجهين، ثم يقول لهم: «من لم يكن عليه مثل ما عليكم فاقتلوه»[(1)]. وتذكر رواية للنعماني أن «أصحاب القائم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً أولاد العجم»[(2)].

بينما تقول رواية في البحار: «إذا قام قائم آل محمد استخرج من ظهر الكعبة سبعة وعشرين رجلاً، خمسةً وعشرين من قوم موسى الذين يقضون بالحق وبه يعدلون، وسبعة من أصحاب الكهف، ويوشع وصي موسى، ومؤمن آل فرعون، وسلمان الفارسي، وأبا دجانه الأنصاري ومالك الأشتر»[(3)].

وواضح في هذا النص تغلغل العنصر اليهودي في المجموعة التي وضعت دين التشيع.

كما يظهر أن التشيع استوعب مجموعة من العناصر المختلفة، كل يصنع ما يشاء له هواه، وما تملي عليه عنصريته.. فالعجم يضعون روايات في صالحهم، واليهود كذلك.. وهكذا، وموسوعات الاثنى عشرية استوعبت الجميع بلا تمييز.

وجاء في بعض أخبارهم البيان التفصيلي لأسماء جنده واحداً واحداً وموطن

---

(١) بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٧٧.

(٢) الغيبة للنعماني: ص٢١٤.

(٣) هكذا ورد النص في بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٤٦، ولم تتعقبه لجنة التصحيح بشيء، مع أنه ذكر أن مجموع العدد (٢٧) ولما فصّل زاد العدد إلى (٣٧)، وفي تفسير العياشي: ١/ ٣٢، قال «وخمسة عشر من قوم موسى» فيتوافق بهذا مع المجموع الكلي (٢٧)، أما في تفسير البرهان ٢/ ٤١ فقد زاد واواً لتلتئم العبارة فقال «سبعة وعشرين رجلا وخمسة وعشرين من قوم موسى.. إلخ» وواضح أن الواو مقحمة.

كل جندي أو قبيلته أو حرفته في رواية طويلة. منها قوله: «ومن أهل الشام رجلين يقال لهما إبراهيم بن الصباح، ويوسف بن جريا» (صريا)[1].

فيوسف عطار من أهل دمشق، وإبراهيم قصاب من قرية صويقان «ومضى في ذكرهم على هذا النسق حتى ذكر (٣١٣) رجلاً ليبلغ بهم عدة أهل بدر»[2].

كما يقول: (ونسي موقفهم المخزي من أهل بدر وسائر الصحابة).

ولا تملك نفسك وأنت تقرأ تلك الأسماء من ابتسامة تغالبك، وأنت تلمح بوضوح التكلف في الكذب، والمحاولات الغبية لستره، ولا ينقضي العجب من تلك الجرأة على الكذب، وخفة العقل، والأغرب كيف لا يستحي شيعة هذا العصر من إخراج هذا «العار» للناس، وطبعه وتحقيقه!!، أو أن الله سبحانه أراد أن يكشف أمرهم ويفضح زيفهم.

* * *

---

(١) هكذا وردت في الأصل، فيما يبدو أنه اهتمام من المحقق المعاصر في التثبيت من الاسم بإثباته في الأصل حسب ما جاء في اختلاف النسختين.

(٢) انظر: البحراني/ الحجة ص٤٦، وأحال المحقق أيضاً على دلائل الإمامة ص٣١٤.

□ الشيعة وغيبة مهديهم:

في ظل الغيبة التي دانت بها الشيعة، وعاشت في حكمها منذ أكثر من ألف ومائة سنة أوقف شيوخ الشيعة- بحكم نيابتهم عن المنتظر- العمل بجملة من أحكام الدين، كما استحدثوا عقائد وأحكاماً لم يأذن بها الله سبحانه. لقد أوقف الشيعة بسبب الغيبة للمنتظر إقامة صلاة الجمعة، كما منعوا إقامة إمام للمسلمين وقالوا: «الجمعة والحكومة لإمام المسلمين»[1] والإمام هو هذا المنتظر.

ولهذا فإن معظم الشيعة إلى اليوم لا يصلون الجمعة[2]، حتى قال بعض المتأخرين: «إن الشيعة من زمان الأئمة كانوا تاركين للجمعة»[3].

كما أن الشيعة لا ترى بيعة شرعية إلا للقائم المنتظر، ولذلك فإنهم يجددون البيعة له كل يوم، ففي دعاء لهم يسمونه «دعاء العهد» وفيه: «اللهم إني أجدد له في صبيحة يومي هذا، وما عشت من أيامي عهداً أو عقداً أو بيعة له في عنقي لا أحول عنها ولا أزول أبداً»[4].

---

(١) مفتاح الكرامة/ كتاب الصلاة: ٢/ ٦٩.

(٢) يقول كاظم الكفائي- وهو من شيوخهم المعاصرين- «في العراق الآن: الشيعة لايصلون الجمعة إلا الشيخ الخالصي في المسجد الصفوي في الصحن الكاظمي (كتب هذا القول بخطه للدكتور على السالوس، ونشره الأخير في كتابه فقه الشيعة ص٢٦٤)، وفي الكويت لايقيم الجمعة.إلا الشيخ إبراهيم جمال الدين مرجع الإخباريين هناك (انظر: السالوس فقه الشيعة ص٢٠٣) وحينما سأل بعض أفراد الشيعة كبير شيوخهم وهو محسن الحكيم عن دليلهم في شرطية وجوب الإمام لصلاة الجمعة، كان جوابه بأن لايسأل هذا السؤال، كما أن بعض شيوخهم يقول بوجوب صلاة الجمعة ولايقيمها (انظر: محمد عبد الرضا الأسدي/ نص الكتاب ومتواتر الأخبار على وجوب الجمعة في جميع الأعصار: ص٢٤/ ٢٧، ٢٨).

(٣) البهباني في تعليقه على المدارك، كما نقل ذلك عنه شيخهم الخالصي في كتابه الجمعة: ص١٣١.

(٤) عباس القمي/ مفتاح الجنان ص٥٣٨.

وفي دعاء يومي آخر للغائب المنتظر يتضمن الإقرار له بالبيعة فيقول: «اللهم هذه بيعة له في عنقي إلى يوم القيامة»[1].

قال المجلسي: «... ويصفق بيده اليمنى على اليسرى كتصفيق البيعة»[2].

كذلك منع الشيعة الجهاد مع ولى أمر المسلمين، لأنه لاجهاد إلا مع الإمام، فقد جاء في الكافي وغيره عن أبي عبد الله قال: «القتال مع غير الإمام المفترض طاعته حرام مثل الميتة والدم ولحم الخنزير»[3].

والإمام المفترض الطاعة على المسلمين منذ سنة ٢٦٠هـ إلى اليوم هو منتظرهم الغائب في السرداب. وما قبل سنة ٢٦٠هـ هم بقية الأئمة الاثنى عشر، فالجهاد مع أبي بكر وعمر وعثمان وبقية خلفاء المسلمين إلى اليوم هو حرام كحرمة الميتة والدم.

وجنود الإسلام الذين يرابطون على الثغور، ويجاهدون في سبيل الله، ولا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والذين فتحوا بلاد الفرس وغيرها! ما هم في اعتقاد الشيعة إلا قتلة، الويل لهم، يتعجلون مصيرهم. روى شيخهم الطوسي في التهذيب: «... عن عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول في هؤلاء الذين يقتلون في هذه الثغور؟ قال: فقال: الويل يتعجلون قتلة في الدنيا، وقتلة في الآخرة والله ما الشهيد إلا شيعتنا ولو ماتوا على فرشهم»[4].

فأنت ترى أن الشيعة ترى أن جهاد المسلمين على مرور التاريخ جهاد باطل لا أجر فيه ولا ثواب، حتى يصفون المجاهدين المسلمين «بالقتلة»، ويجردونهم من

---

(١) عباس القمي/ مفتاح الجنان ص٥٣٨.

(٢) بحار الأنوار: ١٠٢/ ١١١، وانظر: مفتاح الجنان ص٥٣٨- ٥٣٩.

(٣) فروع الكافي: ١/ ٣٣٤، تهذيب الأحكام: ٢/ ٤٥، وسائل الشيعة: ١١/ ٣٢.

(٤) التهذيب: ٢/ ٤٢، وسائل الشيعة: ١١/ ٢١.

الأسماء التي شرفهم الله بها «كالمجاهد» و«الشهيد».

فهل يشك عاقل متجرد من الهوى والتعصب أن واضع هذا المبدأ عدو موتور، وزنديق حاقد.. يتربص بالأمة الدوائر ويبغي فيها الفشل، ولا يريد لها أن تبقى مجاهدة في سبيل الله، رافعة راية الله، ليحتفظ بدينه ودياره، وقد بلغ به التآمر لإشاعة هذا المبدأ أن نسبه لجعفر الصادق وغيره من أهل البيت حتى يجد الرواج بين الأتباع الجهلة من جانب، وحتى يسيء لأهل بيت رسول الله من جانب آخر.

كذلك صرح الشيعة أيضا بمنع إقامة حدود الله سبحانه في دولة الإسلام بسبب غيبة إمامهم، لأن أمر الحدود موكول- كما يقولون- إلى الإمام المنصوص عليه، ولم ينص الله سبحانه- بزعمهم- إلا على اثنى عشر إماماً آخرهم قد غاب منذ منتصف القرن الثالث تقريباً ولا بد من انتظار عودته، حتى يقيم الحدود إلا أنه بحكم التفويض الذي أجراه لشيوخ الشيعة بعد قرابة سبعين سنة من غيبته يحق للشيخ الشيعي فقط من دون سائر قضاة المسلمين أن يتولى إقامة الحدود، وإذا لم يوجد في قطر من أقطار الإسلام أحد من شيوخهم فلا يجوز إقامة الحدود، لأنه لا يتولاها إلا المنتظر أو نائبه من مراجع الشيعة وآياتهم.

روى شيخهم ابن بابويه وغيره: «... عن حفص بن غياث قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام من يقيم الحدود؟ السلطان؟ أو القاضي؟ فقال: إقامة الحدود من إليه الحكم[1]- كذا-.

وقال المفيد: «فأما إقامة الحدود فهو إلى سلطان الإسلام المنصوب من قبل الله، وهم أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام، ومن نصبوه لذلك من الأمراء والحكام، وقد فوضوا النظر فيه إلى فقهاء شيعتهم مع الإمكان[2].

(١) ابن بابويه/ من لايحضره الفقيه: ٤/ ٥١، تهذيب الأحكام: ١٠/ ١٥٥، وسائل الشيعة: ١٨/ ٣٣٨.

(٢) المقنعة: ص١٣٠، وسائل الشيعة: ١٨/ ٣٣٨.

وتحذر روايات الشيعة من الرجوع إلى محاكم المسلمين وقضاتهم حتى تقول: «من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى طاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً، وإن كان حقه ثابتاً، لأنه أخذه بحكم الطاغوت»[1].

هذه جملة من شرائع الإسلام حرمتها الشيعة بسبب غيبة مهديهم. وأوقفت العمل بها حتى خروجه من غيبته.

كما أنهم شرعوا لأنفسهم أحكاماً في فترة اختفاء هذا المنتظر لم يأذن بها الله سبحانه ومن ذلك: مسألة التقية والتي هي في الإسلام رخصة عارضة عند الضرورة جعلوها فرضاً لازماً ودائماً في فترة الغيبة لا يجوز الخروج عنها حتى يعود المنتظر الذي لن يعود أبداً، لأنه لم يولد كما يؤكد ذلك المؤرخون، وأهل العلم بالأنساب، وفرق كثيرة من الشيعة نفسها، ومن ترك التقية قبل عودة المنتظر كان كمن ترك الصلاة[2].

- كذلك جعلوا الاستشهاد في سبيل الله يحصل بمجرد اعتناق التشيع، وانتظار عودة الغائب، لا في الجهاد في سبيل الله، فالشيعي شهيد ولو مات على فراشه.

قال إمامهم: «إذا مات منكم ميت قبل أن يخرج قائمنا كان شهيداً، ومن أدرك قائمنا فقتل معه، كان له أجر شهيدين..»[3].

وعقد شيخهم البحراني في المعالم الزلفى باباً بعنوان: «الباب ٥٩ في أن شيعة آل محمد شهداء وإن ماتوا على فرشهم»[4] وأورد فيه جملة من أخبارهم.

---

(١) فروع الكافي: ٧/ ٤١٢، التهذيب: ٦/ ٢١٨، وسائل الشيعة: ١٨/ ٤.

(٢) انظر: فصل التقية.

(٣) بحار الأنوار: ٥٢/ ١٢٣، وهو مروي في أمالي الطوسي (انظر: المصدر السابق: ٥٢/ ١٢٢-١٢٣.

(٤) المعالم الزلفى في بيان أحوال النشأة الأولى والأخرى: ص١٠١

ثم زادت مبالغاتهم- كالعادة- إلى أكثر من هذا القدر حتى روى ابن بابويه بسنده إلى علي بن الحسين قال: من ثبت على موالاتنا في غيبة قائمنا أعطاه الله عز وجل أجر ألف شهيد من شهداء بدر وأحد»[1].

ومن أحكامهم فرضية البيعة للغائب المنتظر، حتى شرع عندهم تجديد البيعة مرات وكرات عبر الأدعية في الزيارات لمشاهد الأئمة كما مر، لأن «من أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله جل وعز ظاهراً[2] عادلاً أصبح ضالاً تائها، وإن مات على هذه الحال مات ميتة كفر ونفاق[3].

أما المبدأ الأكبر الذي أخترعوه في ظل الغيبة فهو مبدأ نيابة الفقيه الشيعي عن الغائب المنتظر.

وقد استحل الفقيه الشيعي باسم النيابة أموراً كثيرة.

واختلف شيوخ الشيعة في حدود النيابة بين مقل ومستكثر حتى بلغت النيابة الحد الأقصى لوظائف الإمام الغائب وهو رئاسة الدولة، والاستفتاء على تشكيل الحكومة في دولة «الآيات» الحاضرة، وهم الذين لا يؤمنون إلا بالإمام المنصوص عليه.. ولخطورة عقيدة النيابة، ولأنها- في اعتقادي- تمثل الخروج المقنع للمهدي، على يد مجموعة كبيرة من شيوخهم كل يزعم أحقيته في النيابة سنخصها بالحديث التالي.

* * *

(١) إكمال الدين ص٣١٥، بحار الأنوار: ٥٢/ ١٢٥.

(٢) هذه الكلمة تؤكد أن إمامهم المختفي ليس بإمام، لأنه ليس بظاهر.

(٣) أصول الكافي: ١/ ٣٧٥.

□ النيابة عن المنتظر:

أرسيت دعائم فكرة الغيبة لولد للحسن العسكري- كما سلف- وكان لا بد من وجود وكيل مفوض يتولى شئون الأتباع في أثناء فترة الاحتجاب، ويكون الواسطة والباب للغائب في السرداب، أو في جبال رضوى، أو وديان مكة. فكان أول زعيم تولى شئون الشيعة- كما كشفت ذلك أوراق الاثنى عشرية- هي امرأة.. وما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة كما قال النبي ﷺ[1]. إذ بعد وفاة الحسن العسكري، وإشاعة وجود الولد المختفي، وبقاء الشيعة بدون إمام ظاهر، بدأ الشيعة يتساءلون إلى من يرجعون. ففي سنة (٢٦٢هـ) أي بعد وفاة الحسن العسكري بسنتين، توجه بعض الشيعة[2] إلى بيت الحسن العسكري وسأل- كما تقول الرواية- خديجة بنت محمد بن علي الرضا عن ولد الحسن العسكري المزعوم، فسمته له[3]، يقول راوي الخبر: «قلت لها: فأين الولد؟ قالت: مستور، فقلت: إلى من تفزع الشيعة؟ قالت: إلى الجدة أم أبي محمد عليه السلام»[4].

ويبدو أن رجال الشيعة أرادوا أن تبقى النيابة عن الغائب في بيت الحسن العسكري، فأشاعوا بين أتباعهم في بداية الأمر أن أم الحسن العسكري هي الوكيلة عن المنتظر، فهي الرئيسة العامة للمسلمين (بالنيابة). ويظهر أن هذا «التعيين» كان القصد منه إيجاد الجو المناسب لنمو هذه الفكرة بين الأتباع لأن أم الحسن هي الوصية للحسن بعد وفاته كما تذكر أخبار الشيعة، فكان من الطبيعي أن تتولى

---

(١) البخاري، كتاب المغازي، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر: ٥/ ١٣٦، وكتاب الفتن: ٨/٩٧، والترمذي، كتاب الفتن: ٤/ ٥٢٧- ٥٢٨ (٢٢٦٢)، والنسائي/ باب النهي عن استعمال النساء في الحكم: ٨/ ٢٢٧، وأحمد: ٥/ ٤٣، ٥١.

(٢) وهو كما تقول الرواية أحمد بن إبراهيم، وانظر: رجال الحلي ص١٦.

(٣) يلحظ أنهم يحرمون تسميته حتى قالوا من سماه باسمه فهو كافر كما سلف.

(٤) الغيبة للطوسي: ص١٣٨.

عن ابنه، إلا أن محاربة بيت الحسن العسكري لفكرة الولد- كما سيأتي- قد وجه رجال الشيعة إلى اختيار رجل من خارج أهل البيت، ولهذا جاء في الغيبة للطوسي «ولد الخلف المهدي صلوات الله عليه سنة ست وخمسين ومائتين، ووكيله عثمان بن سعيد، فلما مات عثمان بن سعيد، أوصى إلى أبي جعفر محمد بن عثمان، وأوصى أبو جعفر إلى أبي القاسم الحسين بن روح، وأوصى أبو القاسم إلى أبي الحسن علي بن محمد السمري..»[1].

فهؤلاء النواب الأربعة، ويزاحمهم على مسألة النيابة آخرون، هم من خارج بيت الحسن، وتمثل نيابتهم صلة شخصية مباشرة بالمهدي المنتظر. ولذلك تسمى فترة نيابتهم في عرف الشيعة بالغيبة الصغرى.

وهؤلاء النواب الأربعة لهم ما للإمام من حق الطاعة، وثقة الرواية، جاء في الغيبة للطوسي أن الحسن العسكري قال: «هذا إمامكم من بعدي (وأشار إلى ابنه) وخليفتي عليكم أطيعوه ولا تتفرقوا من بعدي فتهلكوا في أديانكم، ألا وإنكم لا ترونه من بعد يومكم هذا حتى يتم له عمر فاقبلوا من عثمان (الباب الأول) ما يقوله، وانتهوا إلى أمره فهو خليفة إمامكم والأمر إليه[2]، فما قاله لكم فعني يقوله، وما أدى إليكم فعني يؤديه[3].

وهكذا أصبح للباب حق النيابة عن الإمام والأمر إليه، لقوله صفة القداسة والعصمة، لأنه ينطق عن الإمام، ويؤدى عنه، ولذلك فإن من خالف هؤلاء الأبواب حلت به اللعنة، واستحق النار. كما جاء في التواقيع التي خرجت من المنتظر في حق من خالف هؤلاء الأبوب[4].

---

(١) الغيبة للطوسي: ص ٢٤١- ٢٤٢.

(٢) المصدر السابق: ص٢١٧.

(٣) السابق: ص١٥.

(٤) انظر: الغيبة للطوسي: ص٢٤٤.

إذن مسألة النيابة لهؤلاء الأربعة تخولهم التشريع، لأنهم ينطقون عن المعصوم، وللمعصوم حق تخصيص، أو تقييد، أو نسخ نصوص الشريعة- كما مر- ولذلك كان للتوقيعات الصادرة منهم نفس المنزلة التي لكلام الإمام أو أقوى كما سلف[1].

وكذلك تخولهم إصدار صكوك الغفران أو الحرمان، وأخذ أموال الوقف والزكاة والخمس باسم الإمام. ولكن هذه النيابة انتهت إذ «لما حضرت السمري الوفاة سئل أن يوصي فقال: لله أمر هو بالغه. فالغيبة التامة هي التي وقعت بعد السمري»[2].

وقد يكون من أهداف موافقة القواعد الشيعية لإغلاق السمري للبابية وإشاعة ذلك بين الأتباع هو المحافظة على فكرة غيبة المهدي من افتضاح حقيقتها وانكشاف أمرها، حيث كثر الراغبون فيها من شيوخ الشيعة ولاسيما في عهد سلفه أبي القاسم بن روح، وعظم النزاع بينهم ووصل الأمر إلى التلاعن والتكفير والتبري، كما يلحظ ذلك في التوقيعات التي خرجت على يد الأبواب منسوبة للمنتظر[3].

فأغلق السمري حكاية البابية.

وهنا حصل تطور آخر في مسألة النيابة، وفي المذهب الشيعي عموماً، حيث جعلت النيابة حقاً مطلقاً للشيوخ، فقد أصدرت الدوائر الاثنا عشرية «توقيعاً» منسوباً للمنتظر الموهوم. وخرج بعد إعلان انتهاء البابية على يد السمري يقول التوقيع: «أما الوقائع الحادثة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله»[4] فأعلن انقطاع الصلة المباشرة بالمهدي وفوض أمر النيابة عن

---

(١) انظر: ص (٣٣٨).

(٢) الغيبة للطوسي: ص٢٤١- ٢٤٢.

(٣) انظر: المصدر السابق: ص٢٤٤ وما بعدها.

(٤) الكافي- مع شرحه مرآة العقول-: ٤/ ٥٥، إكمال الدين ص ٤٥١، الغيبة للطوسي ص١٧٧، الاحتجاج للطبرسي: ص١٦٣، وسائل الشيعة: ١٨/ ١٠١، محمد مكي العاملي/ الدرة الطاهرة ص٤٧.

المنتظر إلى رواة حديثهم وواضعي أخبارهم.

ولقد حقق هذا الإعلان مجموعة من الأهداف، فقد أصبحت دعوى البابية غير مقصورة على واحد، والذي قد تكشف حقيقة أمره بسهولة، وبمجرد مراقبة مجموعة له، ولذلك يلاحظ كثرة الشك والتكذيب في فترات الغيبة الأولى.

كما أن ذلك خفف التنافس على البابية التي كان لها آثارها، فبقيت مشاعة بين شيوخ الشيعة، وأطلق على انقطاع البابية الخاصة وتحولها إلى نيابة عامة الغيبة الكبرى فصار للإمام غيبتان صغرى وكبرى رغم أن لهم روايات لا تتحدث إلا عن غيبة واحدة[(1)].

ولكن وضعت روايات تناسب هذا الوضع وتتحدث عن غيبتين يقول بعضها: «قال أبو عبد الله عليه السلام: للقائم غيبتان أحدهما قصيرة والأخرى طويلة، الأولى لا يعلم بمكانه إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم إلا خاصة مواليه في دينه»[(2)].

فأنت ترى أن هذه الرواية أثبتت له غيبتين الأولى يتصل به خاصة شيعته،

---

(١) جاءت عندهم روايات صنعت - فيما يبدو - في الفترة الأولى من موت الحسن العسكري تحكي غيبة الابن المزعوم للحسن العسكري، يقول بعضها: «إن بلغكم عن صاحبكم غيبة فلا تنكروها» (أصول الكافي: ١/ ٣٤٠).

فكأن هذه الرواية تلقي بفكرة الغيبة على الأتباع بدون تأكيد لتتحسس ردة الفعل وتحسب لها حسابها، وهي تذكر بأن له غيبة واحدة.

وتؤكد بعض رواياتهم بأنه بعد هذه الغيبة سيظهر. جاء في الكافي «عن أم هاني قالت: سألت أبا جعفر محمد بن علي عليهما السلام عن قول الله تعالى ﴿**فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس**﴾ [التكوير: آية: ١٦، ١٧] قالت: فقال: إمام يخنس سنة ستين ومائتين ثم يظهر، فما بعد غيبته إلا الظهور. (أصول الكافي: ١/ ٣٤١).

فإعلان السمري البابية قد يراد منه إشعارهم بقرب الظهور.. ولكن مرت الأيام والسنون ولم يظهر.

(٢) الغيبة للنعماني ص١١٣.

وهذا قد يكون إشارة إلى السفراء الذين تناوبوا على دعوى البابية، والأخرى يتصل به خاصة مواليه، وقد أشارت رواية في الكافي إلى أن عددهم ثلاثون[1]، فلم تنف رواياتهم الصلة المباشرة بالمنتظر في الحالتين، رغم أن السمري حينما حل وظيفة البابية أصدر توقيعاً على لسان المنتظر يقول فيه: «من ادعى المشاهدة للمنتظر فهو كاذب»[2]. وإن شيوخهم يقولون بأنه وقعت في الغيبة الكبرى المحرومية العظمى من الإمام. يقول شيخهم النعماني بعد ذكره لأخبارهم في الغيبتين «هذه الأحاديث التي يذكر فيها أن للقائم غيبتين أحاديث قد صحت عندنا.. فأما الغيبة الأولى فهي الغيبة التي كانت السفراء فيها بين الإمام عليه السلام وبين الخلق منصوبين ظاهرين موجودي الأشخاص والأعيان يخرج على أيديهم الشفاء من العلم وعويص الحكمة والأجوبة[3] عن كل ما كان يسأل عنه من المعضلات والمشكلات وهي الغيبة القصيرة التي انقضت أيامها وتصرمت مدتها.

والغيبة الثانية هي التي ارتفع فيها أشخاص السفراء والوسائط[4]..

ولكن شيوخ الشيعة يدعون في فترة الغيبة الثانية النيابة عن الإمام المنتظر ويستندون في ذلك على التوقيع الذي أظهره السمري عن منتظرهم، والذي يحيلهم إلى رواة حديثهم في كل الحوادث الواقعة الجديدة.

فيلحظ أنه لم يحلهم على الكتاب والسنة، وإنما أرجعهم إلى الشيوخ.

وقد تبوأ شيوخ الشيعة بذلك منصب البابية عن الغائب واستمدوا القداسة

---

(١) انظر: أصول الكافي: ١/ ٣٤٠.

(٢) مضى ذكره بنصه ص (٣٤٠).

(٣) تقدم في فصل السنة ذكر نماذج من هذه الأجوبة الصادرة عن الإمام المزعوم، وقد تبين لنا ما فيها من جهل وسطحية، ولولا ضيق المجال وخشية الخروج عن المقصود لعرضناها بأكملها ودرسناها دراسة نقدية فاحصة، وأرجو أن ييسر الله سبحانه دراسة مستقلة لمسألة الغيبة يراعى فيها هذا الجانب.

(٤) الغيبة للنعماني: ص١١٥.

بين الأتباع بفضل هذه النيابة عن الإمام الذي أضفوا عليه تلك الصفات الخارقة، والفضائل الكاملة.. ولذلك يطلقون على شيوخهم الذين وصلوا إلى منصب «النيابة عن الإمام» اسم «المراجع وآيات الله» فهم مظاهر للإمام المعصوم ولذلك يقرر أحد شيوخهم المعاصرين بأن الراد على النائب عن الإمام كالراد على الله تعالى وهو على حد الشرك بالله وذلك بمقتضى عقيدة النيابة. يقول شيخهم المظفر: عقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط، أنه نائب للإمام عليه السلام في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس، والراد عليه راد على الإمام، والراد على الإمام راد على الله تعالى، وهو على حد الشرك بالله كما جاء في الحديث عن صادق آل البيت- عليهم السلام-. فليس المجتهد الجامع للشرائط مرجعاً في الفتيا فقط، بل له الولاية العامة، فيرجع إليه في الحكم والفصل والقضاء، وذلك من مختصاته لا يجوز لأحد أن يتولاها دونه، إلا بإذنه، كما لا تجوز إقامة الحدود والتعزيرات إلا بأمره وحكمه. ويرجع إليه في الأموال التي هي من حقوق الإمام ومختصاته.

وهذه المنزلة أو الرئاسة العامة أعطاها الإمام عليه السلام للمجتهد الجامع للشرائط ليكون نائباً عنه في حال الغيبة ولذلك يسمى (نائب الإمام)[1].

فأنت ترى أن شيوخ الشيعة تخلوا عن آل البيت رأساً، وتعلقوا بهذا المعدوم، ووضعوا أنفسهم مكان الإمام من أهل البيت باسم هذا المعدوم، وهذه غنيمة كبيرة، لذلك ما إن اتفقوا عليها بعد إخفاق فكرة البابية المباشرة، حتى اختفت الخلافات على منصب البابية، ورجعت فرق شيعية كثيرة، ودانت بهذه الفكرة، لأنها تجعل من كل واحد من تلك الرموز الشيعية «إماماً» «ومهدياً» «وحاكماً مطلقاً مطاعاً» «وجابياً للأموال» ولا يقاسمهم في ذلك أحد من أهل البيت، ولا يفضحهم ويكشف أوراقهم رجل من أهل البيت.

---

(١) عقائد الإمامية: ص٥٧.

ويبدو من التوقيع المنسوب للمنتظر أنه يجعل لشيوخ الشيعة حق النيابة في الفتوى حول المسائل الجديدة، إذ هو يقول فأما المسائل الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، كما سلف، ولا يخولهم النيابة العامة، ولكن الشيوخ توسعوا في مفهوم النيابة حتى وصلت إلى قمة غلوها في هذا العصر على يد الخميني[1].

كما نلحظ شيئاً من هذا في تقرير شيخهم المظفر لعقيدتهم في هذا الشأن، وكما تراه في دولتهم الحاضرة.

وقد كان لهؤلاء الشيوخ دعاوى عريضة حول الصلة بالمهدي بعد غيبته الكبرى. كما سلف[2].

* * *

(١) انظر: فصل «دولة الآيات» من الباب الرابع.

(٢) ص٣٤٠ ومابعدها.

لا يكون أحد مؤمناً إلا بالإيمان به[1]. فكيف إذا كان معدوماً أو مفقوداً مع طول هذه الغيبة والمرأة إذا غاب وليها، زوجها الحاكم أو الولي الحاضر لئلا تضيع مصلحة المرأة بغيبة الولي الموجود، فكيف تضيع مصلحة الأمة مع هذا الإمام المفقود على طول الدهور»[2].

– وبغض النظر عن موقف أهل السنة من مهدي الاثنى عشرية وغيبته.. فإن المتأمل لنصوص المهدية والغيبة في كتب الاثنى عشرية المعتمدة، يلاحظ ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي أن هذه الدعوى لم تلق قبولاً لدى الشيعة أنفسهم إلا في العصور المتأخرة نسبياً، وذلك حين جدت الدعاية الشيعية في ترويج هذه العقيدة، وألغت فكرة البابية التي انكشف بواسطتها أمر الغيبة، ولذلك فإن شيخهم النعماني وهو من معاصري الغيبة الصغرى يقرر أن جميع الشيعة في شك من أمر الغيبة إلا قليلاً منهم. ذلك أن أمارات الشك واضحة بيّنه لهم، حيث إن الحسن العسكري- كما يعترفون- توفي ولم ير له أثر، ولم يعرف له ولد ظاهر فاقتسم أخوه جعفر وأمه ما ظهر من ميراثه[3]. وقد ورد في الكافي- أصح كتب الحديث عندهم- وغيره عن أحمد بن عبد الله بن خاقان[4] قال ...: لما مات الحسن العسكري سنة ستين ومائتين ضجت سر من رأى ضجة واحدة مات ابن الرضا، وبعث السلطان إلى داره من يفتشها ويفتش حجرها وختم على جميع ما فيها، وطلبوا أثر ولده، وجاءوا بنساء يعرفن الحمل، فدخلن إلى جواريه ينظرن إليهن فذكر بعضهن أن هناك جارية بها حمل، فوضعت تلك الجارية في حجرة ووكل بها بعض النسوة، ثم أخذوا بعذ ذلك في تهيئته ... فلما فرغوا من ذلك بعث السلطان إلى أبي عيسى بن المتوكل للصلاة عليه، فلما دنا أبو عيسى منه

---

(١) منهاج السنة: ٢/ ١٦٤.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٣٠، المنتقى ص٣١، رسالة رأس الحسين ص٦.

(٣) انظر: ص (٨٢٨).

(٤) كان أميراً على الضياع والخراج بقم في خلافة المعتمد على الله أحمد بن المتوكل. (انظر: أصول الكافي: ١/ ٥٠٣، إكمال الدين ص٣٩).

□ نقد عقيدة الغيبة والمهدية عند الاثنى عشرية:

إن فرق المسلمين تخالف الاثنى عشرية في خلق المهدي ووجوده فكيف ببلوغه، فكيف برشده، فكيف بإمامته، فكيف بعصمته، فكيف بمهديته. والشيعة لا يقدرون ببرهان واضح على إثبات واحدة من هذه الأمور[1]- كما سلف أثناء استعراضنا لعقيدتهم وأدلتهم-.

فأهل السنة يقررون بمقتضى النصوص الشرعية، والحقائق التاريخية.. والدلائل العقلية أن مسألة غيبة المهدي عند الاثنى عشرية لا تعدو أن تكون وهماً من الأوهام، إذ «ليس له عين ولا أثر، ولا يعرف له حس ولا خبر لم ينتفع به أحد لا في الدنيا ولا في الدين، بل حصل باعتقاد وجوده من الشر والفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد»[2].

وقد ذكر أهل العلم بالأنساب والتواريخ أن الحسن بن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب[3].

ثم أنهم يقولون إن المهدي دخل السرداب بعد موت أبيه، وعمره سنتان أو ثلاث أو خمس على اختلاف رواياتهم، وأصبح من ذلك الوقت هو الإمام على المسلمين رغم طفولته واختفائه، مع أن الواجب في حكم الله الثابت بنص القرآن والسنة والإجماع أن يكون هذا اليتيم- على فرض وجوده- عند من يستحق حضانته من قرابته، وأن يكون ماله عند من يحفظه حتى يؤنس منه الرشد، فكيف يكون من يستحق الحجر عليه في بدنه وماله إماماً لجميع المسلمين معصوماً

---

(١) أبو المحاسن الواسطي/ المناظرة بين أهل السنة والرافضة، الورقة (٥٩).

(٢) منهاج السنة: ٤/ ٢١٣.

(٣) انظر: منهاج السنة: ٢/ ١٦٤.

كشف عن وجهه فعرضه على بني هاشم من العلوية والعباسية والقواد والكتاب ... ثم قال: هذا الحسن بن علي بن محمد الرضا، مات حتف أنفه على فراشه، حضره من حضره من خدم أمير المؤمنين وثقاته ... ثم صلى عليه ... وبعد دفنه أخذ السلطان والناس في طلب ولده وكثر التفتيش في المنازل والدور، وتوقفوا عن قسمة ميراثه، ولم يزل الذين وكلوا بحفظ الجارية التي توهم عليها الحمل ملازمين لها حتى تبين بطلان الحمل، فلما بطل الحمل عنهن قسم ميراثه بين أمه وأخيه جعفر[1].

فأنت تلاحظ أن الأثنى عشرية ساقوا هذه الرواية للدلالة على بطلان قول من قال من الشيعة، بالوقف على الحسن العسكري في إنكار وفاته، ولكن تبين من خلالها بطلان دعوى الولد، لأن أسرة الحسن، ونقابة أهل البيت، والسلطان حققوا علنيا في حقيقة الأمر وذلك لإبطال ما يزعمه الشيعة في هذا المجال ولهذا قرر القمي والنوبختي وغيرهما بأن الشيعة افترقوا- بعد وفاة الحسن العسكري- إلى فرق عديدة أنكر أكثرها وجود الولد أصلا[2] حتى قال بعضهم: إنا قد طلبنا الولد بكل وجه فلم نجده، ولو جاز لنا دعوى أن للحسن ولداً خفياً لجاز مثل هذه الدعوى في كل ميت عن غير خلف، ولجاز أن يقال في النبي صلى الله عليه وسلم أنه خلف ابناً نبياً رسولاً، لأن مجيء الخبر بوفاة الحسن بلا عقب كمجيء الخبر بأن النبي (ص) لم يخلف ولداً من صلبه فالولد قد بطل لا محالة[3].

وهذا الواقع في نظري هو الذي حدا بشيوخ الشيعة إلى وضع روايات تجعل من لوازم منتظرهم اختفاء حمله، وولادته، والشك فيه .. كمحاولة من شيوخهم لتجاوز هذه المرحلة التي كاد أن ينكشف فيها أمر التشيع.

- وعلاوة على إنكار جل الشيعة لذلك، فإن لأهل البيت موقفاً صريحاً

---

(١) أصول الكافي: ١/ ٥٠٥، إكمال الدين ص٤١- ٤٢.

(٢) المقالات والفرق ص١٠٢- ١١٦، فرق الشيعة ص٩٦- ١١٢.

(٣) المقالات والفرق ص ١١٤- ١١٥، فرق الشيعة ص١٠٣- ١٠٤.

حاسماً في هذا الأمر. وهو من البراهين الواضحة على بطلان هذه الدعوى، حيث جاء في تاريخ الطبري في حوادث سنة ٣٠٢ أن رجلاً ادعى- في زمن الخليفة المقتدر- أنه محمد بن الحسن بن علي بن موسى بن جعفر، فأمر الخليفة بإحضار مشايخ آل أبي طالب وعلى رأسهم نقيب الطالبين أحمد بن عبد الصمد المعروف بابن طومار.

فقال له ابن طومار: لم يعقب الحسن. وقد ضج بنو هاشم من دعوى هذا المدعي وقالوا: يجب أن يشهر هذا بين الناس، ويعاقب أشد عقوبة. فحمل على جمل وشهر يوم التروية ويوم عرفة، ثم حبس في حبس المصريين بالجانب الغربي[١].

وهذه الشهادة من بني هاشم، وعلى رأسهم نقيب الطالبيين مهمة لأنها من نقيب العلويين الذي كان عظيم العناية بتسجيل أسماء مواليد هذه الأسرة في سجل رسمي[٢]، ولقدم فترتها الزمنية حيث إنها واقعة في زمن الغيبة الصغرى التي كثر فيها ادعاء هذا الولد وادعاء بابيته من العديد من الرموز الشيعية.

- وعلاوة على شهادة نقيب الطالبيين وبني هاشم، فإن أقرب الناس إلى الحسن العسكري وهو أخوه جعفر يؤكد أن أخاه مات ولا نسل له ولا عقب[٣].

والشيعة يعترفون بذلك، بل ينقلون أنه حبس جواري أخيه وحلائله حتى ثبت له براءتهن من الحمل[٤]، وأنه شنع على من ادعى ذلك وأبلغ دولة الخلافة الإسلامية[٥] بتآمره، ولكن الطوسي يقول إن هذا الإنكار من جعفر «ليس بشبهة

(١) تاريخ الطبري: ١٣/ ٢٦- ٢٧، المطبعة الحسينية ط: الأولى، أو ج١١/ ص٤٩-٥٠ من طبعة دار المعارف تحقيق: أبو الفضل إبراهيم.

(٢) محب الدين الخطيب في تعليقه على المنتقى ص١٧٣.

(٣) انظر: الصواعق المحرقة ص ١٦٨.

(٤) انظر: الغيبة للطوسي ص٧٥.

(٥) سفينة البحار ص١٦٢.

يعتمد على مثلها أحد من المحصلين لاتفاق الكل على أن جعفراً لم يكن له عصمة كعصمة الأنبياء فيمتنع عليه لذلك إنكار حق ودعوى باطل. والغلط غير ممتنع منه[1].

فالطوسي لا يقبل الإنكار من جعفر، لأنه غير معصوم، ولكن الطوسي ومعه طائفة الاثنى عشرية يقبلون دعوى عثمان بن سعيد في إثبات الولد ودعوى بابيته وهو غير معصوم أليس هذا تناقضاً؟!
كيف يكذب جعفر وهو أخو الحسن العسكري ومن سلالة أهل البيت، وعميد الأسرة بعد وفاة الحسن، ويصدق رجل أجنبي عن أهل البيت، وهو متهم في دعواه، لأنه يجر المصلحة لنفسه من المال والجاه باسم البابية ومن هذا شأنه ألا يشك في قوله وترد شهادته؟!

ولموقف جعفر المتميز ضد محاولات الرموز الشيعية اختراع ولد لأخيه، ضاق الشيعة ذرعاً بأمره، حتى لقبوه «بجعفر الكذاب»[2] ووضعوا روايات نسبوها لأوائل أهل البيت تتنبأ بالغيب فتتحدث بما سيقع من جعفر، وتندد به.

فنسبوا للسجاد أنه قال: «كأني بجعفر الكذاب قد حمل طاغية زمانه، على تفتيش أمر ولى الله المغيب في حفظ الله جهلاً منه بولادته، وحرصاً على قتله إن ظفر به طمعاً في ميراث أبيه حتى يأخذه بغير حقه»[3].

نلاحظ في هذه الرواية أنهم اتهموا جعفراً بأنه أنكر ولادته طمعاً في

---

(١) الغيبة: ص٧٥.

(٢) انظر: ابن بابويه/ إكمال الدين ص٣١٢، سفينة البحار: ١/ ١٦٢، أصول الكافي: ١/٥٠٤ (هامش٢)، مقتبس الأثر: ١٤/ ٣١٤، قالوا إنه يلقب: جعفر بن محمد بالصادق في مقابل جعفر هذا الذي يلقبونه بالكاذب أو الكذاب (مقتبس الأثر: ١٤/ ٣١٤) فقد يكون شيوع إطلاق لقب «الصادق» على جعفر، وتمييزه بذلك بين آبائه وأقرانه مصدره الشيعة، نكاية بحفيده جعفر.

(٣) إكمال الدين: ص٣١٢، سفينة البحار: ١/ ١٦٢.

الميراث، على حد المثل القائل رمتني بدائها وانسلت ذلك أن صانعي هذه الروايات هم الذين ادعوا الولد وقالوا ببابيته حرصاً على الأموال- كما سلف- كذلك فإن الرواية تتناقض حينما تقول بأن جعفراً يجهل ولادته، ثم تقول بأنه يحرص على قتله، فإذا كان يجهل أنه ولد فكيف يحرص على قتل مجهول وجوده، ثم انظر كيف يدافعون عن عثمان بن سعيد، ويتهمون جعفراً وهم يدعون التشيع للآل.

- وليس جعفر هو وحده من أسرة الرضا الذي ينكر هذه الدعوى. بل يظهر من روايات الشيعة أن الإنكار كان من بيت الولد المزعوم، ومن بني عمه يدل على ذلك ما جاء في كتب الشيعة « عن إسحاق بن يعقوب[1] قال: سألت محمد بن عثمان العمري[2] أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه مسائل أشكلت علي، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان[3] صلى الله عليه: أما ما سألت عنه أرشدك الله من أمر المنكرين لي من أهل بيتنا وبني عمنا. فاعلم أنه ليس بين الله عز وجل وبين أحد قرابة، ومن أنكرني فليس مني وسبيله سبيل ابن نوح، وأما سبيل عمي جعفر وولده فسبيل أخوة يوسف ...»[4].

فيدل هذا على أن إنكار وجود الولد صدر من أهل بيته وعمومته، والدعوى جاءت من الخارج .. فأيهما أقرب للتصديق أيكذب أشراف أهل البيت، ويصدق سمان لا يعرف له شأن في دين ولا علم ولا نسب ولا مقام ولا أصل.

وقد يقال بأن أهل بيته وعمومته يتسترون عليه صيانة له، لكن التوقيع

---

(١) لاحظ الأسماء يهودية.

(٢) الباب الثاني لمهدي الاثنى عشرية.

(٣) وما يدريهم أنه خط صاحب الزمان- على فرض وجوده- والخطوط تتشابه، والرجل الذي خرجت على يده «الرقعة» غير معصوم، ومشكوك في أمره لأنه يجر المصلحة لنفسه، وناقل هذا التوقيع عن محمد بن عثمان أحد الأسماء اليهودية

(٤) إكمال الدين: ص٤٥١، الاحتجاج: ٢/ ٢٨٣ ط: النجف ١٣٨٦هـ، وص٤٦٩- ٤٧٠ ط: بيروت ١٤٠١هـ، سفينة البحار: ١/ ١٦٣، مقتبس الأثر: ١٤/ ٣١٦.

الصادر عن المنتظر المزعوم يدل على أن الإنكار حقيقي لأنه يحكم عليهم بأنهم كابن نوح في الكفر، إذ ليس بين الله وبين أحد قرابة مع أن مذهبهم قائم على أن قرابة أئمتهم من الرسول ﷺ هي التي خولتهم تلك المكانة..

كذلك حملتهم على جعفر ووصفه «بالكذاب» ورميه بكل عيب ونقيصة[1] يدل على أن الإنكار من أسرة الحسن حقيقي، ولذلك صنع أصحاب هذه الدعوة تلك الروايات التي تهاجم جعفراً، وأهل بيت المنتظر وبني عمه وتندد بإنكارهم وتفيض بالحقد عليهم. وقد كان لموقفهم أثره في ذلك الوقت، حيث شك جميع الشيعة في هذه الدعوى إلا القليل، كما شهد بذلك شيخهم النعماني وغيره.

– وعلاوة على ذلك كله فإنه الحسن العسكري نفسه المنسوب له هذا الولد قد نفى ذلك وأنكره حيث أسند وصيته في مرضه الذي توفي فيه إلى والدته، وأوكل لها النظر في أوقافه وصدقاته وأشهد على ذلك وجوه الدولة وشهود القضاء، كما يروي ذلك الكليني في الكافي[2]، وابن بابويه في إكمال الدين[3] وغيرهما[4] ولو كان له ولد هو إمام المسلمين، يحمل تلك الأوصاف الكاملة والخارقة لما وسعه إلا توكيله، فمن هو وكيل ورئيس على الأمة، ومن هو أمان للكون والناس لا يعجزه مع غيبته أن يقوم بأعباء النظر على أوقاف أبيه وصدقاته.. فلما لم يفعل دل على أنه لا ولد له أصلاً.

وليس ينال من هذه الشهادة العملية للحسن العسكري قول الطوسي إن الحسن فعل ذلك قصداً إلى إخفاء ولادة ابنه وستراً له عن سلطان الوقت[5]،

(١) انظر: مراجع هذه المسألة في ص (٩٠٣) هامش رقم (١).

(٢) أصول الكافي: ١/ ٥٠٥.

(٣) إكمال الدين: ص٤٢.

(٤) انظر: الغيبة للطوسي ص٧٥.

(٥) الغيبة: ص٧٥.

لأن هذا القول دعوى بلا برهان.

وبهذا يثبت بطلان وجوده، وبطلان ما ترتب على ذلك.

فهذه شهادة أهل السنة، وأكثر فرق الشيعة، ونقابة آل أبي طالب، وأسرة آل أبي طالب وأخيه جعفر، والحسن العسكري وكل هذه الشهادات والبينات تنفي دعوى الولد، وهي ترد دعوى الأجانب البعداء في نواياهم ممن ادعى البابية والمشاهدة. فكيف إذا أضيف إلى ذلك استبعاد بقائه- على فرض وجوده- مئات السنين، ولو مدّ الله في عمر أحد من خلقه لحاجة الناس إليه لمد في عمر رسول الله ﷺ كما قال أبو الحسن الرضا، وهو مع طول هذه المدة لا يعرف أحد مكانه، ولايعلم مستقره ومقامه، ولايأتي بخبره من يوثق بقوله..

وكل من اتفق له الاستتار عن ظالم لخوف منه على نفسه أو لغير ذلك من الأغراض يكون مدة استتاره قريبة، ولا يخفى على الكل..

وكيف يغيب المسؤول الأول عن الأمة هذه الغيبة الطويلة. أليس هذا كله دليلاً واضحاً جلياً على أن حكاية الغيبة أسطورة من الأساطير التي صنعها المرتزقة والزنادقة والحاقدون.

ويبدو أن هذه المقالة كان الدافع وراءها مادياً وسياسياً، فالرغبة في الاستئثار بالأموال، ومحاولة الإطاحة بدولة الخلافة كانا هدفين أساسيين في اختراع هذه الفكرة، والدليل على ذلك أن لغة المال تسود توجيهات الفرق الشيعية، وهي مصدر نزاعهم واختلافهم، كما حفظت نصوص ذلك كتب الاثنى عشرية- كما مر-.

كذلك فإن قضية «الإمامة والخلافة» هي حديث هذه الخلايا الشيعية وهم في فلكها يسيرون.. وابتداع فكرة الإمام الخفي يخلصهم من أهل البيت، ويجعل الزعامة في أيديهم.

ولم يتكلفوا شيئاً من عناء التفكير والبحث والتأمل للوصول إلى هذه الغاية، إذ إنهم وجدوا هذه الفكرة جاهزة في الديانة المجوسية، ذلك أن «المجوس» تدعي أن لهم منتظراً حياً باقياً مهدياً.. كما مر.

* * *

□ الفصل الخامس □

الرجعة

□ الفصل الخامس □

الرجعة

الرجعة من أصول المذهب الشيعي، فمن رواياتهم «ليس منا من لم يؤمن بكرتنا»[1]. وقال ابن بابويه في الاعتقادات «واعتقادنا في الرجعة أنها حق[2]». وقال المفيد: «واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات»[3]. وقال الطبرسي والحر العاملي وغيرهما من شيوخ الشيعة: بأنها موضع «إجماع الشيعة الإمامية[4]، وأنها من ضروريات مذهبهم»[5]، وأنهم «مأمورون بالإقرار بالرجعة واعتقادها وتجديث الاعتراف بها في الأدعية والزيارات ويوم الجمعة وكل وقت كالإقرار بالتوحيد والنبوة والإمامة والقيامة»[6].

ومعنى الرجعة: الرجوع إلى الدنيا بعد الموت[7]، ويشير ابن الأثير: أن هذا مذهب قوم من العرب في الجاهلية معروف عندهم[8].

وقد ذهبت فرق شيعية كثيرة إلى القول برجوع أئمتهم إلى هذه الحياة، ومنهم من يقر بموتهم ثم رجعتهم، ومنهم من ينكر موتهم ويقول بأنهم غابوا

---

(١) مضى تخريجه من كتب الشيعة ص: (٤٦).

(٢) الاعتقادات: ص٩٠.

(٣) أوائل المقالات: ص٥١.

(٤) الطبرسي/ مجمع البيان: ٥/ ٢٥٢، الحر العاملي/ الإيقاظ من الهجعة ص٣٣، الحويزي/ نور الثقلين: ٤/ ١٠١، المجلسي/ بحار الأنوار: ٥٣/ ١٢٣ (وقد ذكر المجلسي أنهم أجمعوا على القول بها في جميع الأعصار).

(٥) الإيقاظ من الهجعة: ص٦٠.

(٦) المصدر السابق: ص٦٤.

(٧) القاموس: ٣/ ٢٨، مجمع البحرين: ٤/ ٣٣٤.

(٨) النهاية: ٣/ ٢٠٢.

وسيرجعون- كما مر في مبحث الغيبة- وكان أول من قال بالرجعة ابن سبأ، إلا أنه قال بأنه غاب وسيرجع ولم يصدق بموته..

وكانت عقيدة الرجعة خاصة برجعة الإمام عند السبئية، والكيسانية وغيرها، ولكنها صارت عند الاثنى عشرية عامة للإمام وكثير من الناس. ويشير الألوسي إلى أن تحول مفهوم الرجعة عند الشيعة من رجعة الإمام فقط إلى ذلك المعنى العام كان في القرن الثالث[(١)].

وقد اشتهرت بعض الفرق الشيعية باسم «الرجعية» لقولهم بالرجعة[(٢)] واهتمامهم بها.

أما المفهوم العام لمبدأ الرجعة عند الاثنى عشرية فهو يشمل ثلاثة أصناف:

الأول : الأئمة الاثنى عشر، حيث يخرج المهدي من مخبئه، ويرجع من غيبته، وباقي الأئمة يحيون بعد موتهم ويرجعون لهذه الدنيا.

الثاني: ولاة المسلمين الذين اغتصبوا الخلافة- في نظرهم- من أصحابها الشرعيين (الأئمة الاثنى عشر) فيبعث خلفاء المسلمين وفي مقدمتهم أبو بكر وعمر وعثمان... من قبورهم ويرجعون لهذه الدنيا- كما يحلم الشيعة- للاقتصاص منهم بأخذهم الخلافة من أهلها فتجرى عليهم عمليات التعذيب والقتل والصلب.

الثالث: عامة الناس، ويخص منهم: من محض الإيمان محضاً وهم الشيعة عموماً، لأن الإيمان خاص بالشيعة، كما تتفق على ذلك رواياتهم وأقوال شيوخهم-

---

(١) روح المعاني: ٢٠/ ٢٧، وانظر: أحمد أمين/ ضحى الإسلام: ٣/ ٢٣٧.

(٢) وقد ذكرها كفرقة بهذا الاسم ابن الجوزي في تلبيس إبليس: ص٢٢، والقرطبي في «بيان الفرق» الورقة ٣أ (مخطوط)، وصاحب الرسالة الفرقية المشهور بعالم محمد أفندي ص٢ (مخطوط غير مرقم الصفحات)، والسلخي في شرح.. الاثنتين والسبعين فرقة/ الورقة ١٣ب (مخطوط).

كما سلف[1]- ومن محض الكفر محضاً وهم كل الناس ما عدا المستضعفين[2].

ولهذا قالوا في تعريف الرجعة إنها «رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة[3] وعودتهم إلى الحياة بعد الموت»[4] في صورهم التي كانوا عليها[5].

والراجعون إلى الدنيا هم: «النبي الخاتم، وسائر الأنبياء، والأئمة المعصومون، ومن محض في الإسلام، ومن محض في الكفر دون الطبقة الجاهلية المعبر عنها بالمستضعفين»[6].

أو بعبارة شيخهم المفيد: «من علت درجته في الإيمان، ومن بلغ الغاية في الفساد كلهم يرجعون بعد موتهم»[7]. وكذا من كان له قصاص وإن لم يكن ماحضاً فيرجع ويقتص من قاتله[8].

وزمن الرجعة العامة هو كما يذكر شيخهم المفيد وغيره «عند قيام مهدي آل محمد عليهم السلام»[9] ورجوعه من غيبته، ولكن بعض شيوخهم يقول إن الرجعة العامة غير مرتبطة بأمر ظهور المهدي ذلك أن الرجعة- كما يقول- «غير الظهور، لأن الإمام عليه السلام حي غائب وسيظهر إن شاء الله ولم يسلب الملك

(١) انظر: ص (٥٧٢- ٥٧٣).

(٢) **المستضعفون**: مصطلح عند الشيعة يرد في مصادرهم وعلى ألسنة شيوخهم القدامى والمعاصرين، وهم كما يقول المجلسي: ضعفاء العقول مثل النساء العاجزات والبله وأمثالهم، ومن لم يتم عليه الحجة ممن يموت في زمن الفترة، أو كان في موضع لم يأت إليه خبر الحجة فهم المرجون لأمر الله، إما يعذبهم وإما يتوب عليهم فيرجى لهم النجاة من النار (بحار الأنوار: ٨/ ٣٦٣، والاعتقادات للمجلسي ص١٠٠).

(٣) المفيد/ أوائل المقالات: ص٥١.

(٤) الحر العاملي/ الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة.

(٥) أوائل المقالات ص٩٥.

(٦) جواد تارا/ دائرة المعارف العلوية: ١/ ٢٥٣.

(٧) أوائل المقالات ص٩٥.

(٨) كريم بن إبراهيم/ الفطرة السليمة ص٣٨٣.

(٩) انظر: أوائل المقالات ص٩٥، الحر العاملي/ الإيقاظ من الهجعة ص٥٨.

فيرجع إليه، فمبدأ الرجعة من رجوع الحسين إلى الدنيا»[1].

وهذا قد يتفق مع رواياتهم التي تقول «أول من تنشق الأرض عنه ويرجع إلى الدنيا، الحسين بن علي عليه السلام»[2].

وقد ذكرت بعض رواياتهم أن الرجعة تبدأ بعد هدم الحجرة النبوية وإخراج الجسدين الطاهرين للخليفتين الراشدين- كما يحلم القوم- حيث جاء في أخبارهم أن منتظرهم يقول «وأجيء إلى يثرب، فأهدم الحجرة، وأخرج من بها وهما طريّان، فآمر بهما تجاه البقيع وآمر بخشبتين يصلبان عليهما فتورقان من تحتهما، فيفتتن الناس بهما أشدّ من الأولى، فينادي منادي الفتنة من السماء ياسماء انبذي، ويا أرض خذي فيومئذ لا يبقى على وجه الأرض إلا مؤمن» (أي إلا شيعي) ثم يكون بعد ذلك الكرة والرجعة[3].

والغرض من الرجعة هو انتقام الأئمة والشيعة من أعدائهم[4] وهم سائر المسلمين من غير الشيعة ماعدا المستضعفين، ولذلك فإن سيوف الشيعة تفطر دما من كثرة القتل للمسلمين حتى قال أبو عبد الله: «كأني بحمران بن أعين وميسر ابن عبد العزيز يخبطان الناس بأسيافهما بين الصفا والمروة»[5].

ولاشك بأن تحديد موضع القتل العام بالمسجد الحرام يدل دلالة أكيدة أن المقصود بالقتل هم المسلمون، وأن هذا ما تحلم به الإمامية.. وهذا الخبر وأمثاله يعطينا- بغض النظر عن العنصر الخرافي فيه- صورة لتفكير تلك الزمر الشيعية التي وضعت تلك الروايات وأهدافها ومخططاتها، فهي «إسقاطات» لرغبات مكبوته، ونوازع مقهورة لفرقة تتربص بالأمة الدوائر.

---

(١) كريم بن إبراهيم/ الفطرة السليمة: ص٣٨٣.

(٢) بحار الأنوار: ٥٣/ ٣٩.

(٣) المصدر السابق: ٥٣/ ١٠٤- ١٠٥.

(٤) انظر الإيقاظ من الهجعة ص ٥٨.

(٥) بحار الأنوار: ٥٣/ ٤٠، وعزاه إلى الاختصاص للمفيد، ولم أجده في الطبعة التي بين يدي.

كما أن هذه الأخبار السرية[1] قد توضح لنا بعض ما جرى في التاريخ من قيام القرامطة بقتل حجاج بيت الله داخل الحرم[2]، وأنها كانت تتخذ من مثل هذه الأخبار المنسوبة لآل البيت سنداً لها لدفع تلك العناصر التخريبية للقيام بدورها الدموي .

كما أنها تكشف لنا فحوى الأماني التي يعلنها شيعة هذا العصر ويصرحون فيها بتحرقهم وتلهفهم لفتح مكة والمدينة وكأنها بأيدي كفار[3].

كذلك يتحقق في الرجعة حساب الناس على يد الحسين: يقول أبو عبد الله: «إن الذي يلي حساب الناس قبل يوم القيامة الحسين بن علي عليه السلام، فأما يوم القيامة فإنما هو بعث إلى الجنة وبعث إلى النار»[4].

وفي الرجعة يتحول صفوة الخلق وهم أنبياء الله ورسله إلى جند لعلي كما يقول هؤلاء الأفاكون حيث قالوا: «لم يبعث الله بنبياً ولا رسولاً إلا رد جميعهم إلى الدنيا حتى يقاتلوا بين يدي علي بن إبي طالب أمير المؤمنين»[5].

كما يحلم الشيعة بأن حياتهم في الرجعة ستكون في نعيم لا يخطر على البال حتى «يكون أكلهم وشربهم من الجنة[6]، ولا يسألون الله حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا وتقضى لهم»[7].

ويخير الشيعي وهو في قبره بين الرجعة أو الإقامة في القبر. ويقال له: «يا

---

(١) لأن الرجعة كانت سرا من الأسرار كما سيأتي.

(٢) انظر خبر ذلك في حوادث سنة ٣١٧هـ، في المنتظم لابن الجوزي: ٦/ ٢٢٢ ومابعدها، البداية والنهاية لابن كثير: ١١/ ١٦٠، وتاريخ ابن خلدون (العبر): ٣/ ١٩١.

(٣) سيأتي نص كلامهم في باب الشيعة المعاصرين.

(٤) بحار الأنوار: باب الرجعة: ٥٣/ ٤٣.

(٥) المصدر السابق: ٥٣/ ٤١.

(٦) بحار الأنوار: ٥٣/ ١١٦.

(٧) نفس الموضع من المصدر السابق.

هذا إنه قد ظهر صاحبك فإن تشأ أن تلحق به فالحق وإن تشأ أن تقيم في كرامة ربك فأقم[1].

وتنتهي الرجعة بالنسبة للشيعة بالقتل لمن مات من قبل، وبالموت لمن قتل، وهذه النهاية إحدى أغراض الرجعة فهم يقولون في أخبارهم «ليس أحد من المؤمنين قتل إلا سيرجع حتى يموت، ولا أحد من المؤمنين مات إلا سيرجع حتى يقتل»[2].

هذا وكانت عقيدة الرجعة سرّاً من أسرار المذهب الشيعي، ولذلك قال أبو الحسين الخياط- أحد شيوخ المعتزلة[3]- : بأنهم قد تواصوا بكتمانها وألا يذكروها في مجالسهم ولا في كتبهم إلا فيما قد أسروه من الكتب ولم يظهروه»[4]. وقد وجدت في كتب الاثنى عشرية ما أشار إليه الخياط من التواصى بكتمان أمر الرجعة، حيث روت بعض كتب الشيعة عن أبي جعفر قال: لا تقولوا الجبت والطاغوت[5]، ولا تقولوا الرجعة، فإن قالوا لكم فإنكم قد كنتم تقولون ذلك فقولوا: أما اليوم فلا نقول[6].

وفي رواية أخرى ينسبونها للصادق: «لا تقولوا الجبت والطاغوت وتقولوا الرجعة، فإن قالوا: قد كنتم تقولون؟ قولوا: الآن لا نقول، وهذا من باب التقية

---

(١) الغيبة للطوسي ص٢٧٦، بحار الأنوار: ٥٣/ ٩٢.

(٢) تفسير القمي: ٢/ ١٣١، البرهان: ٣/ ٢١١، تفسير الصافي: ٤/ ٧٦، بحار الأنوار: ٥٣/ ٤٠، وانظر ص ٣٩، ٤١، ٥٣، ٧٧، ١٣٧ من نفس الجزء، وانظر: رجال الكشي: ص٤٠٧- ٤٠٨.

(٣) كان حياً قبل سنة ٣٠٠ هـ (انظر: معجم المؤلفين: ٥/ ٢٢٣).

(٤) الانتصار: ص٩٧.

( ) قال المجلسي: أي لاتسموا الملعونين بهذين الاسمين، أو لاتتعرضوا لهما بوجه (بحار الأنوار: ٥٣/ ٤٠)، وهو يشير بهذا إلى خليفتي رسول الله وصهريه وحبيبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٦) بحار الأنوار: ٥٣/ ٣٩.

التي تعبد الله بها عباده في زمن الأوصياء»[1].

هذه تعميمات سرية، تتبادلها الخلايا الشيعية، وحتى تعطيها صفة القطع والقوة، أسندتها لبعض علماء آل البيت، للتغرير بالأحداث والأعاجم وسائر الأتباع من الجهال.

□ استدلالهم على الرجعة:

اتجه شيوخ الشيعة إلى كتاب الله سحانه ليأخذوا منه الدليل على ثبوت الرجعة التي ينفردون بالقول بها عن سائر المسلمين.. ولما لم يجدوا بغيتهم تعلقوا كعادتهم بالتأويل الباطني، وركبوا متن الشطط، وتعسفوا أيما تعسف في هذا السبيل حتى أصبح استدلالهم حجة عليهم، ودليلاً على زيف معتقدهم، وبرهاناً على بطلان مذهبهم وحتى تتبين هذه الحقيقة نستعرض أقوى أدلتهم وأشهرها - حسب نظرهم -:

يرى شيخ المفسرين عندهم أن من أعظم الأدلة على الرجعة قوله سبحانه: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[2]، حيث يقول ما نصه «هذه الآية من أعظم الأدلة على الرجعة، لأن أحداً من أهل الإسلام لا ينكر أن الناس كلهم يرجعون يوم القيامة من هلك ومن لم يهلك»[3].

مع أن الآية حجة عليهم، فهي تدل على نفي الرجعة إلى الدنيا إذ معناها كما صرح به ابن عباس وأبو جعفر الباقر وقتادة وغير واحد حرام على أهل كل قرية أهلكوا بذنوبهم أنهم يرجعون إلى الدنيا قبل يوم القيامة[4]، وهذا كقوله

---

(١) المصدر السابق: ٥٣/ ١١٥- ١١٦.

(٢) الأنبياء، آية: ٩٥.

(٣) تفسير القمي: ٢/ ٧٦، وقد وضع عنوان في أعلى الصفحة لهذا الدليل المزعوم على الرجعة يقول: «أعظم آية دالة على الرجعة» (المصدر السابق).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير: ٣/ ٢٠٥.

سبحانه: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[1]، وقوله: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾[2]، وزيادة «لا» هنا لتأكيد معنى النفي من «حرام»، وهذا من أساليب التنزيل البديعة البالغة النهاية في الدقة. وسر الإخبار بعدم الرجوع مع وضوحه، هو الصدع بما يزعجهم ويؤسفهم ويلوعهم من الهلاك المؤبد، وفوات أمنيتهم الكبرى وهي حياتهم الدنيا[3].

وإذا كان المقصود إثبات الرجعة فهي رجعة الناس ليوم القيامة بلا ريب[4]،

أي ممتنع البتة عدم رجوعهم إلينا للجزاء[8]، وتخصيص امتناع عدم رجوعهم بالذكر مع شمول الامتناع لعدم رجوع الكل حسبما نطق به قوله تعالى: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ لأنهم المنكرون للبعث والرجوع دون غيرهم»[6].

– ومن أشهر الآيات التي يستدل بها الإمامية على الرجعة– كما يقول الألوسي[7]– قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا﴾[8] والآية كما يقول المفسرون في يوم الجزاء والحساب، يوم يقوم الناس لرب

---

(١) يس، آية: ٣١.

(٢) يس، آية: ٥٠.

(٣) تفسير القاسمي: ١١/ ٢٩٣.

(٤) من المفسرين من يذهب لهذا ويرى أن الآية لتقرير الإيمان بالبعث، وهي تتمة وتقرير لما قبلها وهو قوله تعالى ﴿**كل إلينا راجعون**﴾ [الأنبياء آية: ٩٣] فتكون «لا» فيها على بابها، وهي مع «حرام» من قبيل نفي النفي، فيدل على الإثبات.
والمعنى وحرام على القرية المهلكة عدم رجوعها إلى الآخرة، بل واجب رجوعها للجزاء فيكون الغرض إبطال قول من ينكر البعث. (انظر: تفسير القاسمي: ١١/ ٢٩٣).

(٥) فتح القدير: ٣/ ٤٢٦.

(٦) روح المعاني: ١٧/ ٩١.

(٧) المصدر السابق: ٢٠/ ٢٦.

(٨) النمل، آية: ٨٣.

العالمين[1]، إلا أن هؤلاء يجعلونها في عقيدتهم في الرجعة، ولذا قال شيخهم شبر بأنها فسرت في أخبارهم في الرجعة[2].

وقال الطبرسي: «استدل بهذه الآية على صحة الرجعة من ذهب إلى ذلك من الإمامية بأن قال: إن دخول «من» في الكلام يوجب التبعيض فدل بذلك على أنه يحشر قوم دون قوم وليس ذلك صفة يوم القيامة الذي يقول فيه سبحانه ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾[3][4].

أما كون «من» (الأولى) للتبعيض فهذا شائع»[5] لأن كل أمة منقسمة إلى مصدق ومكذب أي ويوم يجمع من كل أمة من أمم الأنبياء، أو من أهل كل قرن من القرون جماعة كثيرة مكذبة بآياتنا[6]. وهذا لا يدل على مسألة الرجعة إلى الدنيا بعد الموت بحال من الأحوال، ولكن الشيعة تتعلق بكل آيات اليوم الآخر المتضمنة لرجوع الناس لربهم لتجعلها في عقيدتهم في الرجعة كما هو دأبها..

وتخصيص المكذبين بهذا الحشر لا يدل على ما يزعمون، لأن هذا حشر للمكذبين للتوبيخ والعذاب بعد الحشر الكلي الشامل لكافة الخلق[7]، أما «من» الثانية فهي بيانية جيء بها لبيان «فوجاً»[8]، ولهذا فإن بعض مفسري الشيعة

---

(١) انظر: تفسير الطبري: ٢٠/ ١٧، تفسير البغوى: ٣/ ٤٣٠، ابن الجوزي/ زاد المسير: ٦/ ١٩٤، القرطبي/ الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ٢٣٨، البحر المحيط لأبي حيان: ٧/ ٩٨، تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٣، الشوكاني/ فتح القدير: ٤/ ١٥٣-١٥٤ وغيرها.

(٢) تفسير شبر ص ٣٦٩.

(٣) الكهف، آية: ٤٧.

(٤) تفسير الطبرسي: ٥/ ٢٥١- ٢٥٢.

(٥) انظر: البحر المحيط لأبي حيان: ٧/ ٩٨، روح المعاني للألوسي: ٢٠/ ٢٦.

(٦) روح المعاني: ٢٠/ ٢٦، وانظر في معنى الآية المصادر السابقة في هامش رقم (٥) من الصحفة السابقة.

(٧) انظر: فتح القدير: ٤/ ١٥٤، روح المعاني: ٢٠/ ٢٦.

(٨) روح المعاني: ٢٠/ ٢٦.

المعاصرين أدرك ضلال قومه في هذا التأويل فقال في تفسير الآية: «من» هنا بيانية وليست للتبعيض تماماً كخاتم من حديد، والمعنى: أن في الأمم مصدقين ومكذبين بآيات الله وبيناته، وهو يحشر للحساب والجزاء جميع المكذبين بلا استثناء، وخصهم بالحشر مع أنه يعم الجميع لأنه تعالى قصد التهديد والوعيد[1].

- ومن الآيات التي يتأولونها في الرجعة قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾[2] الآيات، حيث جاء في تفسير القمي «قتل الإنسان ما أكفره» «قال: هو أمير المؤمنين، قال: ما أكفره أي ماذا فعل وأذنب حتى قتلوه...» ثم أماته فأقبره ثم إذا شاء أنشره»[3] قال في الرجعة: ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾[4]، أي لم يقض أمير المؤمنين ما قد أمره، وسيرجع حتى يقضي ما أمره»[5] فيلاحظ هنا عدة أمور:

١- أوّل شيخهم القمي «الإنسان» في قوله سبحانه: ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ بعلي بن أبي طالب. مع أن الآية تدل بنصها وسياقها على أن المراد «بالإنسان» هنا الكافر، ولهذا قال السلف في تفسيرها «لعن الإنسان الكافر ما أكفره»[6].

فهل وضع مثل هذا التأويل للإساءة لأمير المؤمنين من طرف خفي، أو أنه أثر من آثار طائفة الكاملية[7] من الشيعة التي تذهب إلى تكفير أمير المؤمنين

---

(١) محمد جواد مغنية/ التفسير المبين: ص٤٤١.

(٢) عبس، آية: ١٧.

(٣) عبس، آية: ٢١، ٢٢.

(٤) عبس، آية: ٢٣.

(٥) تفسير القمي: ٢/ ٤٠٥.

(٦) تفسير الطبري: ٣٠/ ٥٤.

(٧) **الكاملية**: هم الذين كفروا علياً- رضي الله عنه- لأنه ترك منازعة الصحابة ومنعهم من مبايعة أبي بكر، وكفروا سائر الصحابة، لأنها لم تسلم الإمامة لعلي وقد وردت عند الناشيء الأكبر باسم الكميلية. وقال بأنهم أصحاب كميل بن زياد، وحكى مذهبهم على ماذكر، وقد وردت عند الأشعري، والبغدادي والشهرستاني الكاملية. وقال الأشعري: أنهم أتباع أبي كامل=

وبقية الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وتلقفته الاثنا عشرية وغيرت فيه أم أن مخترع هذا النص أعجمي جاهل بلغة القرآن وإنما كتب ما أملاه عليه تعصبه وزندقته.

على أية حال فهذا التأويل يدل على مدى إفلاس أصحاب هذا الاعتقاد في العثور على ما يدل على مبدئهم.

٢- أوّل قول سبحانه: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾.وهي نص صريح في البعث والنشور أوله بالرجعة وهذا فضلاً عن أنه تحريف لمعاني القرآن فإنه يصرف من يصدق بهذه الروايات عن الإيمان باليوم الآخر إلى هذه العقيدة المبتدعة ولهذا يلاحظ أن طوائف من غلاة الشيعة أنكرت الإيمان باليوم الآخر وقالت بالتناسخ[1].

ويلاحظ أن الاثنى عشرية قد عمدت إلى كل نص في اليوم الآخر فجعلته في الرجعة، وقد مر بنا أن هذا قد أصبح قاعدة عامة عندهم[2].

٣- جعلت هذه الروايات الغرض من الرجعة أن علياً لم يقض ما أمرهُ الله به.

وهذا بهتان كبير في حق أمير المؤمنين وأنه قد تخلى عن أوامر الله سبحانه، ليقضيها في الرجعة، فهل أرادوا بهذا تشبيهه بالمشركين الذين ابتعدوا عن شرع الله سبحانه فإذا عاينوا العذاب تمنوا الرجعة.. فكم أساء هؤلاء إلى أهل البيت.

- ومن الآيات التي جعلوها في الرجعة قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[3] حيث قالوا في تأويلها «لم يذق الموت من قتل، ولابد أن يرجع حتى

= (مسائل الإمامة ص٤٥، المقالات والفرق ص١٤، مقالات الإسلاميين: ١/ ٨٩، الفرق بين الفرق ص٥٤، الملل والنحل: ١/ ١٧٤.

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص ٢٧٢، وانظر: فلهوزن/ الخوارج والشيعة ص٢٤٨، (ترجمة عبد الرحمن بدوي)، وعبد الرحمن الوكيل/ البهائية: ص٤٥ (الهامش).

(٢) انظر: ص (١٨٣).

(٣) آل عمران، آية: ١٨٥.

يذوق الموت»[1].

فهذه الرواية تجعل الرجعة لجميع الناس حتى يتحقق لكل أحد منهم موت وقتل- كما يعتقدون- بينما هم قالوا بأن الرجعة خاصة بمن محض الإيمان، ومحض الكفر- كما سلف- كما أن هذا التأويل يحمل جهلاً بلغة العرب التي نزل بها القرآن، حيث عدّ القتل ونحوه ليس من قبيل الموت الذي تنص عليه الآية وهذا مبلغ علمهم.

ويتعلق الشيعة بآيات كثيرة يؤولونها بمثل هذا التأويل الباطني، وتسابق شيوخهم كعادتهم في الإكثار من هذه التأويلات، والتي أسندوها للآل حتى تكتسب الرواج عند الأتباع.. فقد بلغ- مثلاً- عدد الآيات التي أولوها بالرجعة حسب ما جمعه شيخهم الحر العاملي (٧٢) آية[2]، وصل فيها التأويل الباطني المتعسف الغاية القصوى[3]، مع أن العاملي لم يذكر كل ما عندهم، وقد اعتذر عن ذلك- في نهاية استدلاله بالآيات التي ذكرها- بعدم حضور الكتب عنده[4].

---

(١) تفسير العياشي: ١/ ٢١٠، بحار الأنوار: ٥٣/ ٧١.

(٢) انظر: الحر العاملي/ الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة ص ٧٢- ٩٨.

(٣) وإليك أمثلة من أدلته- بالإضافة لما مضى- لاتحتاج إلى تعليق، وتدل على مبلغ إفلاسهم، وأنهم يخبطون خبط عشواء. قال الحر العاملي: «الباب الثالث في جملة من الآيات القرآنية الدالة على صحة الرجعة» ومن الآيات التي استدل بها قوله تعالى: ﴿**ولقد آتينا داود منا فضلاً**﴾ [سبأ، آية: ١٠] انظر: المصدر السابق ص٩٢، وقوله: ﴿**أو لم يسيروا في الأرض**﴾ [الروم، آية: ٩] السابق ص٩٣، وقوله: ﴿**ويريكم آياته**﴾ [فاطر، آية: ٤٤، غافر، آية: ٢١] السابق ص٩٣، وقوله: ﴿**ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً**﴾ [الاحقاف، آية: ١٥]، السابق ص٩٤، وقوله: ﴿**وفي السماء رزقكم وماتوعدون**﴾ [الذاريات، آية: ٢٢] السابق ص٩٥، هذا مبلغ استدلالهم وغاية احتجاجهم فجمعوا بين بدعة الرجعة وتحريف آيات القرآن.

(٤) انظر: الإيقاظ من الهجعة ص٩٨.

- كما يستدل الشيعة ببعض ما أخبر الله به سبحانه من معجزات الأنبياء كإحياء الموتى لعيسى عليه السلام، أو بما أخبر الله به سبحانه في كتابه من إحياء الموتى كقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾[1] [2].

وكأنهم بهذا النهج يستدلون على قدرة الله سبحانه التي ليست هي موضع الخلاف، ذلك أنه لا أحد ينكر ما وقع مما ورد به الخبر الثابت القطعي المتواتر، ولكن الذي ينكر هو دعوى الرجعة إلى الدنيا بعد الموت للحساب والجزاء قبل يوم الحساب والجزاء، هذا هو المنكر الأعظم الذي ليس عليه دليل، والذي أريد به إضعاف جانب اليوم الآخر في النفوس، وإلا فمعجزات الأنبياء وآيات الله في خلقه ليست محل خلاف.

- ويأخذ الشذوذ في الاستدلال على صحة الرجعة مداه الأكبر حينما يقررون أن أوضح دليل على صحتها، وأظهر برهان على ثبوتها هو أنه لا قائل بها من غير الشيعة الإمامية[3]، حيث «لم يقل بصحتها أحد من العامة (وهم ما سوى الشيعة الإمامية) وكل ما كان كذلك فهو حق»[4] لأن الأئمة قالوا في حق العامة «والله ماهم على شيء مما أنتم عليه، ولا أنتم على شيء مما هم عليه فخالفوهم فماهم من الحنيفية على شيء»[5]!!!

ولهذا أشار الطبرسي وغيره بأن المعول في ثبوتها إجماع الإمامية عليها[6].

---

(١) البقرة، آية: ٢٤٣.

(٢) انظر: بحار الأنوار: ٥٣/ ١٢٩، الإيقاظ من الهجعة: ص١٣١.

(٣) الإيقاظ من الهجعة: ص٣.

(٤) المصدر السابق: ص٦٩.

(٥) السابق: ص٧٠.

(٦) مجمع البيان: ٥/ ٢٥٢، وانظر: نور الثقلين: ٤/ ١٠١، بحار الأنوار: ٥٣/ ١٢٧.

ويلاحظ على هذا الاستدلال ما يلي:

أن الإجماع غير حجة عند الشيعة- كما سلف- فكيف يجعلونه عمدة ثبوت عقيدة الرجعة، لكن لعلهم يعدّون عدم وجود مخالف من الشيعة في أمر الرجعة دليلاً على دخول المعصوم مع المجمعين فيكون الإجماع حجة بهذا الاعتبار، لأن حجة الإجماع عندهم إنما هو بكشفه عن قول المعصوم. لكن الشيعة الزيدية ينقلون روايات عن أئمة أهل البيت تبين براءتهم من عقيدة الرجعة وتعارض روايات الإمامية، ولذلك فإن الزيدية الحقة ينكرون هذه الدعوى إنكاراً شديداً وقد ردوها في كتبهم على وجه مستوفى[1] فكيف يجزم الإمامية بنسبة الرجعة إلى الأئمة والنقل عنهم مختلف بين فرق الشيعة نفسها، بل إن من الإمامية من أنكر الرجعة وأول أخبارهم برجوع دولة الشيعة كما نقل ذلك شيوخ الشيعة[2]، فأين بعد هذا إجماع الشيعة، وأين صدق النقل عن الأئمة؟! ثم إن الصحابة بما فيهم أمير المؤمنين علي لم يؤثر عنهم شيء في خرافة الرجعة، كما اتفقت على ذلك مصادر أهل السنة والشيعة الزيدية، ولو وجد شيء من ذلك لعرف واشتهر..

وإنما نسبت خرافة الرجعة في ذلك العصر إلى ابن سبأ، كما تقر بذلك كتب الشيعة، وابن سبأ أحد الكذابين الملعونين على ألسنة الأئمة، كما تروي كتب الاثنى عشرية وغيرها..

أما من بعد عصر الصحابة فقد تحمل وزر روايتها جابر الجعفي وهو متهم في كتب الشيعة فضلاً عن كتب أهل السنة- كما سلف[3]-.

* * *

---

(١) الألوسي/ روح المعاني: ٢٠/ ٢٧، وانظر: أحمد صبحي الزيدية ص٧٧.

(٢) انظر: مجمع البيان: ٥/ ٢٥٢، بحار الأنوار: ٥٣/ ١٢٧.

(٣) انظر: ص (٣٧٥- ٣٧٨).

☐ نقد مقالة الرجعة:

فكرة الرجعة إلى الدنيا بعد الموت مخالفة صريحة لنص القرآن، وباطلة بدلالة آيات عديدة من كتاب الله سبحانه قال تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾[1]. فقوله سبحانه: ﴿ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ صريح في نفي الرجعة مطلقا[2].

وقال سبحانه: ﴿ أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[3]. وقال سبحانه: ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَۗ أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ ﴾[4].

وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴾[5].

وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخْفُونَ مِن قَبْلُۖ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾[6].

---

(١) المؤمنون، آية: ٩٩- ١٠٠.

(٢) مختصر التحفة: ص٢٠١.

(٣) يس، آية: ٣١.

(٤) إبراهيم، آية: ٤٤.

(٥) السجدة، آية: ١٢.

(٦) الأنعام، آية: ٢٧- ٢٨.

فهؤلاء جميعاً يسألون الرجوع عند الموت، وعند العرض على الجبار جل علاه، وعند رؤية النار فلا يجابون لما سبق في قضائه أنهم إليها لايرجعون، ولذلك عدّ أهل العلم القول بالرجعة إلى الدنيا بعد الموت من أشد مراحل الغلو في بدعة التشيع. قال ابن حجر: التشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو[1].

وقد جاء في مسند أحمد أن عاصم بن ضمرة (وكان من أصحاب علي رضي الله عنه) قال للحسن بن علي: إن الشيعة يزعمون أن علياً يرجع. قال الحسن: كذب أولئك الكذابون، لو علمنا ذاك ما تزوج نساؤه، ولاقسمنا ميراثه[2].

والقول بالرجعة بعد الموت إلى الدنيا لمجازاة المسيئين وإثابة المحسنين ينافي طبيعة هذه الدنيا وأنها ليست دار جزاء ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾[3].

كما أنه يضعف جانب الإيمان بيوم البعث والجزاء، ويبدو أن هذا من أهداف واضع هذا المبدأ[4].

وقد تمثل هذا عملياً في تأويلات الاثنى عشرية لآيات اليوم الآخر بالرجعة، وفي تأثير هذه التأويلات، وهذا المذهب على بعض الفرق المنتسبة للتشيع وإنكارها

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري: ص٤٥٩.

(٢) مسند أحمد: ٢/ ٣١٢ رقم (١٢٦٥) وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح، وانظر: طبقات ابن سعد: ٣/ ٣٩.

(٣) آل عمران، آية: ١٨٥.

(٤) وقد ذكر بعضهم أن ابن سبأ قال بالرجعة وإبطال الآخرة (السكسكي/ البرهان ص٥٠).

لليوم الآخر، واعتقادها بالتناسخ الذي ربما تكون عقيدة الرجعة هي البوابة إليه، كما أن تأويلاتهم تدعو له.

ويرى بعض الباحثين أن عقيدة الرجعة تسربت عن طريق المؤثرات اليهودية والمسيحية[١]، ودخلت التشيع بتأثير اتباع تلك الديانات. وقد استنتج شيخهم الصادقي (من شيخهم المعاصرين) أن مبدأ الرجعة عند قومه يرجع في أصله إلى ما ورد في كتب اليهود[٢] واعتبر ذلك بشارة للشيعة[٣].

وقد كان لابن سبأ اليهودي- كما تنقل ذلك كتب الشيعة، والسنة على السواء- دور التأسيس لمبدأ الرجعة، إلا أنها رجعة خاصة بعلي، كما أنه ينفي وقوع الموت عليه أصلاً كحال الاثنى عشرية مع مهديهم الذي يزعمون وجوده.

لكن يبدو أن الذي تحمل كبر نشره، وتعميم مفهومه وتأويل آيات من القرآن فيه هو جابر الجعفي حتى امتدحه روايات الشيعة بفقهه في أمر الرجعة حيث جاء في تفسير القمي أن أبا جعفر قال: رحم الله جابراً بلغ فقهه أنه كان يعرف تأويل هذه الآية ﴿ إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾[٤] يعني الرجعة»[٥].

---

(١) انظر: جولد سيهر/ العقيدة والشريعة ص٢١٥، أحمد أمين/ فجر الإسلام ص٢٧٠، محمد عمارة/ الخلافة ص١٥٩.

(٢) ونقل بعض نصوص اليهود في ذلك، وأرجعها إلى كتاب دانيال: ١٢/ ١- ١٣.

(٣) انظر: رسول الإسلام في الكتب السماوية ص٢٣٩- ٢٤١.

(٤) القصص، آية: ٨٥، قال ابن كثير في تفسير الآية: يقول تعالى آمراً رسوله صلوات الله وسلامه عليه ببلاغ الرسالة، وتلاوة القرآن على الناس، ومخبراً بأنه سيرده إلى معاد وهو يوم القيامة فيسأله عما استرعاه من أعباء النبوة، ومعنى فرض عليك القرآن أي: افترض عليك أداءه إلى الناس (تفسير ابن كثير ٣/ ٤١٩)، كما فسر «المعاد» بأقوال أخرى ترجع- كما يقول ابن كثير- إلى قول من فسر ذلك بيوم القيامة (تفسير ابن كثير: ٣/ ٤٢٠) وانظر في معنى الآية تفسير الطبري: ٢٠/ ١٢٣- ١٢٦، تفسير البغوي: ٣/ ٤٥٨- ٤٥٩، زاد المسير: ٦/٢٤٩- ٢٥١.

(٥) تفسير القمي: ٢/١٤٧.

وعقيدة الرجعة عند الإمامية هي- كما قال السويدي رحمه الله- خلاف ما علم من الدين بالضرورة من أنه لا حشر قبل يوم القيامة، وأن الله تعالى كلما توعد كافراً، أو ظالماً إنما توعده بيوم القيامة[1]، كما أنها خلاف الآيات والأحاديث المتواترة المصرحة بأنه لا رجوع إلى الدنيا قبل يوم القيامة[2].

ولكن شيوخ الإمامية يصرون على القول بها، ويعتبرون شذوذهم عن الأمة فيها دليل صحتها.. ﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴾.

* * *

(١) ولكن الشيعة تتوعد كل ماسوى الشيعة بالرجعة.

(٢) السويدي/ نقض عقائد الشيعة ص: ١ (مخطوط).

□ الفصل السادس □

الظهور

□ الفصل السادس □

الظهور

أي ظهور الأئمة بعد موتهم لبعض الناس ثم عودتهم لقبورهم، وهذه العقيدة غير رجعة الأئمة، وقد بوب لها المجلسي بعنوان «باب أنهم يظهرون بعد موتهم، ويظهر منهم الغرائب»[1].. فالأئمة يظهرون بعد موتهم، ويراهم.. بعض الناس، وهذا الظهور غير مرتبط بوقت معين كالرجعة بل هو خاضع لإرادة الأئمة حتى نسبوا لأمير المؤمنين أنه قال: «يموت من مات منا وليس بميت». وتذكر أساطيرهم أن أبا الحسن الرضا كان يقابل أباه بعد موته، ويتلقى وصاياه وأقواله[2].

ويزعم بعض الشيعة أنه دخل على أبي عبد الله فقال له: (أي أبو عبد الله) تشتهي أن ترى أبا جعفر (بعد موته)؟ قال: «قلت نعم، قال: قم فادخل البيت، فدخلت فإذا هو أبو جعفر»[3]، ويزعم آخر بأنه دخل على أبي الحسن فقال له: أتحب أن ترى أبا عبد الله يقول: فقلت: وددت والله، فقال: قم وادخل ذلك البيت، فدخلت البيت فإذا أبو عبد الله عليه السلام قاعد[4].

«وقال أبو عبد الله- كما يفترون- أتى قوم من الشيعة الحسن بن علي عليه السلام بعد قتل أمير المؤمنين عليه السلام فسألوه فقال: تعرفون أمير المؤمنين إذا رأيتموه؟ قالوا: نعم، قال: فارفعوا الستر فعرفوه[5] فإذا هم بأمير المؤمنين عليه

---

(١) بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٣- ٣٠٤، بصائر الدرجات ص٧٨.

(٢) بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٣، بصائر الدرجات ص٧٨.

(٣) بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٣، بصائر الدرجات ص٧٨.

(٤) بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٤. بصائر الدرجات ص٧٨.

(٥) كذا في الأصل وقد تكون «فرفعوه».

السلام لاينكرونه»[1]. بل وتمتد عقيدتهم هذه لتدعي أيضاً أن الأموات من الأولين يظهرون لهم، جاء في بصائر الدرجات».. عن عثمان بن عيسى عمّن أخبره !! عن عباية الأسدي قال: دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام وعنده رجل رث الهيئة، وأمير المؤمنين عليه السلام مقبل عليه يكلمه، فلما قام الرجل قلت: يا أمير المؤمنين من هذا الذي أشغلك عنا؟ قال: هذا وصي موسى عليه السلام[2]. وتزعم رواياتهم أن علياً كان يذهب إلى مقبرة اليهود وأنه خاطب أهل القبور «فأجابوه من جوف القبور: لبيك لبيك مطاع فقال: كيف ترون العذاب؟ فقالوا بعصياننا لك كهارون، فنحن ومن عصاك في العذاب...»[3].

كما تدعي رواياتهم بأن رسول الله ظهر بعد موته ليأمر أبا بكر بطاعة علي[4]. وأن أبا كبر وعمر يظهران للأئمة في كل موسم حتى يرمونهما بالحجارة أثناء رمى الجمار[5]، ولهذا قام محمد الباقر- كما يفترون عليه- برمي خمسة أحجار في غير موضع الجمار ولما قيل له في ذلك قال «إذا كان كل موسم أخرجا الفاسقين الغاصبين[6]، ثم يفرق بينهما ههنا لايراهما إلا إمام عدل فرميت الأول اثنتين والآخر ثلاثة، لأن الآخر أخبث من الأول»[7].

هذه بعض أخبارهم في هذه «المقالة». وقد ذكر المجلسي بأنه «أورد أكثر أخبار هذا الباب في باب البرزخ، وباب كفر الثلاثة، وباب كفر معاوية، وأبواب معجزات أمير المؤمنين وسائر الأئمة عليهم السلام[8] فأخبارهم في شأن هذه

---

(١) نفس الموضع من المصدرين السابقين.

(٢) بصائر الدرجات ص٨١، بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٥.

(٣) كنز الفوائد ص٨٢، بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٦.

(٤) انظر: بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٤، بصائر الدرجات ص٧٨.

(٥) انظر: بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٥- ٣٠٦، بصائر الدرجات ص٨٢.

(٦) هكذا في المصدر المنقول عنه، وفي نسخة أخرى- كما أشار في الهامش- أخرجا الفاسقان الغاصبان (انظر: بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٥، تعليقه رقم (٦).

(٧) بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٥- ٣٠٦، بصائر الدرجات ص٨٢.

(٨) بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٧.

الخرافة متكاثرة، وقد ذكر المجلسي أن هذا الظهور قد يكون في أجسادهم الأصلية، ثم قال «والإيمان الإجمالي في تلك الأمور كاف للمتدين المسلم لما ورد عنهم، ورد علم تفاصيلها إليهم صلوات الله عليهم»[1].

□ نقد هذه المقالة:

هذه المقالة لم أر من تعرض لها من ضمن معتقدات الشيعة.. مع أنها من مقالاتهم التي استفاضت أخبارها عندهم، وهي مقالة يكفي عرضها لبيان فسادها، فهي لا تتفق بأي حال مع النقل الصحيح ولا مع العقل الصريح ولا الفطر السليمة، وهي تقدح في المذهب الشيعي، وتلحقه في المذاهب الخرافية التي تعشعش في أذهان جملة من البشر. وهي مقالة من ضمن مقالات عديدة في هذا المذهب تعتبر من البراهين على بطلانه مثلها في ذلك مثل عقيدة الغيبة والرجعة والبداء.. إلخ. وكثرة أخبارها عندهم دليل واقعي حاسم على استفاضة الكذب عندهم، وأنه لا عبرة ولا صحة لرواياتهم ولو كثرت ما دامت تكثر في تأييد المقالات الخرافية التي يكذبها الواقع، والتي لو حدث شيء منها لاستفاض نقله بين المسلمين، ولم تنفرد بنقله شرذمة من الروافض.

ورجعة الأموات قبل يوم القيامة باطلة بالنقل وإجماع المسلمين- كما سلف- وهذه الخرافات تعتبر من فضائحهم وعوراتهم التي هي قائمة في مذهبهم ولعلها من حكمة الباري سبحانه إذ ما من قوم أرادوا أن ينسبوا لله دينا ما أنزله إلا وفضحهم على رؤوس الأشهاد كما أثبتت ذلك الوقائع والأيام..

* * *

---

(١) بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٧.

□ الفصل السابع □

البداء

□ الفصل السابع □

البداء

من أصول الاثنى عشرية القول بالبداء على الله سبحانه وتعالى حتى بالغوا في أمره، فقالوا «ما عبد الله بشيء مثل البداء»[1] و«ما عظم الله عز وجل بمثل البداء»[2]، «ولو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا من الكلام فيه»[3]، «وما بعث الله نبياً قط إلا بتحريم الخمر وأن يقر لله بالبداء»[4].

ويبدو أن الذي أرسى أسس هذا المعتقد عند الاثنى عشرية هو الملقب عندهم بثقة الإسلام وهو شيخهم الكليني (ت٣٢٨ أو ٣٢٩هـ) حيث وضع هذا المعتقد في قسم الأصول من الكافي، وجعله ضمن كتاب التوحيد، وخصص له باباً بعنوان «باب البداء» وذكر فيه ستة عشر حديثاً من الأحاديث المنسوبة للأئمة.

وجاء من بعده ابن بابويه (ت٣٨١هـ)، وسجل ذلك ضمن عقائد طائفته، وعقد له باباً خاصاً بعنوان «باب البداء» وذلك في كتابه «الاعتقادات» الذي يسمى دين الإمامية[5]. ومثل ذلك فعل في كتابه التوحيد[6].

وقد اهتم شيخهم المجلسي (ت١١١١هـ) بأمر البداء وبوب له في بحاره

---

(١) أصول الكافي، كتاب التوحيد، باب البداء: ١/ ١٤٦، ابن بابويه/ التوحيد، باب البداء ص٣٣٢، بحار الأنوار، كتاب التوحيد، باب البداء: ٤/ ١٠٧.

(٢) أصول الكافي: ١/ ١٤٦، التوحيد لابن بابويه ص ٣٣٣، بحار الأنوار: ٤/ ١٠٧.

(٣) أصول الكافي: ١/ ١٤٨، التوحيد لابن بابويه ص٣٣٤، بحار الأنوار: ٤/ ١٠٨.

(٤) الموضع نفسه من المصادر السابقة.

(٥) الاعتقادات: ص٨٩.

(٦) التوحيد: ص٣٣١.

بعنوان «باب النسخ والبداء»، وذكر (٧٠) حديثاً من أحاديثهم عن الأئمة[١].

وكذلك جاءت هذه المقالة ضمن كتب العقيدة عند المعاصرين[٢]. وألف شيوخهم في شأنها مؤلفات مستقلة بلغت (٢٥) مصنفاً كما في الذريعة[٣].

ولعل القاريء المسلم يعجب من أمر هذه العقيدة، التي لايعرفها المسلمون، وليس لها ذكر في كتاب الله سبحانه، وسنة نبيه ﷺ مع أنها من أعظم ما عبد الله به، ومن أصول رسالات الرسل، وفيها من الأجر ما لو علم به المسلم لأصبحت تجري على لسانه دائماً كشهادة التوحيد (كما يزعمون).

إذا رجعت إلى اللغة العربية لتعرف معنى البداء تجد أن القاموس يقول: بدا بدواً وبدوّاً وبداءة: ظهر. وبدا له في الأمر بدواً وبداء وبداة نشأ له فيه رأي[٤]. فالبداء في اللغة- كما ترى- له معنيان :

الأول: الظهور بعد الخفاء. تقول بدا سور المدينة أي: ظهر.

والثاني: نشأة الرأي الجديد، قال الفراء: بدا لي بداء أي: ظهر لي رأي آخر، وقال الجوهري: بدا له في الأمر بداء أي: نشأ له فيه رأي[٥].

وكلا المعنيين وردا في القرآن، فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾[٦]. ومن الثاني قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[٧].

---

(١) بحار الأنوار: ٤/ ٩٢- ١٢٩.

(٢) انظر- مثلاً- المظفر/ عقائد الإمامية، ص ٦٩، الزنجاني/ عقائد الإمامية الاثنى عشرية: ١/ ٣٤.

(٣) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٣/ ٥٣- ٥٧.

(٤) القاموس المحيط، مادة: بدو (٤/ ٣٠٢).

(٥) الصحاح (٦/ ٢٢٧٨)، ولسان العرب (١٤/ ٦٦)، وانظر هذا المعنى في كتب الشيعة مثل: مجمع البحرين للطريحي: ١/ ٤٥.

(٦) البقرة، آية: ٢٨٤.

(٧) يوسف، آية: ٣٥.

وواضح أن البداء بمعنييه يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم وكلاهما محال على الله سبحانه. ونسبته إلى الله سبحانه من أعظم الكفر، فكيف تجعل الشيعة الاثنا عشرية هذا من أعظم العبادات وتدعي أنه ما عظم الله عز وجل بمثل البداء سبحانك هذا بهتان عظيم.

وهذا المعنى المنكر يوجد في كتب اليهود، فقد جاء في التوراة التي حرفها اليهود وفق ما شاءت أهواءهم نصوص صريحة تتضمن نسبة معنى البداء إلى الله سبحانه[(1)].

ويبدو أن ابن سبأ اليهودي قد حاول إشاعة هذه المقالة، التي ارتضعها من «توراته» في المجتمع الإسلامي الذي حاول التأثير فيه باسم التشيع وتحت مظلة الدعوة إلى ولاية علي ذلك أن فرق السبأية «كلهم يقولون بالبداء وأن الله تبدو له البداوات»[(2)].

ثم انتقلت هذه المقالة إلى فرقة «الكيسانية» أو «المختارية» أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي وهي الفرقة التي اشتهرت بالقول «بالبداء» والاهتمام به، والتزامه عقيدة.

---

(١) جاء في التوراة «فرأى الرب أنه كثر سوء الناس على الأرض.. فندم الرب خلقه الإنسان على الأرض وتنكد بقلبه، وقال الرب: لامحون الإنسان الذي خلقته عن وجه الأرض..» (سفر التكوين، الفصل السادس، فقرة: ٥) ومثل هذا المعنى الباطل وما أشبهه يتكرر في توراتهم (انظر: سفر الخروج، الفصل: ٣٢ فقرة: ١٢و ١٤، وسفر قضاة، الفصل الثاني، فقرة: ١٨، وسفر صموئيل الأول، الفصل الخامس عشر فقرة: ١٠ و٣٤، وسفر صموئيل الثاني، الفصل: ٢٤، فقرة: ١٦، وسفر أخبار الأيام الأول، الفصل: ٢١، فقرة: ١، وسفر أرميا، الفصل: ٤٢، فقرة: ١٠، وسفر عاموس، الفصل: ٧، فقرة: ٣، وسفر يونان، الفصل: ٣، فقرة١٠ وغيرها).

هذا ماجاء في توراة اليهود، مع أنهم ينكرون النسخ، لأنه بزعمهم يستلزم البداء (انظر: مسائل الإمامة ص٧٥، مناهل العرفان: ٢/ ٧٨)، فانظر إلى تناقضهم، وردهم للحق وقبولهم بالباطل.

(٢) الملطي/ التنبيه والرد ص١٩.

ويذكر أصحاب المقالات أن السبب الذي جوزت لأجله الكيسانية البداء على الله تعالى هو: أن مصعب بن ،زبير أرسل جيشاً قوياً لقتال المختار وأتباعه فبعث المختار إلى قتالهم أحمد بن شميط مع ثلاثة آلاف من المقاتلة وقال لهم: أوحى إلي أن الظفر يكون لكم فهزم ابن شميط[1] فيمن كان معه فعادوا إليه فقالوا: أين الظفر الذي قد وعدتنا؟ فقال المختار: هكذا كان قد وعدني ثم بدا فإنه سبحانه وتعالى قد قال: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[2] [3].

فالسبب كما ترى أن المختار كان يدعي علم الغيب، وما يحدث بالمستقبل فكان إذا وقع خلاف ما أخبر به قال: قد بدا لربكم.

وتجد هذا المعنى في أخبار الاثنى عشرية فإنهم قد أشاعوا بين أتباعهم أن أئمتهم «يعلمون ما كان وما يكون ولا يخفى عليهم الشيء»[4]. فإذا نسبوا إلى الأئمة أخباراً لم تقع قالوا هذا من باب البداء.

جاء في البحار في باب البداء «عن أبي حمزة الثمالي قال: قال أبو جعفر و أبو عبد الله عليهما السلام: يا أبا حمزة إن حدثناك بأمر أنه يجيء من هاهنا فجاء من هاهنا، فإن الله يصنع ما يشاء، وإن حدثناك اليوم بحديث وحدثناك غداً بخلافه فإن الله يمحو مايشاء ويثبت»[5].

وكان شيوخ الشيعة يمنون أتباعهم بأن الأمر سيعود إليهم، والدولة ستكون لهم، حتى إنهم حددوا ذلك بسبعين سنة في رواية نسبوها لأبي جعفر، فلما مضت السبعون و لم يتحقق شيء من تلك الوعود اشتكى الأتباع من ذلك، فحاول

---

(١) وهو من قواد المختار، وقتل سنة (٦٧هـ).

(٢) الرعد، آية: ٣٩.

(٣) الإسفراييني/ التبصير في الدين: ص٢٠، وانظر: البغدادي/ الفرق بين الفرق: ص ٥٠- ٥٢.

(٤) أصول الكافي، باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لايخفى عليهم الشيء: ١/ ٢٦٠.

(٥) بحار الأنوار: ٤/ ١١٩، تفسير العياشي: ٢/ ٢١٧، البرهان: ٢/ ٢٩٩.

مؤسسوا المذهب الخروج من هذا المأزق بالقول بأنه قد بدا لله سبحانه ما اقتضى تغيير هذا الوعد[1].

وكانت روايات الشيعة في حياة جعفر الصادق تتحدث بأخبار تنسبها لجعفر أن الإمامة ستكون بعد موته لابنه اسماعيل، ولكن وقع ما لم يكن بالحسبان، إذ مات اسماعيل قبل موت أبيه فكانت قاصمة الظهر لهم، وحدث أكبر انشقاق باق إلى اليوم في المذهب الشيعي، وهو خروج طائفة كبيرة منهم ثبتت على القول بإمامة إسماعيل وهم الإسماعيلية، رغم أنهم فزعوا إلى عقيدة البداء لمعالجة هذه المعضلة فنسبوا روايات لجعفر تقول: «ما بدا لله بداء كما بدا له في إسماعيل ابني.. إذ اخترمه قبلي ليعلم بذلك أنه ليس بإمام بعدي»[2].

واستجاب لهذا التأويل طائفة الاثنى عشرية الذين قالوا بإمامة موسى دون إسماعيل.

ومؤسسوا التشيع يدعون في الأئمة أنهم يعلمون الحوادث الماضية والمستقبلة والآجال والأرزاق.. إلخ. ولكن الأتباع وسائر الناس لايرون فيهم شيئاً من هذه الدعاوى، والأئمة لا يخبرون الناس بشيء من ذلك، لأنهم لا يملكون ذلك أصلاً ولا يدعونه في أنفسهم فلم يجد مؤسسوا التشيع تعليلاً يبررون به هذا العجز إلا عقيدة البداء فنقلوا عنهم أنهم لا يخبرون عن الغيب مخافة أن يبدو له تعالى فيغيره[3].

وزعموا أن الأئمة يعطون علم «الآجال والأرزاق والبلايا والأعراض

(١) انظر: تفسير العياشي: ٢/ ٢١٨، الغيبة للطوسي: ص٢٦٣، بحار الأنوار: ٤/ ٢١٤.

(٢) التوحيد لابن بابويه ص: ٣٣٦، وانظر مثل هذا المعنى في أصول الكافي ١/ ٣٢٧.

(٣) زعموا- مثلاً- أن علي بن الحسين قال: لولا البداء لحدثتكم بما يكون إلى يوم القيامة (تفسير العياشي: ٢/ ٢١٥، بحار الأنوار: ٤/ ١١٨).

والأمراض ويشترط (لهم) فيه البداء»[1]. وهذه حيلة أخرى منهم ليستروا بها كذبهم إذا أخبروا خلاف الواقع.

وقد أُمر الشيعة بمقتضى هذه العقيدة بالتسليم بالتناقض والاختلاف والكذب، ففي رواية طويلة في تفسير القمي تخبر عن نهاية دولة بني العباس، قال فيها إمامهم: «إذا حدثناكم بشيء فكان كما نقول فقولوا صدق الله ورسوله، وإن كان بخلاف ذلك فقولوا: صدق الله ورسوله توجروا مرتين..»[2].

وقد كان لعقيدة البداء في إبان نشأتها أثرها في ظهور بوادر الشك لدى العقلاء من أتباع المذهب، وقد اكتشف بعضهم حقيقة اللعبة، فتخلى عن المذهب الإمامي أصلاً، وقد حفظت لنا بعض كتب الفرق قصة أحد هؤلاء وهو سليمان بن جرير الذي تنسب إليه فرقة السليمانية من الزيدية، فقال- كما تنقل ذلك كتب الفرق عند الشيعة نفسها-: «إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين، لايظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبداً وهما القول بالبداء وإجازة التقية»[3].

ثم كشف- من خلال حياته في المجتمع الشيعي، ومخالطته لهم- كيف يتخذون من عقيدة البداء وسيلة للتستر على كذبهم في دعوى علم الأئمة للغيب فقال: «إن أئمتهم لما أحلوا أنفسهم من شيعتهم محل الأنبياء من رعيتها في العلم فيما كان ويكون، والأخبار بما يكون في غد، وقالوا لشيعتهم أنه سيكون غداً وفي غابر الأيام كذا وكذا، فإن جاء ذلك الشيء على ما قالوه، قالوا لهم: ألم نعلمكم أن هذا يكون فنحن نعلم من قبل الله عز وجل ماعلمته الأنبياء، وبيننا وبين الله عز وجل مثل تلك الأسباب التي علمت بها الأنبياء عن الله ماعلمت وإن لم يكن ذلك الشيء الذي قالوا إنه يكون على ما قالوه، قالوا لشيعتهم بدا لله.

(١) تفسير القمي: ٢/ ٢٩٠، بحار الأنوار: ٤/ ١٠١.

(٢) تفسير القمي: ١/ ٣١٠- ٣١١، بحار الأنوار: ٤/ ٩٩.

(٣) المقالات والفرق للقمي: ص٧٨، فرق الشيعة للنوبختي: ص: ٦٤.

في ذلك فلم يكوِّنه»[1].. ثم شرح أيضاً كيف يخدعون أتباعهم بمقتضى عقيدة التقية، فتأثر بقوله طائفة من الشيعة واتبعوه[2].

فأنت ترى بعد هذا العرض أنه لو سقطت عقيدة البداء لانتقض دين الاثنى عشرية من أصله، لأن أخبارهم ووعودهم التي لم يتحقق منها شيء تنفي عنهم صفة الإمامة.

وهذا سر مغالاة شيوخهم بأمر البداء، ودفاعهم عنه، وجعله من أعظم العبادات...

لكن مقالة البداء ارتدت عليهم بأوخم العواقب وهي إضافة سبب جديد لكفرهم وردتهم[3] لأنهم بهذا المعتقد نزهوا المخلوق وهو الإمام عن الخلف في الوعد، والاختلاف في القول، والتغير في الرأي، ونشأة رأي جديد، ونسبوا ذلك إلى عالم الغيب والشهادة تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً[4].

فنزهوا المخلوق دون الخالق، لأن غلوهم في الإمام- فيما يظهر- لم يجعل للحق جل شأنه في قلوبهم وقاراً فتاهوا في بيداء هذا الضلال والكفر والإلحاد.

ولقد حاول شيوخ الشيعة أن يجدوا مخلصا من وصمة هذا العار، ومهرباً من التكفير.

فالنصير الطوسي الذي يلقبه المجلسي بالمحقق (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) أنكر وجود البداء كعقيدة للاثنى عشرية وقال عن طائفته: «إنهم لا يقولون بالبداء،

---

(١) المقالات والفرق للقمي ص٧٨، فرق الشيعة للنوبختي ص٦٤- ٦٥، وانظر في هذا المعنى: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي ص٢٤٩، وسليمان بن جرير ينسب الخداع إلى بعض أهل البيت والحق أن ذلك من أولئك الزنادقة المنتسبين إلى أهل البيت لأكل أموال الناس بالباطل والتآمر والتخريب.

(٢) انظر: المقالات والفرق: ص٧٨، فرق الشيعة: ص٦٥.

(٣) انظر: الغزالي/ المستصفى: ١/ ١١٠.

(٤) الوشيعة ص١٨٢.

وإنما القول بالبداء ما كان، إلا في رواية رووها عن جعفر الصادق أنه جعل إسماعيل القائم مقامه، فظهر من إسماعيل ما لم يرتضه منه، فجعل القائم موسى فسئل عن ذلك فقال: بدا لله في أمر إسماعيل، وهذه رواية، وعندهم أن خبر الواحد لايوجب علماً ولا عملاً»[1].

ولكن هذا- كما ترى- مخالف للواقع، إذ أن البداء من عقائدهم المقررة، ورواياتهم وأخبارهم فيه كثيرة، ولذلك قال المجلسي بأن هذا الجواب عجيب من الطوسي، وعزا ذلك «لعدم إحاطته بالأخبار»[2].

وصنف من الشيعة يقر بالبداء كعقيدة ويحاول أن يجد له تأويلاً مقبولاً.

فابن بابوية القمي يوجه «أحاديثهم» في البداء توجيهاً «تبدو» عليه ملامح الاضطراب، فهو في البداية يقول «ليس البداء كما يظنه جهال الناس بأنه بداء ندامة تعالى الله عن ذلك، ولكن يجب علينا أن نقر لله عز وجل بأن له البداء معناه أن له أن يبدأ بشيء من خلقه فيخلقه قبل شيء ثم يعدم ذلك الشيء ويبدأ بخلق غيره»[3].

فأنت ترى أن حديثه هنا خارج الموضوع تماماً لأنه تكلم عن البدء لا البداء ولا يخالف مسلم في هذا الأمر الذي يقوله، ولو كان هذا مقصودهم بالبداء لما أنكره عليهم أحد، ولما وجدوا فيه مخرجاً لتناقض رواياتهم، وتخلف وعودهم..

فالله سبحانه ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ﴾[4] وهو ﴿يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾[5]، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾[6] وليس هذا من البداء.

---

(١) الطوسي/ تلخيص المحصل: ص٢٥٠.

(٢) بحار الأنوار: ٤/ ١٢٣.

(٣) التوحيد: ص٣٣٥.

(٤) السجدة، آية: ٧.

(٥) يونس، آية: ٤.

(٦) القصص، آية: ٦٨.

ولكنه رجع وفسر البداء بالنسخ، فقال بعد الكلام السابق مباشرة: «أو يأمر بأمر ثم ينهى عن مثله، أو ينهى عن شيء ثم يأمر بمثل ما نهى عنه وذلك مثل نسخ الشرايع، وتحويل القبلة وعدة المتوفى عنها زوجها»[1].

وهذا جهل أو تجاهل، إذ لابداء في النسخ، والحكم كان مؤقتاً في علم الله، وأجل الحكم، وانتهاء الحكم عند حلول الأجل معلوم لله قبل الحكم؟ نعم بدا لنا ذلك من الله بعد نزول الناسخ والبداء لنا في علمنا لا لله[2]. «من أجل ذلك تنزه الله سبحانه عن أن يوصف بالبداء، لأن البداء ينافي إحاطة علم الله بكل شيء، ولم يتنزه عن النسخ، لأن النسخ لايعدو أن يكون بياناً لمدة الحكم الأول على نحو ما سبق في علم الله تعالى وإن كان رفعه لهذا الحكم بداء بالنسبة لنا»[3]. «فإن الله سبحانه قدر في علمه الأزلي لكل حكم ميقاتاً وزماناً معلوماً فإذا انتهى زمانه حل محله حكم آخر بأمره ونهيه سبحانه فليس فيه تغيير في علمه الأزلي»[4]. قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[5].

وقد شنع عبد القاهر البغدادي على الشيعة حيث «جعلت النسخ من قبيل البداء فزعمت أنه إذا أمر سبحانه بشيء ثم نسخه فإنما نسخه لأنه بدا له منه»[6].

وقد تمادت الشيعة في هذا الغي، وساق صاحب البحار بعض الروايات المنسوخة واعتبرها من قبيل البداء[7]. مع أنه لا صلة للنسخ بالبداء[8].

---

(١) التوحيد: ص٣٣٥.

(٢) الوشيعة: ص١٨٣.

(٣) مصطفى زيد/ النسخ في القرآن: ١/ ٢٠.

(٤) محمد أبو زهرة/ الإمام الصادق: ص٢٤١.

(٥) البقرة، آية: ١٠٦.

(٦) الملل والنحل: ص٥٢.

(٧) بحار الأنوار: ٩٣/٨٣- ٨٤.

(٨) راجع أيضاً في التفريق بين النسخ والبداء والرد على أوهام الرافضة واليهود في عدم التفريق=

ثم إن ابن بابويه عاد في نهاية توجيهه لعقيدة البداء إلى القول بأن البداء «إنما هو ظهور أمر، يقول العرب بدا لي شخص في طريقي أي: ظهر. قال الله عز وجل: ﴿ وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴾[1] أي: ظهر لهم ومتى ظهر لله تعالى ذكره من عبد صلة لرحمه زاد في عمره. ومتى ظهر له منه قطيعة لرحمه نقص من عمره»[2].

فهذا عودة منه لتقرير ذلك المنكر في معتقدهم في البداء، بعد تلون وتقلب..

وزيادة عمر من وصل رحمه ليست من باب البداء، وظهور ما لم يكن في علم الله، بل صلة الرحم سبب لطول العمر، والله قدر الأجل وسببه فهو سبحانه «قدر أن هذا يصل رحمه فيعيش بهذا السبب إلى هذه الغاية، ولولا ذلك السبب لم يصل إلى هذه الغاية ولكن قدر هذا السبب وقضاه، وكذلك قدر أن هذا يقطع رحمه فيعيش إلى كذا»[3].

ولكن شيخ الطائفة الطوسي يسلك في تأويل البداء طريقاً أسلم من طريق ابن بابويه، حيث يقول: «قوله بدا لله فيه معناه بدا من الله فيه وهكذا القول في جميع ما يروى من أنه بدا لله في إسماعيل معناه أنه بدا من الله، فإن الناس كانوا يظنون في إسماعيل بن جعفر أنه الإمام بعد أبيه، فلما مات علموا بطلان ذلك»[4].

= بينهما: الناسخ والمنسوخ (لأبي جعفر النحاس: ص٤٤، المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري ١/ ٣٦٨- ٣٦٩، الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكي القيسي: ص٩٨- ٩٩، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٤/ ٦٨- ٦٩، الآمدي/ الإحكام في أصول الأحكام: ٣/ ١٠٩- ١١٢، دراسات الأحكام والنسخ في القرآن/ محمد حمزة: ص٥٩).

(١) الزمر، آية: ٤٧

(٢) التوحيد: ص٣٣٦.

(٣) شرح الطحاوية: ص٩٢.

(٤) الغيبة للطوسي: ص٥٥.

هذا اعتذار الطوسي، ولاشك بأن البداء إذا كان للخلق بأن يقع لهم ما لم يحتسبوا، فليس فيه ما يمس العقيدة الإسلامية.

وقد تابع الطوسي في الاعتذار نفسه أحد مراجع الشيعة في هذا العصر وهو محمد حسين آل كاشف الغطا فقال: «البداء وإن كان في جوهر معناه هو ظهور الشيء بعد خفائه، ولكن ليس المراد به هنا ظهور الشيء لله جل شأنه وأي ذي حريجة ومسكة يقول بهذه المضلة، بل المراد ظهور الشيء من الله لمن يشاء من خلقه بعد إخفائه عنهم، وقولنا. (بدا لله) أي بدا حكم الله أو شأن الله»[1].

ولكن المطلع على رواياتهم لايرى أنها تتفق مع هذا التأويل، إذ تدل على نسبة البداء إلى الله لا إلى الخلق، ولذلك اعتذر أئمتهم عن الإخبار بالمغيبات خشية البداء.. ونسبوا إلى نبي الله لوط أنه كان يستحث الملائكة لإنزال العقوبة بقومه خشية أن يبدو لله، ويقول «تأخذونهم الساعة فإني أخاف أن يبدو لربي فيهم. فقالوا: يا لوط إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب»[2]. فهل مثل هذا «الإلحاد» يقبل التأويل...؟!

وجاء في الكافي «.. عن أبي هاشم الجعفري قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعد مضي ابنه أبو جعفر وإني لأفكر في نفسي أريد أن أقول كأنهما أعني: أبا جعفر وأبا محمد في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر بن محمد عليهم السلام، وإن قصتهما كقصتهما، إذ كان أبو محمد المرجي بعد أبي جعفر عليه السلام فأقبل علي أبو الحسن قبل أن أنطق فقال: نعم يا أبا هاشم بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر عليه السلام ما لم يكن يعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ماكشف به عن حاله وهو كما حدثتك نفسك

(١) الدين والإسلام: ص ١٧٣.

(٢) فروع الكافي: ٥/ ٥٤٦.

وإن كره المبطلون»[1].

فانظر إلى قوله «بدا لله.. ما لم يكن يعرف له.. تجد أنهم ينسبون «البداء» إلى الله صراحة، فهؤلاء القوم لايرجون لله وقاراً، وقد اتخذوا من عقيدة البداء وسيلة لإبقاء فرصة الاختيار في أهل البيت، والرجوع عن الاختيار بدون تثريب عليهم من أتباعهم.. ولم يراعوا في هذه الحيلة حق الله جل شأنه، لأن واضعي هذه النصوص قد فرغت نفوسهم من خوف الله ورجائه.

ثم إن التأويل للبداء بظهور الأمر للناس من الله لايسوغ كل هذه المغالاة في البداء وجعله من أعظم الطاعات وأصول الاعتقادات، كما أن لفظ البداء يحمل معنى باطلاً في لغة العرب التي نزل بها القرآن، فكيف يعد أصل في الدين وهو بهذه المثابة ويلتمس له تأويلاً ومخرجاً؟

---

(١) أصول الكافي: ١/ ٣٢٧.

□ استدلالهم على البداء:

وبعد أن استقرت مسألة البداء عندهم كعقيدة بمقتضى روايات الكليني وأضرابه، حاول شيخ الشيعة- كعادتهم- البحث في كتاب الله عن سند لدعواهم.

وكأنه لم يكفهم أن نسبوا هذه الفرية إلى الله، حتى زعموا أن كتاب الله أثبت فريتهم، فتعلقوا بقوله سبحانه: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[1].

ويلحظ أن أول من استدل بهذه الآية على فرية البداء هو المختار بن أبي عبيد[2] وتابعه شيوخ الشيعة، ووضعوا روايات في ذلك أسندوها لبعض علماء آل البيت لتحظى بالقبول[3]. واستدلالهم بهذه الآية على أن المحو والإثبات بداء شطط في الاستدلال، وتعسف بالغ، ذلك أن المحو والإثبات بعلمه وقدرته وإرادته، من غير أن يكون له بداء في شيء، وكيف يتوهم له البداء وعنده أم الكتاب، وله في الأزل العلم المحيط ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[4].. ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[5].

---

(١) الرعد، آية: ٣٩.

(٢) انظر: ص (٩٤٠).

(٣) انظر: أصول الكافي: ١/ ١٤٦، التوحيد لابن بابويه ص: ٣٣٣ وما بعدها.

(٤) الأنعام، آية: ٥٩.

(٥) سبأ، آية: ٣.

وأمثالها من الآيات، وتوهم البداء لله تكذيب لكل هذه الآيات[1]. وقد بين الله تعالى في آخر الآية أن كل ما يكون منه من محو وإثبات وتغيير، واقع بمشيئته ومسطور عنده في أم الكتاب[2].

---

(١) وانظر في الرد عليهم أيضاً: المستصفى للغزالي: ١/ ١١٠، مختصر الصواعق: ١/ ١١٠، الأحكام للآمدي: ٣/ ١١١.

وقد اختلف المفسرون في المراد بالذي يمحو ويثبت على ثمانية أقوال (ابن الجوزي/ زاد المسير: ٤/ ٣٣٧- ٣٣٨) فمنهم من قال: يمحو الله ما يشاء من الشرائع وينسخه، ويثبت ما يشاء فلا ينسخه، قال شارح الطحاوية: والسياق أدل على هذا الوجه (شرح الطحاوية ص٩٤).

قال ابن جرير الطبري: «وأولى الأقوال التي ذكرت في تأويل الآية... أن الله تعالى ذكره توعد المشركين الذين سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم الآيات بالعقوبة، وتهددهم بها، وقال لهم: ﴿**وما كان لرسول أن يأتي بآية إلا بإذن الله لكل أجل كتاب**﴾ [الرعد، آية: ٣٨]. يعلمهم بذلك أن لقضائه فيهم أجلاً مثبتاً في كتاب هم مؤخرون إلى وقت ذلك الأجل، ثم قال لهم: فإذا جاء ذلك الأجل يجيء الله بمن شاء ممن قد دنا أجله، وانقطع رزقه.. فيقضي ذلك في خلقه فذلك محوه، ويثبت ما شاء ممن بقي أجله ورزقه.. فيتركه على ما هو عليه فلا يمحوه (تفسير الطبري: ١٣/ ١٧٠). ورجح بعضهم عموم المحو والإثبات في جميع الأشياء (انظر: فتح القدير: ٣/ ٨٨).

واعترض ابن جزي على من قال بالعموم في تأويل الآية بقوله: «وهذا ترده القاعدة المتقررة أن القضاء لا يبدل وأن علم الله لايتغير» (التسهيل ٢/ ١٣٦).

ولكن قال الشوكاني: بأن القول بالعموم لاينافي ذلك «لأن المحو والإثبات هو من جملة ما قضاه الله وقدره» (فتح القدير: ٣/ ٨٨).

ورجح القاسمي أن المراد: الآيات (التي تسمى المعجزات) (انظر: تفسير القاسمي: ١٣/ ٣٧٢- ٣٧٣).

وانظر أيضاً في تأويل الآية: تفسير البغوي: ٣/ ٢٢- ٢٣، تفسير ابن كثير: ٢/ ٥٥٩- ٥٦١، تفسير الألوسي: ١٣/ ١٦٩- ١٧٢، السعدي/ تيسير الكريم الرحمن: ٤/ ١١٦- ١١٧.

هذه أقوال مفسري المسلمين في تأويل الآية، لم يقل أحد منهم بمثل شناعة الرافضة.

(٢) عبد الرزاق عفيفي/ في تعليقه على الإحكام للآمدي: ٣/ ١١١ (الهامش).

□ روايات في كتب الاثنى عشرية تنقض عقيدة البداء:

إن نقض الخصم كلامه بنفسه، من أبلغ النقض، لأنه يقضي على نفسه بسلاحه، وأن ظهور تناقضه من أوضح أمارات بطلان معتقده، وأنت تجد في كتب الاثنى عشرية روايات عن الأئمة ترمي من قال بالبداء بالخزي، وتناقض ما سلف من روايات.

وهذه الروايات قد تكون روايات وثيقة الصلة بعلماء آل البيت لأنها تعبر عن المعنى الحق وهو ما يليق بأولئك الصفوة، وقد تكون من آثار الشيعة المعتدلة بقيت آثارها في كتب الاثنى عشرية، ولايبعد أن تكون هذه الروايات ستاراً وضعه أولئك الزنادقة على عقيدتهم في البداء.

وعلى أية حال فإن إثبات مثل هذه الروايات تبين مدى تناقض هذه الطائفة في رواياتها، وأن دينها قائم على الأخذ بالجانب الشاذ، والمخالف للجماعة من أخبارهم، لأن ما خالف الجماعة ففيه الرشاد كما هو قانون أولئك الزنادقة، الذي يخرج من أخذ به عن الدين رأساً.

جاء في كتاب التوحيد لابن بابويه: «.. عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله- عليه السلام- هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله تعالى بالأمس؟ قال: لا، من قال هذا فأخزاه الله، قلت: أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله قال: بلى، قبل أن يخلق الخلق»[(1)].

ولاشك بأن عقيدة البداء بمقتضى معناها اللغوي، وبموجب روايات الاثنى عشرية، وحسب تأويل بعض شيوخهم تقتضي أن يكون فى علم الله اليوم ما

---

(1) التوحيد ص٣٣٤، أصول الكافي: ١/ ١٤٨ رقم (١٠)، وانظر قريباً من هذا المعنى رواية أخرى في الكافي: ١/ ١٤٨ (رقم ٩).

لم يكن في الأمس.

وحسب الاثنى عشرية عاراً وفضيحة أن تنسب إلى الحق جل شأنه هذه العقيدة، على حين تبريء أئمتها منها، فإذا وقع الخلف في قول الإمام نسبت ذلك إلى الله لا إلى الإمام، وإذا رجعت إلى معتقدهم في توحيد الألوهية والربوبية، والأسماء والصفات، وجدت أن الإمام قد حل محل الرب سبحانه في قلوبهم وعقولهم، بتأثير ذلك الركام المظلم من الأخبار.. فعقيدة البداء أثر لغلوهم في الإمام..

* * *

□ الفصل الثامن □

الطينة

□ الفصل الثامن □

الطينة

هذه العقيدة من مقالاتهم السرية، وعقائدهم التي يتواصون بكتمانها حتى من عامتهم، لأنه لو اطلع العامي الشيعي على هذه العقيدة «تعمد أفعال الكبار لحصول اللذة الدنيوية، ولعلمه بأن وبالها الأخروي إنما هو على غيره»[1].

وكانت هذه المقالة موضع إنكار من بعض عقلاء الشيعة المتقدمين كالمرتضى وابن إدريس، لأنها في نظرهم وإن تسللت أخبارها في كتب الشيعة إلا «أنها أخبار آحاد مخالفة للكتاب والسنة والإجماع فوجب ردها»[2].

لكن هذه الأخبار تكاثرت على مر الزمن حتى قال شيخهم نعمة الله الجزائري (ت١١١٢هـ): «إن أصحابنا قد رووا هذه الأخبار بالأسانيد المتكثرة في الأصول وغيرها، فلم يبق مجال في إنكارها، والحكم عليها بأنها أخبار آحاد، بل صارت أخباراً مستفيضة بل متواترة»[3]، قال هذا في الرد على من أنكرها من شيوخهم السابقين.

والذى تولى كبر إرساء هذه العقيدة- فيما يظهر- هو شيخهم الكليني الذي بوب لها بعنوان «باب طينة المؤمن والكافر»، وضمن ذلك سبعة أحاديث في أمر الطينة»[4].

ثم ما زالت تكثر هذه الأخبار من بعد الكليني حتى سجل منها شيخهم

---

(١) انظر: الأنوار النعمانية: ١/ ٢٩٥.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٢٩٣.

(٣) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٤) أصول الكافي: ٢/٢- ٦.

المجلسي سبعة وستين حديثاً في باب عقده بعنوان باب الطينة والميثاق»[1].

وكأن القاريء يتطلع إلى معرفة تفاصيل هذه المقالة التي تجعل الشيعي يعتقد بأن كل بائقة يرتكبها فذنبها على أهل السنة، وكل عمل صالح يعمله أهل السنة فثوابه للشيعة، ولذلك فإن شيوخ الشيعة يكتمون ذلك عن عوامهم حتى لايفسدوا عليهم البلاد والعباد.

هذه العقيدة أوسع تفصيل لها هو رواية ابن بابويه في علل الشرائع حيث استغرقت عنده خمس صفحات وختم بها كتابه[2]، ورأى بعض شيوخهم المعاصرين أن هذا كمسك الختام فقال: «إنه ختم بهذا الحديث الشريف كتاب علل الشرائع»[3].

وملخص ذلك يقول بأن الشيعي خلق من طينة خاصة والسني خلق من طينة أخرى، وجرى المزج بين الطينتين بوجه معين، فما في الشيعي من معاصي وجرائم هو من تأثره بطينة السني، وما في السني من صلاح وأمانة هو بسبب تأثره بطينة الشيعي، فإذا كان يوم القيامة فإن سيئات وموبقات الشيعة توضع على أهل السنة، وحسنات أهل السنة تعطى للشيعة.

وعلى هذا المعنى تدور أكثر من ستين رواية من رواياتهم.

ويمكن أن يستنبط سبب القول بهذه العقيدة من الأسئلة التي وجهت للأئمة، والشكاوى التي رفعت إليهم، فالشيعة يشكون من انغماس قومهم بالموبقات والكبائر، ومن سوء معاملة بعضهم لبعض، ومن الهم والقلق الذي يجدونه ولايعرفون سببه.

---

(١) بحار الأنوار: ٥/٢٢٥- ٢٧٦.

(٢) انظر: علل الشرائع: ص٦٠٦- ٦١٠.

(٣) انظر: بحار الأنوار (الهامش): ٥/ ٢٣٣.

ولكن يعزو إمامهم ذلك كله لتأثر طينة الشيعي بطينة السني في الخلقة الأولى.

ولنستمع إلى بعض هذه الأسئلة المثيرة التي تكشف واقع المجتمع الشيعي المغلق:

روى ابن بابويه بسنده: عن أبي إسحاق الليثي قال: قلت لأبي جعفر محمد بن علي الباقر- عليه السلام- يا ابن رسول الله أخبرني عن المؤمن المستبصر[1] إذا بلغ في المعرفة وكمل هل يزني؟ قال: اللهم لا، قلت: فيشرب الخمر؟ قال: لا، قلت: فيأتي بكبيرة من هذه الكبائر أو فاحشة من هذه الفواحش؟ قال: لا...، قلت: يا ابن رسول الله إني أجد من شيعتكم من يشرب الخمر، ويقطع الطريق، ويخيف السبل، ويزني، ويلوط، ويأكل الربا، ويرتكب الفواحش ويتهاون بالصلاة والصيام، والزكاة، ويقطع الرحم، ويأتي الكبائر، فكيف هذا ولِمَ ذاك؟ فقال: يا إبراهيم هل يختلج في صدرك شيء غير هذا؟ قلت: نعم يا ابن رسول الله أخرى أعظم من ذلك، فقال: وما هو يا أبا إسحاق؟ قال: فقلت يا ابن رسول الله وأجد من أعدائكم ومناصبيكم[2] من يكثر من الصلاة والصيام ويخرج الزكاة ويتابع بين الحج والعمرة، ويحرص على الجهاد، ويأثر- كذا- على البر، وعلى صلة الأرحام، ويقضي حقوق إخوانه، ويواسيهم من ماله، ويتجنب شرب الخمر والزنا، واللواط، وسائر الفواحش فما ذاك؟ ولِمَ ذاك؟ فسّره لي يا بن رسول الله وبرهنه وبينه، فقد والله كثر فكرِي وأسهر ليلي، وضاق ذرعي»[3].

هذا واحد من الأسئلة والشكاوى التي تكشف انزعاج الشيعة من واقعهم المليء بالمعاصي والموبقات بالمقارنة بواقع سلف هذه الأمة، وأئمة أهل السنة ومعظم عامتهم من تقى وأمانة وصلاح، وقد أجيب السائل بمقتضى عقيدة الطينة وهي

---

(١) يعني الرافضي.

(٢) يشير إلى أهل السنة.

(٣) علل الشرائع: ص٦٠٦- ٦٠٧، بحار الأنوار: ٥/ ٢٢٨- ٢٢٩.

أن المعاصي الموجودة عند الشيعة هي بسبب طينة أهل السنة، والأعمال الصالحة التي تسود المجتمع السني بسبب طينة الشيعي.

ويأتي سائل آخر يدعى إسحاق القمي فيقول لأبي جعفر الباقر: «جعلت فداك أرى المؤمن الموحد الذي يقول بقولي، ويدين الله بولايتكم، وليس بيني وبينه خلاف، يشرب السكر، ويزني، ويلوط، وآتيه في حاجة واحدة فأصيبه معبس الوجه، كالح اللون، ثقيلاً في حاجتي، بطيئاً فيها، وقد أرى الناصب المخالف لما أنا عليه، ويعرفني بذلك[1]، فآتيه في حاجة، فأصيبه طلق الوجه، حسن البشر، متسرعاً في حاجتي، فرحاً بها، يحب قضاءها، كثير الصلاة، كثير الصوم، كثير الصدقة، يؤدي الزكاة، ويُستودَع فيؤدي الأمانة»[2].

فهذا السائل يزيد عن سابقه بشكواه من سوء معاملة أصحابه، وجفاء طبعهم، وقلة وفائهم- على حين يجد أهل السنة وهم خصومه أحسن له من أصحابه وأقضى للحاجة، وأفضل في الخلق والمعاملة والعبادة.

وقريب من ذلك ما شكاه بعض الشيعة إلى أبي عبد الله فقال: «أرى الرجل من أصحابنا ممن يقول بقولنا خبيث اللسان، خبيث الخلطة، قليل الوفاء بالميعاد فيغمني غماً شديداً، وأرى الرجل من المخالفين علينا حسن السمت، حسن الهدي[3]، وفياً بالميعاد فأغتم غماً»[4].

ويأتي سائل رابع يشكو ما يجده من قلق وهم لايعرف له تفسيراً. تقول روايتهم: «عن أبي بصير قال: دخلت على أبي عبد الله، ومعي رجل من أصحابنا فقلت له: جعلت فداك يا ابن رسول الله، إني لأغتم وأحزن من غير أن أعرف

---

(١) أي يعرف أنه رافضي.

(٢) علل الشرائع: ص٤٨٩- ٤٩٠، بحار الأنوار: ٥/ ٢٤٦- ٢٤٧.

(٣) الهدي: الطريقة، السيرة (بحار الأنوار: ٥/ ٢٥١).

(٤) البرقي/ المحاسن: ص١٣٧- ١٣٨، بحار الأنوار: ٥/ ٢٥١.

لذلك سبباً..»[1].

ويبدو أن مصدر القلق تلك العقيدة غير الواضحة، والمستقرة التي تأخذ بها الروافض، ولكن «إمامه» يفسر هذا القلق بمقتضى عقيدة الطينة.

هذه الأسئلة والشكاوى وغيرها كثير[2] توضح طبيعة التركيبة الشيعية في نفسيتها، وعلاقاتها، وخلقها، ومعاملاتها ودينها... وقد احتال شيوخ الشيعة لمواجهة هذا الإحساس الذي ينتاب بعض الصادقين من الشيعة، إزاء هذه الظواهر المقلقة والمخيفة فكانت محاولة الخروج من إلحاح هذه التساؤلات والشكاوى بقولهم بهذه العقيدة.ولنستمع إلى بعض الأجوبة على تلك الشكاوى[3]. يقول (إمامهم) «يا إسحاق (راوي الخبر) ليس تدرون من أين أوتيتم؟ قلت: لا والله، جعلت فداك إلا أن تخبرني، فقال: يا إسحاق إن الله- عز وجل- لما كان متفرداً بالوحدانية ابتدأ الأشياء لا من شيء، فأجرى الماء العذب على أرض طيبة طاهرة سبعة أيام مع لياليها، ثم نضب[4] الماء عنها فقبض قبضة من صفاوة ذلك الطين وهي طينتنا أهل البيت، ثم قبض قبضة من أسفل ذلك الطين وهي طينة شيعتنا، ثم اصطفانا لنفسه، فلو أن طينة شيعتنا تركت كما تركت طينتنا لما زنى أحد منهم، وسرق، ولا لاط، ولاشرب المسكر ولا اكتسب شيئاً مما ذكرت، ولكن الله- عز وجل- أجرى الماء المالح على أرض ملعونة سبعة أيام ولياليها ثم نضب الماء عنها، ثم قبض

(١) بحار الأنوار: ٥/ ٢٤٢، وعزاه إلى علل الشرائع: ص٤٢.
(٢) تجدها في أبواب الطينة في الكافي والبحار، وسيأتي «نماذج» أخرى في باب أثر الشيعة في العالم الإسلامي.
(٣) والجواب المذكور هو على السؤال الذي قالوا إنه سأله إسحاق القمي، وقد مضى نصه: ص (٩٥٨)، وباقي الأجوبة نكتفي بما مضى من إحالات عليها، خشية الإطالة والتكرار، لأنها ترجع في النهاية إلى معنى واحد ونتيجة واحدة غالباً.
(٤) أي نشح ماؤه ونشف. (بحار الأنوار: ٥/ ٢٣٠/ هامش٣).

قبضته، وهي طينة ملعونة من حمأ مسنون[1]، وهي طينة خبال[2]، وهي طينة أعدائنا، فلو أن الله- عز وجل- ترك طينتهم كما أخذها لم تروهم في خلق الآدميين، ولم يقرّوا بالشهادتين، ولم يصوموا ولم يصلوا، ولم يزكوا، ولم يحجوا البيت، ولم تروا أحداً منهم بحسن خلق، ولكن الله- تبارك وتعالى- جمع الطينتين- طينتكم وطينتهم- فخلطهما وعركهما عرك الأديم، ومزجهما بالمائين فما رأيت من أخيك من شر لفظ، أو زنا، أو شيء مما ذكرت من شرب مسكر أو غيره، ليس من جوهريته وليس من إيمانه، إنما هو بمسحة الناصب اجترح هذه السيئات التي ذكرت، وما رأيت من الناصب من حسن وجه وحسن خلق، أو صوم، أو صلاة، أو حج بيت، أو صدقة، أو معروف فليس من جوهريته، إنما تلك الأفاعيل من مسحة الإيمان اكتسبها وهو اكتساب مسحة الإيمان.

قلت: جعلت فداك فإذا كان يوم القيامة فَمَهْ؟ قال لي: يا إسحاق أيجمع الله الخير والشر في موضع واحد؟ إذا كان يوم القيامة نزع الله- عز وجل- مسحة الإيمان منهم فردّها إلى شيعتنا، ونزع مسحة الناصب بجميع ما اكتسبوا من السيئات فردها على أعدائنا، وعاد كل شيء إلى عنصره الأول..

قلت: جعلت فداك تؤخذ حسناتهم فترد إلينا؟ وتؤخذ سيئاتنا فترد إليهم؟ قال: إي والله الذى لا إله إلا هو[3].

هذه عقيدة الطينة عندهم، وقد جاء في سياق رواية القمي في أولها قوله: «خذ إليك بياناً شافياً فيما سألت، وعلماً مكنوناً من خزائن علم الله وسره»[4].

---

(١) **الحمأ**: الطين الأسود المتغير، **والمسنون**: المنتن.
(بحار الأنوار: ٥/ ٢٤٧، هامش ٢).

(٢) الخبال: الفساد، النقصان، (المرجع نفسه من المصدر السابق، هامش رقم ٣).

(٣) علل الشرائع: ص٤٩٠- ٤٩١، بحار الأنوار: ٥/ ٢٤٧- ٢٤٨.

(٤) علل الشرائع: ص٦٠٧، بحار الأنوار: ٥/ ٢٢٩.

وجاء في خاتمتها: «خذها إليك يا أبا إسحاق فوالله إنه لمن غرر أحاديثنا، وباطن سرايرنا، ومكنون خزائننا، وانصرف ولاتطلع على سرنا أحداً إلا مؤمناً مستبصراً، فإنك إن أذعت سرنا بليت في نفسك ومالك وأهلك وولدك»[1].

فهي- كما ترى- عقيدة سرية في إبّان قوة الدولة الإسلامية، يؤكّد على سريتها في بدايتها ونهايتها، فهل خطر ببال مخترع هذه العقيدة أنها ستقع في أيدي أهل السنة، ويعلنوها أمام الملأ كإحدى الفضائح..؟

☐ **نقد هذه العقيدة:**

أولاً: إن هذه الروايات ناقضت نفسها بنفسها، فالشيعي كما ترى في عرض الشكاوى والأسئلة هو أغرق في الجريمة، وأكثر إيغالاً في المعاصي والموبقات، وأسوأ معاملة، وأردأ خلقاً وديناً، فكيف يكون مَنْ هذه حاله أفضل طينة، وأطهر خلقة؟

ثانياً: قد خلق الله- سبحانه- الناس جميعاً على فطرة الإسلام، قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾[2].

والتفريق بينهما مما شذت به أساطير الشيعة.

ثالثاً: ناقضت الشيعة في أخبار الطينة مذهبها في أفعال العباد، لأن مقتضى هذه الأخبار أن يكون العبد مجبوراً على فعله وليس له اختيار له، إذ أفعاله بمقتضى الطينة. مع أن مذهبهم أن العبد يخلق فعله كمذهب المعتزلة[3].

رابعاً: تقرر أخبار طينتهم «أن موبقات الشيعة وأوزارها يتحملها أهل

---

(١) علل الشرائع: ص ٦١٠، بحار الأنوار: ٥/ ٢٣٣.

(٢) الروم: آية: ٣٠.

(٣) انظر: ص (٦٣٨). وما بعدها.